السوق المشتركة للشرق
والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

التقرير السنوي لعام

٢٠٢١

التقرير السنوي لعام

٢٠٢١

الكوميسا

أكتوبر ٢٠٢٢

تصميم وإخراج:
وحدة العلاقات العامة والاتصال المؤسسي
بالأمانة العامة للكوميسا

المحتويات

خطاب الإحالة	viii
رسالة من صاحب الفخامة، رئيس سلطة قمة الكوميسا	x
رؤية الكوميسا	iii
مهمة الكوميسا	iii
أهداف الكوميسا	iii
الهيكل المؤسسي للكوميسا	iii
الدول الأعضاء بالكوميسا	iv
ملخص تنفيذي	v
الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢١	١
النمو	٢
معدل التضخم	٣
السياسة النقدية والمالية الكلية وتطورات أسعار الصرف	٤
الميزان المالي العام بما في ذلك المنح	٥
الدين الحكومي	٦
الحساب الجاري الخارجي بما في ذلك المنح	٧
تراكم الاحتياطيات	٨
الآفاق على المدى المتوسط والتوصيات	٩
المخاطر على الآفاق	١٠
الفصل الثاني: تنفيذ برامج الكوميسا الإقليمية للتعاون والتكامل	١١
السوق الداخلية	٤٠
مفاوضات التجارة	٤٨
برنامج بحث السياسة التجارية والاقتصادية	٦٠
برنامج إحصاءات الكوميسا	٦٣
برنامج الكوميسا للمعونة من أجل التجارة	٦٨
برنامج الكوميسا للحوكمة والسلام والأمن	٧١
تعزيز تنمية البنية التحتية الاقتصادية – النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة	٧٥
برنامج الكوميسا للزراعة	٨٢
برنامج التصنيع في الكوميسا	٨٨
برنامج مسائل النوع والشؤون الاجتماعية	٩٠
تعبئة الموارد والتعاون الدولي	٩٦
برامج صندوق التنمية الأوروبي	٩٨
مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل	١٠٠
الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات	١٠٤
الاتصال المؤسسي	١٠٥
التخطيط الاستراتيجي والبحث ومواءمة السياسات	١٠٦

شبكات المعلومات	١٠٧
الموارد البشرية والشؤون الإدارية	١٠٨
الفصل الثالث: أنشطة المؤسسات التابعة للكوميسا	**١١٢**
المعهد الأفريقي للجلود والمنتجات الجلدية	١١٣
الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة	١١٦
وكالة الكوميسا الإقليمية للاستثمار	١٢٣
شركة زيب-ري لإعادة التأمين (شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية (PTA))	١٢٦
مجلس مكاتب برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا	١٣٤
التقدم المحرز في تنفيذ مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في عام ٢٠٢١	١٣٧
معهد النقد بالكوميسا	١٤٠
محكمة عدل الكوميسا	١٤٢
اتحاد الكوميسا للجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال (كومفويب)	١٤٥
بنك التجارة والتنمية لدول الشرق والجنوب الأفريقيين	١٤٨
لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا	١٥٥
الهدف الاستراتيجي: تعزيز إنفاذ القانون	١٦٣
الهدف الاستراتيجي: الدعم والتعاون الاستراتيجي	١٦٥
الفصل الرابع: التقرير المالي	**١٦٨**
بيان الإيرادات والنفقات والإيرادات الشاملة الأخرى	١٧٨

قائمة الجداول

الجدول رقم ١: تجارة الكوميسا العالمية (بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول رقم ٢: تجارة الكوميسا العالمية بحسب الدولة، ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول رقم ٣: حصص الأسواق الرئيسية لصادرات الكوميسا (٪ من الإجمالي)، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

الجدول رقم ٤: حصص الأسواق الرئيسية من واردات الكوميسا (٪ من الإجمالي)، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

الجدول رقم ٥: الأسواق الرئيسية لصادرات الدول الأعضاء بالكوميسا، ٢٠٢٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول رقم ٦: الأسواق الرئيسية لواردات الدول الأعضاء بالكوميسا، ٢٠٢٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول رقم ٧: إجمالي صادرات الكوميسا البينية بحسب القطاع (بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول رقم ٨: إجمالي صادرات الكوميسا البينية بحسب الدولة العضو، ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول رقم ٩: التجارة البينية في إقليم الكوميسا لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية والنسب المئوية لمشاركة كل دولة فيها)

الجدول رقم ١٠: المنتجات الأكثر تداولاً في التجارة البينية في إقليم الكوميسا وترتيبها للفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠

الجدول رقم ١١: التجارة البينية في إقليم الكوميسا (النسبة المئوية مقارنة بالتجارة مع بقية العالم) لكل دولة من الدول الأعضاء (٢٠١٢ – ٢٠٢٠)

الجدول رقم ١٢: صادرات زامبيا من التجارة الصغيرة عبر الحدود بحسب النقطة الحدودية والتصنيف الموحد للتجارة الدولية

الجدول رقم ١٣: واردات زامبيا من التجارة الصغيرة عبر الحدود بحسب النقطة الحدودية والتصنيف الموحد للتجارة الدولية

الجدول ١٤: إشعار الفئات A، و B، و C والتصديق على اتفاقية تيسير التجارة

الجدول ١٥: المصروفات ٢٠٢١ (باليورو)

الجدول ١٦: أداء الدول الأعضاء حسب المجالات المواضيعية لالتزامات مالابو

الجدول ١٧: الأنشطة التي نفذها المعهد في عام ٢٠٢١ مع تسليط الضوء على حالة الإنجاز والبلدان المستفيدة

لجدول ١٨: إجمالي القسط المكتتب للوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠

الجدول ١٩: مخاطر الاكتتاب: التعرضات لكل دولة عضو

الجدول ٢٠: القروض والمنح الميسرة الممنوحة للدول الأعضاء الأفريقية

الجدول ٢١: رأسمال الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الجدول ٢٢: الحركة في مجالات الأداء الرئيسية بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

الجدول ٢٤: الأداء المالي لتجمع إعادة التأمين بالبطاقة الصفراء

الجدول ٢٥: الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها محكمة عدل الكوميسا في عام ٢٠٢١

الجدول ٢٦: الدول الأعضاء في البنك

قائمة الأشكال

الشكل ١: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكوميسا (النسبة المئوية للتغير سنوياً)

الشكل ٢: متوسط أسعار المستهلك في الكوميسا (المتوسط السنوي، النسبة المئوية للتغير)

الشكل ٣: متوسط الميزان المالي العام للكوميسا (بما في ذلك المنح، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٢: متوسط الدين الحكومي للكوميسا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل٥: متوسط الحساب الجاري الخارجي للكوميسا (بما في ذلك المنح، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٦: متوسط احتياطيات الكوميسا (بالأشهر من واردات السلع والخدمات)

الشكل رقم ٧: المتوسط الشهري لسعر النفط الخام (بالدولار للبرميل)

الشكل رقم ٨: المتوسط الشهري لأسعار بعض المعادن والفلزات المختارة

الشكل رقم ٩: متوسط أسعار المشروبات

الشكل رقم ١٠: متوسط الأسعار لبعض الحبوب المختارة

الشكل رقم ١١: الأسواق التجارية الرئيسية لصادرات الكوميسا: ٢٠١٩ – ٢٠٢٠

الشكل رقم ١٢: الأسواق الرئيسية لتجارة الكوميسا للواردات: ٢٠١٩ – ٢٠٢٠

الشكل رقم ١٣: صادرات الكوميسا بحسب القطاع، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

الشكل رقم ١٤: واردات الكوميسا بحسب القطاع في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

الشكل رقم ١٥: الميزان التجاري للكوميسا لكل دولة من الدول الأعضاء لعام ٢٠٢٠ (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

الشكل رقم ١٦: التجارة الصغيرة عبر الحدود (النسبة المئوية من جملة التجارة) بحسب تدفق التجارة عبر الحدود، للربع الثالث ٢٠١٩ – الربع الرابع ٢٠١٩

الشكل رقم ١٨: تجارة الكوميسا في خدمات السياحة في الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٩

الشكل رقم ١٩: صادرات الكوميسا من تجارة السلع ومن تجارة خدمات النقل في الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٩

الشكل رقم ٢٠: تجارة الكوميسا مع الكوميسا ومع بقية أفريقيا ومع بقية العالم

الشكل ٢١: إجمالي وصافي التعرض: ٢٠١٧ – ٢٠٢١

الشكل ٢٢: ربحية الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة

الشكل ٢٣: تغطية برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا

الشكل ٢٤: تغطية مخطط النظام الإقليمي لعبور السلع عبر الجمارك الخاص بالكوميسا

الشكل ٢٥: البطاقات الصفراء الرقمية الصادرة في عام ٢٠٢١

الشكل ٢٦: دخل أقساط التأمين المحصل في عام ٢٠٢١ بالدولار الأمريكي

الشكل ٢٧: عدد مطالبات تعويضات البطاقة الصفراء في عام ٢٠٢١

الشكل ٢٨: عدد سندات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك المنفذة

الشكل ٢٩: قيمة سندات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك المنفذة (بالدولار الأمريكي)

الشكل ٣٠: عدد كارنيهات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك الصادرة

الشكل ٣١: عدد عمليات الدمج طبقًا للدول الأعضاء المتأثرة لعام ٢٠٢١

الشكل ٣٢: عدد عمليات الدمج طبقًا للقطاع الاقتصادي المختار لعام ٢٠٢١

الشكل ٣٣: اتجاه تقييم الدمج خلال المدة ٢٠١٣-٢٠٢١

الشكل ٣٤: عدد حالات الممارسات التجارية التقييدية لكل دولةٍ من الدول الأعضاء

الشكل ٣٥: عدد حالات الممارسات التجارية التقييدية طبقًا للقطاع الاقتصادي لعام ٢٠٢١

الشكل ٣٦: عدد حالات حماية المستهلك لكل دولةٍ من الدول الأعضاء لعام ٢٠٢١

الشكل ٣٧: عدد حالات حماية المستهلك بحسب القطاع الاقتصادي لعام ٢٠٢١

الشكل ٣٨: الاتجاهات في تقييم حالة حماية المستهلك خلال المدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١

رسالة

خطاب الإحالة

تفتخر الكوميسا ببلوغها الآن ٢٨ عاماً منذ إنشائها في عام ١٩٩٤، حيث تطوّرت إلى مجموعة اقتصادية إقليمية تحظى باعتراف عالمي وتستمر في الاضطلاع بدور رئيسي في جهود التكامل في القارة الأفريقية. وقد قدمت الكوميسا ومؤسساتها المتخصصة، من خلال برامجها الإقليمية، مساهمات ملحوظة في التحوّل الاجتماعي والاقتصادي للإقليم في مجالات تحرير التجارة وتيسيرها، وإدارة الجمارك والحدود، وتيسير النقل، والتجارة وتمويل المشاريع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب والمرأة، والتنمية المؤسسية والتعاون الفني وتنمية القدرات. وعلاوة على ذلك، تتواصل الجهود المبذولة لتيسير تنسيق السياسات والتعاون في القطاعات الإنتاجية لتعزيز القيمة المضافة وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية ذات الفائدة.

وتحقق في العام ٢٠٢١ انجازٌ مهمٌ تمثل في تطوير خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. وتستفيد الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى من الدروس المستخلصة من الاستراتيجية السابقة وتحدد طريق المنظمة للمضي قُدُماً لتظل "ملائمة لغرض إنشائها" وتستمر في حفز التنمية على المستوى الإقليمي من خلال مبادراتها المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية الكوميسا تظل متسقة مع أطر التنمية القارية والعالمية بما في ذلك أجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ بشأن أهداف التنمية المستدامة. ونوجّه الدعوة لأصحاب المصلحة في الكوميسا للالتزام بتنفيذ الخطة الاستراتيجية على نحو فعّال.

كما شهد عام ٢٠٢١ التعافي البطئ للإقليم من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) المدمرة، والتي أثّرت، من بين جوانب أخرى، على التجارة الإقليمية البينية بسبب القيود المفروضة على الحركة عبر الحدود الإقليمية. وأفادت التقارير أن متوسط نمو إقليم الكوميسا قد سجل انتعاشاً في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ بسبب زيادة النشاط الاقتصادي الذي تميز بتدفقات كبيرة للتحويلات وبدء التطعيم في جميع الدول في الإقليم.

وواصلت الكوميسا، من خلال العمل مع شركائها في التنمية، دعم تكامل السوق بهدف تيسير التدفق السلس للسلع والأشخاص والخدمات في جميع أنحاء إقليم الكوميسا من خلال برامجها التي تُركز على تيسير التجارة وتعزيز التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود. كما استمر بذل الجهود لتطوير أدوات منطقة التجارة الحرة الرقمية التي تعتبر من الأدوات بالغة الأهمية لدعم التجارة البينية. واسترشاداً باستراتيجية وخطة عمل الكوميسا للتصنيع، واصلت الكوميسا دعم القطاعات الرئيسية ذات الأولوية من خلال برامجها المعنية بالزراعة والتصنيع. وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية، واصلت الكوميسا دعم تطوير الممرات الإقليمية وإدارة مؤسسات الممرات بالإضافة إلى تنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين السياسات والأطر التنظيمية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإقليم وتعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، تم دعم تعميم مراعاة منظور النوع في جميع البرامج بالإضافة إلى تيسير مشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية. كما تم تعزيز مشاركة الشباب في الحكم الديمقراطي وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، وكاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، استضافت الكوميسا اجتماعاً للدول الأعضاء بغرض تبادل المعلومات والخبرات التي تهدف الى الوصول إلى لقاحات الخاصة بجائحة كورونا، والبدء في توزيعها والإقبال عليها. ولتعزيز فعالية الأمانة العامة للكوميسا، تواصلت الجهود المبذولة لتحسين الكفاءة وسير العمل وتكامل المعلومات في جميع العمليات الأساسية المحددة بدعم من شركائنا.

ونجحت الكوميسا في نوفمبر ٢٠٢١ في استضافة مؤتمر القمة الحادي والعشرين للكوميسا في القاهرة، والتي تم تنظيمها على شكل هجين (حضوري وافتراضي)، حيث شهدت أعلى مشاركة من رؤساء الدول والحكومات والمشاركين من الإقليم، مما يدل على استمرار الالتزام بتحقيق أهداف الكوميسا. وتمثلت أحد النتائج الرئيسية للقمة، بالإضافة إلى إطلاق خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١ -٢٠٢٥، في تولي جمهورية مصر العربية لرئاسة سلطة القمة.

ومع أخذ العلم بالتحديات المستمرة للتكامل الإقليمي، فإنه تم تسليط الضوء في الوقت الراهن على أهمية برامج الكوميسا أكثر من أي وقت مضى. وتوجد ثمة ضرورة لدفع استخدام أدوات تيسير التجارة الرقمية التي تم تطويرها والمبادئ التوجيهية للنقل والمرور العابر لتحسين التجارة البينية، بالإضافة إلى دعم المبادرات القارية مثل منطقة التجارة الحرة الأفريقية. لذلك فإنني أناشد الدول الأعضاء تجديد الإرادة السياسية والالتزام بأجندة التكامل الإقليمي للكوميسا والتكريس من جديد للمثل والأهداف المنصوص عليها في المعاهدة.

ووفقاً لأحكام الفقرة (٨) من المادة (١٧) من معاهدة الكوميسا، يشرفني أن أقدم تقرير الكوميسا السنوي لعام ٢٠٢١.

تشيليشي مبوندو كابوييوى

الأمين العام

السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

رسالة من صاحب الفخامة، رئيس سلطة قمة الكوميسا

تواصل الكوميسا، التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي بوصفها واحدة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية التي تعمل على تعزيز جهود التكامل الإقليمي في القارة، في تقديم مساهمات جديرة بالثناء نحو التحوّل الاجتماعي والاقتصادي والهيكلي في الإقليم منذ إنشائها في عام ١٩٩٤. كما تواصل الكوميسا ومؤسساتها المتخصصة، مسترشدة برؤيتها في «تحقيق مجتمع اقتصادي إقليمي متكامل تماماً ولديه القدرة على المنافسة دولياً ويتمتع بمستويات معيشية عالية لجميع سكانه وعلى استعداد للاندماج فى المجموعة الاقتصادية الأفريقية»، في إثبات خبرتها الفنية المتميزة وقدرتها المتينة على تطوير وقيادة البرامج ذات التوجّه الإقليمي. وتشمل هذه مجالات التجارة، والجمارك والشؤون النقدية، والنقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة، والصناعة، وشؤون النوع وتمكين الشباب، والبيئة، والموارد الطبيعية.

ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققتها الكوميسا في مجالات تركيزها، وضع وتنفيذ أدوات التجارة والنقل وتيسير المرور العابر التي تم توزيعها داخل الكوميسا وخارجها وعادت بالفائدة على تعزيز التجارة عبر الحدود على طول الممرات الإقليمية الرئيسية. وفي القطاع الإنتاجي، واصلت الكوميسا، مسترشدة باستراتيجيتها الصناعية وخطة عملها، في تنفيذ البرامج مع التركيز على بناء قدرة إنتاجية متكاملة ومتنوعة وذات قدرة تنافسية على المستوى الإقليمي. وترتكز المبادرات التي تم تنفيذها على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وتستند إلى القيمة المضافة والتنويع والابتكار والمعايير الإقليمية المشتركة.

وإدراكاً منها للحاجة الماسة إلى التنمية الإقليمية التي تُركز على الناس والاندماج الاجتماعي، بذلت الكوميسا جهوداً هادفة لتعزيز تعميم مراعاة منظور النوع في جميع البرامج، وأعطت الأولوية لتمكين المرأة والشباب. وفي مجال السلم والأمن، الذي يُعد ذا أهمية بالغة لتهيئة بيئة مؤاتية يُمكن فيها الاضطلاع بأنشطة تجارية مُفيدة في جميع الدول الأعضاء، قامت الكوميسا، من بين جوانب أخرى، بتطوير آليات وأدوات للتصدي للصراعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار في الإقليم، وقدمت الدعم للدول الأعضاء لتوطيد

الديمقراطية والحكم الرشيد. وفي سياق مواكبتها لولايتها المتمثلة في توفير خدمات فنية ممتازة للسوق المشتركة، تخضع الأمانة العامة للكوميسا لعملية حوسبة (أتمتة) العمليات الأساسية التي تم تحديدها بهدف تحسين كفاءة سير الأعمال.

وتنفس العام ٢٠٢١ الصعداء مع تعافي الإقليم من فترة مليئة بالتحديات في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩ التي خلفت آثار سلبية على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم؛ أبرزها القيود المفروضة على السفر والإغلاق والخسائر في الأرواح. وتُشير التقارير إلى أن متوسط النمو في إقليم الكوميسا سجل انتعاشاً في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، مما أدى إلى مراجعة تصاعدية في تقديرات النمو من ٤,٣٪ إلى ٥,٩٪ في عام ٢٠٢١. ومن الجدير بالذكر أن الدول الأعضاء، وبدافع من حملة التطعيم ضد الجائحة على المستوى العالمي، بدأت في حملة تطعيم ضخمة على المستويات الوطنية. ونُشيد بالشركاء على المستويين العالمي والقاري لضمانهم إمكانية الحصول على لقاحات كوفيد-١٩. وينبغي، في سبيل المضي قدماً، مواصلة بذل الجهود لتيسير العمليات الاقتصادية والتجارية عبر الحدود التي تُشكل حجر الزاوية للتجارة البينية الإقليمية. وينبغي القيام بذلك جنباً إلى جنب مع البدء في توزيع اللقاحات وبرامج التوعية للإقبال عليها على المستوى الوطني لحماية الأرواح البشرية.

وبالإضافة إلى التصدي للتحديات على مستوى الاقتصاد الكلي الناجمة عن تقلب أسعار السلع الأساسية، وارتفاع الضغوط التضخمية، وتشديد الظروف المالية العالمية، على سبيل المثال لا الحصر، تُشجع الدول الأعضاء على الاستفادة والمشاركة الفعّالة في ترتيبات تيسير التجارة، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة بالثلاثية لتعزيز القيمة المضافة والنمو الصناعي وزيادة دور الرقمنة لمواصلة الاضطلاع بدور مهم في اقتصادات الإقليم.

ويسرني أن أشير إلى بدء تنفيذ خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، وهي خارطة طريق لتوجيه السعي من أجل أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيقها. وتُقدم الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى أربع ركائز استراتيجية هي: تكامل السوق، والتكامل/الربط المادي، والتكامل الإنتاجي، والتكامل في مجال شؤون النوع والشؤون الاجتماعية. وتماشياً مع معاهدة الكوميسا، تم تحديد هذه المجالات بوصفها العناصر الرئيسية للمساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في الدول الأعضاء. وفي سبيل دعم تنفيذ الاستراتيجية، ستعمل الأمانة العامة للكوميسا على بناء القدرات المؤسسية من خلال الموارد البشرية والمالية الكافية، بالإضافة إلى تحسين إدارة الأداء، والإدارة المالية، والتنسيق بين الجهات المانحة، من بين مبادرات أخرى لتعزيز الكفاءة.

وفي الختام، هناك حاجة إلى استمرار الالتزام بأجندة التكامل بالكوميسا من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين لدينا. وأُثني على شركائنا الإنمائيين لما يقدمونه من دعم مالي وفني متواصل في تنفيذ مختلف البرامج. كما أُشجع دولنا الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالميزانية في الوقت المناسب، وهو أمر بالغ الأهمية لاستدامة البرامج وزيادة تأثيرها في المدى الطويل. وأخيراً، أُعرب عن امتناني للأمانة العامة على خدمتها المستمرة للسوق المشتركة.

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

رئيس سلطة قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا

رؤية الكوميسا

تتمثل رؤية الكوميسا فى «تحقيق مجتمع اقتصادي إقليمي متكامل تماماً ولديه القدرة على المنافسة دولياً ويتمتع بمستويات معيشة عالية لجميع سكانه وعلى استعداد للاندماج فى المجموعة الاقتصادية الأفريقية « .

مهمة الكوميسا

تتمثل مهمة الكوميسا في «السعي لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في جميع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية، ولا سيما في مجالات التجارة، والجمارك والشؤون النقدية، والنقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة، والطاقة وشؤون النوع، والزراعة، والبيئة والموارد الطبيعية».

أهداف الكوميسا

يجرى تنفيذ برامج الكوميسا تحقيقاً لأهداف وغايات معاهدة الكوميسا على النحو المنصوص عليه في المادة ٣ من المعاهدة بأن أهداف وغايات السوق المشتركة تتمثل في:

١) تحقيق النمو والتنمية المستدامين للدول الأعضاء من خلال تعزيز تنمية هياكل الإنتاج والتسويق على نحو أكثر توازناً وانسجاماً؛

٢) تعزيز التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، والاعتماد المشترك للسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي، ورفع مستويات شعوب إقليم الكوميسا وتعزيز توثيق العلاقات بين دولها الأعضاء؛

٣) التعاون في تهيئة بيئة مواتية للزراعة وللاستثمار الأجنبي والاستثمار عبر الحدود والمحلي، بما في ذلك التعزيز المشترك للبحوث وتبني العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

٤) التعاون في تعزيز السلم والأمن والاستقرار فيما بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في الإقليم؛

٥) التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية العالم، واعتماد مواقف مشتركة في المحافل الدولية؛

٦) المساهمة في إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية وفي تقدمها وتحقيق أهدافها.

الهيكل المؤسسي للكوميسا

أ) قمة رؤساء الدول والحكومات: الجهاز الأعلى للسوق المشتركة وتضم رؤساء الدول والحكومات في جميع الدول الأعضاء الواحد وعشرين.

ب) المجلس الوزاري: يضم الوزراء من الوزارات المسؤولة عن التنسيق في جميع الدول الأعضاء. والمجلس الوزاري مسؤول عن الإشراف على أداء وتطوير الكوميسا وضمان تنفيذ البرامج والسياسات المتفق عليها.

ج) اللجان الفنية: تضم مسؤولي القطاع المحددين من الدول الأعضاء. واللجان الفنية مسؤولة عن إعداد برامج وجداول زمنية شاملة للتنفيذ، والتي تعمل على إعطاء الأولوية للبرامج فيما يتعلق بكل قطاع. علاوة على ذلك، فإن اللجان الفنية ترصد وتستعرض تنفيذ برامج التعاون.

د) لجنة محافظي المصارف المركزية: تتألف من محافظي المصارف المركزية في جميع الدول الأعضاء، وأعضاء اللجنة مسؤولن عن الشؤون المالية والنقدية الإقليمية.

ه) اللجنة الحكومية: تضم اللجنة الحكومية الأمناء الرئيسيين والدائمين من الدول الأعضاء، وهي مسؤولة عن وضع البرامج وخطط العمل في جميع قطاعات التعاون، باستثناء القطاعين المالي والنقدي. كما ترصد اللجنة أداء السوق المشتركة وتطورها وتشرف على تنفيذ البرامج وفقاً لأحكام المعاهدة.

و) الأمانة العامة: تتكون من الموظفين الذين يمثلون الدول الأعضاء الواحد وعشرين، ويرأسها الأمين العام، الذي تعينه القمة. مقر الأمانة العامة للسوق المشتركة بلوساكا، زامبيا.

الدول الأعضاء بالكوميسا

دولنا الأعضاء هي بوروندي، وجزر القمر، والكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، ورواندا، وسيشيل، والصومال، والسودان، وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي.

ملخص شامل

يُقدم هذا التقرير السنوي البرامج التي نفذتها الكوميسا والأنشطة التي اضطلعت بها الكوميسا في عام ٢٠٢١، والتي تضم الإنجازات الرئيسية التي تحققت والتحديات التي واجهتها خلال العام. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الكوميسا في الفترة قيد الاستعراض والتي تُعزى أساساً إلى استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، واصلت الكوميسا العمل عن كثب مع دولها الأعضاء وشركائها الإنمائيين لتنفيذ برامج التكامل في البيئة الجديدة. حيث قدمت الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيون الموارد المالية والفنية اللازمة لدعم البرامج والمشاريع. وفي الغالب، واصلت الكوميسا، مسترشدة بالخطة الاستراتيجية الجديدة متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، تيسير مواءمة السياسات والمعايير والأنظمة في ركائزها المختلفة، ولا سيما التجارة والجمارك، والبنية التحتية والخدمات اللوجستية، والصناعة والزراعة، وشؤون النوع والشؤون الاجتماعية لضمان التوافق، وبالتالي خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتيسير الحركة «الآمنة» للأشخاص، والسلع والخدمات.

وفي الفترة قيد الاستعراض، واصلت الكوميسا بالارتكاز على نحو أساسي على برنامج تيسير التجارة ومبادرة التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، دعم تكامل الأسواق بهدف تيسير التدفق السلس للسلع والأشخاص والخدمات عبر إقليم الكوميسا. ويتم تنفيذ برنامج تيسير التجارة من خلال العديد من المبادرات التي تشمل، من بين مبادرات أخرى، منطقة التجارة الحرة الرقمية، وشهادة المنشأ الإلكترونية، وحوسبة الجمارك، والنافذة الإلكترونية، والإدارة المُنسقة للحدود، ونظام رصد الحواجز غير الجمركية، وتجارة الخدمات، وتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن منطقة التجارة الحرة، وبناء القدرات للوكالات العاملة في الحدود وغيرها من الهيئات الحكومية المُكلفة بتنظيم التجارة عبر الحدود. وتهدف مبادرة التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود إلى تيسير اتخاذ تدابير خاصة لصغار التجار عبر الحدود في مراكز حدودية مختارة وفي الكوميسا/إقليم الثلاثية. ويركز المشروع على الحد من الرشوة والفساد والمضايقة التي يتعرض لها صغار التجار عبر الحدود في مراكز حدودية مختارة وتحسين البنية التحتية الحدودية في المراكز الحدودية المستهدفة. وعلاوة على ذلك، يركز المشروع بشكل خاص على تحسين المعايير والتيسيرات للتاجرات اللواتي يشكلن غالبية صغار التجار عبر الحدود بالإضافة إلى دعم تنفيذ نظام التجارة المُبسط وبطاقة العبور الخضراء للكوميسا وغيرها.

وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية، واصلت الكوميسا الاضطلاع بدور هام في الدفع بمفاوضات منطقة التجارة الحرة بالثلاثية بوصفها الوكالة المُنفذة لبرنامج بناء القدرات بالثلاثية الرامي إلى دعم المرحلة الثانية من استكمال المفاوضات وتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية. وعلاوة على ذلك، واصلت الكوميسا دعم الانتهاء من المسائل التي لم يُفرغ منها لدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وعقد برنامج بحوث السياسات الاقتصادية والتجارية للكوميسا المنتدى السنوي للبحوث الذي يسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به البحوث في تعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذ البرامج في مجالات الاقتصاد والتجارة والتكامل الإقليمي الذي ينظر إليه من خلال منظور جائحة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، تم منح جوائز الابتكار للأفراد والمؤسسات التي استخدمت العلم والتكنولوجيا والابتكار للنهوض بجدول أعمال التكامل الإقليمي. وواصل برنامج بحوث السياسات التجارية التابع للكوميسا إجراء دراسات بحثية وإعداد موجزات عن السياسات بالإضافة إلى دعم تفعيل برنامج درجة الماجستير الافتراضي للكوميسا في التكامل الإقليمي بالشراكة مع الجامعات في الإقليم.

ومن خلال المساهمة في النهوض بالقطاع الزراعي في الإقليم، واصلت الكوميسا التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وغيرها من المجموعات الإقليمية الاقتصادية، والمؤسسات الشريكة لدعم التنفيذ الفعّال لإعلان مالابو بشأن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو الإطار الذي يُوجه التحول والتنمية اللذين تقودهما الزراعة. وبالإضافة إلى دعم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، واصلت الكوميسا تنفيذ برنامج تنمية الثروة الحيوانية وبرنامج مصائد الأسماك لزيادة القدرة والإنتاجية الاقتصادية للقطاعات المعنية. ومن خلال العمل مع الشركاء، أسهم برنامج تنمية الثروة الحيوانية التابع للكوميسا اسهاماً كبيراً في تحسين الإنتاج الحيواني والإنتاجية والتجارة في الحيوانات والمنتجات الحيوانية. وتتمثل إحدى التدخلات الرئيسية في إطار برنامج الكوميسا بشأن مصائد الأسماك الذي استمر في تقديم مساهمات كبيرة للاقتصاد الأزرق في الاقتصاد الأزرق لإقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي – برنامج إيكوفيش (E€OFISH). ويهدف مشروع إيكوفيش الذي يتم تمويله قبل صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، من بين أهداف أخرى، إلى تعزيز السياسات الإقليمية والأطر المؤسسية لضمان الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك والمساهمة في التنوع البيولوجي البحري. وعلاوة على ذلك، واصلت الكوميسا تنفيذ برنامج التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية/الحواجز الفنية أمام التجارة بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وتيسير التجارة الزراعية والصادرات والاستثمارات.

وتدرك الكوميسا أهمية التصنيع في توليد فرص العمل، وتعزيز التقدم والابتكار، وتحسين استخدام الموارد. وتجعل هذه الفوائد التنمية الصناعية ذات قيمة للسكان والاقتصاد الوطني والإقليمي. وتقوم الكوميسا حالياً بتنفيذ استراتيجية وخطة عمل الكوميسا للتصنيع للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٦ التي تم اعتمادها في سبتمبر ٢٠١٧ والتي تعترف بالمجالات ذات الأولوية الرئيسية باعتبارها تلك التي سيكون لها أكبر تأثير على النمو الاقتصادي المستدام والشامل لتحقيق التحول الهيكلي لاقتصادات الدول الأعضاء بالكوميسا. ومن المشاريع الرئيسية لبرنامج التصنيع في الكوميسا المشروع الصناعي المشترك بين زامبيا وزمبابوي الذي يتماشى مع استراتيجية التصنيع للدول الأعضاء والكوميسا ويتسق مع رؤية أفريقيا القارية لعام ٢٠٦٣ وأجندة التنمية الصناعية المُعجّلة لأفريقيا، وكذلك العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥). ومن خلال العديد من التدخلات، سيُمكّن المشروع البلدين من الاستفادة من المزايا النسبية من مواردهما الطبيعية المتنوعة وأوجه التآزر في استخدام الموارد، وتحسين القدرة التنافسية، وجني فوائد وفورات الحجم. والأهم من ذلك، أن التنفيذ الناجح للمشروع سيكون بمثابة أساس للتنفيذ في الدول الأعضاء الأخرى. وعلاوة على ذلك، واصلت الكوميسا، من خلال دعم تنمية القطاع الخاص من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص والوصول إلى الأسواق في إقليم الكوميسا وخارجها، من خلال أنشطة مختلفة، تنفيذ البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للمشاريع والوصول إلى الأسواق في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

وفي إطار الجهود الرامية إلى معالجة القيود المفروضة على جانب العرض والمتصلة بالبنى التحتية، واصلت الكوميسا، في الفترة قيد الاستعراض، دعم تطوير الممرات الإقليمية وإدارة مؤسسات الممرات. وبناء على ذلك، واصلت الكوميسا تعزيز المركز الحدودي الشامل (المركز الحدودي ذو المنفذ الواحدة) على حدود مختارة في الإقليم للحد بصورة أساسية من حالات التأخير والازدحام وتحسين التنسيق وتدفق المعلومات بين الوكالات الحدودية العاملة.

وفيما يتعلق بالنقل الجوي، واصلت الكوميسا، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في تنفيذ برنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي والذي يهدف إلى دعم تفعيل سوق النقل الجوي الأفريقي الموحّد إلى جانب تعزيز

القدرة التنظيمية والمؤسسية لمؤسسات الطيران المدني من بين أهداف أخرى. كما حصل مشروع تنفيذ إنشاء خط ملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط – والذي يهدف إلى إنشاء طريق ملاحي على طول نهر النيل من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط دفعة قوية بعد الموافقة عليه بعد قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير ٢٠٢١، كمشروع عبر إقليمي في المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. ونتيجة لذلك، تسارعت وتيرة تعبئة الموارد للمشروع.

وفيما يتعلق بسياسة النقل البري والمواءمة التنظيمية، واصلت الكوميسا، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تنفيذ برنامج الثلاثية للنقل وتيسير المرور العابر بهدف تيسير تطوير سوق إقليمية للنقل البري أكثر قدرة على المنافسة والتكامل وعلى التحرر في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي. وشمل العمل جهوداً للانتهاء من الاتفاقيات الرئيسية واعتمادها والتي ستُوجه وضع التشريعات والمعايير والنظم والمرافق التمكينية وغيرها في الإقليم.

وفيما يتعلق ببرنامج الكوميسا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بذلت جهود من أجل تنفيذ برنامج تعزيز الإدارة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. ويهدف البرنامج إلى دعم الاستعراض الفعّال و/أو تطوير مختلف الأطر السياساتية والتنظيمية على المستوى الإقليمي بطريقة مُنسقة من شأنها أن تُسهم في تعزيز المنافسة، وتحسين فرص الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفعّالة من حيث التكلفة والآمنة. والكوميسا هي المجموعة الإقليمية الإقتصادية الرائدة في تنفيذ البرنامج بالشراكة مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك) ومجموعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، ولجنة المحيط الهندي.

أما فيما يتعلق بقطاع الطاقة، واصلت الكوميسا بدعم من الاتحاد الأوروبي تنفيذ برنامج تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي المحيط الهندي. وبُذلت جهود، في إطار البرنامج، لمواءمة الأطر القانونية والتنظيمية، وتعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وعلى الأخص الاضطلاع ببناء قدرات الدول الأعضاء والمؤسسات التنظيمية ومجمعات الطاقة في المجالات المتعلقة بالمسائل التنظيمية وأسواق الطاقة والمتجددة وكفاءة الطاقة. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنى التحتية وبتمويل من البنك الدولي والذي يهدف إلى توسيع نطاق التمويل الطويل الأجل ليشمل شركات خاصة في بنى تحتية مختارة في قطاع الطاقة، وكذلك في قطاعات النقل واللوجستيات والقطاعات الاجتماعية، تم القيام بالعمل مع التركيز على تعزيز الطاقة المتجددة، وسيدعم ذلك برنامج تدريبي لبناء قدرات أصحاب المصلحة.

واتساقاً مع أجندة التنمية العالمية والقارية، وتحديداً الأجندة العالمية للأمم المتحدة وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، تدرك الكوميسا أن المساواة بين النوعين وتمكين المرأة والشباب والعدالة الاجتماعية هي عناصر أساسية لتحقيق أهداف جدول أعمال التكامل. وواصلت الكوميسا لهذا السبب، من خلال تنفيذ برنامج شؤون النوع والشؤون الاجتماعية، الضغط والمناصرة من أجل تعميم مراعاة منظور النوع في جميع البرامج، وتمكين المرأة من خلال مشروع «صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية» وتمكين الشباب. والجدير بالذكر، وافق الاجتماع الحادي عشر للوزراء المسؤولين عن شؤون النوع وشؤون المرأة على المبادئ التوجيهية والمؤشرات والقوائم المرجعية لتعميم مراعاة منظور النوع، والدورة التدريبية عبر الإنترنت حول النوع والتجارة التي تدعم تعميم مراعاة منظور النوع في مختلف البرامج والمشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج، بالتعاون مع الأمانة العامة لهيكل الحكم الأفريقي التابعة للاتحاد الأفريقي، تنفيذ مشروع إشراك الشباب في الحكم الديمقراطي وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. واستجابة لجائحة كوفيد-١٩، عقد البرنامج، بالشراكة

مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها اجتماعات للدول الأعضاء لتبادل المعلومات والخبرات بشأن الحصول على لقاحات كوفيد وتجهيزها وتوزيعها، وتأثير كوفيد-١٩ على الشباب وأفضل الممارسات بشأن التصدي لها.

ومن خلال تنفيذ البرنامج المتعلق بالحوكمة والسلام والأمن، واصلت الكوميسا الإسهام في تعزيز السلام والأمن والاستقرار وتعزيز الحكم الديمقراطي من خلال آليات وهياكل مؤسسية فعّالة على المستوى الوطني والإقليمي. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية للبرنامج تطوير آليات وأدوات لمعالجة الصراعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار في الإقليم، ودعم الدول الأعضاء لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والاستفادة من لجنة حكماء الكوميسا لدعم منع نشوب الصراعات والتخفيف من حدتها وحلها. ومن خلال بعثات مراقبة الانتخابات، يؤدي برنامج الحوكمة والسلام والأمن للكوميسا بدور أساسي في المساهمة في التمسك بالقيم والمبادئ الديمقراطية، وشارك في العديد من بعثات مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج تعزيز نظام الإنذار المبكر للكوميسا والقوانين والأنظمة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في دول أعضاء مختارة، وعزز القدرة التحليلية المالية في الإقليم، ضمن جوانب أخرى.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة للكوميسا، استمر العمل بهدف تحسين الكفاءة وسير العمل وإدراج المعلومات عبر العمليات الأساسية بدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتشمل العمليات الأساسية التي تم تحديدها للتحسين بشكل رئيسي من خلال عملية الحوسبة (التشغيل الآلي) ، من بين عمليات أخرى، إدارة الموارد البشرية، وإدارة الأداء، والإدارة المالية، والتنسيق مع الجهات المانحة.

ومع انتهاء فترة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، قامت الكوميسا بتنسيق وتيسير صياغة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ وإطار الرصد والتقييم من خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين الداخليين والخارجيين. وتم اعتماد الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل بنجاح والمصادقة عليها من قبل قمة الكوميسا الواحد وعشرين التي انعقدت في القاهرة، مصر في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١. وتوضح الخطة الاستراتيجية الرؤية الاستراتيجية للكوميسا في السعي لتحقيق أهداف التكامل الإقليمي وتسريع تحقيقها. ويشمل المستفيدين من هذه الاستراتيجية المواطنون في منطقتنا لأن ذلك سيسعى إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال النمو الاقتصادي في مختلف مجالات التعاون.

وواصلت مؤسسات الكوميسا التي تم إنشائها لتعزيز التعاون والتنمية على المستوى الإقليمي وتنفيذ أحكام المعاهدة الاضطلاع بدورها فيما يتعلق بوظائفها وأعمالها في قطاعات محددة، وهي القطاع المالي والمناصرة والتيسير والقطاع التنظيمي. وقد وسّعت معظم المؤسسات نطاق خدماتها لتشمل بقية القارة الأفريقية مما يدل على نموها وأهميتها للتقدم الاقتصادي.

ومع استمرار الإقليم في التعافي من جائحة كوفيد-١٩، فقد برز تحدي محدد في تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٢١ بسبب القيود المفروضة على السفر والاجتماعات الفعلية وهو تأخر تنفيذ الأنشطة التي تتطلب اجتماعات حضورية. وتعزى التحديات الأخرى التي تواجه تنفيذ البرامج بشكل رئيسي إلى استمرار البطء من جانب الدول الأعضاء في التوقيع على الوثائق القانونية والمصادقة عليها وتعميمها في التشريعات على المستوى المحلي، وتأخر تنفيذ قرارات القمة والمجلس الوزاري، وعدم كفاية الموارد المحلية لدعم استدامة البرامج، وانخفاض مستويات الوعي والتوعية ببرامج التكامل الإقليمي. ويُعد التنفيذ الفعّال والكفء للبرامج الإقليمية العنصر الحاسم لتجديد الإرادة السياسية والالتزام من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين بالتصدي للتحديات على نحو ملائم. وعلاوة على ذلك، ستواصل الأمانة العامة تنفيذ المبادرات التي تركز على حوسبة (أتمتة) العمليات الأساسية المحددة لجعلها فعّالة.

الفصل الأول

تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢١

تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢١

معلومات أساسية

يعرض هذا التقرير تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢١، ويُحلل التطورات في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الرئيسية في الإقليم، إلى جانب تقييمه للآفاق على المدى المتوسط، ويقدم توصيات بشأن السياسات في المديين القصير والمتوسط، ويناقش المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد.

النمو

انتعش متوسط النمو في إقليم الكوميسا في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، مما أدى إلى مراجعة تصاعدية في تقديرات النمو من ٤,٣٪ إلى ٥,٩٪ في عام ٢٠٢١ (الشكل ١). وتشير البيانات على المستوى القطري إلى أن النمو تعافى في جميع الدول الأعضاء بالكوميسا، ويرجع ذلك أساسا إلى الآثار الأساسية الناجمة عن الانكماش الحاد في معظم الدول في عام ٢٠٢٠، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدفقات التحويلات المالية الكبيرة وسرعة التطعيم قد بدأت في الظهور، لا سيما للدول المعتمدة على السياحة حيث لا تزال الجائحة تُشكل عبئاً على التعافي.

الشكل ١: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكوميسا (النسبة المئوية للتغير سنوياً) ٣

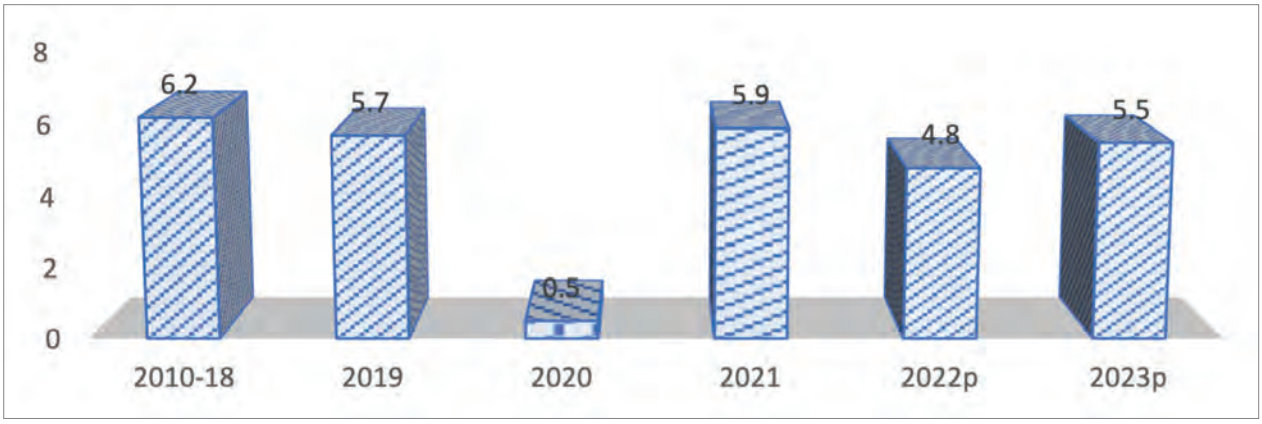

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٢

ومن المتوقع أن يتباطأ زخم النمو في الإقليم في عام ٢٠٢٢ إلى ٤,٨٪ نتيجة لتجمع عدة عوامل. الصدمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية – تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على الإقليم من خلال تأثيرها على أسعار السلع العالمية. وباستثناء عدد قليل من الدول المُصدرة للسلع الأساسية في الإقليم، والتي يمكن أن تولد مكاسب مالية غير متوقعة كبيرة في الوقت الذي تواجه فيه طلباً عالمياً أقوى على الصادرات، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية قد يؤثر على التوازنات المالية والخارجية في

الدول المستوردة للسلع الأساسية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التحديات السياساتية الملحة المحيطة بإمكانية التعرّض لموجات جديدة من الإصابات بكوفيد-١٩. وفي حين تسارعت معدلات التطعيم لتصل إلى معدلات التطعيم التي اقترحها صندوق النقد الدولي بنسبة ٤٠٪ لعام ٢٠٢١ في بعض دول الإقليم مثل رواندا وموريشيوس وسيشيل، فلا يزال معدل التطعيم ووتيرته غير كافيين وأبطأ نسبياً في الغالبية العظمى من دول إقليم الكوميسا (التوقعات الاقتصادية الإقليمية للدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى/الشرق الأوسط/آسيا الوسطى (أبريل ٢٠٢٢). ويزيد التباطؤ في اعطاء التطعيم في البلدان الأخيرة إلى زيادة التعرض لموجات جديدة من كوفيد-١٩ ويزيد من خطر ظهور سلالات جديدة من الفيروس.

وبالإضافة إلى ذلك، يتأثر النمو بالتضييق الأكثر حدة من المتوقع في الظروف المالية في الاقتصادات المتقدمة؛ والعديد من النزاعات المسلحة والتهديدات الإرهابية في بعض البلدان؛ والتعرض الشديد للصدمات المرتبطة بالمناخ والرياح المعاكسة الناجمة عن انخفاض الطلب العالمي بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، والذي يرجع جزئياً إلى تشديد الأوضاع النقدية. وتزيد عودة ظهور وباء جدري القرود من تعقيد الوضع. وبالنظر إلى أبعد من ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتسارع النمو في الإقليم إلى ٥,٥٪ في عام ٢٠٢٣، وإن كان لا يزال ضعيفاً مقارنة بما كان عليه قبل الجائحة.

معدل التضخم

تباطأ متوسط معدل التضخم على مستوى إقليم الكوميسا إلى ١٤,٦٪ في عام ٢٠٢١ من ١٧,٣٪ في عام ٢٠٢٠ (الشكل ٢). ومع ذلك، تلوح في الأفق مخاطر سلبية على التوقعات. وتُشير البيانات على المستوى القطري إلى تراكم قوي للضغوط التضخمية في معظم بلدان الكوميسا في عام ٢٠٢١، لا سيما في البلدان التي شهدت إما انخفاضات أكبر في قيمة عملاتها أو التي تعتمد بشكل أكبر على الواردات الغذائية أو عانت من الجفاف والعواصف والفيضانات التي ضاعفت من تأثير التشوهات في سلسلة التوريد العالمية وزيادة كبيرة في أسعار الطاقة الدولية خلال فترة العام قيد الاستعراض. وعلى الرغم من ذلك، فإن ثلاثة عشر (١٣) دولة في الكوميسا، وهي إريتريا وأوغندا وتونس وجزر القمر وجيبوتي ورواندا والصومال وليبيا وكينيا ومدغشقر ومصر وموريشيوس، استنادا إلى البيانات المتوفرة، كانت ضمن المعيار المرجعي لتقارب الاقتصاد الكلي للكوميسا بمتوسط معدل تضخم سنوي قدره ٧٪ (بنطاق +/-١ في المائة).

الشكل ٢: متوسط أسعار المستهلك في الكوميسا (المتوسط السنوي، النسبة المئوية للتغير)

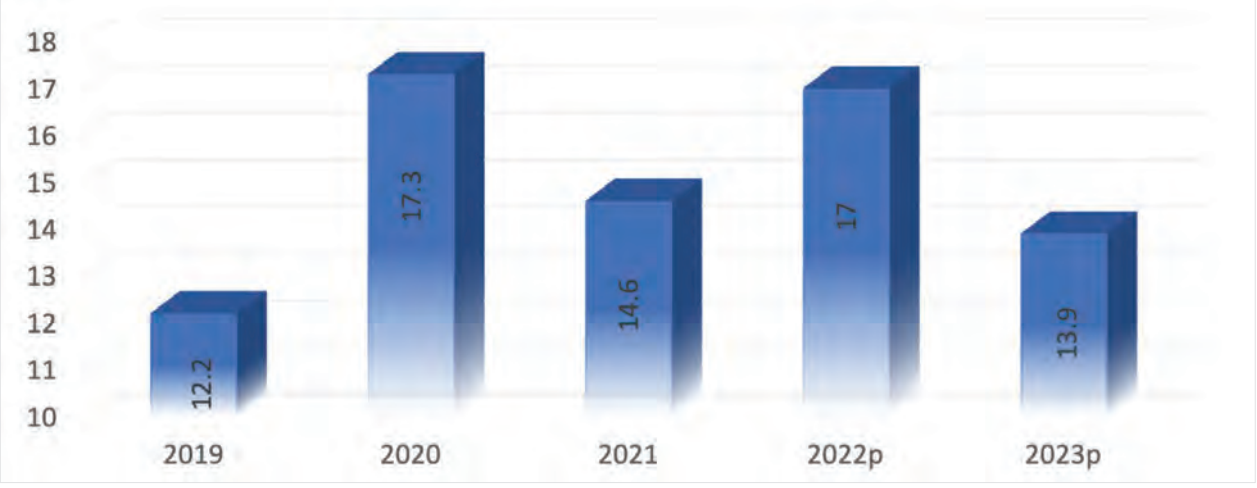

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٢

ومن المتوقع أن يرتفع التضخم على مستوى الإقليم إلى ١٧,٠٪ في عام ٢٠٢٢، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تصعيد الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا، وتشديد الظروف المالية العالمية. ويمكن أن يؤدي هذا الأخير إلى ضغوط قوية على أسعار الصرف تغذي التضخم المحلي، في حين أن الأول يمكن أن يدفع أسعار النفط إلى أعلى – مما يضع المزيد من الضغوط التصاعدية على أسعار المواد الغذائية، ويُسرع من المزيد من نقص الإمدادات العالمية والقيود المفروضة على التصدير في البلدان الرئيسية المصدرة للسلع الأساسية والأغذية. ومن المتوقع أن يتراجع التضخم إلى حد ما إلى ١٣,٩٪ في عام ٢٠٢٣ بسبب التراجع المتوقع لتحديات العرض العالمية والمحلية، واحتمال أن ترسخ البنوك المركزية في الإقليم توقعات التضخم إذا تعززت الضغوط التضخمية بشكل أكبر.

السياسة النقدية والمالية الكلية وتطورات أسعار الصرف

ظلت، خلال عام ٢٠٢٠، العديد من البنوك المركزية في الإقليم داعمة إلى حد كبير، بما في ذلك تحويل الأولوية إلى هدف إدارة الأزمات كبديل لاستقرار الأسعار الصارم. وانتهجت معظم البنوك المركزية موقفاً تيسيرياً من السياسة النقدية وسمحت لسعر الصرف بالانخفاض أثناء إجراء تدخلات في النقد الأجنبي لتخفيف التقلبات التخريبية. بالإضافة إلى ذلك، خففت البنوك المركزية متطلبات الاحتياطي واحتياطيات الحفاظ على رأس المال للبنوك في محاولة لتعزيز احتياجاتها اليومية من السيولة، وسمحت للبنوك التجارية بإعادة هيكلة القروض المستحقة للمقترضين الذين يواجهون تحديات مؤقتة في التدفق النقدي، وزادت القيود المفروضة على الوكلاء ومحافظ الشركات للمعاملات الرقمية، من بين تدابير أخرى. ومع ذلك، ومع المضي إلى الأمام، ازدادت الضغوط التضخمية وفي سياق الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا والتي سرعان ما تردد صداها في الأسواق المالية والسلع العالمية، لا تزال المخاطر على توقعات التضخم مرتفعة. وفي الوقت نفسه، لا تزال مستويات النواتج أقل بكثير من مستوى ما قبل الجائحة. وبالتالي، تواجه البنوك المركزية الإقليمية عملية توازن صعبة بين كبح جماح التضخم ودعم التعافي. ومع تخفيف السياسة خلال عام ٢٠٢٠، تحتاج البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية في حالة ارتفاع توقعات التضخم وتشديد اللوائح المالية التي ربما تم تخفيفها خلال الوباء للحماية من مخاطر الاستقرار المالي.

وأدى ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية على المستوى العالمي وتشديد الظروف المالية العالمية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا بالإضافة إلى تفاقم تقلبات السوق إلى فرض ضغوط شديدة على المالية العامة وأسعار الصرف في العديد من بلدان الإقليم. ويمكن أن تؤدي الظروف المالية العالمية المتشددة إلى تعطيل تدفقات رأس المال إلى الإقليم في وقت هي في أمس الحاجة إليه، مما يضع ضغطاً على الموارد اللازمة للتعامل مع الجائحة ودعم الانتعاش الاقتصادي. ومن الآن فصاعداً، إذا تصاعدت الحرب، واستمرت الظروف المالية العالمية المتشددة، فقد تضطر الحكومات إما إلى خفض الإنفاق، أو تراكم المتأخرات، أو السماح بزيادة الاقتراض المحلي مع موازنة العواقب التي قد تترتب على ذ الائتمان المحلي والانتعاش الاقتصادي، ولكن يجب أن يكون ذلك وفقا لشروط السوق.

وعلى الرغم من أن السياسة المالية أساسية في التصدي للتحديات الحالية التي تفرضها الصدمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية والأوبئة، فإن السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف يمكن أن تضطلع بدور مهم في تخفيف حدة الصدمة الاقتصادية. وفي الولايات القضائية التي لا يشكل فيها التضخم مصدر قلق فوري، يتعين على البنوك المركزية أن تُفكر في

كبح جماح تشديد السياسة النقدية من أجل تزويد الاقتصاد بالزخم اللازم للتعافي. وحيثما تصاعدت الضغوط التضخمية، ينبغي عكس اتجاه تخفيضات أسعار الفائدة لعام ٢٠٢٠ لترسيخ التوقعات التضخمية. وفيما يتعلق ببلدان الإقليم التي تخضع لأنظمة أسعار صرف مرنة وتتمتع بتضخم منخفض وعدم وجود تفاوتات كبيرة في العملات، يمكن السماح لسعر الصرف بأن يكون العامل الرئيسي لامتصاص الصدمات. وستكون التدخلات في مجال أسعار الصرف من أجل تخفيف حدة تقلب أسعار الصرف أمراً مستصوباً في البلدان ذات الأسواق الضحلة للصرف الأجنبي والمخاطر الكبيرة غير المحمية في الميزانيات العمومية. ولذلك، قد تكون هناك حاجة إلى تشديد السياسة النقدية في بعض البلدان لدعم أسعار الصرف، حتى في مواجهة ضعف النشاط الاقتصادي.

الميزان المالي العام بما في ذلك المنح

تقلص متوسط العجز المالي للإقليم، بما في ذلك المنح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٥,١٪- في عام ٢٠٢١، من ٥,٥٪- في عام ٢٠٢٠ (الشكل ٣)، ويرجع ذلك أساساً إلى الانتعاش الاقتصادي - ارتفاع الإيرادات، واستئناف ضبط أوضاع المالية العامة في بعض الدول، وانتهاء التدابير المتعلقة بالجائحة مع تعزيز الدول لتوزيع لقاحات كوفيد-١٩ واعطائها. والواقع أن بيانات التوقعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى القطري تشير إلى أن عشر (١٠) من دول الكوميسا، وهي إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية وجيبوتي والسودان وزمبابوي وليبيا والصومال كانت ضمن معايير تقارب الاقتصاد الكلي للكوميسا بشأن النسبة الإجمالية لعجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك المنح) البالغة ٥٪.

ومن المتوقع أن يتدهور الميزان المالي الإجمالي لعام ٢٠٢٢ إلى ٥,٣٪-، ولا سيما لصافية مستوردي السلع الأساسية، ويرجع ذلك أساسا إلى صدمة أسعار السلع الأساسية العالمية، وبشكل عام، التحويلات والإعانات المستهدفة مع بذل الدول جهوداً لحماية الشرائح الضعيفة من سكانها من الارتفاع الهائل في أسعار النفط والمواد الغذائية.

الشكل ٣: متوسط الميزان المالي العام للكوميسا (بما في ذلك المنح، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

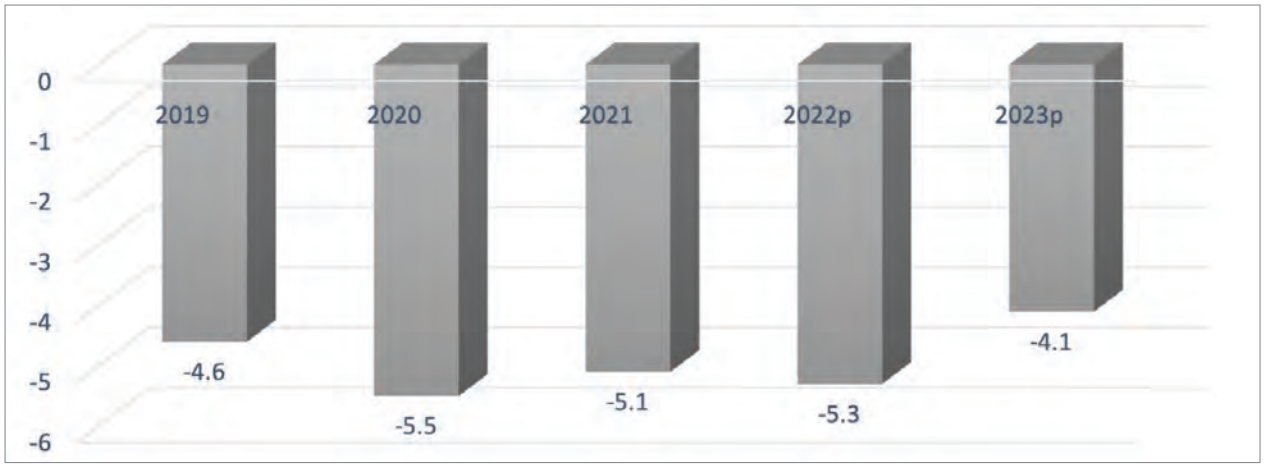

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٢

الدين الحكومي

تقلص متوسط الدين الحكومي في الإقليم كحصة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٨,٥٪ في عام ٢٠٢١، مقارنة بنسبة ٦١٪ في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يتراجع أكثر إلى ٥٨٪ في عام ٢٠٢٢ ثم إلى ٥٤,٨٪ في عام ٢٠٢٣ (الشكل ٤). ويعزى الاعتدال في الدين الحكومي خلال السنة قيد الاستعراض بشكل أساسي إلى الانتعاش الاقتصادي وإلى استمرار التراجع عن التدابير المالية المتصلة بالجائحة. وبالمقارنة مع مؤشر التقارب الثانوي المُنقح للكوميسا بشأن إجمالي الدين الحكومي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي التي تقل عن ٦٥٪، حافظت حوالي سبع (٧) دول أعضاء – الكونغو الديمقراطية وجزر القمر وجيبوتي وإثيوبيا وإسواتيني ومدغشقر وملاوي وأوغندا، على مستويات ديونها ضمن الحد الأدنى.

الشكل ٤: متوسط الدين الحكومي للكوميسا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

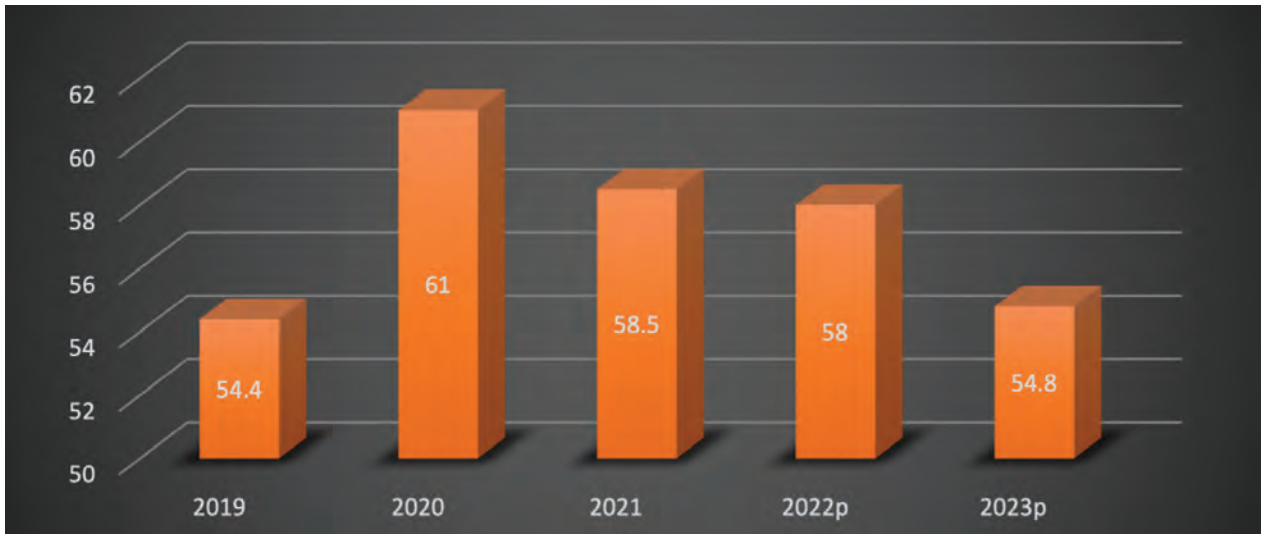

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٢

ومع ذلك، ومن الآن فصاعداً، إذا اكتسبت التحويلات والإعانات المستهدفة للشرائح الضعيفة من السكان زخماً، وأدت الإصابات والسلالات الجديدة من الفيروس التي تفاقمت بسبب التحديات اللوجستية والتردد في أخذ اللقاحات وضعف النظم الصحية على المستوى المحلي إلى تجدد عمليات الإغلاق، فإن ديون الحكومات الإقليمية ومخاطر التمويل يمكن أن ترتفع بشكل كبير، مما يعقد الخيارات المتاحة لحيز السياسات الحالي وفي نهاية المطاف، وتعرض هذه الدول إلى مخاطر التخلف عن سداد الديون.

وبالفعل، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الفردية يُبيّن وضعاً أكثر حدة وسوء حيث من المتوقع ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول لتتجاوز ٨٠٪. وبالتالي، ما لم يتم تنفيذ تدابير للحد من نمو الديون، فقد تواجه هذه الدول انفجاراً في رصيد الديون الخارجية وتكاليف خدمة الديون. وإذا ترك معدل تراكم الديون دون رادع، فقد يكون مصدر رئيسي لعدم استقرار الاقتصاد الكلي. وستكون حاجة الدائنين إلى تنفيذ «تجميد الديون» الذي دعت إليه مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات الأفريقية مهمة على المدى القصير القريب، ولكن ستكون هناك حاجة إلى نهج أكثر شمولية لتخفيف عبء الديون ما بعد كوفيد-١٩، لتمكين معظم اقتصادات الإقليم من التعافي الكامل من آثار هذه الجائحة. ومن الضروري معالجة المخاوف المتعلقة بالحصول على حزمة تخفيف الديون الثنائية من أن تؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني وتقويض إمكانية الوصول في المستقبل إلى أسواق رأس المال، وسيلزم معالجة المخاوف المتعلقة بالتزامات الديون التجارية.

الحساب الجاري الخارجي بما في ذلك المنح

تحسن الحساب الجاري الخارجي لإقليم الكوميسا بما في ذلك المنح، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، إلى حد ما إلى متوسط ٣,٧٪- في عام ٢٠٢١ ، مقارنة ب ٤,١٪- في عام ٢٠٢٠ ، ولكن من المتوقع أن يتدهور إلى ٤,٣٪-من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مع تحسن وإن كان هامشياً إلى ٤,٢٪-من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ (الشكل ٥). ويعزى العجز المستمر في الحساب الجاري الخارجي لمعظم اقتصادات الإقليم إلى الاختلالات التجارية المستمرة المعتادة بسبب مزيج من انخفاض الطلب على الصادرات وفواتير الاستيراد غير المرنة نسبيا، وفي بعض الحالات التأخر في صرف تدفقات المعونة الخارجية التي تواجهها معظم الدول في إقليم الكوميسا. وتُعزى توقعات السنة قيد الاستعراض في المقام الأول إلى الزيادات في الصادرات مع ثبات الطلب العالمي، وارتفاع أسعار سلع الصادر الأساسية لمُصدري السلع الأساسية، واستئناف تدفقات رأس المال، ولا سيما انتعاش التحويلات.

الشكل٥: متوسط الحساب الجاري الخارجي للكوميسا (بما في ذلك المنح، ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

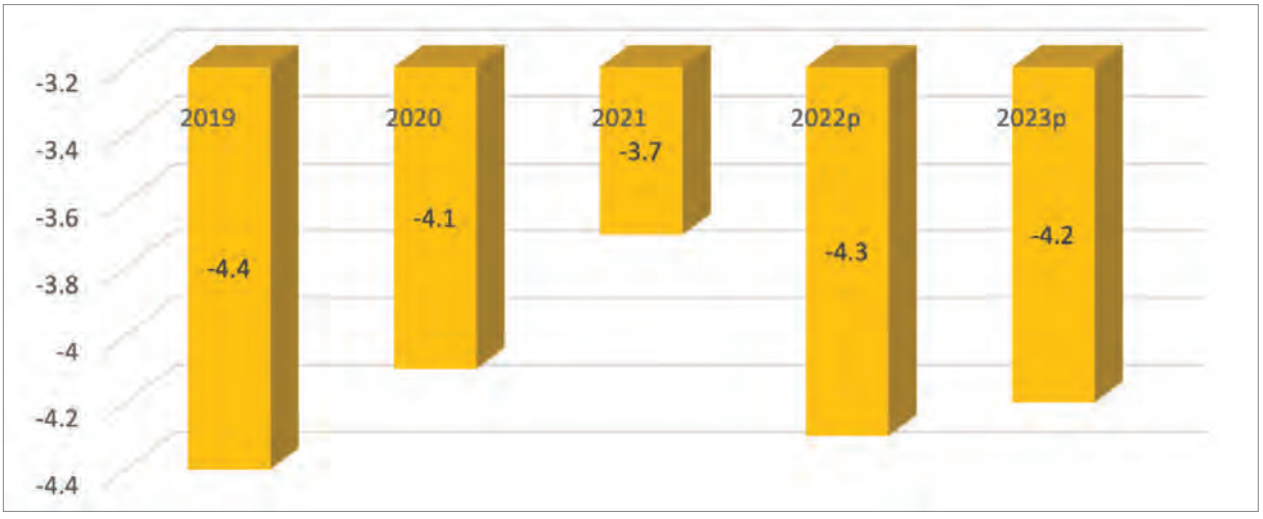

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٢

النشاط الاقتصادي العالمي مدفوعاً بانخفاض الحوافز المالية وتشديد الأوضاع النقدية؛ وتغير المناخ الذي يُشكل تحدياً كبيراً للإقليم نظراً لتعرضها للصدمات المرتبطة بالطقس.

وبالإشارة إلى الجانب الجيد والسيئ على حد سواء، فمن المرجح أن تعيد الأزمة الناجمة عن الأوبئة والتوترات الجيوسياسية تشكيل سلاسل القيمة العالمية، مما يجلب تحديات ولكن أيضاً فرص لإقليم الكوميسا وأفريقيا ككل. وينبغي أن يُمثل تعزيز سلاسل القيمة القارية أولوية نظراً لبيئة الأعمال التجارية العالمية غير المؤكدة. ومع تقدم القطاع الخاص في تحوله الرقمي، فمن المهم للقارة الاستثمار في تعزيز البنية التحتية الأساسية للاتصالات، بما في ذلك الألياف البصرية والإنترنت عالي السرعة، فضلاً عن استكمال جدول الأعمال التنظيمي (التجارة الإلكترونية) للتحول الرقمي. وسيكون ذلك ضرورياً لظهور وتوسيع سلاسل القيمة في القرن الواحد وعشرين في الإقليم. وعلى المدى المتوسط والطويل، سيكون التنفيذ الفعال لأجندة التكامل الإقليمي للمجموعات الإقليمية الاقتصادية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عاملاً رئيسياً في تعزيز شبكات الإنتاج والتجارة الإقليمية، والحد من تعرض القارة للصدمات الخارجية، وبالتالي يؤدي إلى تحسينات في أرصدة الحسابات الجارية الخارجية.

تراكم الاحتياطيات

تُساعد الاحتياطيات الكافية الدول على تحسين إدارة اقتصاداتها والاستجابة للصدمات الخارجية، وفي حين أن الإدارة المناسبة للاحتياطيات ضرورية لتقليل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات إلى أدنى حد ممكن وتعظيم العائدات إلى أقصى حد. وقد انخفض الغطاء الاحتياطي الخارجي لإقليم الكوميسا إلى متوسط ٣,٠ أشهر من واردات السلع والخدمات، انخفاضاً من ٣,١ و٣,٩ أشهر من واردات السلع والخدمات في عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على التوالي، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ إلى ٢,٦ و٢,٧ شهر من استيراد السلع والخدمات على التوالي (الشكل ٦). ويعكس الانخفاض في الاحتياطيات الخارجية للأشهر من واردات السلع والخدمات خلال السنة قيد الاستعراض ضغوطاً كبيرة لتوفير النقد الأجنبي لتخفيف حدة التقلبات المُسببة للخلل في سعر الصرف ودعم واردات النفط والأغذية، ولا سيما للاقتصادات المستوردة للسلع الأساسية في الإقليم.

الشكل ٦: متوسط احتياطيات الكوميسا (بالأشهر من واردات السلع والخدمات)

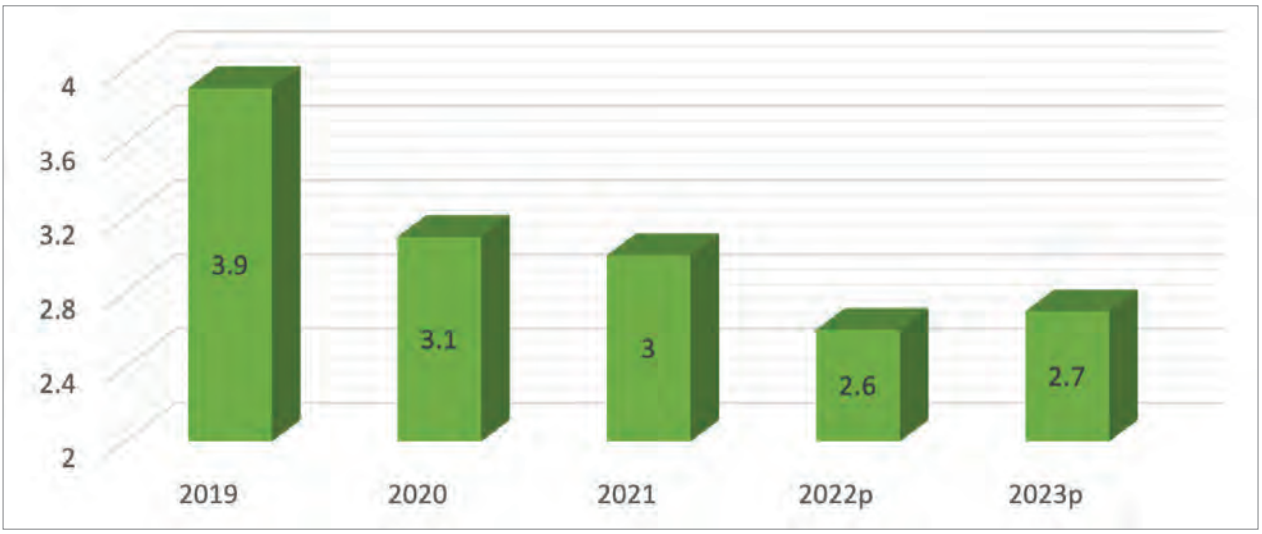

المصدر: التوقعات الاقتصادية الإقليمية للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء – صندوق النقد الدولي أبريل ٢٠٢٢

ومع ذلك، فإن متوسط ثلاثة أشهر من الواردات المستقبلية من السلع والخدمات، وإن كان منخفضاً، لتغطية احتياطياتها على مدى السنوات الثلاث الماضية على التوالي يقع في نطاق المعيار القياسي لتغطية الواردات لمعايير تقارب الاقتصاد الكلي للكوميسا بشأن الاحتياطيات الخارجية التي تساوي أو تزيد على ثلاثة أشهر. ووفقا للبيانات السابقة، استوفت إحدى عشرة

(١١) دولة عضو في الكوميسا وهي أوغندا وتونس وجزر القمر ورواندا والسودان وسيشيل وكينيا ومدغشقر وموريشيوس الحد الأدنى لمعايير التقارب في الكوميسا بشأن الاحتياطيات في الأشهر التي تغطيها واردات السلع والخدمات. ويُعزى المزيد من التدهور في الاحتياطيات في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ إلى حد كبير إلى التدخلات المتوقعة في السوق لتعويض ضغوط أسعار الصرف استجابة لتشديد الظروف المالية العالمية.

الآفاق على المدى المتوسط والتوصيات

يُواجه الإقليم بيئة مليئة بالتحديات بشكل خاص تتسم بارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلبها، وزيادة الضغوط التضخمية، وتشديد الأوضاع المالية العالمية أكثر من المتوقع، واستمرار الجائحة. وسيتطلب درء هذه العوامل المعاكسة والشكوك غير العادية، وسط تضاؤل حيز السياسات، من الإقليم ما يلي:

أ) تسريع حملة التطعيم للحد من مخاطر موجات كوفيد-١٩ الجديدة وظهور سلالات جديدة وتفشي جدري القرود. لذلك، تحتاج الدول إلى معالجة التحديات اللوجستية، ومكافحة التردد في أخذ اللقاحات، وتعزيز الإقبال على أخذ التطعيم من خلال حملات التوعية القوية، فضلاً عن تعزيز قدرة النظم الصحية المحلية على الصمود من خلال الاستثمار في العلاجات والفحوصات والرصد الوبائي للحد من الاعتماد المفرط على مجتمع المانحين.

ب) تحقيق توازن دقيق بين احتواء الضغوط التضخمية المستمرة ودعم الانتعاش الاقتصادي المستمر، وفي الوقت نفسه إدارة تقلبات أسعار الصرف استجابة لتشديد الظروف المالية العالمية.

ج) حماية الشرائح الضعيفة من سكانها من ارتفاع أسعار السلع الأساسية دون تفاقم الضعف المرتفع بالفعل في الديون بعد الجائحة من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق. ويُمثل هذا خطوة في الاتجاه الصحيح لدول الإقليم التي تعمل على حماية مواطنيها من خلال رفع الحد الأدنى للأجور، وفرض إعانات دعم الطاقة وتخفيضات الضرائب المحلية على السلع ذات الاستخدام الشائع، مع الحفاظ على غطاء للديون.

د) بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل السيطرة على مستويات الديون التي تفرض تهديد، ستحتاج الدول الأعضاء إلى إيجاد حيز مالي أكبر، من خلال تعبئة الإيرادات المحلية، وتحديد الأولويات، وتحقيق مكاسب من الكفاءة في الإنفاق. وإلى جانب تدابير الإيرادات والإنفاق هذه، تحتاج الحكومات إلى تعظيم الحيز المالي من خلال تحسين أطرها المالية لتحقيق توازن موثوق بين الحاجة إلى الدعم في المدى القصير وضبط الأوضاع على المدى المتوسط.

ه) على المدى المتوسط، سيكون التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي للاقتصادات الفردية في الإقليم أمراً بالغ الأهمية. فقد أظهرت جائحة كوفيد-١٩ بوضوح أنه مع تعرقل القنوات التجارية، تمكن المُصنعون المحليون من الارتقاء إلى مستوى الحدث. لذلك هناك حاجة إلى الحفاظ على صناعات الأدوية والإمدادات الصيدلانية الناشئة في فترة ما بعد كوفيد-١٩.

و) الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز القيمة المضافة والنمو الصناعي وزيادة دور الرقمنة للاستمرار في الاضطلاع بدور مهم في اقتصادات الإقليم.

المخاطر على الآفاق

قد تؤدي المخاطر التي تُشكلها الحرب المُطوّلة في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على الصادرات من روسيا إلى زيادة الضغوط التصاعدية على أسعار النفط والمواد الغذائية. وسيؤثر ذلك بشدة على الدول المستوردة للسلع الأساسية في الإقليم، مما يؤدي إلى تفاقم العبء الواقع على الشرائح الضعيفة من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإقليم معرض لتشديد الظروف المالية العالمية وتباطؤ الطلب العالمي. أما على المستوى المحلي، يزيد البطء في توزيع اللقاحات من تعرض الإقليم لموجات جديدة من كوفيد-١٩، ويمكن أن يُشجع ظهور سلالات جديدة. ويُشكل هذا، بالإضافة إلى العديد من الصراعات المسلحة والتهديدات الإرهابية والصدمات المتصلة بالمناخ، مخاطر جسيمة على اقتصادات الدول الأعضاء بالكوميسا.

المراجع

1. IMF REO Sub Saharan Africa (April 2022)
2. IMF REO Middle East and Central Asia (April 2022);
3. IMF Article IV Consultations Staff Country Reports
4. AfDB African Economic Outlook (March 2022)

٢
الفصل الثاني

تنفيذ برامج الكوميسا الإقليمية للتعاون والتكامل

تنفيذ برامج الكوميسا الإقليمية للتعاون والتكامل

أداء تجارة الكوميسا العالمية

تأثر أداء تجارة الكوميسا العالمية، خاصة تجارة السلع تأثراً سلبياً بجائحة كوفيد – ١٩ في ٢٠٢٠. وبحسب «كومستات»[١]، انخفضت صادرات الإقليم العالمية بنسبة ٢٧٪ وذلك من ١٢٣,٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٩٠,٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. وفي نفس الوقت انخفضت قيمة واردات الكوميسا العالمية بنسبة ٢٩ ٪ وذلك من ٣٤٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٢٤٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠.

الجدول رقم ١: تجارة الكوميسا العالمية (بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إجمالي الصادرات	٨٧,١٥٢	١٠٧,٢٥٥	١٢٨,٢٧٠	١٢٣,٣٩٢	٩٠,٢٥٣
إجمالي الواردات	١٨٦,٨٤١	١٨١,٥٢٥	٢١٠,٨٩٥	٢٢٣,٠٧٨	١٥٩,٠٧٧
التجارة الكلية	٢٧٣,٩٩٢	٢٨٨,٧٨٠	٣٣٩,١٦٥	٣٤٦,٤٦٩	٢٤٩,٣٣٠
ميزان التجارة	٩٩,٦٨٩-	٧٤,٢٧٠-	٨٢,٦٢٥-	٩٩,٦٨٦-	٦٨,٨٢٥-

المصدر: بتصرّف من الكوميسا (٢٠٢١)[٢]

يحتوي الجدول رقم ٢ على تفصيل للتغييرات التي حدثت في صادرات وواردات الكوميسا للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ على مستوى الدول الأعضاء. كان أكبر إجمالي انخفاض في الصادرات في ٢٠٢٠ من نصيب إريتريا (٩٩,٦٪) وليبيا (٩١,٤٪) والصومال (٩٠,٣٪) بينما كانت أكبر نسبة نمو في الصادرات في نفس العام من نصيب رواندا (٢١,٩٦٪) وسيشيل (١٥,٨٪) وكينيا (١١,٨٪). أما من ناحية الواردات فقد شهدت أكبر نسبة انخفاض في الواردات كل من إريتريا (٧٣,٦٪) وليبيا (٨٠,٦٪) والصومال (٨٤,٣٪) بينما شهدت أكبر نسبة نمو في الواردات كل من جزر القمر (١٢,٨٪) ورواندا (١١,٧٪) وزيمبابوي (٥,١٪) في الفترة المذكورة. ويتضح جلياً أن إريتريا وليبيا والصومال هي الدول التي تحملت عبء الانخفاض في كل من الصادرات والواردات بينما رواندا هي الدولة الوحيدة التي ظهرت في قائمة الدول الثلاث الأوائل في النمو للواردات والصادرات معاً.

١ قيم الإحصاءات الواردة في قاعدة بيانات كومستات عادة ما تكون مختلفة عن الإحصاءات الواردة في قاعدة بيانات الأونكتاد وغيرها من قواعد البيانات ويعزى ذلك لاختلافات تعريفية حيث تتخذ كومستات قيمة التجارة على أساس سعر سيف (الكلفة والتأمين والشحن) بينما تعتمد الأونكتاد في إحصاءات ميزان المدفوعات نظام فوب (تسليم ظهر السفينة).

٢ الكوميسا ٢٠٢١ «إحصاءات تجارة الكوميسا العالمية لسنة ٢٠٢١» نشرة رقم ٢٠، السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي، أغسطس (٢٠٢١)

الجدول رقم ٢: تجارة الكوميسا العالمية بحسب الدولة، ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة	٢٠١٩		٢٠٢٠		الفرق ٪ (٢٠١٩-٢٠٢٠)	
	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات
بوروندي	١٤٣	٨٨٩	١٠١	٩١٥	-٢٩,٥٢	٢,٩٤
جزر القمر	٤٩	٢٠٤	٢١	٢٣٠	-٥٧,٧٦	١٢,٧٧
الكونغو الديمقراطية	١٣,١٣٥	٨,٦٢٦	١٤,٠٥٦	٦,٩٩٦	٧,٠٢	-١٨,٨٩
جيبوتي	٣٠١	١,٢٢٤	٢٤٢	٩٥٩	-١٩,٧٨	-٢١,٦٢
مصر	٢٩,١٦٩	٧١,٤٠٥	٢٣,٩١٩	٥٤, ٠١٥	-١٨,٠٠	-٢٤,٣٥
إريتريا	٤٥٠	٥٠٦	٢	١٣٤	-٩٩,٦١	-٧٣,٦٠
إسواتيني	٢,٠٠١	١,٨٤٠	١,٧٥٢	١,٥٩٩	-١٢,٤٥	-١٣,١١
إثيوبيا	٢,١٤٥	١٥,٨٠٧	٢,٢٤٣	١٤,٢١٠	٤,٥٦	-١٠,١٠
كينيا	٥,٨٤٤	١٧,٤٧٣	٦,٥٣٢	١٦,٤٠٠	١١,٧٧	-٦,١٤
ليبيا	٢٦,١٨٠	١٧,٨٤٨	٢,٢٥٦	٣,٤٦٢	-٩١,٣٨	-٨٠,٦٠
مدغشقر	١,٩٣٤	٣,٥٦٠	١,٣٨٠	٢,٩١١	-٢٨,٦٦	-١٨,٢٤
ملاوي	٨٩٧	٢,٨٨٨	٧٧١	٢,٦٩٢	-١٤,١٢	-٦,٧٧
موريشيوس	١,٩٠٢	٥,٦٦٨	١,٥٥٠	٤,٢٤١	-١٨,٥١	-٢٥,١٨
رواندا	١,١٧٧	٣,١٤٢	١,٤٣٦	٣,٥١٠	٢١,٩٦	١١,٧١
سيشيل	٨٥٠	١,٩٥٩	٩٨٥	١,٥٨٦	١٥,٨٣	-١٩,٠٥
الصومال	٣٨٥	٤,٨٠٩	٣٧	٧٥٤	-٩٠,٣٤	-٨٤,٣٢
السودان	٥,٣٩٦	١٠,٦٣٢	٣,٥٣٢	٧,٥٨٩	-٣٤,٥٥	-٢٨,٦٢
تونس	١٦,٥٦٢	٣٣,٨٧٦	١٣,٨٤٩	١٨,٤٢٣	-١٦,٣٨	-٤٥,٦٢
أوغندا	٣,٥٥٤	٨,٧٣٩	٣,٣٧٩	٨,٠٨٥	-٤,٩١	-٧,٤٩
زامبيا	٧,٠٤٧	٧,١٨٠	٧,٨١٧	٥,٣١٩	١٠,٩٢	-٢٥,٩٣
زيمبابوي	٤,٢٦٩	٤,٨٠٤	٤,٣٩٥	٥,٠٤٨	٢,٩٥	٥,٠٨
الكوميسا	١٢٣,٣٩٢	٢٢٣,٠٧٨	٩٠,٢٥٣	١٥٩,٠٧٧	-٢٦,٨٦	-٢٨,٦٩

المصدر: بتصرّف من الكوميسا (٢٠٢١)

ويرد بحسب الكوميسا (٢٠٢١) أن الأداء العام السلبي للصادرات يعزى لانخفاض صادرات الوقود والمواد الخام الصناعية والزراعية بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. ومن حيث القيمة، فإن صادرات الوقود، أي صادرات زيوت النفط الخام والزيوت الخفيفة والغاز الطبيعي، انخفضت بنسبة ٧٦ بالمائة وذلك من ٣٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٨ مليار في ٢٠٢٠. وتعتبر قيود السفر التي فرضتها جائحة كوفيد – ١٩ في ٢٠٢٠ مسؤولة لحد كبير عن الانخفاض المشهود لصادرات الوقود من الإقليم الذي بلغت نسبته ٧٦ في المائة في ٢٠٢٠. هذا الانخفاض يرتبط على وجه الخصوص بصادرات الدول المصدرة للوقود مثل مصر وليبيا وتونس.

وقد شوهد في ٢٠٢٠ انخفاض ملحوظ في قيمة الصادرات المصنعة. وقد ساهمت بالدرجة الأكبر في هذا الانخفاض من بين دول الكوميسا المصدرة، الكونغو الديمقراطية وأوغندا وتونس ومصر وإسواتيني. فقد سجلت هذه الدول مجتمعة انخفاضاً بنسبة ٢٦٪

في قيمة صادرات المنتجات المتنوعة مثل هيدروكسيد الكوبالت أو طوابع الإيرادات أو الطوابع المماثلة سواءً كانت إصداراً حالياً أو جديداً في الدولة التي يكون أو سيكون فيها اعتراف بقيمة اسمية لهذه الطوابع، أو موصلات كهربائية، أو يوريا، أو أجهزة استقبال للتلفزيون، أو أجزاء من طائرات أو طائرات هليكوبتر، غير مذكورة في بند آخر، أو أحذية، أو ملابس خاصة لأغراض احترافية أو رياضية أو غيرها، غير مذكورة في بند آخر أو مزيج من الروائح العطرية وحمض الفسفوريك وذلك في ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ٢٠١٩. وكان قطاع المواد الخام الزراعية من القطاعات التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً للصادرات في ٢٠٢٠ حيث تأثرت بهذا الانخفاض بصورة مباشرة دول مصدرة مثل السودان ومصر والصومال وزامبيا وزيمبابوي.

الأسعار الدولية للسلع الأساسية

تغطي مراجعة حركة أسعار السلع لبعض السلع الرئيسية المختارة من صادرات اقتصادات الكوميسا الفترة من يناير ٢٠١٩ إلى يوليو ٢٠٢١ .

النفط والبترول: بلغ متوسط أسعار النفط الخام في الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٠ ٤١ دولاراً أمريكياً للبرميل، ما يكشف عن انخفاض كبير مقارنة بمتوسط سعر البرميل للفترة السابقة الممتدة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٩ والذي بلغ ٦١ دولاراً أمريكياً. وقد تأثر بهذا الانخفاض بصورة أكبر من دول إقليم الكوميسا كل من ليبيا ومصر وتونس و السودان.

الشكل رقم ٧: المتوسط الشهري لسعر النفط الخام (بالدولار للبرميل)

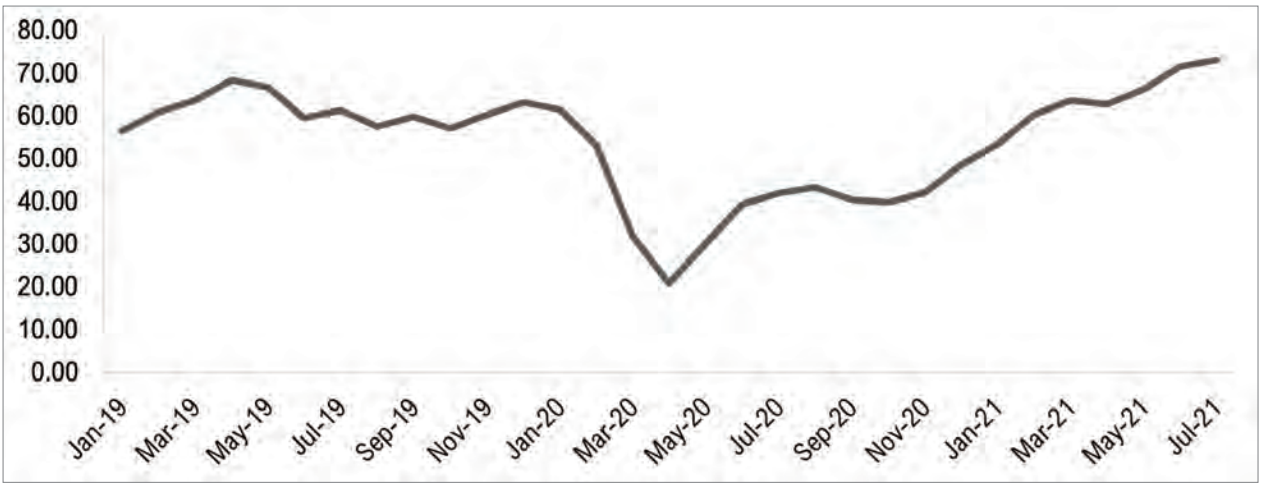

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

المعادن والفلزات: تمت مراجعة متوسط الأسعار الشهرية لأربع من الصادرات الرئيسية في فئة المعادن والفلزات وهي: النحاس والذهب والزنك والنيكل. المتوسط الشهري لأسعار النحاس في الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٠ بلغ ٦,١٧٤ دولار أمريكي للطن المتري ما يفوق متوسط السعر للسنة السابقة الذي بلغ ٦,٠١٠ دولار أمريكي للطن المتري. وفي الفترة من يناير إلى أبريل ٢٠٢٠ انخفض المتوسط الشهري لسعر النحاس بصورة مضطردة ثم عاودت أسعار النحاس الارتفاع حتى نهاية سنة ٢٠٢٠ ليبلغ المتوسط الشهري لسعر النحاس في ختام السنة ٧,٧٧٢ دولار أمريكي للطن المتري. ثم تواصل ارتفاع أسعار النحاس في ٢٠٢١ لتبلغ ذروتها في مايو بسعر بلغ ١٠,١٦٢ دولار أمريكي للطن المتري. بدأت أسعار النحاس في الانخفاض في الفترة من يونيو إلى يوليو ٢٠٢١ لتختم شهر يوليو بمتوسط سعر شهري بلغ ٩,٤٥١ دولار أمريكي. يجدر بالذكر أن المصدرين الرئيسيين للنحاس في إقليم الكوميسا هما زامبيا والكونغو الديمقراطية.

الشكل رقم ٨: المتوسط الشهري لأسعار بعض المعادن والفلزات المختارة

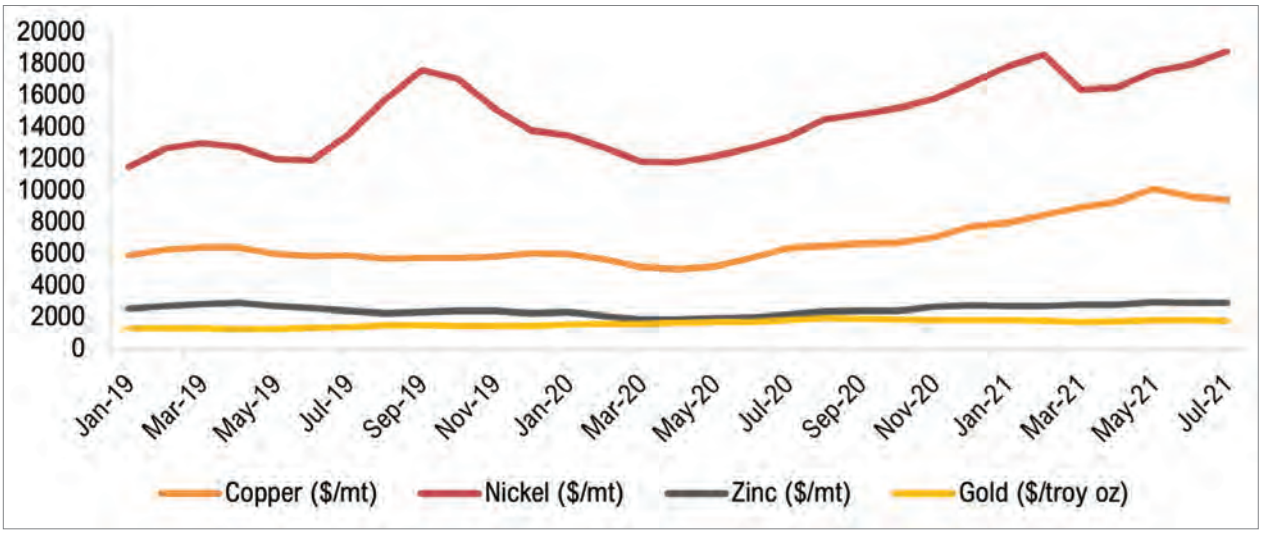

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

وخلال الفترة المذكورة نفسها ارتفع المتوسط الشهري لسعر الذهب وبلغ المتوسط السنوي لسعر الذهب ١٧٧٠ دولار أمريكي للأوقية التروي وذلك أعلى من سعر العام السابق الذي بلغ ١,٣٩٢ دولار أمريكي للأوقية التروي وتضم الدول الرئيسية التي تصدر الذهب في إقليم الكوميسا السودان وزيمبابوي وزامبيا ومدغشقر ومصر. أما بالنسبة للنيكل، فقد انخفض متوسط سعره السنوي من ١٣,٩١٤ دولار أمريكي للطن المتري في الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٩ ليبلغ ١٣,٧٨٧ دولار أمريكي للطن المتري في الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٠ وتضم إقليم الكوميسا من الدول التي تصدر النيكل زيمبابوي ومدغشقر. في يناير ٢٠٢٠ بلغ المتوسط الشهري لسعر الزنك ٢,٢٦٦ دولار أمريكي للطن المتري حيث يمثل ذلك انخفاضاً طفيفاً من المتوسط الشهري لسعر الزنك في ٢٠١٩ الذي بلغ ٢,٥٥٠ دولار أمريكي للطن المتري.

المشروبات: شملت مراجعة المتوسط الشهري للأسعار في إقليم الكوميسا لفئة المشروبات أسعار الشاي (ثلاثة مزادات في المتوسط، هي كولومبو وكولكاتا ومومباسا) وأسعار القهوة (أرابيكا وروبوستا). بلغ المتوسط الشهري لأسعار الشاي للمزادات الثلاثة ٢,٧ دولار أمريكي للكيلوجرام في ٢٠٢٠ حيث يمثل ذلك ارتفاعاً طفيفياً من المتوسط الشهري الذي سجل لسعر الشاي في ٢٠١٩ حيث بلغ ذلك ٢,٥٦ دولار أمريكي للكيلوجرام (الشكل رقم ٩).

الشكل رقم ٩: متوسط أسعار المشروبات

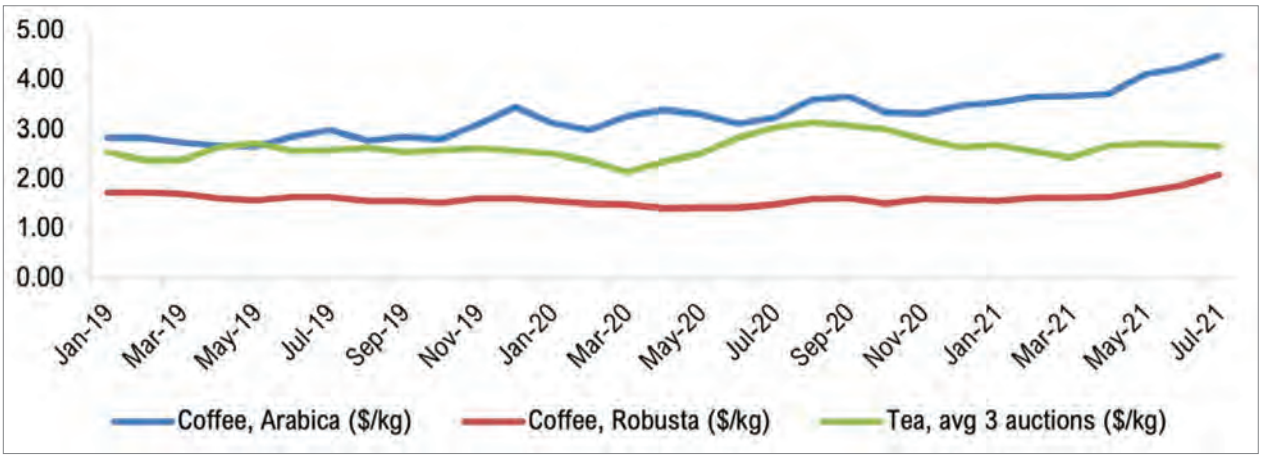

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

كما ارتفع المتوسط الشهري لسعر القهوة الأرابيكا من ٢,٨٨ دولاراً أمريكياً للكيلوجرام في ٢٠١٩ إلى ٣,٣٢ دولاراً أمريكياً للكيلوجرام في ٢٠٢٠ بينما انخفض سعر القهوة الروبوستا من ١,٦٢ دولاراً أمريكياً للكيلوجرام في ٢٠١٩ إلى ١,٥٢ دولاراً أمريكياً للكيلوجرام في ٢٠٢٠ .وتمثل إثيوبيا وكينيا ورواندا وبوروندي وأوغندا أبرز الدول المصدرة للقهوة في إقليم الكوميسا وفي ٢٠٢٠ بلغت عائداتهم ٧٩٦ مليوناً و ٢١١ مليوناً و ٥٣ مليوناً و٢٧ مليوناً من الدولارات الأمريكية على التوالي.

الحبوب: وفي فئة الحبوب شملت مراجعة حركة المتوسط الشهري للأسعار الذرة والأرز والقمح كما يُظهر الشكل رقم ١٠. انخفض متوسط الأسعار السنوية للذرة من ١٧٠ دولارًا أمريكيًا للطن المتري في عام ٢٠١٩ إلى ١٦٥ دولارًا أمريكيًا للطن المتري في عام ٢٠٢٠. وبالنسبة للمتوسط الشهري للأسعار، حيث بلغ أدنى متوسط للسعر ١٤٤ دولارًا أمريكيًا للطن المتري في مايو ٢٠٢٠ ثم ارتفع ليبلغ ١٩٠ دولارًا أمريكيًا للطن المتري في نوفمبر ٢٠٢٠ قبل أن يرتفع إلى ١٩٨ دولارًا أمريكيًا للطن المتري في ديسمبر ٢٠٢٠. ومتوسط الأسعار الشهرية للأرز التايلاندي، بنسبة ٥ في المائة و ٢٥ في المائة و تصنيف ١.٨ بلغ ٤٣٩ دولارًا أمريكيًا للطن المتري في يناير ٢٠٢٠ ووصل إلى أعلى مستوى له بسعر بلغ ٥٤٨ دولارًا أمريكيًا للطن المتري في أبريل ٢٠٢٠، ثم انخفض إلى ٤٧٩ دولارًا أمريكيًا للطن المتري في نوفمبر ٢٠٢٠ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٥٠٨ دولارًا أمريكيًا للطن المتري في ديسمبر ٢٠٢٠.

الشكل رقم ١٠: متوسط الأسعار لبعض الحبوب المختارة

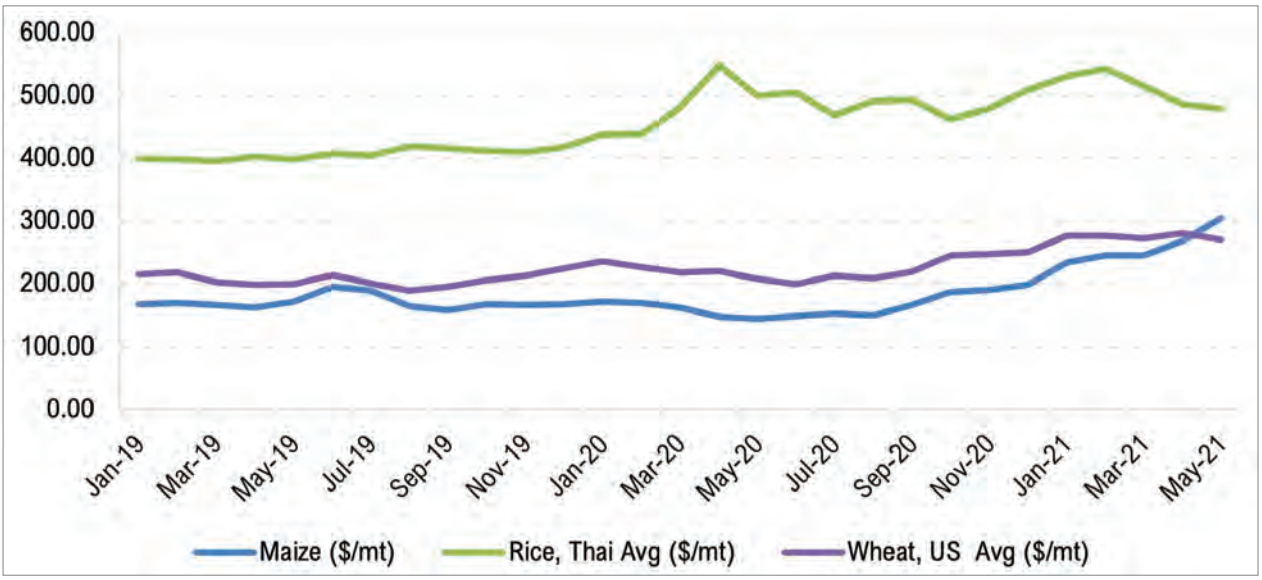

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

تجارة الكوميسا مع الأسواق العالمية الرئيسية

تصدر قائمة شركاء الكوميسا في التجارة في الفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ الشركاء العشرة الأوائل التالي ذكرهم: الاتحاد الأوروبي، والكوميسا، والصين، والإمارات العربية المتحدة، وسويسرا، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، وتركيا والهند. يسلط الشكل رقم ١١ الضور على تجارة الكوميسا مع كل من هذه الأسواق وكذلك مع باقي دول العالم. انخفضت صادرات الكوميسا إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٤٦٪ من حيث القيمة الاسمية وذلك من ٤٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٢٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ وتشمل صادرات الكوميسا الرئيسية إلى الاتحاد الأوروبي البترول الخام، والبترول المكرر، والموصلات الكهربائية، و الزيتون البكر، والورود المقطوفة، والتونة المحضرة أو المحفوظة، وسراويل الرجال أو الأولاد والقهوة جيث تصدرها بصورة أساسية ليبيا ومصر وكينيا وتونس وإثيوبيا وسيشيل وموريشيوس وأوغندا ورواندا.

الشكل رقم ١١: الأسواق التجارية الرئيسية لصادرات الكوميسا: ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

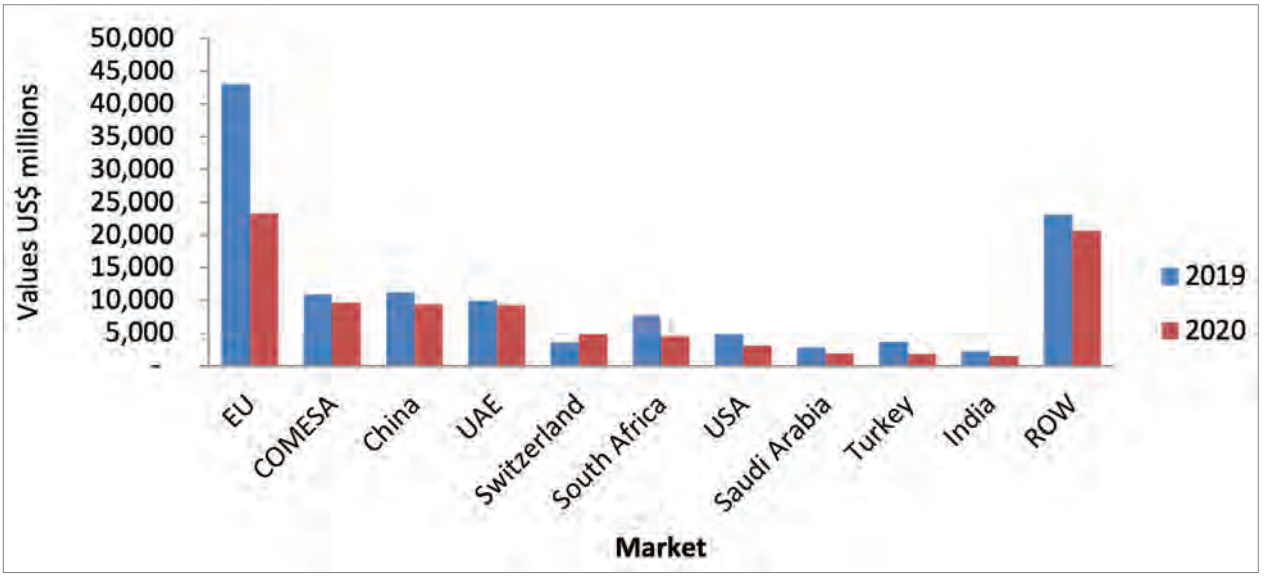

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

وقد جاء إقليم الكوميسا في مركز ثاني أكبر سوق صادرات لمنتجات الكوميسا . انخفضت صادرات الكوميسا البينية بنسبة ١١٪ وذلك من ١٠,٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٩,٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. كما انخفضت قيمة صادرات الكوميسا إلى الصين التي تعتبر ثالث أكبر محطة لصادرات الكوميسا من ١١,٢ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٩,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. وكانت المنتجات التي ساهمت في حدوث هذا الانخفاض في صادرات الإقليم هي زيت البترول الخام وخامات ومركزات النحاس والنحاس المكرر وخامات ومركزات الزنك والنيكل والذهب والبرتقال الطازج أو المجفف والغاز الطبيعي وكسب الزيت والمخلفات الصلبة الأخرى حيث انخفضت قيمة الصادرات من هذه المنتجات مجتمعة من ٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ١,٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠..

وانخفضت قيمة صادرات الكوميسا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من ٩,٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٩,٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ وقد شوهد هذا الانخفاض في صادرات الذهب النفط الخام والخفيف والنحاس المكرر والمجوهرات والماس الصناعي وأكاسيد الكوبالت والهيدروكسيدات. وبلغت القيمة الإجمالية لتصدير هذه المنتجات ٣,٢ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ ما يمثل انخفاضاً من صادرات ٢٠١٩ التي بلغت قيمتها ٥,٨ مليار دولار أمريكي.

وجاءت جنوب أفريقيا في المركز السادس لأكبر أسواق صادرات إقليم الكوميسا. وقد انخفضت صادرات الكوميسا لجنوب أفريقيا انخفاضاً كبيراً من ٧,٨ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٤,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. وكانت المنتجات الرئيسية الداعمة لهذا الاتجاه هي أكاسيد الكوبالت والهيدروكسيدات، والنحاس المكرر، والذهب، والكروم الحديدي، ومخاليط المواد العطرية، والتبغ حيث شكلت هذه المنتجات ٥٠ في المائة من صادرات الكوميسا إلى جنوب أفريقيا.

وتعتبر سويسرا خامس أكبر سوق لصادرات الكوميسا في ٢٠٢٠ حيث سجلت هذه الصادرات (التي تتكون بصورة رئيسية من صادرات النحاس وأكاسيد الكوبالت والهيدروكسيدات وخامات ومركزات النيكل والتبغ والذهب وزيوت النفط الخام) ارتفاعاً بنسبة ٣٣ ٪ في قيمتها الإسمية وذلك من ٣,٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٤,٨ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠.

وحافظ الاتحاد الأوروبي على المركز الأول كأكبر سوق لصادرات الكوميسا بحصة سوق بلغت ٢٦٪ مسجلاً بذلك انخفاضاً من حصة السنة السابقة التي بلغت ٣٥٪. حازت الكوميسا والصين على مركز ثاني أكبر سوق لصادرات الكوميسا لسنة ٢٠٢٠ وصادف ذلك ارتفاعاً في حصتي السوقين بنسبة ٢٪ وذلك من ٩٪ في ٢٠١٩ إلى ١١٪ في ٢٠٢٠.

وحازت الإمارات العربية المتحدة على مركز ثالث أكبر سوق لصادرات الكوميسا حيث ارتفعت حصتها من السوق من ٨٪ في ٢٠١٩ إلى ١٠٪ في ٢٠٢٠. كما ارتفعت حصة السوق الويسري بنسبة ٢٪ وذلك من ٣٪ في ٢٠١٩ إلى ٥٪ في ٢٠٢٠ أما حصة سوق جنوب أفريقيا لصادرات الكوميسا،، فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بنسبة ١٪ وذلك من ٦٪ في ٢٠١٩ إلى ٥ ٪ في ٢٠٢٠.

الجدول رقم ٣: حصص الأسواق الرئيسية لصادرات الكوميسا (٪ من الإجمالي)، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

سوق الصادرات	حصة السوق في ٢٠١٩	حصة السوق في ٢٠٢٠
الاتحاد الأوروبي	٣٥٪	٢٦٪
الكوميسا	٩٪	١١٪
الصين	٩٪	١١٪
الإمارات العربية المتحدة	٨٪	١٠٪
سويسرا	٣٪	٥٪
جنوب أفريقيا	٦٪	٥٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٪	٣٪
المملكة العربية السعودية	٢٪	٢٪
تركيا	٣٪	٢٪
الهند	٢٪	٢٪
بقية العالم	١٩٪	٢٣٪
الكوميسا (الإجمالي)	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

ومن ناحية الواردات، ظل الاتحاد الأوروبي والصين مصادر رئيسية للمنتجات المستوردة إلى إقليم الكوميسا. انخفضت قيمة واردات الكوميسا من الاتحاد الأوروبي انخفاضاً كبيراً بنسبة ٣٠٪ وذلك من ٥٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٣٨ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. وقد ساهمت في هذا الانخفاض بدرجة كبيرة واردات الزيوت النفطية المكررة والسيارات وغاز البوتان المسال والتفاح الطازج والجرافات والقمح والطماطم والأدوية وأغراض من الحديد أو الفولاذ. كذلك، انخفضت قيمة واردات الكوميسا من الصين بدرجة كبيرة بلغت ٢٥٪ وذلك من ٣٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٢٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. وانخفضت الواردات من الهند التي مثلت ثالث أكبر المصادر للواردات لإقليم الكوميسا بنسبة ١٨٪ وذلك من ١١,٤ مليار دولار أمريكي إلى ٩,٤ مليار دولار أمريكي في الفترة من ٢٠١٩ – ٢٠٢٠. أما الواردات التي تم استيرادها من سوق الكوميسا فقد انخفضت من ١١,٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٨,٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠.

الشكل رقم ١٢: الأسواق الرئيسية لتجارة الكوميسا للواردات: ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

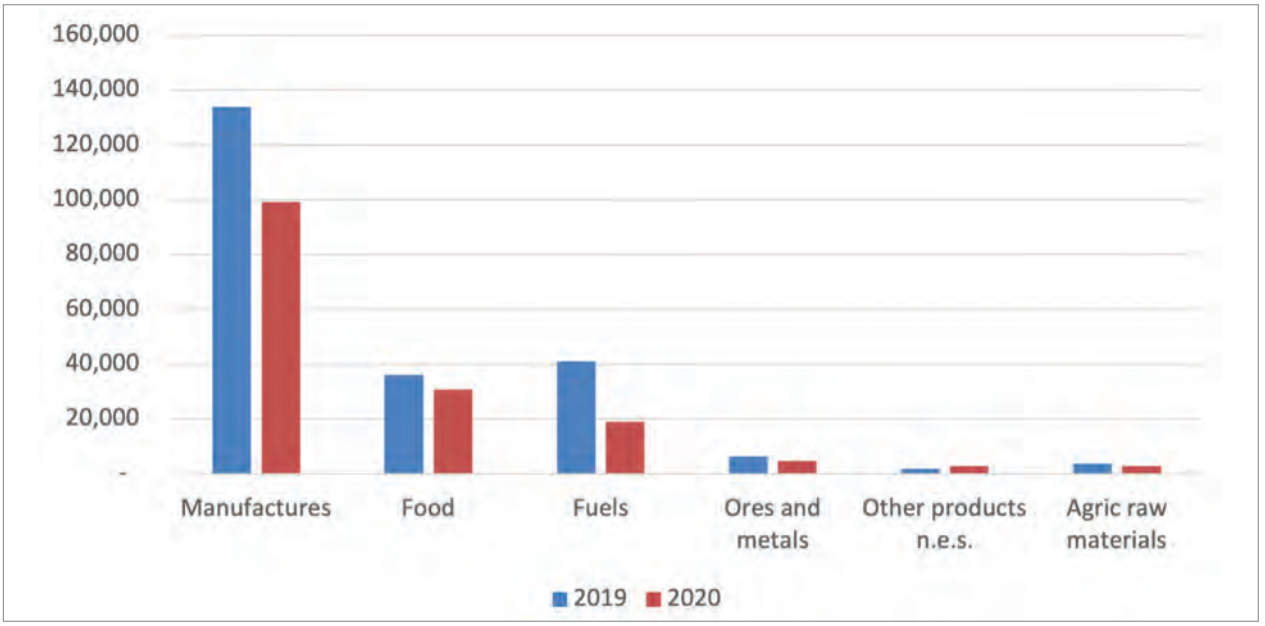

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

وبالنظر إلى الأسواق الرئيسية التي تشكل مصادر لواردات الكوميسا يتضح أن حصة كل من الاتحاد الأوروبي والصين ظلت ثابتة عند ٢٤٪ و١٦٪ على التوالي في الفترة قيد النظربينما ارتفعت حصة الهند من السوق بنسبة ١٪ وذلك من ٥٪ في ٢٠١٩ إلى ٦٪ في ٢٠٢٠ ولم تتغير في هذه الفترة حصص أي من الكوميسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والسعودية وروسيا بينما انخفضت حصص كل من جنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم ٤: حصص الأسواق الرئيسية من واردات الكوميسا (٪ من الإجمالي)، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

سوق الواردات	حصة السوق في ٢٠١٩	حصة السوق في ٢٠٢٠
الاتحاد الأوروبي	٢٤٪	٢٤٪
الصين	١٦٪	١٦٪
الهند	٥٪	٦٪
الكوميسا	٥٪	٥٪
جنوب أفريقيا	٤٪	٥٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٪	٥٪
الإمارات العربية المتحدة	٦٪	٤٪
تركيا	٤٪	٤٪
المملكة العربية السعودية	٤٪	٤٪
روسيا	٣٪	٢٪
بقية العالم	٢٤٪	٢٥٪
الكوميسا (الإجمالي)	١٠٠	١٠٠

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

ويوضح الجدولان رقم ٥ ورقم ٦ اسواق الصادر والوارد الرئيسية على التوالي، من إقليم الكوميسا بحسب الدولة وذلك للعام ٢٠٢٠.

الجدول رقم ٥: الأسواق الرئيسية لصادرات الدول الأعضاء بالكوميسا، ٢٠٢٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

السوق	الصين	الكوميسا	الاتحاد الأوروبي	الهند	السعودية	جنوب أفريقيا	سويسرا	تركيا	الإمارات	الولايات الأمريكية	بقية العالم	الإجمالي
بوروندي	٢,٠	٤٤,٧	١٦,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠	٦,٩	٠,٠	٨,٠	١,٥	٢١,٣	١٠٠,٧
جزر القمر	١,٩	١٠,٧	٥,٠	٠,١	٠,٠			٠,١	٠,٧	١,٢	١,١	٢٠,٧
الكونغو الديمقراطية	٥,٧٦٦,٩	١,٢٩٠,٥	١٨٣,٨	٤٠,٢	٠,٢	١,٠٨٧,١	٨٣٧,٣	٠,٩	٨٥٧,٤	٨,٣	٣,٩٨٣,٧	١٤,٠٥٦,٤
جيبوتي	١,٤	١٣,٣	١٢,٠		٣٧,٥			٠,٤	١,٨	٠,٩	١٧٤,٤	٢٤١,٧
مصر	٥٣٦,٨	١,٩٥٤,٢	٦,٣٢٠,٣	١,٠٥٨,٨	١,٥٠١,٣	٦٣,٩	١٣١,٧	١,٤٧٢,٩	٢,٦٣١,٢	١,٢٩٨,١	٦,٩٥٠,٣	٢٣,٩١٩,٤
إريتريا		٠,٦	٠,٦			٠,١	٠,٠			٠,٣	٠,١	١,٧
إسواتيني	٠,٠	٢١٥,٩	٩٣,٥	٠,٠	٠,٥	١,١٣٨,٠	١,١	٠,٠	٠,٧	٢٥,٩	٢٧٦,٤	١,٧٥٢,١
إثيوبيا	٧٣,٥	٤٤٦,٧	٥١٠,٤	٤٧,٨	١٨٥,٦	٦,٩	٣,٠	٣٧,٥	١٦٣,٩	١٥٩,٠	٦٠٨,٦	٢,٢٤٢,٨
كينيا	١٥٤,٥	١,٧٧٤,٩	١,٥٢٢,٦	٧٥,٥	٨٣,٢	٣٥,٣	٢٦,٦	٢٧,٦	٣٥٨,٤	٥٠٨,٧	١,٩٦٤,٦	٦,٥٣١,٧
ليبيا		٨١,٠	١,٧٣٧,٦			٠,٠	١٤٣,٣			٢٢٢,٦	٧١,٤	٢,٢٥٥,٨
مدغشقر	١١٠,٧	٤٥,٤	٤٠٢,٨	٧٥,٣	١,٠	٨,٩	١٣,٨	١٠,٩	٧٥,٩	٣١٤,١	٣٢١,٠	١,٣٧٩,٨
ملاوي	٣٣,٢	١٥٩,٨	٣١٢,٢	٤,٦	٠,٨	٤٨,٠	٢٦,٠	١,٩	١٥,٠	٣٥,٤	١٣٣,٩	٧٧٠,٨
موريشيوس	٢٣,٩	١٩٥,٢	٦٧٠,٢	٣٢,٣	٣,٥	١٨٣,١	٢١,٤	١,٢	٥,٨	١٥٠,٢	٢٦٣,١	١,٥٤٩,٨
رواندا	٨,١	٤٧٢,٨	٦٥,٥	١٥,٦	١,١	٠,٩	١١,٩	٥٥,٥	٦٦٨,٤	١٩,٤	١١٦,٥	١,٤٣٥,٧
سيشيل	٠,٤	١٦,٥	٣٢٥,٠	٢,٨	٥,٢	٣,٤	١,١	٣,٨	١١٤,٤	٤,٠	٥٠٨,٠	٩٨٤,٨
الصومال		٦,١	٦,٤			٠,١	٠,٠			٠,٥	٢٤,١	٣٧,٢
السودان	١,٢٦٨,١	٣٠٣,٠	١٢٦,٤	٣٧,٢	٨٣,٠	٠,٠	٠,٠	٢٦,٩	١,٥٩٧,٦	٢,٣	٨٧,٤	٣,٥٣١,٧
تونس	٤٤,٠	٥٦٣,٥	١٠,٢٥٦,٠	٦٩,٠	٢٧,٥	١١,٠	١٢٣,٥	١٥٨,٦	٦١,٢	٢٩٤,١	٢,٢٤٠,٤	١٣,٨٤٨,٩
أوغندا	٣,٠	٦٠٨,٣	٤٨٥,٨	١١,٠	٢,٩	٨,٥	٢٤,٥	١١,٥	١,٨٩٧,١	٤١,٥	٢٨٥,٣	٣,٣٧٩,٤
زامبيا	١,٤٥٨,٦	١,٢٧٠,٩	١٨١,٦	٤٠,٠	٠,٠	١٩٨,٨	٣,٤٦١,٧	٠,٣	٢٢,٥	٢٢,٩	١,١٥٩,٢	٧,٨١٦,٦
زيمبابوي	٠,٠	٢٣٥,١	٧٨,٧	٠,٠	١,٢	١,٧٣٠,٥	١,٥	٠,٠	٨٩١,٢	٠,٧	١,٤٥٦,٠	٤,٣٩٤,٨
الكوميسا	**٩,٤٨٤,٩**	**٩,٧٠٠,٣**	**٢٣,٣١٨,٢**	**١,٥١٥,٣**	**١,٩٣٤,٤**	**٤,٥٢٤,٤**	**٤,٨٣٥,٢**	**١,٨١٠,٠**	**٩,٣٧١,٣**	**٣,١١١,٧**	**٢٠,٦٤٦,٩**	**٩٠,٢٥٢,٥**

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

الجدول رقم ٦: الأسواق الرئيسية لواردات الدول الأعضاء بالكوميسا، ٢٠٢٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

السوق	الصين	الكوميسا	الاتحاد الأوروبي	الهند	روسيا	السعودية	جنوب أفريقيا	تركيا	الإمارات	الولايات الأمريكية	بقية العالم	الإجمالي
بوروندي	١٣٩,١	١٨٠,٥	١٢٨,٤	٨٤,٩	٨,٩	١١١,٠	١٣,٧	٩,٩	٦٣,٣	١٠,٩	١٦٤,٢	٩١٤,٨
جزر القمر	١٦,٨	١٠,٧	٤٥,٢	٩,٠		٥,٠	٥,٧	١٤,٢	٤٩,٨	٠,٣	٧٢,٩	٢٢٩,٦
الكونغو الديمقراطية	١,٧٩٣,٨	٥٨٧,٧	٩٠٧,١	٣٣٤,٨	١٠٣,٠	٧٠,٦	٦٥٩,٤	٧٥,٦	٢١٠,٣	١,٤٢٥,٨	٨٢٨,١	٦,٩٩٦,٢
جيبوتي	٧٥,٢	٧١,٩	١٣٠,٨	٨,٤		٤٦,٤	٢,٤	٤٠,٧	٧٢,٨	١٧١,٥	٣٣٩,٤	٩٥٩,٤
مصر	٨,٠٦٢,٣	٦٩٨,٥	١٥,٣٠٦,٩	٢,١١٨,٤	٢,٢١١,٩	٣,٤٠٦,٨	٥٢,٦	٢,٦٨٤,٨	١,٢٣٦,٧	٣,٦١٩,١	١٤,٦١٧,٤	٥٤,٠١٥,٤
إريتريا		٨٧,٠	١٥,٥				١٠,٢			١٩,٠	١,٨	١٣٣,٥
إسواتيني	١١٨,٠	٢٦,٨	٧٤,٩	٥٤,٣	٠,٧	٩,٤	١,١٤٥,٨	١,٠	١٢,٧	٢٨,٢	١٢٦,٧	١,٥٩٨,٦
إثيوبيا	٤,٢٥٨,٤	٣٩٣,٣	١,٦٢٠,٦	١,٤٧٢,٤	٥١,٠	٣٥٩,٢	١٦٥,١	٧٧٩,١	٦٥٧,٥	٧٣٤,٤	٣,٧١٨,٥	١٤,٢٠٩,٦
كينيا	٣,٥٥٧,٨	١,٠١٨,٢	٢,٣٢٢,٠	١,٨٥٤,٥	٣٨١,٥	٧٢١,٩	٤٦٢,٥	١٩٩,٨	٩٧٧,١	٥٦٠,٨	٤,٣٤٤,٢	١٦,٤٠٠,٣
ليبيا		١,٠٧٠,٦	١,٨١٨,٥				٣,٥			٣٣٥,٣	٢٣٤,٤	٣,٤٦٢,٢
مدغشقر	٦٦٣,٠	١٤٧,٥	٦٢٩,٩	٢٥٠,٩	١٢,٦	٤٢,٨	١٠٢,٦	٧٦,٦	٢٣٩,٧	٣١,٧	٧١٣,٣	٢,٩١٠,٥
ملاوي	٤٣٥,٦	٢١٧,١	٢٩٣,٨	٢٠٨,٨	١٩,٤	٤٤,٠	٥٥٣,٤	٩,٩	٢٦٩,٩	٢٩,٣	٦١١,٠	٢,٦٩٢,٢
موريشيوس	٧٠١,٨	١٥٣,٣	٩٩٥,٢	٤٠٤,٨	١,٦	٦,٣	٣٢٥,٠	٧٩,٢	٥٢٦,٥	٦٩,٤	٩٧٨,٠	٤,٢٤١,٠
رواندا	٦٦٠,٠	٥٢٠,٧	٣٢٦,١	٢٧٨,٥	٤٧,٧	٤٥,٩	١٤٤,٦	٥٣,١	٢٢١,٩	٧١,٢	١,١٤٠,٥	٣,٥١٠,٠
سيشيل	٤٣,٣	٤٣,٤	٤٨٥,٠	٤٨,٠	٠,٩	٢,٥	٤٩,١	١٦,٦	٢٩١,٦	١٥,٠	٥٩٠,٥	١,٥٨٥,٩
الصومال		٥٠٧,٦	٨٧,٢				١١,٩			٦١,٨	٨٥,٧	٧٥٤,٢
السودان	٨٢٩,١	٥٠٣,٧	١,٧٧٥,٠	٦٤٨,٩	١٢٥,٧	٢٨٤,٠	٢,٣	٧١٤,٧	٣١٨,١	١٨,٦	٢,٣٦٩,١	٧,٥٨٩,٣
تونس	١,٩٧١,٤	٣٣٦,١	٩,١٨٧,٧	٢٨٦,٤	٣٨١,١	٢٠٧,٧	٧,٢	٩٢٤,٣	١٢٦,٣	٥٣٣,٢	٤,٤٦١,٩	١٨,٤٢٣,٣
أوغندا	١,٥٥٠,٥	١,٣٢٥,١	٨١١,٤	٨٨٣,٧	٨٢,٧	١٧٢,٩	٢٢٧,٦	٦١,٣	٢١٨,١	١٨٥,٨	٢,٥٦٥,٧	٨,٠٨٤,٧
زامبيا	٨٩٦,٣	٤٢٢,٠	٥٢٣,٥	٢٨٥,٨	٣٤,٠	٤٥,١	١,٧٦٣,٣	٣٢,٩	٤٦٩,٢	١١٩,١	٧٢٧,٥	٥,٣١٨,٧
زيمبابوي	٤٧٠,٧	٣٤٩,٤	٢٨٩,٦	١٦٢,٣	١٢,٥	٨,٠	٢,٤٨٨,٩	٢٠,٠	٧١,٤	٥٥,٤	١,١١٩,٨	٥,٠٤٧,٩
الكوميسا	**٢٦,٢٤٣,١**	**٨,٦٧٠,٩**	**٣٧,٧٧٤,٤**	**٩,٣٩٤,٩**	**٣,٤٧٥,١**	**٥,٥٨٩,٤**	**٨,١٩٦,٦**	**٥,٧٩٣,٨**	**٦,٠٣٢,٩**	**٨,٠٩٥,٦**	**٣٩,٨١٠,٦**	**١٥٩,٠٧٧,٣**

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

تجارة تصدير السلع بحسب المنتج

يُسلط الضوء على أداء صادرات الكوميسا بحسب القطاع في الشكل رقم ١٣. تقلصت الصادرات من المصنوعات في الإقليم بنسبة ١٦٪ وذلك من ٣٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٣٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. ويجدر بالذكر أن قطاع المصنوعات يعتبر أكبر قطاع لتصدير المنتجات في الإقليم حيث تمثل صادرات هذا القطاع ٣٦ بالمائة من إجمالي صادرات الكوميسا في ٢٠٢٠.

الشكل رقم ١٣: صادرات الكوميسا بحسب القطاع، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

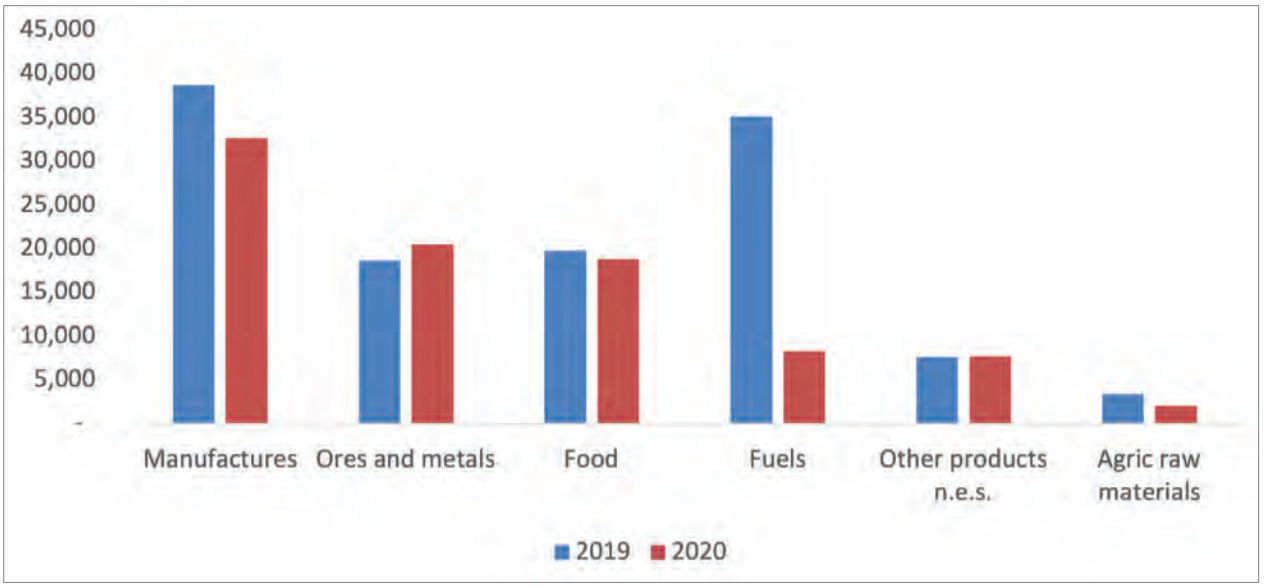

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

وكانت أكبر الدول الأعضاء بالكوميسا المصدرة لهذه المصنوعات في ٢٠٢٠ هي مصر وتونس والكونغو الديمقراطية وكينيا التي حازت مجتمعة على ٨٤٪ من حصة سوق الصادر. وزادت صادرات الكوميسا من الخامات والمعادن بنسبة ١٠٪ من حيث قيمتها الإسمية وذلك من ١٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية لارتفاع متوسط سعر النحاس والذهب في الفترة قيد النظر حيث ارتفع متوسط سعر النحاس من ٦,٠١٠ دولار أمريكي للطن المتري إلى ٦,١٧٤ دولار أمريكي للطن المتري، أما سعر الذهب فقد ارتفع من١,٣٩٢ دولار أمريكي للأوقية التروي إلى ١,٧٧٠دولار أمريكي للأوقية التروي وذلك بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وتشمل الدول التي ساهمت في هذا الأداء الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي وكينيا. وانخفضت صادرات المنتجات الغذائية في ٢٠٢٠ بنسبة ٥٪ مما كانت عليه في ٢٠١٩ وشملت صادرات الإقليم من المنتجات الغذائية في ٢٠٢٠ الشاي وبذور السمسم والتبغ والقهوة وزيت الزيتون البكر والبرتقال طازجاً/مجففاً والفانيليا وسكر القصب الخام والتونا والفول السوداني والخضروات الطازجة أو المبردة. وكانت الدول الرئيسية المصدرة للخضروات والفاكهة من الإقليم في ٢٠٢٠ هي مصر وكينيا وإثيوبيا وتونس. انخفضت صادرات مصر من الخضروات قليلاً بمقدار ٨٪ وذلك من ٢,٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٢,٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ بينما ارتفعت صادرات كينيا من الخضروات والفاكهة بنسبة ٢٥٪ وذلك من ٥٥٤ مليون دولار أمريكي إلى ٦٩٠ مليون دولار أمريكي بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وارتفعت صادرات إثيوبيا من هذه المنتجات بنسبو ١٪ وذلك من ٥٦٣ مليون دولار أمريكي إلى ٥٦٧ مليون دولار أمريكي وانخفضت صادرات تونس من الخضروات انخفاضاً كبيراً بمقدار ١٤ ٪ وذلك من ٤٧٠ مليون دولار أمريكي إلى ٤٠٦ مليون دولار أمريكي في الفترة قيد النظر.

وانخفضت صادرات الكوميسا من الوقود انخفاضاً كبيراً من ٣٥,٢ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٨,٤ مليار دولار أمريكي في

٢٠٢٠ أي ما يعادل انخفاضاً بنسبة ٧٦٪ ويعزى هذا لانخفاض متوسط سعر زيت البترول الخام من ٦١ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠١٩ إلى ٤١ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠٢٠. وفي نفس تلك السنة قامت ليبيا بتصدير النفط الخام البترولي، البوتان المسال والبروبان المسال بما بلغت قيمته ملياري دولار أمريكي نزولاً من صادرها لعام ٢٠١٩ الذي بلغت قيمته ٢٥ مليار دولار أمريكي. يجدر بالذكر أن صادرات ليبيا البترولية كانت تتجه بصورة رئيسية إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وسويسر واليابان والكوميسا. كما انخفضت صادرات مصر من مستحضرات الزيوت الخفيفة الزيوت المتوسطة والغاز الطبيعي، المسال بنسبة ٤٣٪ وذلك من ٧,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٤,٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ حيث كانت هذه المنتجات متجهة لعدة أسواق أهمها الاتحاد الأوروبي والهند ومالطا والصين وكوريا الجنوبية والسعودية. أما صادرات تونس من نفس هذه المنتجات فقد انخفضت بنسبة ٤٣ ٪ وذلك من ١,٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٧٨٢ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٠.

وشهدت صادرات التبغ انخفاضاً بلغت نسبته ٥,١٪ في ٢٠٢٠ وذلك بالمقارنة مع ٢٠١٩. وقد سجلت صادرات التبغ من زيمبابوي وهي أكبر مصدري التبغ في الكوميسا انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته ٣٪ من القيمة الإسمية وذلك من ٨١٨ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٧٩٥ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٠ بينما شهدت ملاوي وهي ثاني أكبر مصدري للتبغ في الكوميسا انخفاضاً كبيراً بلغت نسبته ١٨٪ وذلك من ٤٩٤ مليون دولار أمريكي إلى ٤٠٦ مليون دولار أمريكي. ومن الدول التي ساهمت إسهاماً ملحوظاً في انخفاض صادرات التبغ مصر وتونس وأوغندا وسيشيل وذلك بنسبة ١٢ ٪ و ٤٠٪ و ٥٣٪ و ٦٧٪ على التوالي. وشهدت بعض الدول في الفترة قيد النظر ارتفاعاً في صادرات التبغ، ومن هذه الدول كينيا التي ارتفعت قيمة صادراتها الإسمية بنسبة ٣٦٪ وذلك من ١٣٠ مليون دولار أمريكي إلى ١٧٦ مليون دولار أمريكي. وشهدت دول تصدير أخرى ارتفاعاً ملحوظاً مثل زامبيا (من ٧٠ مليون دولار أمريكي إلى ١١٧ مليون دولار أمريكي) وبوروندي (من ٤ مليون دولار أمريكي إلى ٧ مليون دولار أمريكي)

وجاء أداء الكوميسا من حيث صادرات القهوة بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ كالآتي: انخفض صادر إثيوبيا من هذه السلعة من ٧٩٩ مليون دولار أمريكي إلى ٧٩٨ مليون دولار أمريكي بينما ارتفعت صادرات كينيا بنسبة ٦٪ وذلك من ٢٠٥ إلى ٢١٨ مليون دولار أمريكي. كذلك رواندا (من ٨٧ مليون دولار أمريكي إلى ٥٦ مليون دولار أمريكي) وبوروندي (من ٣٨ مليون دولار أمريكي إلى ٢٨ مليون دولار أمريكي)، وأوغندا (من ٢٦ مليون دولار أمريكي إلى ٢٨ مليون دولار أمريكي). أما بالنسبة لصادرات الكوميسا من الشاي فقد سُجل الأداء التالي في ٢٠٢٠: كينيا (٢٠٪، رواندا (-١٩٪)، وملاوي (-٥٪)، وبوروندي (١٧٪)، وزيمبابوي (-٢٣٪) ومصر (-١٣٪) وأوغندا (-٢٠٪).

وكان أكبر مصدري سكر القصب الخام من إقليم الكوميسا في ٢٠٢٠ هم إسواتيني وموريشيوس وزامبيا وزيمبابوي وملاوي ومصر وأوغندا. في ٢٠٢٠ بلغت قيمة صادرات إسواتيني من سكر القصب الخام ٣٧٥ مليون دولار أمريكي ما يمثل ارتفاعاً بنسبة ٣٪ من صادرات ٢٠١٩ التي بلغت قيمتها ٣٦٤ مليون دولار أمريكي. ويجدر بالذكر أن وجهات سوق سكر القصب الخام شملت جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والكوميسا والولايات المتحدة الأمريكية.

تجارة استيراد السلع بحسب المنتج

انخفضت قيمة واردات السلع المصنعة إلى إقليم الكوميسا بنسبة ٢٦٪ وذلك من ١٣٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٩٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. وقد شكلت واردات المنتجات المصنعة إلى الكوميسا ٦٢٪ من إجمالي الواردات في ٢٠٢٠ وقد ساهمت في هذا الانخفاض التليفونات المستخدمة في الشبكات الخلوية التي استوردتها ليبيا ومصر والصومال التي انخفضت قيمة وارداتها من ٢,٥ مليار دولار أمريكي إلى ٧٨٢ مليون دولار أمريكي ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. كذلك، انخفضت واردات السيارات لسوق الكوميسا وذلك من ٣,٣ مليار دولار أمريكي إلى ١,٧ مليار دولار أمريكي في الفترة قيد النظر. يجدر بالذكر أن أكبر مستوردي السيارات في الإقليم في ٢٠٢٠ هم ليبيا والسودان ومصر.

الشكل رقم ١٤: واردات الكوميسا بحسب القطاع في ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

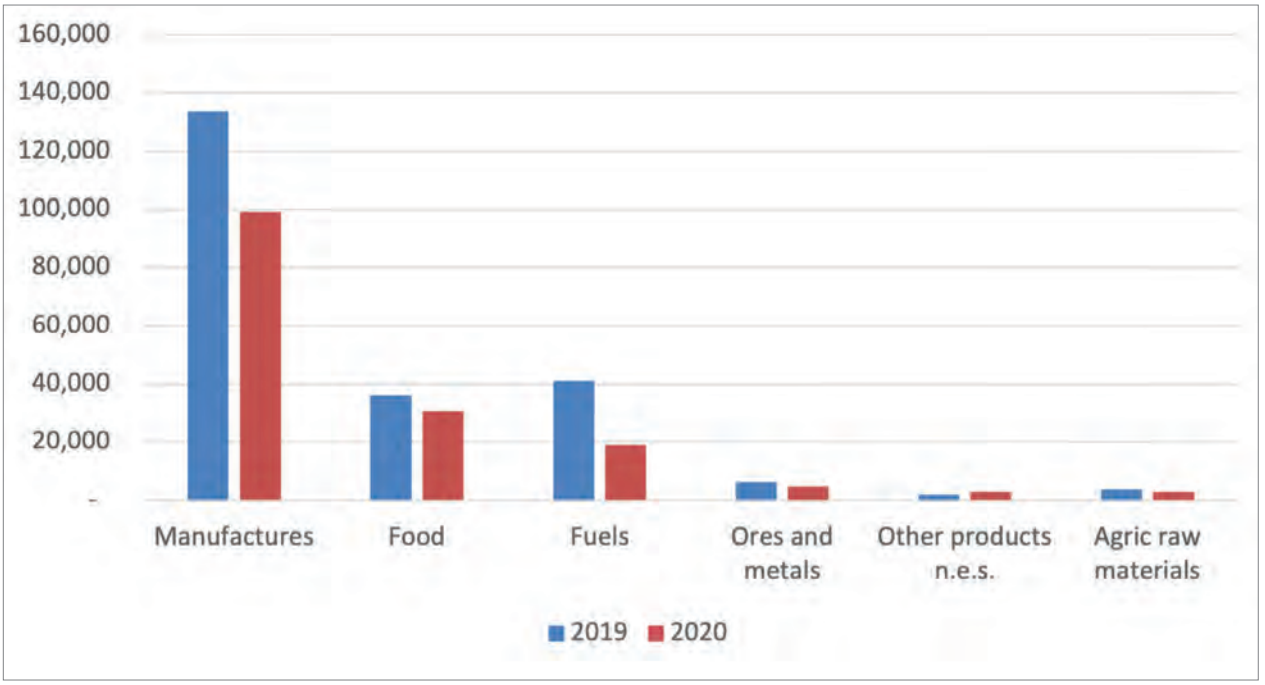

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

وانخفضت واردات الإقليم من المنتجات الغذائية بنسبة ١٥٪ وذلك من ٣٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٣١ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. وشكلت واردات المنتجات الغذائية ١٩٪ من إجمالي الواردات في ٢٠٢٠ حيث كانت المنتجات الغذائية الرئيسية المستوردة في ٢٠٢٠ هي القمح والذرة وفول الصويا وزيت النخيل وزيت النخيل الخام واللحوم المجمدة منزوعة العظم والأرز نصف المطحون أو المطحون بالكامل وإعداد الطعام وسكر القصب أو البنجر والسكريات في شكل صلب وبذور عباد الشمس أو زيت عباد الشمس. قيمة واردات الكوميسا من الوقود في ٢٠٢٠ بلغت ١٩ مليار دولار أمريكي نزولاً من ٤١ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ حيث كانت أكبر دول الإقليم استيراداً للوقود في ٢٠٢٠ هي مصر وكينيا وتونس وإثيوبيا والسودان.

الصادرات في تجارة الكوميسا البينية

انخفضت قيمة صادرات تجارة الكوميسا البينية الإجمالية بنسبة ١١٪ من ١٠,٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٩,٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ وقد ساهم في هذا الانخفاض العام للواردات في ٢٠٢٠ الوقود وبذور السمسم والتبغ وغاز البوتان المسال وحمض الكبريتيك والفاصوليا والأسمنت البورتلاندي ومخاليط من المواد العطرية والقطن والنحاس المكرر والشاي الأسود المخمر. وقد أثر على عمليات تصدير هذه المنتجات في الفترة قيد النظر إغلاق الحدود وغيره من القيود التي فرضتها جائحة كوفيد -١٩ وكان تصدير الوقود أحد أهم العوامل التي أسهمت في الانخفاض العام حيث سجلت انخفاضاً بنسبة ٦٣٪ من القيمة الإسمية وذلك من ١,٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٤٩٣ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٠. حدث ذلك بصفة أساسية نسبة لانخفاض متوسط سعر برميل النفط الخام من ٦١ دولار للبرميل في ٢٠١٩ إلى ٤١ دولار للبرميل في ٢٠٢٠.

الجدول رقم ٧: إجمالي صادرات الكوميسا البينية بحسب القطاع (بملايين الدولارات الأمريكية)

القطاع	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغيير (٪) من ٢٠١٩ - ٢٠٢٠
المصنوعات	٣,٦٣٤,٩١	٣,٩٣٥,١٦	٤,٢٧٣,٩٣	٤,٦١٠,٢٠	٤١٧٣٥٣,١٧	٦-
الأغذية	٣,٦٦٣,٢٩	٣,٦٥١,١٤	٣,٦٨٩,٤٦	٣,٧٧٧,٢٨	٣١٧٣٩٦,٧٢	١٠-
الخامات والمعادن	٧٧٣,٤٣	٨٠٦,٥٠	١,١٥٢,٠٢	٩٩٦,٥٧	١١٧٢٣٩,١٠	٢٤
الوقود	٥٦٤,٠٣	٧٤٩,٨٣	٨٣٠,٧٠	١,٣٣٥,٤٥	٤٩٣,٠١	٦٣-
المنتجات الأخرى غير المذكورة في بنود أخرى.	٢,٦٨	٢,٦١	٢٠,٤١	٤,٩٦	١٢٨,٩٠	٢,٥٠١
المواد الخام الزراعية	١٧٨,٤٧	١٣٢,٤٢	١٢٢,٣٢	١٣٩,٣٣	٧٣,١٩	٤٧-
الكوميسا	٨,٨١٦,٨١	٩,٢٧٧,٦٥	١٠,٠٨٨,٨٥	١٠,٨٦٣,٧٨	٩١٧٦٨٤,٠٩	١١-

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

وسجلت صادرات الكوميسا البينية من المنتجات المصنعة انخفاضاً بنسبة ٦٪ من القيمة الإسمية وذلك من ٤,٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ٤,٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. وقد شملت صادرات المنتجات المصنعة التي ساهمت في هذا الانخفاض حمض الكبريتيك وأسمنت البورتلاند ومخاليط المواد العطرية ومخاليط من النوع المستخدم في صناعة الأغذية والمشروبات، ومنتجات الحديد أو الفولاذ غير السبيكي، واليوريا، وأورثوفوسفات هيدروجين الديامونيوم والكربونات والبيروكسوكربونات. انخفضت صادرات المنتجات الغذائية في تجارة الكوميسا البينية انخفاضاً طفيفاً في قيمتها الإسمية وذلك من ٣,٧ مليار دولار أمريكي إلى ٣,٤ مليار دولار أمريكي ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ومن ناحية أخرى زادت صادرات الكوميسا إلى الإقليم من الخامات والمعادن بنسبة ٢٤٪ بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وذلك من ٩٩٧ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٩ إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. ضمت الدول الأعضاء بالكوميسا التي شهدت نمواً في قيمة صادرتها الإجمالية إلى الكوميسا في ٢٠٢٠ بوروندي والكونغو الديمقراطية وجيبوتي وكينيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

الجدول رقم٨: إجمالي صادرات الكوميسا البينية بحسب الدولة العضو، ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغيير (٪) من ٢٠١٩ - ٢٠٢٠
بوروندي	٣٧,٤	٣٧,٩	٤٤,٧	١٨,١
جزر القمر	١,٠	٥,٣	١,٩	٦٣,٩-
الكونغو الديمقراطية	١,١١٤,٧	٩١٧,٩	١,٢٩٠,٥	٤٠,٦
جيبوتي	٢١,٦	١٢,٤	١٣,٣	٧,٦
مصر	٢,٣٣٥,٦	٢,٨٦١,٤	١,٩٥٤,٢	٣١,٧-
إريتريا	٢,١	١,٣	٠,٦	٥٣,٨-
إسواتيني	٢٠٦,٥	٢٢٧,٨	٢١٥,٩	٥,٢-
إثيوبيا	٢١٣,٩	٤٦٠,٥	٤٤٦,٧	٣,٠-
كينيا	١,٦٠٢,٦	١,٥٩٥,٥	١,٧٧٤,٩	١١,٢
ليبيا	١٠٥,٧	٢٤٤,٩	٨١,٠	٦٦,٩-

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغيير (٪) من ٢٠١٩ - ٢٠٢٠
مدغشقر	١٢٨,٦	٧٩,٥	٤٥,٤	-٤٢,٩
ملاوي	١٥٥,٤	٢٠٦,٨	١٥٩,٨	-٢٢,٧
موريشيوس	٢٣١,١	٢٣٨,٨	١٩٥,٢	-١٨,٢
رواندا	٤٨٨,٤	٦٢٦,٧	٤٧٢,٨	-٢٤,٦
سيشيل	٢٤,٥	٢٠,٦	١٦,٥	-١٩,٩
الصومال	١١,٩	٦,٣	٦,١	-٢,٥
السودان	٧٠٨,٢	٥٥٢,٥	٣٠٣,٠	-٤٥,٢
تونس	٦٤١,٦	٨٤٨,٥	٥٦٣,٥	-٣٣,٦
أوغندا	٧٨١,١	٦٠٠,٩	٦٠٨,٣	١,٢
زامبيا	١,٢٠١,٢	١,٢٣٤,١	١,٢٧٠,٩	٣,٠
زيمبابوي	٩٧,٩	١٢٨,٤	٢٣٥,١	٨٣,٠
الكوميسا	١٠,١١١,٠٦	١٠,٩٠٧,٩٤	٩,٧٠٠,٣١	-١١,١

الميزان التجاري للتجارة البينية للكوميسا

شهدت ١٣ دولة من الدول الأعضاء للكوميسا ميزاناً سلبياً للتجارة البينية في السلع التي تم تداولها. وقد سجلت ليبيا أعلى موازين سلبية للتجارة البينية في السلع في الكوميسا لسنة ٢٠٢٠ حيث يعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض صادراتها من البترول إلى الإقليم وارتفاع وارداتها من المنتجات المتغايرة، وذلك بصورة رئيسية من مصر وتونس. سجلت أوغندا ٧١٧ مليون دولار أمريكي في الميزان السلبي نسبة لارتفاع وارداتها من الإقليم بينما ظلت صادراتها ثابتة. ٢٠٢٠

الشكل رقم ١٥: الميزان التجاري للكوميسا لكل دولة من الدول الأعضاء لعام ٢٠٢٠ (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

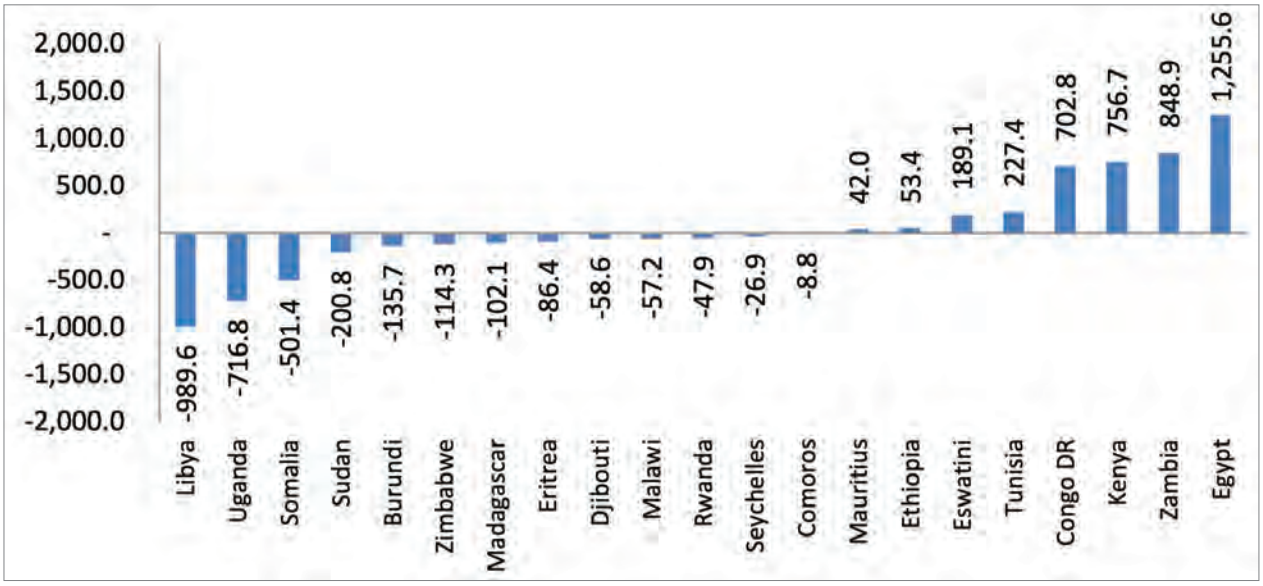

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

وتم رصد بعض الدول التي لها رصيد أكبر من بين الدول الأعضاء بالكوميسا التي لها ميزان ايجابي في التجارة البينية في السلع لعام ٢٠٢٠، وكان على رأسها مصر التي بلغ رصيدها في التجارة البينية في السلع ١,٣ مليار دولار أمريكي، ثم زامبيا ٨٤٩ مليون دولار أمريكي، وكينيا ٧٥٧ مليون دولار أمريكي، والكونغو الديمقراطية ٧٠٢ مليون دولار أمريكي، وتونس ٢٢٧ مليون دولار أمريكي، وإيسواتيني ١٨٩ مليون دولار أمريكي.

أنصبة الدول الأعضاء بالكوميسا في الصادرات والواردات البينية

بلغت نسبة ما صدرته مصر من جملة الصادرات البينية داخل إقليم الكوميسا ٢٠,١٪ في عام ٢٠٢٠. ويمثل هذا تراجعا في مساهمة مصر في الصادرات البينية لعام ٢٠١٩ حيث بلغت حينها ٢٦٪. وتلت مصر كينيا حيث بلغت مساهمتها في جملة الصادرات البينية ١٨,٣ ٪. وجاءت الكونغو الديمقراطية في المركز الثالث بنصيب في الصادرات البينية بلغ ١٣,٣٪، وفي المركز الرابع زامبيا ونصيبها ١٣,١٪، وفي المركز الخامس جاءت أوغندا بنصيب بلغ ٦,٣٪. وجاءت أوغندا في المركز الأول في جانب الاستيراد حيث بلغ نصيبها من جملة الاستيراد البيني في الإقليم ١٥,٣٪ في عام ٢٠٢٠ بزيادة عن عام ٢٠١٩ حيث كان نصيبها ٩,٣٪. وتلت أوغندا كل من ليبيا وكينيا ومصر والكونغو الديمقراطية في نصيبهم من جملة قيمة الاستيراد البيني حيث بلغت نسبة مساهماتهم فيها ١٢,٣٪ و١١,٧٪ و٨,١٪ و٦,٨٪ على التوالي.

الجدول رقم ٩: التجارة البينية في إقليم الكوميسا لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية والنسب المئوية لمشاركة كل دولة فيها)

الترتيب بحسب قيم المشاركة في التجارة البينية لعام ٢٠٢٠	التصدير	قيم المشاركة لعام ٢٠١٩	قيم المشاركة لعام ٢٠٢٠	النسبة المئوية للمشاركة لعام ٢٠١٩	النسبة المئوية للمشاركة لعام ٢٠٢٠	الاستيراد	قيم المشاركة لعام ٢٠١٩	قيم المشاركة لعام ٢٠٢٠	النسبة المئوية للمشاركة لعام ٢٠١٩	النسبة المئوية للمشاركة لعام ٢٠٢٠
١	مصر	٢,٨٦١,٤	١,٩٥٤,٢	٢٦,٢	٢٠,١	أوغندا	١,٠٤٥,٦	١,٣٢٥,١	٩,٣	١٥,٣
٢	كينيا	١,٥٩٥,٥	١,٧٧٤,٩	١٤,٦	١٨,٣	ليبيا	١,٦٢٨,٢	١,٠٧٠,٦	١٤,٤	١٢,٣
٣	الكونغو الديمقراطية	٩١٧,٩	١,٢٩٠,٥	٨,٤	١٣,٣	كينيا	١,١٨٠,٤	١,٠١٨,٢	١٠,٥	١١,٧
٤	زامبيا	١,٢٣٤,١	١,٢٧٠,٩	١١,٣	١٣,١	مصر	١,٠٤٤,٨	٦٩٨,٥	٩,٣	٨,١
٥	أوغندا	٦٠٠,٩	٦٠٨,٣	٥,٥	٦,٣	الكونغو الديمقراطية	٥٤٤,١	٥٨٧,٧	٤,٨	٦,٨
٦	تونس	٨٤٨,٥	٥٦٣,٥	٧,٨	٥,٨	رواندا	٣٨٩,٩	٥٢٠,٧	٣,٥	٦,٠
٧	رواندا	٦٢٦,٧	٤٧٢,٨	٥,٧	٤,٩	الصومال	٥١٦,٧	٥٠٧,٦	٤,٦	٥,٩
٨	اثيوبيا	٤٦٠,٥	٤٤٦,٧	٤,٢	٤,٦	السودان	٨١٨,٩	٥٠٣,٧	٧,٣	٥,٨
٩	السودان	٥٥٢,٥	٣٠٣,٠	٥,١	٣,١	زامبيا	٦٩٩,٦	٤٢٢,٠	٦,٢	٤,٩
١٠	زمبابوي	١٢٨,٤	٢٣٥,١	١,٢	٢,٤	اثيوبيا	٣٩٧,٧	٣٩٣,٣	٣,٥	٤,٥
١١	إيسواتيني	٢٢٧,٨	٢١٥,٩	٢,١	٢,٢	زمبابوي	٢٨٣,٩	٣٤٩,٤	٢,٥	٤,٠
١٢	موريشيوس	٢٣٨,٨	١٩٥,٢	٢,٢	٢,٠	تونس	١,٦٦١,١	٣٣٦,١	١٤,٧	٣,٩
١٣	ملاوي	٢٠٦,٨	١٥٩,٨	١,٩	١,٦	ملاوي	١٩٤,٩	٢١٧,١	١,٧	٢,٥
١٤	ليبيا	٢٤٤,٩	٨١,٠	٢,٢	٠,٨	بوروندي	١٥٦,٣	١٨٠,٥	١,٤	٢,١
١٥	مدغشقر	٧٩,٥	٤٥,٤	٠,٧	٠,٥	موريشيوس	٢٣٠,٦	١٥٣,٣	٢,٠	١,٨
١٦	بوروندي	٣٧,٩	٤٤,٧	٠,٣	٠,٥	مدغشقر	١٦٢,٩	١٤٧,٥	١,٤	١,٧
١٧	سيشيل	٢٠,٦	١٦,٥	٠,٢	٠,٢	إريتريا	١٣٠,٣	٨٧,٠	١,٢	١,٠
١٨	جيبوتي	١٢,٤	١٣,٣	٠,١	٠,١	جيبوتي	١٠٧,٨	٧١,٩	١,٠	٠,٨
١٩	الصومال	٦,٣	٦,١	٠,١	٠,١	سيشيل	٥٣,٨	٤٣,٤	٠,٥	٠,٥
٢٠	جزر القمر	٥,٣	١,٩	٠,٠	٠,٠	إيسواتيني	١٩,٠	٢٦,٨	٠,٢	٠,٣
٢١	إريتريا	١,٣	٠,٦	٠,٠	٠,٠	جزر القمر	١١,٠	١٠,٧	٠,١	٠,١
	الجملة	١٠,٩٠٧,٩	٩,٧٠٠,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الجملة	١١,٢٧٧,٦	٨,٦٧٠,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

المنتجات الديناميكية في الصادرات البينية في إقليم الكوميسا

تعمل التحليلات لأكثر المنتجات تداولاً في التجارة البينية في إقليم الكوميسا على المقارنة بينها من ناحية القيم التصديرية في الفترة الممتدة من ٢٠١٦ – ٢٠٢٠. وتم عرض المنتجات الخمسة عشر الأكثر ديناميكية لعام ٢٠٢٠ في الجدول رقم ١٠.[٣] وكان أكثر المنتجات ديناميكية التي تم تداولها في التجارة لعام ٢٠٢٠ هي أكاسيد الكوبالت الأخرى والهيدروكسيدات حيث جاءت في المرتبة الرابعة في عام ٢٠٢٠ بعد أن كانت في المرتبة السابعة والثلاثين في عام ٢٠١٩. وجاء الذهب في المرتبة الثانية عشر في عام ٢٠٢٠ بعد أن كان في المرتبة رقم ٩٢٠ في السنوات الماضية. تقدم تصدير الكهرباء من المرتبة الواحد وعشرين إلى المرتبة السادسة عشر في ٢٠٢٠. وتقدمت المواد الرابطة (Binders) إلى المركز الثاني والعشرين في عام ٢٠٢٠ بعد أن كانت في المركز رقم ١٠٣٩ في عام ٢٠١٩.

الجدول رقم ١٠: المنتجات الأكثر تداولاً في التجارة البينية في إقليم الكوميسا وترتيبها للفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٢٠

الرقم	التصنيف الموحد للتجارة الدولية	وصف التصنيف الموحد للتجارة الدولية	القيم لعام ٢٠٢٠ (المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)	R20	R19	R18	R17	R16
١	٢٨٣١	خامات ومركزات النحاس	٧٦٤,١	١	٢	٢	٢	١
٢	٣٣٤٦	زيوت البترول والزيوت المتحصل عليها من مواد معدنية قارية (غير الخام)	٣١٨,٠	٢	١	١	١	٢
٣	٦٨٢١٢	نحاس نقي	٢٩٦,٩	٣	٣	١٤	٩٠	٥١١
٤	٥٢٢٥٥	اكسيدات وهيدروكسيدات الكوبالت؛ اكسيدات الكوبالت التجارية	٢٨٩,٨	٤	٣٧	٢٢٧	٢,٣٢٣	١,٠١١
٥	٠٦١١١	سكر القصب، الخام، وفي شكل صلب، وغير محتوي على منكهات أو مواد تلوين مضافة	٢٥٨,٧	٥	٦	٨	٦	٦
٦	٠٥٤٥٩	الخضروات الأخرى، طازجة / مبردة	٢٥٢,٠	٦	٤	٢٤	٣٤٥	٢٩٣
٧	٠٧٤١٤	الشاي الأسود الآخر (المخمر) والشاي الأسود الآخر المخمر جزئياً، سواء كان بنكهات أو بدونها	٢٤٦,٧	٧	٥	٣	٣	٣
٨	٦٦١٢٢	الاسمنت البورتلاندي	٢١٧,٣	٨	٧	١١	٩	٨
٩	٠٤٦١	دقيق القمح / دقيق خليط من الحنطة	١٣٣,٥	٩	٩	١٠	١٤	١٢
١٠	٥٥١٤١	مخاليط من مواد عطرية ومخاليط قاعدتها واحدة أو أكثر من هذه المواد (بما فيها المحاليل الكحولية) من الأنواع التي تستخدم كمواد خام في الصناعة؛ غيرها من المستحضرات المستندة إلى المواد العطرية، من الأنواع المستخدمة في الصناعة	١٣٢,٥	١٠	٨	٩	١٣	١٧
١١	٠٠١٩	الحيوانات الحية غير المذكورة في مكان آخر	١٣٢,٠	١١	١١	٥	٤	٥
١٢	٩٧١٠١	الذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين)، غير العملة، خام، أو نصف مصنع، أو في شكل مسحوق	١٢٧,٥	١٢	٩٢٠	١٢٣	٢,٠٧٥	١,١٩٦
١٣	٥٤٢٩٣	الأدوية غير المذكورة معبأة في جرعات مقاسة / في شكل عبوات معدة للبيع بالتجزئة	١١٧,٦	١٣	١٣	١٦	١٢	٩
١٤	٥٥٤٢٢	مستحضرات غسيل ونظافة الأسطح، غير المذكورة في مكان آخر، معدة للبيع بالتجزئة	١١٧,٥	١٤	١٦	١٧	٢٠	١٥
١٥	٨٤٥١٢	ملابس الأطفال واكسسوارات ملابس الأطفال من التريكو أو الكروشيه	١١٢,٢	١٥	١٤	١٩	١٥	١٦

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

٣ الكوميسا (٢٠٢١) يغطي الخمسة وعشرين منتجاً الأولى

التجارة البينية داخل إقليم الكوميسا كنسبة مؤية من تجارة إقليم الكوميسا مع العالم

والدول الأعضاء التي حققت زيادة ملحوظة في نسبة تجارتها البينية داخل الإقليم من جملة تجارتها في عام ٢٠٢٠ هي؛ إريتريا والصومال وبوروندي وليبيا ورواندا. حققت كل من إريتريا والصومال النسبة الأعلى في التجارة البينية داخل إقليم الكوميسا مقارنة بتجارتها مع بقية العالم. وعلى العموم، فقد كانت نسبة التجارة البينية في إقليم الكوميسا مقارنة بتجارتها مع بقية العالم هي ٧٪ في عام ٢٠٢٠ وذلك بارتفاع طفيف عن العام السابق حيث كانت ٦٪.

الجدول رقم ١١: التجارة البينية في إقليم الكوميسا (النسبة المئوية مقارنة بالتجارة مع بقية العالم)

لـ كل دولة من الدول الأعضاء (٢٠١٢ - ٢٠٢٠)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
بوروندي	١٩	٣١	١٨	١٨	٢٤	١٩	٢٢	١٩	٢٢
جزر القمر	١٣	١٢	١١	٢	٨	٤	٦	٦	٥
الكونغو الديمقراطية	٢٠	٢٦	٢١	١٦	٨	٦	٦	٧	٩
جيبوتي	٤	٦	٢	٤	٤	٧	٦	٨	٧
مصر	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٤	٣
إريتريا	١٢	٤	١١	٩	١٤	١٧	١٣	١٤	٦٥
إيسواتيني	١	٤	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٧
اثيوبيا	٤	٦	٥	٢	٢	٣	٤	٥	٥
كينيا	١٢	١٢	١٠	١١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
ليبيا	٤	٤	٤	٦	٧	٤	٣	٤	٢٠
مدغشقر	٥	٤	٤	٥	٥	٦	٤	٤	٤
ملاوي	١٥	١٠	١٧	١٣	١٣	١٠	١٠	١١	١١
موريشيوس	٥	٥	٥	٦	٧	٧	٦	٦	٦
رواندا	٣٤	٢٩	٣٣	٣١	٣٣	٢٥	٢٥	٢٤	٢٠
سيشيل	٣	٤	٣	٦	٣	٤	٣	٣	٢
الصومال	١٣	٢٦	٢٤	٢٢	٢	٨	٧	١٠	٦٥
السودان	٩	٧	٧	١٦	١٢	٩	١٠	٩	٧
تونس	٤	٤	٣	٣	٢	٣	٣	٥	٣
أوغندا	١٤	١٤	١٧	١٧	١٦	١٧	١٥	١٣	١٧
زامبيا	١٩	٢٢	٢٠	١٩	١٧	١٤	١٦	١٤	١٣
زمبابوي	٧	٥	٤	٦	٥	٥	٦	٥	٦
الكوميسا	٧	٨	٧	٧	٦	٦	٦	٦	٧

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

التجارة الصغيرة عبر الحدود

تمت مراجعة الرؤى حول التجارة الصغيرة عبر الحدود بالاستناد إلى بيانات تدفق التجارة الصغيرة عبر الحدود إلى زامبيا، والتي كان قد تم جمعها في إطار صندوق دعم التنمية الأوروبي الحادي عشر الخاص بمبادرة التجارة الصغيرة عبر الحدود. تم جمع البيانات في أربعة من النقاط الحدودية المستهدفة، وهي شيروندو وكاسومباليسا وموامي وناكوندي. تم إجراء المسح في الفترة من الربع الرابع من ٢٠١٩ إلى الربع الثالث من ٢٠٢٠. لم تتوفر البيانات حول التجارة الصغيرة عبر الحدود من كل من رواندا وأوغندا جراء قفل الحدود بسبب وباء كوفيد ١٩.

أولاً، بلغت جملة الصادرات الزامبية في مجال التجارة الصغيرة عبر الحدود في النقاط الحدودية الأربعة المستطلعة، في إطار مبادرة الكوميسا للتجارة الصغيرة عبر الحدود، ٦١,٩٤ دولار أمريكي في الفترة الخاضعة للاستطلاع. بلغت جملة صادرات التجارة الصغيرة عبر الحدود في نقطة شيرورندو ٢٨٦,٢٢٦ دولار أمريكي ٧٧٪ منها كانت عبارة عن مشروبات وتبغ. وبلغت صادرات التجارة الصغيرة عبر الحدود من زامبيا إلى الكونغو الديمقراطية عبر نقطة كاسومباليسا ٤٣,١ مليون دولار أمريكي ٥٤٪ منها كانت مواد غذائية وحيوانات حية. وبلغت صادرات زامبيا من التجارة الصغيرة عبر الحدود في نقطة موامي ٢,٨٤ مليون دولار أمريكي منها ٥٣٪ مواد غذائية وحيوانات حية. أما في نقطة ناكوندي الحدودية فقد بلغت صادرات زامبيا من التجارة الصغيرة عبر الحدود ١٥,٧ مليون دولار أمريكي منها ٦٦٪ عبارة عن مواد غذائية وحيوانات حية.

الجدول رقم ١٢: صادرات زامبيا من التجارة الصغيرة عبر الحدود بحسب النقطة الحدودية والتصنيف الموحد للتجارة الدولية

النقطة الحدودية	التصنيف الدولي الموحد	الوصف	US$ المبالغ بالدولار الأمريكي	%
شيروندو	٠	٠: مواد غذائية وحيوانات حية	١١,٦٣٨	٤٪
	١	١: مشروبات وتبغ	٢١٩,٤٢٨	٧٧٪
	٢	٢: مواد خام، ما عدا الوقود	١,١٢٩	٠٪
	٤	٤: زيوت ودهون حيوانية ونباتية	٣١	٠٪
	٥	٥: المواد الكيماوية ومنتجاتها	٩,٤٣٥	٣٪
	٦	٦: سلع مصنعة	١٨,٤٤٦	٦٪
	٧	٧: الآلات ومعدات النقل	٧٨٤	٠٪
	٨	٨: مصنوعات متنوعة	١٩,٤١٩	٧٪
	٩	٩: السلع والمعاملات غير المصنفة في التصنيف الموحد	٥,٩١٦	٢٪
		اجمالي	**٢٨٦,٢٢٦**	

كاسومبالیسا	٠	٠ : مواد غذائية وحيوانات حية	٢٣,٤٢٥,٠٠٠	٪٥٤
	١	١ : مشروبات وتبغ	١,٤٣٠,١٩٧	٪٣
	٢	٢ : مواد خام، ما عدا الوقود	٥٥٦,٤٣٥	٪١
	٤	٤ : زيوت ودهون حيوانية ونباتية	٦٩٧,٢٧٣	٪٢
	٥	٥ : المواد الكيماوية ومنتجاتها	١,٣٦٥,٥٨٤	٪٣
	٦	٦ : سلع مصنعة	٣,٠٩٦,٢٣٧	٪٧
	٧	٧ : الآلات ومعدات النقل	٤,٢٩٣,٨٢٨	٪١٠
	٨	٨ : مصنوعات متنوعة	٨,٢٣٨,٤٨٠	٪١٩
	٩	٩ : السلع والمعاملات غير المصنفة في التصنيف الموحد	٩,٢٥٠	٪٠
		اجمالي	**٤٣,١١٢,٢٨٥**	
موامي	٠	٠ : مواد غذائية وحيوانات حية	١,٥١٥,٠٧١	٪٥٣
	١	١ : مشروبات وتبغ	٩٨٢,٧١٥	٪٣٥
	٢	٢ : مواد خام، ما عدا الوقود	٣,٥٨٠	٪٠
	٣	٣ : الوقود المعدني وزيوت التشحيم	٣,٣٢١	٪٠
	٤	٤ : زيوت ودهون حيوانية ونباتية	٩٧٨	٪٠
	٥	٥ : المواد الكيماوية ومنتجاتها	٥٦,٣٨٠	٪٢
	٦	٦ : سلع مصنعة	١٩٢,٣٠٣	٪٧
	٧	٧ : الآلات ومعدات النقل	٢٩,٧٨٥	٪١
	٨	٨ : مصنوعات متنوعة	٥٦,٥٠٣	٪٢
	٩	٩ : السلع والمعاملات غير المصنفة في التصنيف الموحد	٢٧٩	٪٠
		اجمالي	**٢,٨٤٠,٩١٤**	
ناكوندي	٠	٠ : مواد غذائية وحيوانات حية	١٠,٤٣٦,٣٥٠	٪٦٦
	١	١ : مشروبات وتبغ	٢١٧,٥٩١	٪١
	٢	٢ : مواد خام، ما عدا الوقود	٤,٤٩٣,٤٨٣	٪٢٩
	٤	٤ : زيوت ودهون حيوانية ونباتية	٤١,٨٦٢	٪٠
	٥	٥ : المواد الكيماوية ومنتجاتها	٤٧٧,٦٢٥	٪٣
	٦	٦ : سلع مصنعة	١٥,٦٤٧	٪٠
	٧	٧ : الآلات ومعدات النقل	٩٩١	٪٠
	٨	٨ : مصنوعات متنوعة	٢١,٢٣٦	٪٠
	٩	٩ : السلع والمعاملات غير المصنفة في التصنيف الموحد	٤٥	٪٠
		اجمالي	**١٥,٧٠٤,٨٢٩**	

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

أما في جانب الاستيراد، فقد شاركت زامبيا في التجارة الصغيرة عبر الحدود في النقاط الحدودية الأربعة المختارة بما جملته ٢ , ٣٣ مليون دولار أمريكي في الفترة المحددة قيد النظر. بلغت قيمة الاستيراد في نقطة شيروندو الحدودية ١ , ٥٥ مليون دولار أمريكي حيث شكلت المصنوعات المتنوعة ٤٠٪ منها، بينما شكلت المواد الغذائية والحيوانات الحية ٢٠٪. وبلغت قيمة الاستيراد من التجارة الصغيرة عبر نقطة كاسومباليسا الحدودية مع الكونغو الديمقراطية ٢٩٤،٠٤٤ دولار أمريكي منها ٨٢٪ سلع مصنعة.

الجدول رقم ١٣: واردات زامبيا من التجارة الصغيرة عبر الحدود بحسب النقطة الحدودية والتصنيف الموحد للتجارة الدولية

النقطة الحدودية	التصنيف الدولي الموحد	الوصف	الجملة	%
شيروندو	٠	٠: مواد غذائية وحيوانات حية	٣٠٩,٥٩٩	٢٠٪
	١	١: مشروبات وتبغ	٤,٩٢٦	٠٪
	٢	٢: مواد خام، ما عدا الوقود	١٤,٩٧٦	١٪
	٣	٣: الوقود المعدني وزيوت التشحيم	٣,٩٤٥	٠٪
	٤	٤: زيوت ودهون حيوانية ونباتية	٢١,٩٦٥	١٪
	٥	٥: المواد الكيماوية ومنتجاتها	١٢٥,٠٤٨	٨٪
	٦	٦: سلع مصنعة	١٨٦,٠٦٦	١٢٪
	٧	٧: الآلات ومعدات النقل	٢٤٨,٠٨٠	١٦٪
	٨	٨: مصنوعات متنوعة	٦١٧,٤٨٠	٤٠٪
	٩	٩: السلع والمعاملات غير المصنفة في التصنيف الموحد	١٨,٧٦٩	١٪
		اجمالي	**١,٥٥٠,٨٥٤**	
كاسومباليسا	٢	٢: مواد خام، ما عدا الوقود	١١,٠٦٩	٤٪
	٥	٥: المواد الكيماوية ومنتجاتها	٢٧,٢٦٢	٩٪
	٦	٦: سلع مصنعة	٢٣٩,٩٩٧	٨٢٪
	٨	٨: مصنوعات متنوعة	١٥,٧١٦	٥٪
		اجمالي	**٢٩٤,٠٤٤**	
موامي	٠	٠: مواد غذائية وحيوانات حية	٤٧٥,٢٢١	٤٨٪
	١	١: مشروبات وتبغ	٢,٥٤٤	٠٪
	٢	٢: مواد خام، ما عدا الوقود	٦٢,٥٥٨	٦٪
	٣	٣: الوقود المعدني وزيوت التشحيم	٣,١٥١	٠٪
	٤	٤: زيوت ودهون حيوانية ونباتية	٢٧٥,١٤٢	٢٨٪
	٥	٥: المواد الكيماوية ومنتجاتها	٩١,٤٠٧	٩٪
	٦	٦: سلع مصنعة	٢,٢١٤	٠٪
	٧	٧: الآلات ومعدات النقل	١,٠٨٦	٠٪
	٨	٨: مصنوعات متنوعة	٦٧,٧٨٤	٧٪
		اجمالي	**٩٨١,١٠٦**	

النقطة الحدودية	التصنيف الدولي الموحد	الوصف	الجملة	%
ناكوندي	٠	٠ : مواد غذائية وحيوانات حية	١٨,٤٧٥,٤٨٢	٦١٪
	١	١ : مشروبات وتبغ	٥٣١,٤٣٨	٢٪
	٢	٢ : مواد خام، ما عدا الوقود	٢,٨٣٥,٩٠٩	٩٪
	٣	٣ : الوقود المعدني وزيوت التشحيم	٤٠٦,٨٧٥	١٪
	٤	٤ : زيوت ودهون حيوانية ونباتية	٧٤١,٥٣٧	٢٪
	٥	٥ : المواد الكيماوية ومنتجاتها	١,٥٣١,٩٢٢	٥٪
	٦	٦ : سلع مصنعة	١,٨١٧,١٦١	٦٪
	٧	٧ : الآلات ومعدات النقل	٢٤٣,٤٦٧	١٪
	٨	٨ : مصنوعات متنوعة	٣,٧٢٤,٣٣٩	١٢٪
	٩	٩ : السلع والمعاملات غير المصنفة في التصنيف الموحد	٦٣,٢٥٠	٠٪
		اجمالي	**٣٠,٣٧١,٣٨٠**	

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

وقد بلغت جملة الواردات من التجارة الصغيرة عبر الحدود في نقطة موامي الحدودية٩٨١,١٠٦ دولار أمريكي شكلت المواد الغذائية والحيوانات الحية ٤٨٪ منها، بينما شكلت الزيوت والدهون النباتية والحيوانية ٢٨٪ من جملة الواردات. وبلغت الواردات من التجارة الصغيرة عبر الحدود في نقطة ناكوندي الحدودية ما قيمته ٣٠,٣٧ مليون دولار أمريكي، شكلت المواد الغذائية والحيوانات الحية ما نسبته ٦١٪ من جملتها.

وقد تمت مراجعة تقديرات مساهمة زامبيا في التجارة الصغيرة عبر الحدود كنسبة من جملة تجارتها.[٤] . شكلت مساهمة زامبيا في التجارة الصغيرة عبر الحدود ما نسبته ١,٦٪ من جملة تجارتها وذلك في كل النقاط الحدودية المختارة. ويلاحظ بحسب تدفقات التجارة عبر الحدود، أن صادرات التجارة الصغيرة عبر الحدود عبر نقطة كاسومباليسا شكلت ٩,٤٪ من جملة الصادرات، بينما شكلت الواردات من التجارة الصغيرة عبر الحدود عبر نقطة موامي ما نسبته ٤٪ من جملة الواردات، وشكلت واردات التجارة الصغيرة عبر الحدود في نقطة ناكوندي الحدودية ٣,٨١٪ من جملة الواردات.

٤ جملة الصادرات تتشكل من جملة الصادرات الرسمية إضافة إلى صادرات التجارة الصغيرة عبر الحدود. وبالمثل، فإن جملة الواردات تتشكل من الواردات الرسمية إضافة إلى واردات التجارة الصغيرة عبر الحدود. ولغرض المقارنة المفيدة، فقد تم النظر فقط إلى جملة التجارة الرسمية في النقاط الحدودية المستهدفة في شيروندو وكاسومباليسا وموامي وناكوندي لنفس الفترة قيد المراجعة.

الشكل رقم ١٦: التجارة الصغيرة عبر الحدود (النسبة المئوية من جملة التجارة) بحسب تدفق التجارة عبر الحدود، للربع الثالث ٢٠١٩ – الربع الرابع ٢٠١٩

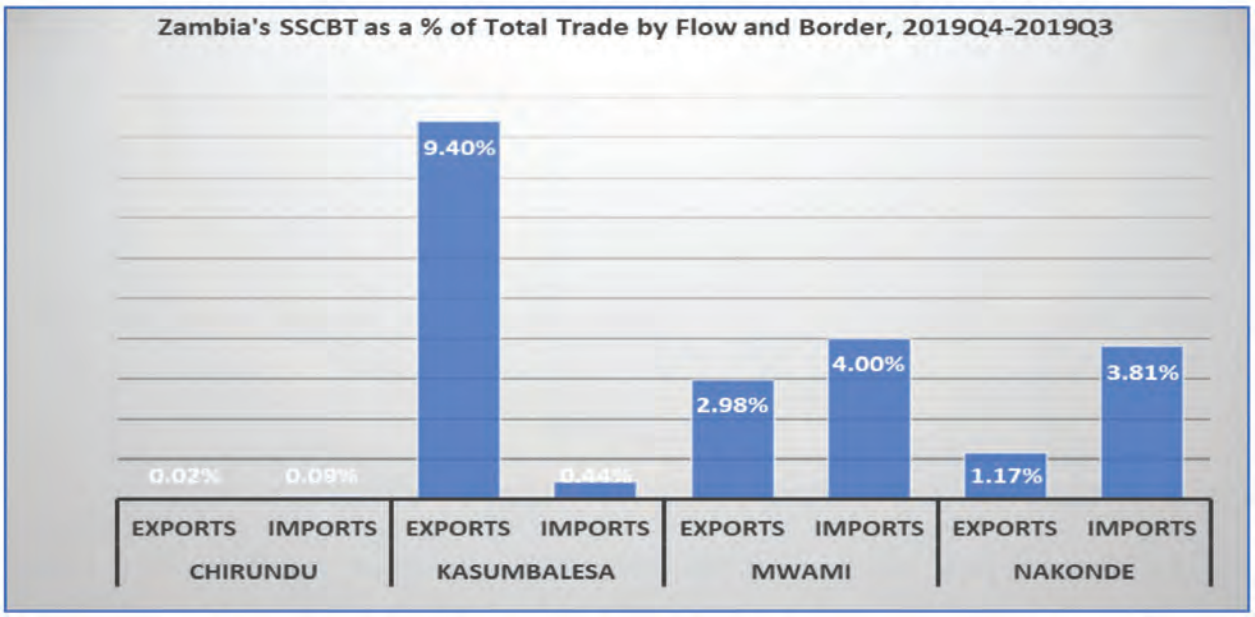

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

تجارة الخدمات التجارية في الدول الأعضاء بالكوميسا

شهدت إقليم الكوميسا، بعد انخفاض صادرات الخدمات التجارية في الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠١٦، ارتفاعاً مطرداً في صادرات الخدمات التجارية بعد ٢٠١٦. زادت الصادرات من الإقليم بما نسبته ٧,٣٪ ما بين ٢٠١٨ – ٢٠١٩. وبالأرقام، فإن قيمة الصادرات في الخدمات التجارية في ٢٠١٨ بلغت ٤٧ مليار دولار أمريكي ثم ارتفعت في ٢٠١٩ لتبلغ ٥١ مليار دولار أمريكي. وبالمثل، فإن واردات الخدمات التجارية شهدت قفزة بعد ٢٠١٦ من بعد الركود الذي شهدته ما بين ٢٠١٤ – ٢٠١٦. زادت الواردات بنسبة ٩,٣٪ في ٢٠١٩ مقارنة بما كانت عليه في ٢٠١٨. وبالأرقام، فإن قيمة الواردات كانت في ٢٠١٨ ٥٠ مليار دولار أمريكي فزادت لتبلغ ٥٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٩.

الشكل رقم ١٧: صادرات وواردات إقليم الكوميسا من الخدمات التجارية في الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٩

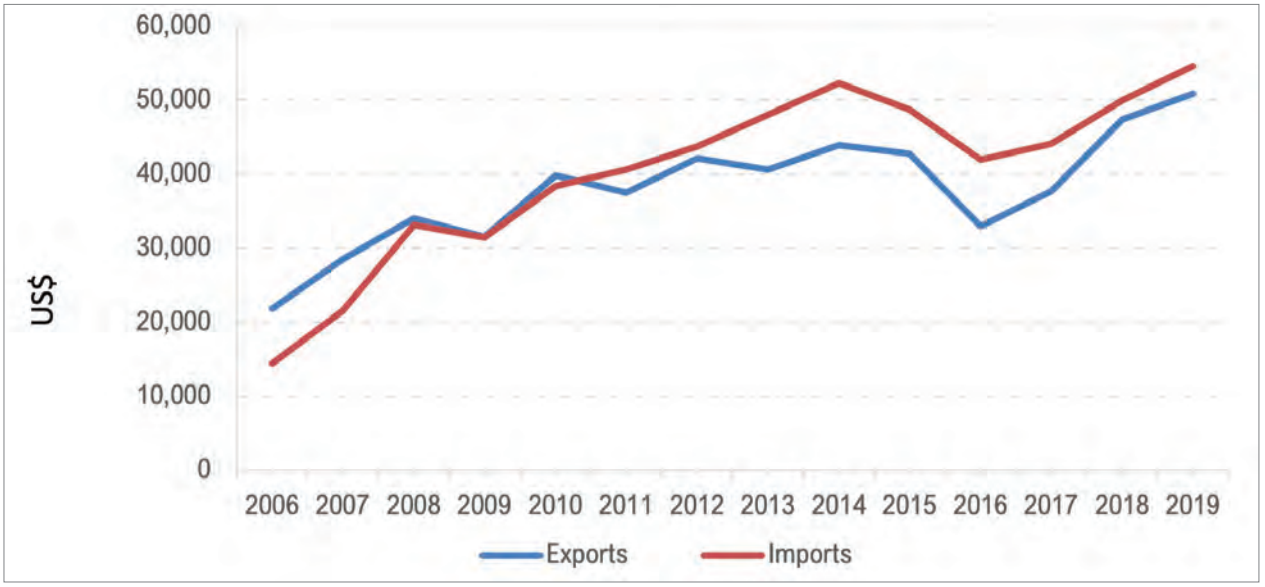

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

ونالت خدمات السياحة مركز أكبر صادرات الخدمات التجارية في الإقليم حيث بلغت نسبة صادرات خدمات السياحة ٤٨٪ من إجمالي صادرات إقليم الكوميسا في ٢٠١٩. ارتفعت المبالغ المتحصلة من خدمات السياحة بنسبة ١٠٪ بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ وشملت الدول التي شهدت نمواً موجباً في صادرات خدماتهم السياحية في العام ٢٠١٩ مقارنة بالعام ٢٠١٨ مصر بنسبة ٥٤٪ وتونس (٩٪) وموريشيوس (٨٪) وفي غضون ثلاث سنوات متتالية حافظ قطاع السياحة على مركز أكبر قطاع مُصدر للخدمات محتلاً المكانة التي كان يحتلها قطاع خدمات النقل

ومن ناحية أخرى، كانت أكبر حصة لاستيراد الخدمات التجارية لإقليم الكوميسا من نصيب خدمات النقل في عام ٢٠١٩ بما يعادل ٤٧٪ من إجمالي الخدمات المستوردة للكوميسا وذلك رغم الانحسار الملحوظ للواردات في هذا القطاع بعد سنة ٢٠١٥. ولقد شهد إجمالي تجارة الكوميسا في استيراد خدمات النقل نمواً طفيفاً بنسبة ٦٪ تقريباً بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وقد أسهمت مصر وإثيوبيا مجتمعتين بما يزيد قليلاً عن ٥٣٪ من إجمالي تجارة الإقليم في استيراد خدمات النقل في ٢٠١٩.

الشكل رقم ١٨: تجارة الكوميسا في خدمات السياحة في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٩

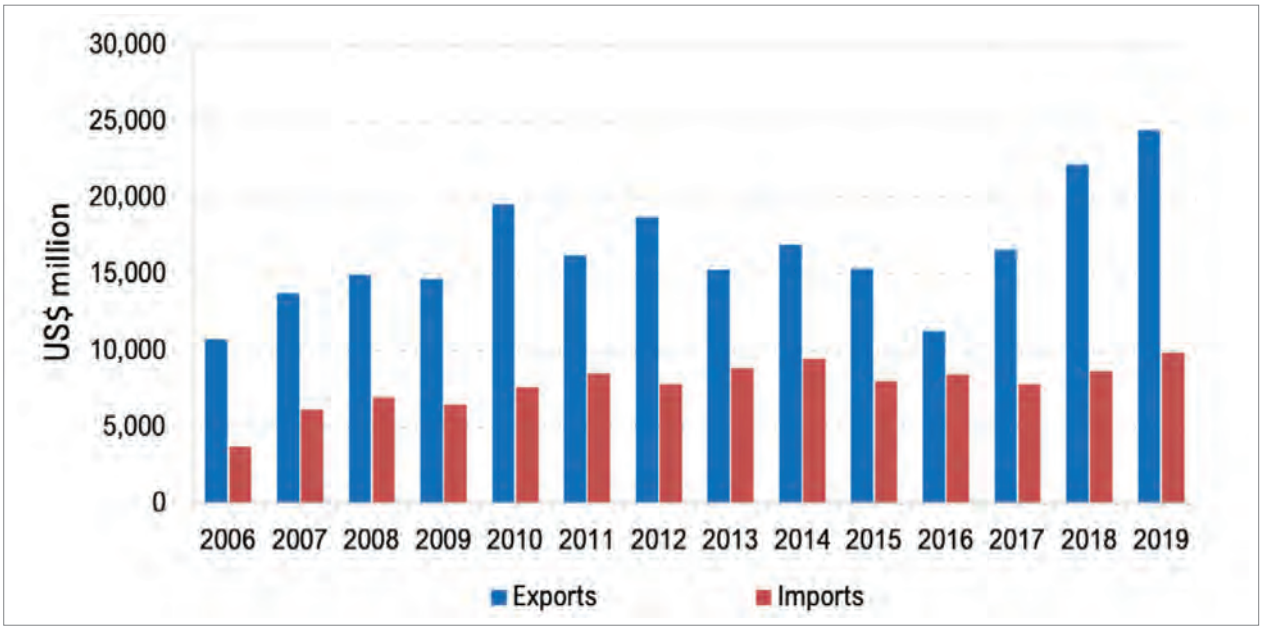

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

ونال قطاع النقل مركز ثاني أكبر قطاع للصادرات في الإقليم في ٢٠١٩؛ فقد نما القطاع بنسبة ٣,٤٪ بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. يوضح الشكل رقم ١٩ أدناه العلاقة بين صادرات تجارة خدمات النقل في الكوميسا وصادرات السلع في الكوميسا حيث يتضح بصفة عامة بالنظر للشكل قوة العلاقة بينهما.

الشكل رقم ١٩: صادرات الكوميسا من تجارة السلع ومن تجارة خدمات النقل في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٩

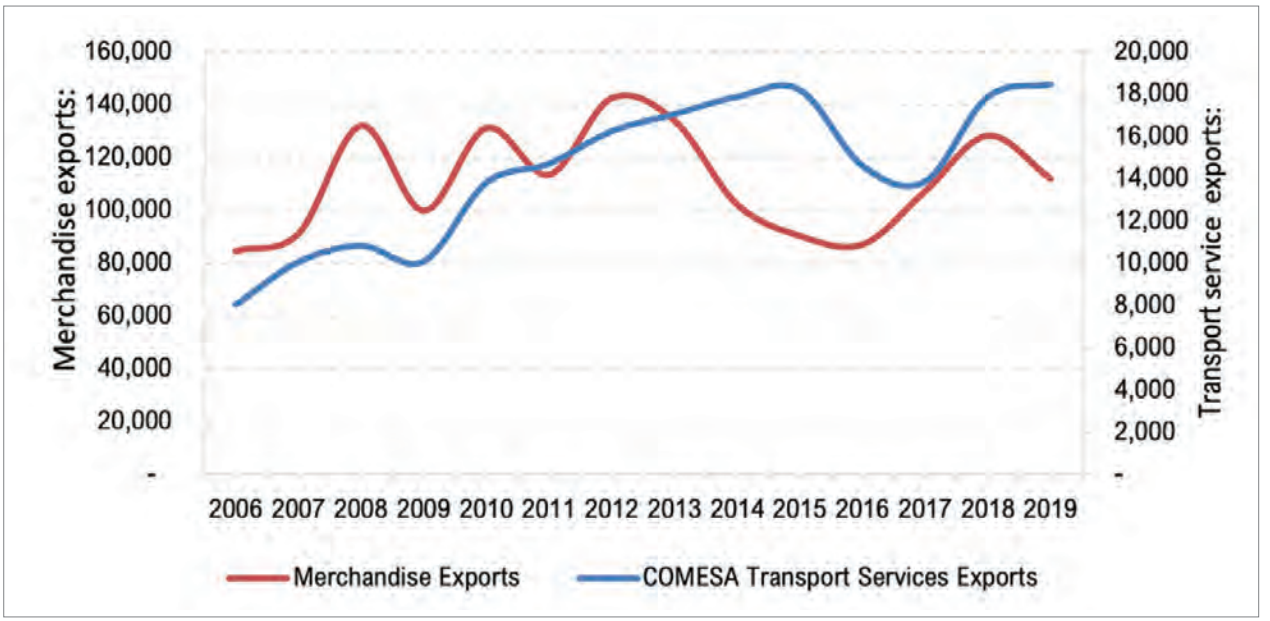

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

رصد تجارة الكوميسا مع بقية دول أفريقيا

يُعنى هذا القسم في ظل المفاوضات الجارية وغيرها من التطورات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية برصد التطورات التجارية وبقية أفريقيا. وكان هناك تناسب بين تجارة الكوميسا البينية استيراداً وتصديراً وتجارة الكوميسا في الاستيراد والتصدير مع بقية أفريقيا (أي دول أفريقيا مع استثناء الدول الأعضاء بالكوميسا) في الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ حيث ارتفعت صادرات الكوميسا إلى الكوميسا من ٩,٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٦ إلى ١١,٨ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ ١١,٦ مليار دولار في العام في الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠؛ بينما ارتفعت صادرات الكوميسا إلى بقية دول أفريقيا من ٩,١ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٦ إلى ١٠,٥ مليار دولار في ٢٠٢٠ بمتوسط بلغ ١١,٣ مليار دولار أمريكي في العام في نفس الفترة (الشكل رقم ٢٠)، وبناءً عليه، شكل متوسط صادرات الكوميسا إلى الكوميسا السنوي نسبة ١٠,٢٪ من إجمالي صادرات الكوميسا العالمية في الفترة قيد النظر بينما شكل المتوسط السنوي لصادرات الكوميسا إلى بقية أفريقيا نسبة ٩,٩ ٪ من إجمالي صادرات الكوميسا في نفس الفترة. أما معظم صادرات الكوميسا (٧٩,٩٪) فقد كانت وجهتها بقية العالم (أي كل العالم ما عدا الكوميسا وأفريقيا).

أما في جانب الاستيراد، فقد ارتفعت واردات الكوميسا من الكوميسا من ٨,٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٦ إلى ٩,٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ وذلك بمتوسط سنوي بلغ ٩,٨ مليار دولار في السنة في الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠. من جانب آخر ارتفعت واردات الكوميسا من بقية دول أفريقيا ارتفاعاً طفيفاً من ١٣,٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٦ إلى ١٣,٨ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠ ولكن بمتوسط بلغ ١٤,٦ دولار أمريكي في السنة في نفس الفترة نظراً للزيادة المؤقتة الملحوظة. عليه، كانت إقليم الكوميسا في الفترة المذكورة معتمدة على الاستيراد من بقية دول أفريقيا أكثر مما كانت معتمدة على سوق الكوميسا الداخلية، فبينما شكل المتوسط السنوي لواردات الكوميسا من الكوميسا ٥,٢٪ تقريباً من إجمالي وارداتها عالمياً في الفترة المعنية، شكل المتوسط السنوي لواردات الكوميسا من بقية دول أفريقيا ٧,٧٪ من إجمالي واردات الكوميسا العالمية في نفس الفترة.

الشكل رقم ٢٠: تجارة الكوميسا مع الكوميسا ومع بقية أفريقيا ومع بقية العالم

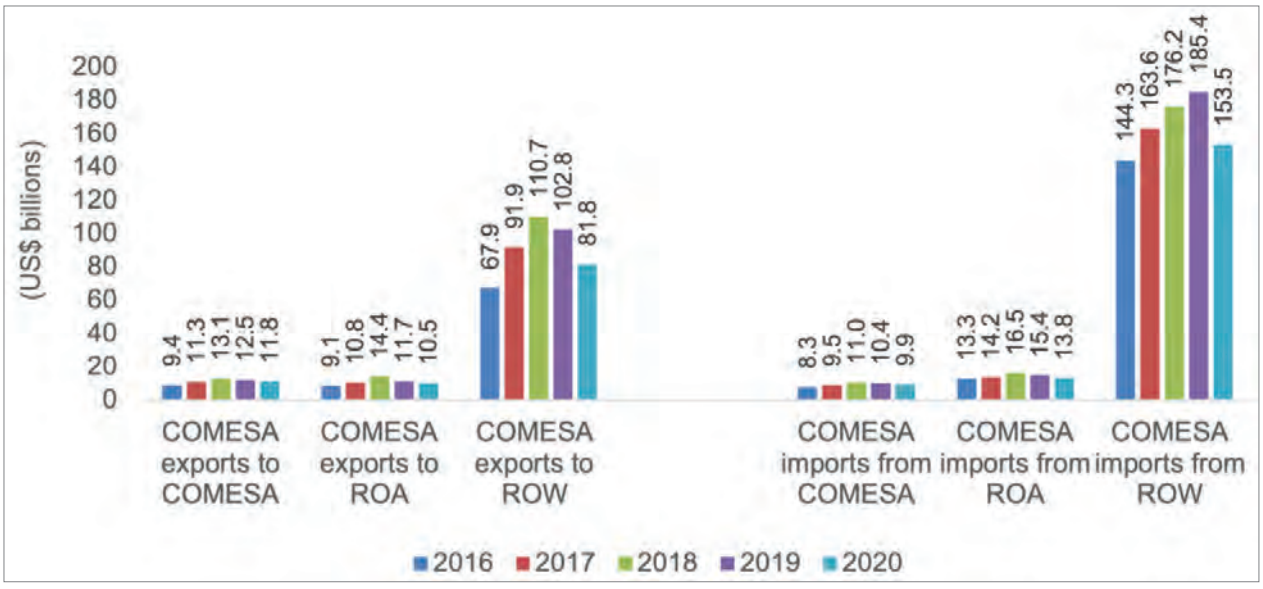

المصدر: الكوميسا (٢٠٢١)

وقد ترغب الدول الأعضاء بالكوميسا ضمن خطواتها المستقبلية في إجراء دراسات وطنية لتحديد مصالحها من الناحية الهجومية أو الدفاعية مع بقية دول أفريقيا بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية متزامنة مع اشتراكها الفعلي أو المخطط له في منطقة التجارة الحرة بالكوميسا.

السوق الداخلية

التقارير المرحلية للدول الأعضاء بالكوميسا غير المشاركين في اتفاقية الكوميسا للتجارة الحرة

كانت هنالك في الفترة قيد النظرخمس دول أعضاء في الكوميسا لم تنضم بعد لاتفاقية التجارة الحرة للكوميساوهذه الدول هي الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا بالإضافة إلى إسواتيني (التي هي قيد استثناء مرتبط بتنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية) والصومال التي لم تكمل بعد إجراءات انضمامها للكوميسا.

- لم تقدم تحديثات حول موقف الكونغو الديمقراطية في ٢٠٢١. كانت الكونغو الديمقراطية قد أكدت لاجتماع المجلس الوزاري الأربعين أن الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات ذات المنشأ في الكوميسا قد خفضت للصفر بالمائة وفقاً لبرنامج التخفيض المرحلي خلال ٣ أعوام، ولكن حتى نهاية٢٠٢١ كانت الكونغو ما تزال تنتظر المصادقة النهائية من خلال وزارة المالية.
- خطت إثيوبيا أولى خطواتها نحو الانضمام التام لمنطقة التجارة الحرة في ١٩٩٨ وذلك من حيث خفض الجمارك على المنتجات ذات المنشأ في الكوميسا بنسبة ١٠٪. وقد جرت مشاورات عبر السنوات بين الأمانة العامة للكوميسا ومختلف أصحاب المصلحة الوطنيين في إثيوبيا حيث نتج عن المشاورات خارطة طريق مفصلة خطوة بخطوة تمكن بكل تأكيد هذه الدولة من الانضمام من خلالها لمنطقة التجارة الحرة بالكوميسا. ووفقاً لهذه المشاورات المستمرة أبلغت إثيوبيا المجلس الوزاري في اجتماعه الثاني والأربعين الذي انعقد

في نوفمبر ٢٠٢١ أن هناك دراسة جارية حول عملية الانضمام لمنطقة التجارة الحرة بالكوميسا جنباً إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

- داومت إريتريا منذ عام ١٩٩٨ على منح المنتجات ذات المنشأ في الكوميسا تفضيلاً جمركياً بنسبة ٨٠٪ على أساس المعاملة بالمثل ما يعني أنه لم يتبقى لإريتريا سوى إزالة النسبة المتبقة من تعريفة الدول الأولى بالرعاية والبالغة ٢٠٪ لتصبح عضويتها في منطقة التجارة الحرة بالكوميسا تامة. وحتى نهاية ٢٠٢١ لم ترد أي تقارير جديدة من هذه الدولة حول أي تقدم محرز أو اتجاه لتحرير النسبة المتبقية من تعريفة الدول الأولى بالرعاية البالغة ٢٠٪ كما ذكر.
- استمرت إسواتيني في وضعها الاستثنائي المرتبط بتنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية بينما ظلت الصومال تواصل جهودها لإكمال انضمامها للكوميسا.
- أنضمت أوغندا لمنطقة التجارة الحرة بالكوميسا في يوليو ٢٠١٤ إلا أنها احتفظت بقائمة سلع لا تنطبق عليها اتفاقية التجارة الحرة. وقد ألمحت أوغندا إلى أن القائمة المستثناة لن تكون قائمة دائمة بل هي مؤقتة وعليه، سيتم إعداد جدول لخروج المنتجات من القائمة تدريجياً وسيعرض الجدول على الأجهزة السياسية. وأعادت أوغندا التزامها أمام الاجتماع الثاني والأربعين للمجلس الوزاري بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالكوميسا وأفادت الاجتماع بأن المشاورات جارية لإخراج المنتجات المستثناة تدريجياً من قائمة الاستثناء وأنهم سيستعجلون الإجراءات وسيخطرون المجلس الوزاري عند إكتمالها.

تنفيذ ترتيبات الكوميسا لحماية صناعة السكر في كينيا

طلبت كينيا عند بدء تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالكوميسا في العام ٢٠٠٠ منحها تدابير حماية لقطاع السكر وقد تم منحها تلك الحماية في ٢٠٠٢ وكان قطاع السكر في كينيا غير قادر على التنافس مع بقية الدول الأعضاء بالكوميسا. من خلال التوجيه رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ شرعت كينيا في تنفيذ إصلاحات يتوقع أن تقوي قطاع السكر وتجعله قادراً على المنافسة. وكان الهدف الرئيسي من تدابير الحماية أن يمنح منتجو السكر (المزارعون وأصحاب المطاحن) الحماية لفترة مؤقتة يتوقع أن يقوم خلالها المزارعون وأصحاب المطاحن بالتعاون مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بمعالجة القيود التي تعيق قدرة قطاع السكر على التنافس. وبرغم الجهود المبذولة، ما يزال قطاع السكر الكيني يعاني من تحديات الإنتاج وضغوط المنافسة من دول الكوميسا الأخرى التي تصدر السكر ولذلك قدمت كينيا أمام اجتماع المجلس الوزاري الحادي والأربعين استعراضاً حول التقدم المحرز في شأن تطبيق تدابير الحماية وطلبت تمديد الحماية لمدة عامين من مارس ٢٠٢١ إلى فبراير ٢٠٢٣ وقد تمت الموافقة على منحها التمديد الذي طلبته. وازدادت الرقعة المزروعة بقصب السكر زيادة تدريجية من ١٢٦,٨٢٦ هكتاراً في ٢٠٠٢ إلى ٢٢٠,٨٠٤ هكتاراً في نهاية ٢٠٢١ أي زادت بنسبة ٧٤٪. وتشير التقديرات التي قدرت أثناء موسم ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى أن ٩,٢٧٦,٦٥٧ طناً من القصب ستكون جاهزة للإعداد وذلك مقابل ٧,٥٦٥,٦٩٥ طناً تم طحنها في الموسم الذي انتهى في ٢٠٢١/٢٠٢٠ ما يمثل زيادة بمعدل ٢٣٪ ويجدر بالذكر أن حقل صناعة السكر في كينيا توقع أن تبلغ الإنتاجية ٦٦٠,٠٠٠ طناً متريا في ٢٠٢١، وبلغ الإنتاج الفعلي ٦٠٣,٧٨٨، أي بنسبة زيادة تبلغ ٩٪ .

وفي ٢٠٢١، كان الاستهلاك المتوقع للسكر ١,٠٦٧,٠٩٩ طناً وذلك للسكر المكرر والسكر البني/أبيض المطحنة. ولتغطية العجز تم تخصيص كوتة كوميسا تبلغ ٢١٠,١٦٣ طناً متريا من السكر البني للفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢١ بناءً على توقعات العجز في إنتاج كينيا من السكر البني في ٢٠٢١. وفي الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢١ بلغت الإنتاجية ٣٦١,٢١٤ طناً مقارنة بإنتاجية نفس الفترة من العام السابق ٢٠٢٠ التي بلغت ٢٩٨,٤٣٥ طناً، أي بنسبة زيادة تبلغ ٢١٪. واتضح جلياً من زيادة الرقعة المزروعة بقصب السكر ومن تحسن وفرة القصب أن المصنعين سيحققون الإنتاجية المتوقعة من السكر أو يفوقونها.

بالإضافة لما سبق، استناداً للتوصيات التي صدرت أثناء الاجتماع الرابع للجنة الفرعية المعنية بتدابير حماية سكر كينيا الذي عقد في أبريل ٢٠٢١ وفرت الأمانة العامة تيسيرات لإعداد طرائق لإعادة تخصيص كوتات سكر كينيا غير المستخدمة بواسطة الدول الأعضاء بالكوميسا المصدرين للسكر. أجيزت هذه الطرائق في اجتماع المجلس الوزاري الثاني والأربعين الذي عقد في ٩ نوفمبر ٢٠٢١.

التطورات التي طرأت على نظام التجارة المبسط

صممت الأمانة العامة للكوميسا نظاماً مبسطاً للتجارة أطلق في العام ٢٠١٠ وذلك إدراكاً لحقيقة أن التجارة عابرة الحدود تمثل مكوناً هاماً في التجارة البينية الإقليمية. ونظام التجارة المبسط هو نظام للتجارة العابرة للحدود التي يمارس فيها التجار أصحاب الأعمال الصغيرة الاستيراد والتصدير للبضائع التي لا تزيد قيمتها عن ٢٠٠٠ دولار أمريكي والمكونة من سلع مدرجة في قائمة السلع المشتركة التي تم التفاوض والاتفاق حولها بين الدولتين المتجاورتين. ويهدف نظام التجارة المبسط لإضفاء الطابع الرسمي على تجارة الحدود الصغيرة غير الرسمية من خلال تطوير أدوات وآليات مصممة خصيصا لتلبية المتطلبات التجارية لصغار التجار ووضعها بصورة لامركزية في المناطق الحدودية التي تنتشر فيها التجارة غير الرسمية بهدف تيسير وصول صغار التجار إليها. يؤدي نظام التجارة المبسط لخفض التكاليف بالنسبة لصغار التجار كما تُسرع عملية عبور الحدود وذلك من خلال استخدام مستندات جمارك مبسطة وإجراءات تخليص جمركي مبسطة. وتم نشر مكاتب معلومات التجارة في بعض النقاط الحدودية بغرض تزويد صغار التجار بمعلومات وإجراءات عبور الحدود بالإضافة لمساعدتهم في تعبئة الاستمارات ذات الصلة.

وتطبق ثمان دول في الوقت الراهن نظام التجارة المبسط للكوميسا وهذه الدول هي بوروندي والكونغو الديمقراطية وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وأفادت دول أعضاء أخرى منها جيبوتي وإثيوبيا والسودان أنها شرعت في إجراءات اعتماد نظام التجارة المبسط مع جاراتها. أجريت دراسة رسمية حول عتبة نظام التجارة المبسط وذلك إنفاذاً لقرار اجتماع المجلس الوزاري الأربعين الذي جاء بناء على طلب من بعض الدول الأعضاء. وكان ذلك نتاجاً للتباينات في تطبيق الدول الأعضاء لعتبة النظام حيث تراوحت قيمة العتبة من ٥٠٠ دولار في الكونغو الديمقراطية إلى ٣,٠٠٠ دولار في ملاوي وقد صرحت الدول الأعضاء عن رغبتها في مراجعة الحد الأقصى الحالي لقيمة البضائع في نظام التجارة المبسط..

وتوصلت الدراسة إلى أن عتبة نظام التجارة المبسط القائمة حالياً أدت بدرجة مرضية إلى إضفاء الطابع الرسمي للتجارة الصغيرة عابرة الحدود كما أن العتبة الحالية كافية لتمكين التجار من الاستفادة من وفورات الحجم وإتاحة الفرص لهم للتوسع في أعمالهمز واقترحت الدراسة أن تظل العتبة كما هي عند ٢,٠٠٠ دولار أمريكي وأوصت بأن تقوم الدول الأعضاء بتوحيد قيمة العتبة المحددة لنظام التجارة المبسط لكل منهم ليساوي ٢,٠٠٠ دولار أمريكي. كما شجعت الدراسة الدول الأعضاء بالكوميسا الذين يطبقون نظام التجارة المبسط أن يراجعوا قوائمهم للسلع المشتركة بصفة مستمرة لإضافة سلع أخرى ذات منشأ في الكوميسا لهذه القوائم مما يرغب فيه التجار.

إزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة في الكوميسا

يتضمن برنامج الحواجز غير الجمركية بالكوميسا: لوائح الكوميسا فيما يتعلق بالحواجز غير الجمركية، والإبلاغ على الإنترنت عن الحواجز غير الجمركية، وآلية الرصد والإزالة والإبلاغ عن طريق خدمة الرسائل النصية القصيرة وأدوات الرصد.

وتعمل الكوميسا على تفعيل لوائح الحواجز غير الجمركية بعد أن تبناها المجلس الوزاري الثالث والثلاثون وراجعها/أقرها المجلس الوزاري الحادي والأربعون. وتقدم لوائح الحواجز غير الجمركية للكوميسا إطار عمل قانوني لتأسيس أدواتٍ إقليمية للإبلاغ والرصد والإزالة وكذلك ترتيباتٍ وطنية وإقليمية مؤسسية لإدارة برنامج الحواجز غير الجمركية وكذلك إطارٍ قانوني لإقرار الحواجز غير الجمركية المحددة. وتتكون أدوات الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية من الإبلاغ الإلكتروني وآلية الرصد والإزالة المتاحة على الموقع الإلكتروني www.tradebarriers.org وخدمة الرسائل النصية القصيرة (SMS) وأداة الإبلاغ والرصد وكذلك استخدام الوسائل الأخرى (الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني واستخدام استمارات الإبلاغ). ويتم تشجيع الدول الأعضاء بالكوميسا على استخدام آلية الإبلاغ عبر الإنترنت وإجراء برامج التوعية لأصحاب المصلحة من أجل تعزيز استخدام آليات الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تم إحرازها ما يلي:

١. انعقاد المنتدى الإقليمي الأول بشأن الحواجز غير الجمركية من أجل نقاط الاتصال والذي من بين أشياء أخرى تناول مسودة برنامج العمل بشأن تنفيذ لائحة الكوميسا بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية، والمصفوفة الزمنية للكوميسا بشأن إزالة الحواجز غير الجمركية حيث تم الاتفاق على الإجراءات التي سيتم اتخاذها في تقرير الحواجز غير الجمركية المبلغ عنها بما في ذلك الإطار الزمني.
٢. تم وضع خطة عمل إقليمية لإدارة وإزالة الحواجز غير الجمركية وتم تأسيس آلية رصد وتقييم.
٣. تم إنشاء لجان متابعة وطنية في ١٥ دولة من الدول الأعضاء ومجموعة واتساب بشأن نقاط الاتصال الوطنية لتيسير الاتصال والحل السريع للحواجز غير الجمركية.
٤. دعم الدول الأعضاء لتسوية أمور الحواجز غير الجمركية الناشئة والموجودة منذ أمدٍ طويل.
٥. إدارة النظام عبر الإنترنت.
٦. توفير الدعم الفني لزامبيا وزيمبابوي بشأن وضع استراتيجية لإزالة الحواجز غير الجمركية.

تحديث للمنصة الإلكترونية للكوميسا بشأن مشاركة المعلومات

وجّه الاجتماع الثامن غير العادي لمجلس وزراء دول الكوميسا الأمانة العامة لإنشاء منصة إلكترونية عبر الإنترنت للدول الأعضاء من أجل تبادل ومشاركة المعلومات بشأن إتاحة البضائع الأساسية داخل إقليم الكوميسا كجزءٍ من إجراءات الاستجابة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، طورت الأمانة العامة منصة عبر الإنترنت على موقعها الإلكتروني والمتاح على الصفحة https//:covid.comesa.int. وتحتوي المنصة على معلوماتٍ عن الإنتاج والعرض والطلب المحلي للمنتجات الأساسية وكذلك تيسر روابط السوق بين الموردين والمشترين أينما كانوا في الإقليم، في الوقت الحقيقي وبتكلفة منخفضة. كذلك من المتوقع أن تكمل المنصة الإلكترونية تنفيذ إرشادات الكوميسا بشأن كوفيد-١٩ لتيسير حركة التجارة والخدمات في الإقليم والمساهمة في خفض الفقر لدى الدول الأعضاء. وعقب إطلاق المنصة، تم تحقيق ما يلي:

١. نظمت الأمانة العامة ورش عمل للتوعية والتعبئة وفعاليات منتديات عبر الإنترنت (ويبنار) لجميع الإحدى وعشرين دولة الأعضاء. وقد عيّنت ستة عشر دولة من إحدى وعشرين دولة نقاط الاتصال الوطنية والمسؤولة عن إدارة وتشغيل المنصة وتجهيز أصحاب المصلحة الوطنيين بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص من أجل استغلال المنصة والاستفادة منها.

٢. تم إجراء تدريبات وطنية وإقليمية لضمان قدرة جميع نقاط الاتصال المحددة على التفاعل مع المنصة ومساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين قدر الإمكان.

٣. في نهاية أغسطس ٢٠٢١، استطاعت الشركات التسجيل في المنصة بينما ٥ من ٢١ من الدول الأعضاء قد قامت بتحميل بعض المنتجات على البوابة:

- توزيع الشركات وعددها ٢١ كما يلي: موريشيوس (٣)، زيمبابوي (٦)، كينيا (١)، مصر (١)، رواندا (٣)، إيستواني (٢)، مدغشقر (٣)، الكونغو الديمقراطية (١)، وجزر القمر (١)
- فئة المنتجات على المنصة تشمل: منتجات النظافة (٢) ومعدات الحماية الشخصية (٢) ومنتجات غذائية ١١)
- الدول الأعضاء التي استطاعت تحميل معلوماتٍ عامة بما في ذلك اللوائح وإحصاءات/بيانات التجارة هي كينيا وإستواني وزامبيا وموريشيوس.

التقدم في تنفيذ الأنشطة الجمركية للاتحاد

بالنسبة لتنفيذ أنشطة الاتحاد الجمركي للكوميسا، فقد تم الإبلاغ عن الإنجازات التالية:

١. **تنفيذ تعليمات المنطقة الحرة للكوميسا والاتحاد الجمركي للكوميسا:** تم الإعراب عن أنه يتم تأهيل ١٠٠٪ من لوائح إدارة الإتحاد الجمركي لدى الدول الأعضاء، وربط كتاب التعريفة الجمركية مع ٨٥٪ من قائمة التعريفة الموحدة ومع ٧٥٪ من التعريفة الخارجية الموحدة بحلول ٢٠٢٠. ويتم ربط قائمة التعريفة الموحدة للكوميسا بنسخة النظام التوافقي لتصنيف التعريفات الجمركية ٢٠١٧ أثناء العمل ويتم التقدم فيها لنقلها إلى النظام التوافقي لتصنيف التعريفات ٢٠٢٢. وقد حسّنت غالبية الدول الأعضاء من قوانينها الجمركية وربطت كتاب التعريفة الجمركية بنسخة النظام التوافقي لتصنيف التعريفات ٢٠١٧. ومع هذا، فغالبية الدول الأعضاء لا تزال تعمل على تحسين ربط كتابها الخاصة بالتعريفة الجمركية مع قائمة التعريفة الموحدة والتعريفة الخارجية الموحدة حسبما تم الاتفاق على التشغيل الكامل للاتحاد الجمركي.

٢. **قواعد المنشأ:** تمت مراجعة البروتوكول الخاص بقواعد وتوجيهات المنشأ وكذلك الأدوات المعدلة التي تبنتها الدول الأعضاء. ويستمر العمل الفني بشأن تطوير أداة شهادة المنشأ الإلكترونية ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل الاستطلاعي أثناء الربع الأخير من عام ٢٠٢٢.

٣. **برنامج المشغل الاقتصادي المفوض:** في سبتمبر ٢٠٢١، انطلق برنامج المشغل الاقتصادي المفوض في ١٤ دولة من الدول الأعضاء وهي بورندي وإستواني ومصر وإثيوبيا وكينيا ومالاوي وموريشيوس ورواندا والسودان وتونس ومدغشقر وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وقد أعلنت باقي الدول الأعضاء أنها إما في مرحلة التخطيط أو في

مرحلة الدراسة الاستطلاعية. وما يلي هو في طور الإعداد والتجهيز، وهي أدلة إجراءات التشغيل المعيارية لمدققي برنامج المشغل الاقتصادي المفوض وإدارة ما بعد التفويض، ومواد التدريب الإقليمي بشأن تنفيذ برنامج المشغل الاقتصادي المفوض، وقاعدة بيانات للبرنامج الوطني للمشغل الاقتصادي المفوض. وقد أدارت أيضًا الأمانة العامة ورش العمل الخاصة بالتوعية الوطنية لدى الدول الأعضاء.

٤. **إدارة الحدود المنسقة:** طبقت الكوميسا نظام نقطة حدودية واحدة لإنهاء الإجراءات بين دولتين كجزءٍ من استراتيجيتها المرورية لحل مشكلة التكدس عند نقاط العبور الحدودية عند الممرات الرئيسية من أجل إتمام أدوات المرور العابر الأخرى وبرامج تيسير النقل عبر الحدود. وقد تم الإعلان عن أكثر من ٣٠ نقطة حدودية واحدة في الإقليم في مراحل مختلفة من التنفيذ في الإقليم: سبعة عشر نقطة تشغيلية، أربع نقاط قد اكتملت وجاهزة على التشغيل، وستة لا تزال قيد الإنشاء بينما النقا الأخرى في مرحلة الجدوى الاقتصادية أو مراحل التخطيط. وعلاوة على هذا، تم تطبيق دراسة الجدوى والتصميم والتطوير للنقاط الحدودية الواحدة على الممرات الحدودية من أجل تيسير تطوير البنية التحتية المناسبة والإجراءات والنظم على النقاط الحدودية من أجل تقليل التأخير الذي تواجهه شركات النقل والمسافرون. وقد تم إجراء بناء القدرة للوكالات الحدودية في الدول الأعضاء المنتقاة لدعم تنفيذ مفهوم النقطة الحدودية الواحدة لإنهاء الإجراءات بين دولتين وتم استلام الدعم المالي من شركاء تنمية متعددين مثل الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وهيئة التعاون الدولي اليابانية والشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا وبرنامج شرق أفريقيا للعلامات التجارية. واستمرت الأمانة العامة في تنفيذ مبادرات ترقية النقاط الحدودية برعاية صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر لبرنامج تيسير التجارة من أجل دعم بعض الدول الأعضاء في النقاط الحدودية الخمسة المختارة لترقية البنية التحتية ومراجعة الأطر القانونية والتشريعية وإجراءاتها وتوفير معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وحلولٍ لتعزيز الكفاءة التشغيلية للنقاط الحدودية. وحتى الآن، بدأ تنفيذ مشروع ترقية الحدود في تشيروندو (من كلا الجانبين) وموامي/متشيني، وناكوندي/توندوما، وجالافي (من كلا الجانبين) وموبال (إثيوبيا).

٥. **تنفيذ النافذة الإلكترونية الواحدة:** في الوقت الحالي، فإن النوافذ الواحدة الوطنية هي في مرحلة التشغيل ومرحلة التطوير في ١٤ دولة من الدول الأعضاء والتي تشمل بورندي وجيبوتي والكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس ومالاوي ورواندا والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

٦. **منطقة التجارة الحرة الرقمية:** تعمل الأمانة العامة على تنفيذ خطة عمل منطقة التجارة الحرة الرقمية والتي قد قررتها اجتماعات المجلس الوزاري بهدف تزويد التجار بالأدوات والبنية التحتية الرقمية الضرورية التي يحتاجونها لتعزيز التجارة البينية والتجارة العالمية. ويتم تنفيذ الأدوات الثلاثة المتعددة لمنطقة التجارة الحرة الرقمية وهي التجارة الإلكترونية واللوجستيات الرقمية والتشريع الرقمي بالتوازي مع البرامج الجمركية المتعددة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، أعلنت خمس دول أعضاء في الكوميسا وهي موريشيوس ورواندا وتونس وأوغندا وزيمبابوي أنها تعمل على تنفيذ الإجراءات الجمركية لتيسير التجارة الإلكترونية. وعلاوة على هذا، تعمل الأمانة العامة على تنفيذ مبادرات وخطط عمل لتطوير سوق الكوميسا عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية) وصياغة

إطارٍ قانوني إقليمي وأدلة وتوجيهات لتطوير وتنفيذ التجارة الإلكترونية في الإقليم. وقد أشارت العديد من التقييمات والتقارير إلى أن غالبية الدول الأعضاء قد طلبوا عمل تحسينات في الجوانب الآتية لتيسير التجارة الإلكترونية. وهذه الجوانب تشمل الإطار القانوني والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت ومرافق الدفع الإلكتروني وتوعية أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لاستخدام وإدارة التجارة الإلكترونية.

٧. **نظام إدارة الجمارك والموقع الإلكتروني:** يستخدم ١٥ دولة [٥] من أصل ٢١ دولة من الدول الأعضاء النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) بينما تنفذ باقي الدول الأعضاء وهي مصر وإثيوبيا وكينيا وليبيا وموريشيوس وتونس أنظمة إدارة جمركية مماثلة. وعلاوةً على هذا، عملت الأمانة العامة عن قرب مع الدول الأعضاء التي طلبت المساعدة في الانتقال إلى النظام الآلي للبيانات الجمركية العالمي أو مستوى مماثل له لإدارة الجمارك المتقدمة. وكذلك، وقعت الأمانة العامة اتفاقية تفويض مشترك مع الأونكتاد لتطوير وتنفيذ مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك (CARSC) في الأمانة العامة بهدف توفير الدعم المالي والفني المستدام للدول الأعضاء وتنسيق الأنظمة لتعزيز التواصل والتبادل الإلكتروني للبيانات. وجزء من المهمة، قام فريق مشروع الأونكتاد بإجراء تقييم موقفي لجميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بأنظمة إدارتها لأتمتة الجمارك في ٢٠١٩/٢٠٢٠. وحتى الآن، فجميع الدول الأعضاء ما عدا إيريتريا لديها مواقع إلكترونية للجمارك من أجل نشر القوانين واللوائح والإجراءات الجمركية بطريقة إلكترونية. وقد دعّم برنامج آلية دعم التكامل الإقليمي جزر القمر في الترقية من Asycuda++ إلى AsycudaWorld في ظل برنامج تيسير التجارة، ويتم دعم مالاوي وزيمبابوي للترقية إلى أحدث نسخة من نظام AsycudaWorld.

٨. **تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية:** ردًا على قرارات المجلس الوزاري، تنفذ الأمانة العامة برنامج الكوميسا لتيسير التجارة برعاية صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر وبرنامج تيسير التجارة كمدخل إقليمي بشأن استراتيجية تيسير التجارة لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية وتحسين التعاون الجمركي وتيسير التجارة في الإقليم. وقد قرر المجلس الوزاري في اجتماعه الثاني والأربعين في نوفمبر ٢٠٢١ أن تقوم الأمانة العامة بالتعاون مع الدول الأعضاء وشركاء التنمية بتعبئة وتوفير الموارد التقنية والمالية من أجل تنفيذ التزامات الفئة C من اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٩. أسست الدول الأعضاء لجان وطنية لتيسير التجارة ويدعم برنامج تيسير التجارة تنفيذ خطط عملها على أساس الطلب. وسوف تحتاج غالبية الدول الأعضاء إلى مزيدٍ من الدعم من أجل تنفيذ إجراءات الفئة C المختارة. ووفر برنامج الكوميسا لتيسير التجارة دعمًا محدودًا لتنفيذ إجراءات الفئة C في الدول الأعضاء.

ويوضح الجدول ١٤ حالة إشعار الدول الأعضاء لفئاتها والتصديق على اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية:

٥ بورندي والكونغو الديمقراطية وإستواني وإيريتريا ومدغشقر ومالاوي ورواندا وسيشيل والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي

الجدول ١٤: إشعار الفئات A، و B، وC والتصديق على اتفاقية تيسير التجارة

الدولة	الفئة C تم الإشعار	تاريخ التصديق
١. بوروندي	x	١٢,١٢,٢٠١٩
٢. الكونغو الديمقراطية	-x	-
٣. جيبوتي	x	٠٥,٠٣,٢٠١٨
٤. مصر	x	٢٤,٠٦,٢٠١٩
٥. إستواني	x	٢١,١١,٢٠١٦
٦. كينيا	x	١٠,١٢,٢٠١٥
٧. مدغشقر	x	٢٠,٠٦,٢٠١٦
٨. مالاوي	x	١٢,٠٧,٢٠١٧
٩. موريشيوس	x	٠٥,٠٣,٢٠١٥
١٠. رواندا	x	٢٢,٠٢,٢٠١٧
١١. سيشيل	x	١١,٠١,٢٠١٦
١٢. تونس	x	١٧,٠٧,٢٠٢٠
١٣. أوغندا	x	٢٧,٠٦,٢٠١٨
١٤. زامبيا	x	١٦,١٢,٢٠١٥
١٥. زيمبابوي	x	١٧,١٠,٢٠١٨
الإجمالي	١٥	١٤

وتتعلق غالبية أنواع المساعدة المالية والفنية المطلوبة بشكلٍ متكرر بالموارد البشرية والتدريب، والأطر التشريعية والتنظيمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الشبكات الافتراضية والحلول المؤتمتة وأجهزة الماسح الضوئي والبنية التحتية والمعدات والإجراءات المؤسسية والتقييم التشخيصي وتقييم الاحتياجات وزيادة الوعي لدى جميع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص.

١. بوابة المعلومات الإقليمية: في سبتمبر ٢٠٢١، أعلنت ١٤ دولة من الدول الأعضاء أنها قد أسست ونفذت بوابة المعلومات التجارية الوطنية. ومع هذا، فقد تمت ملاحظة أن بوابات المعلومات التجارية الوطنية بها اختلافات من حيث المحتوى والوظائف والخدمات والإطار المؤسسي الذي يحتاج إلى تنسيق ومعايرة على المستويات الإقليمية بالتوازي مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وقد وضع فريق مشروع أونكتاد التوجيهات العامة الإقليمية للكوميسا من اجل تنفيذ بوابات المعلومات التجارية وقد جرت مناقشات مع الأمانة العامة من أجل دعم تطوير بوابات المعلومات التجارية في دولتين من الدول الأعضاء بناءً على التوجيهات الإقليمية.

٢. تنفيذ أدوات المرور العابر: تقدم الأمانة العامة الدعم للدول الأعضاء في المشروعات الخاصة بالنقاط الحدودية ذات الأولوية والتي تشمل شيروندو، موامي/متشيني، ناكوندي، مويالي، وجالافي تحت رعاية برنامج تيسير التجارة رقم ١١ التابع لصندوق التنمية الأوروبي. وهذا من أجل دعم تنفيذ أدوات المرور العابر وتحسين كفاءة النقاط والممرات الحدودية.

٣. نظام التتبع الإلكتروني للبضائع: تقوم الدول الأعضاء المحددة بإدخال نظام التتبع الإلكتروني للبضائع كأداة حديثة للتبع ورصد البضائع من أجل تعزيز الرقابة على الجمارك وتيسير حركة البضائع والنقل من نقطة حدودية إلى أخرى داخل الدولة أو عبر الدول. وتدعم الكوميسا تركيب/تدعيم نظام التتبع الإلكتروني للبضائع في جيبوتي وممرات شيرندو وناكالا. وعلاوة على هذا، فبعض الدول الأعضاء تنفذ نظام التتبع الإلكتروني للبضائع ممتد من أجل تتبع حركة السائقين والبضائع عبر الحدود استجابةً لجائحة كوفيد-١٩.

٤. دراسات زمن الإفراج الجمركي: أثناء فترة الإبلاغ، قامت الأمانة العامة بدعم زامبيا في إجراء دراسة زمن الإفراج الجمركي في النقاط الحدودية موامي وناكوندي تحت رعاية برنامج تيسير التجارة رقم ١١ التابع لصندوق التنمية الأوروبي. وقد قامت مجموعة العمل الفنية بشأن بناء القدرة الجمركية بإعداد وحدة تدريبية لإجراء دراسات زمن الإفراج الجمركي وسوف تعمل الأمانة العامة مع منظمة الجمارك العالمية وباقي الشركاء لتعزيز التعاون والدعم للدول الأعضاء في إجراء دراسات دورية لزمن الإفراج الجمركي وإنشاء حلقة من الخبراء المحليين/الإقليميين المدربين والمعتمدين من منظمة الجمارك العالمية.

٥. ورش عمل للتدريب على بناء القدرة والتوعية: أجرت الأمانة العامة العديد من أنشطة بناء القدرة المدفوعة بالطلب عليها بشأن آليات إزالة الحواجز غير الجمركية، واتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية وأدوات الكوميسا لتيسير التجارة والجمارك، والنظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك، والبطاقة الصفراء وقواعد المنشأ ونظام شهادة المنشأ الإلكترونية وإدارة الحدود المنسقة/نقطة حدودية واحدة لإنهاء الإجراءات بين دولتين، والنافذة الواحدة، وأتمتة الجمارك، وبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد ونظام التجارة المبسط. وقد انطوى دعم الأمانة العامة على المساعدة على ربط وتنفيذ القوانين والإجراءات الوطنية بالتوازي مع اتفاقية الكوميسا والقوانين والبروتوكولات وقرارات المجلس الوزاري. وعلاوة على هذا، عقدت مجموعة العمل الفنية بشأن بناء القدرة الجمركية التي أسسها المجلس الوزاري في اجتماعه رقم ٤١ في نوفمبر ٢٠٢٠٠ اجتماعها الافتتاحي وحددت أولويات التدخل في مجال بناء القدرة الجمركية. وتسعى مجموعة العمل الفنية إلى الإشراف على إعداد وتطوير الوحدات التدريبية والأدلة لاستخدامها في بناء وتطوير القدرة الإقليمية. وهذه تشمل أدلة التدريب بشأن إدارة الحدود المنسقة والنافذة الإلكترونية الواحدة وبوابة المعلومات التجارية وشهادة المنشأ الإلكترونية والمشغلين الاقتصاديين المفوضين. وقد جهزت مجموعة العمل الفنية أدلة بشأن إدارة الحدود المنسقة والنقطة الحدودية الواحدة لإنهاء الإجراءات بين دولتين ودراسة زمن الإفراج الجمركي.

مفاوضات التجارة في الخدمات

الخدمات جزء مهم ومتنامي في الاقتصادي العالمي وله النصيب الأضخم في الإنتاج والتوظيف في الدول النامية والمتقدمة على السواء. وفي الكوميسا، يشكل قطاع الخدمات حوالي ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وعلاوة على هذا، ففي العديد من الدول الأعضاء بالكوميسا، تعمل الآن الغالبية العظمى في قطاع الخدمات. وقد نمت التجارة في الخدمات بشكلٍ كبير في الإقليم، مما يقدم فرصًا هائلة للدول الأعضاء كي تنوع صادراتها وتزيد من الاستثمار وتلاحق فرصًا جديدة من أجل نمو دينامي ومستدام

وتعزيز الكفاءة الأكبر في الاقتصاد المحلي. ومن ثم، يوفر تحرير قطاع الخدمات حافزًا قويًا للنمو الاقتصادي لأن هذا الأمر سيحسن من الأداء الاقتصادي من خلال أرباح الكفاءة وانخفاض تكلفة الإنتاج.

وقد التزمت الدول الأعضاء بالكوميسا بتحرير سبع قطاعات خدمات ذات أولوية، وهي خدمات الاتصالات والخدمات المالية وخدمات السياحة وخدمات النقل التي في المرحلة رقم ١ وخدمات الأعمال التجارية، وخدمات البناء والخدمات المرتبطة بالطاقة في المرحلة رقم ٢ من المفاوضات. وقد تمت الجولة الأولى من مفاوضات الكوميسا للتجارة في الخدمات في عام ٢٠١٤ مع موافقة وتبني لتنفيذ جداول الالتزامات المحددة لإحدى عشر دولة من الدول الأعضاء وهي بورندي وجيبوتي ومصر وإستواني وكينيا ومالاوي وموريشيوس وسيشيل والسودان وأوغندا وزامبيا في قطاعات الاتصالات والقطاع المالي والسياحة وخدمات النقل. وقد بدأت الجولة الثانية من المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات والتي تغطي ثلاث قطاعات إضافية للأعمال والبناء والخدمات المرتبطة بالهندسة والخدمات المرتبطة بالطاقة في عام ٢٠١٩ ولا تزال مستمرة.

ومنذ بدء مفاوضات الجولة الثانية، قدم الدول الأعضاء وهي بورندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية ومصر وإستواني وكينيا ومالاوي وموريشيوس وسيشيل وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي مشروع عروض. وعلاوة على هذا، قدمت جزر القمر والكونغو الديمقراطية ومدغشقر وزيمبابوي مشاريع عروضها بشأن القطاعات ذات الأولوية والتي لم تقدم لها عروضًا في المرحلة الأولى. وأثناء مدة المراجعة كجزء من تنفيذ الأنشطة الخاصة بتعزيز التجارة في الخدمات، من خلال دعم صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، فقد اتخذت الأمانة العامة ما يلي:

١. توفير الدعم وتنسيق اجتماعيين فنيين للجنة التجارة في الخدمات من أجل دراسة مشاريع العروض المقدمة من ثلاثة عشر دولة من الدول الأعضاء وتيسير تبادل العروض والطلبات.

٢. تقديم المساعدة الفنية والمالية إلى عدد (١) دولة من الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، لتيسير مشاورات أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل مراجعة عرضها المبدئي وتجهيز عرض بشأن القطاع البارز للخدمات المرتبطة بالطاقة.

٣. تنظيم ورشتي عمل افتراضية لبناء القدرة من ١٢-١٥ يوليو ومن ٦-٩ ديسمبر ٢٠٢١ على التوالي من أجل استمرار بناء القدرة لدى الدول الأعضاء للتفاوض بشأن التجارة في الخدمات.

٤. تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرة لثلاثة من الدول الأعضاء وهي جيبوتي ومدغشقر وتونس فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات لتيسير تجهيز وإعداد عروضها المبدئية.

٥. دعم إعداد دراستين عن خدمات الأعمال والخدمات المرتبطة بالطاقة من خلال المشاورات لدعم المفاوضات المستمرة.

التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والمنظمات الدولية وشركاء التنمية

التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والمنظمات الدولية وشركاء التنمية

أثناء فترة الإبلاغ، قام برنامج الجمارك، بالتعاون مع منسقي منطقة التجارة الحرة بالثلاثية من جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ، بتوفير مدخلات لتطوير العديد من مستندات العمل بما في ذلك مسودات أدلة عن البضائع القابلة للتلف. وعلاوة على هذا، شارك برنامج الجمارك في تيسير الاجتماع رقم ٢٧ لمجموعة العمل الفنية عن قواعد المنشأ، والاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل الفنية عن التعاون الجمركي، والتوثيق والإجراءات وأدوات المرور العابر والاجتماع رقم التاسع عشر لمنتدى المفاوضات التجارية.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية وشركاء التنمية، قام برنامج الجمارك بتيسير التعاون مع الاتحاد الأوروبي- برنامج النظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية لأفريقيا. ومن المعتقد أنه في عام ٢٠٢٢، سوف تتلقى الكوميسا ودولها الأعضاء دعمًا لبناء القدرة في أمور تتعلق بالنظام المنسق برعاية برنامج النظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية والاتحاد الأوروبي بشأن أفريقيا. ومع ذكر التحديات العديدة أثناء فترة الإبلاغ، فسوف يدعم برنامج الكوميسا للتجارة والجمارك الرقمنة والاستخدام المستمر لأدوات تيسير التجارة بما في ذلك شهادة المنشأ الإلكترونية ونظام الإبلاغ عبر الإنترنت عن الحواجز غير الجمركية وما إلى ذلك، وسوف تعمل على تفعيل اللوائح الخاصة بإزالة الحواجز غير الجمركية من بين إجراءات أخرى.

صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر-برنامج تيسير التجارة ومبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود

يغطي صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر ومركز الكوميسا شبه الإقليمي أغراضًا معينة ونتائج متوقعة بشأن تيسير التجارة والتجارة عبر الحدود. ويتم تنفيذه من خلال برنامج التجارة والجمارك، مع تخصيص مبلغ ٨٥ مليون يورو على مدار خمس سنوات، مما يعني مساعدة الكوميسا على تنفيذ أولويات تكاملها الإقليمي. ويقع برنامج تيسير التجارة (TPF) ومبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود (SSCBTI) في نطاق المركز شبه الإقليمي لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. والأغراض الثلاثة المحددة هي كما يلي:

أ) الغرض ١: ٦٨ مليون يورو: تكلفة منخفضة للتجارة عبر الحدود، من خلال إزالة الحواجز الداخلية وفقًا للاتفاقيات الثلاثية ولها عنصرين للتنفيذ كما يلي:

١) مبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود بمبلغ ١٥ مليون يورو، والتي هدفت إلى زيادة تدفق التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود في الكوميسا/الإقليم الثلاثي، مما يؤدي إلى تحصيل عائد أعلى للحكومة عند الحدود وكذلك زيادة الأمن والدخول المرتفعة لصغار التجار عبر الحدود.

٢) برنامج تيسير التجارة بمبلغ ٥٣ مليون يورو، والذي هدف إلى زيادة تدفقات التجارة الإقليمية البينية للبضائع والأشخاص والخدمات من خلال خفق تكاليف/تأخير الصادرات/الواردات عند نقاط حدودية معينة من خلال خفض الحواجز غير الجمركية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة الرقمية (FTA) واتفاقية تيسير التجارة (TFA) التابعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) وتحسينات في إدارة الحدود المنسقة (CBM) وتحرير التجارة في الخدمات (TIS) والتنقل الحر للأشخاص والترويج التجاري.

ب) الغرض ٢: ١٠ مليون يورو: مشاركة أكبر للقطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية من خلال مناخ الاستثمار/الأعمال المحسن والتنافسية المعززة والقدرة الإنتاجية/الابتكارية. ومن المتوقع تحقيق النتائج

التالية، والقدرة الإنتاجية/الابتكارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنافسية المعززة وتمكين البيئة من أجل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسن القطاع الخاص بوجه عام في إقليم الكوميسا.

ج) الغرض ٣: ٧ مليون يورو: قدرة معززة للأمانة العامة للكوميسا والدول الأعضاء، بما في ذلك القطاع الخاص لتعميق التكامل الإقليمي. والنتائج التالية متوقعة: زيادة القدرة، سواء على مستوى الأمانة العامة أو على مستوى الدولة، على رصد تنفيذ الالتزامات الإقليمية والمشاركة في حوار متعدد ذوي المصلحة بشأن التكامل الاقتصادي، وتحسن قدرة الأمانة العامة على الشراء والإدارة المالية، وتحسن الإنتاج ونشر الإحصاءات الإقليمية المنسقة والمتجاوبة للتنوع الجنسي.

برنامج تيسير التجارة (TFP)

في عام ٢٠٢١، كافحت الكوميسا من أجل مواصلة العمل على تحسين توظيف السوق الداخلي من خلال أنشطة عديدة لتيسير التجارة، من بين أشياء أخرى، وتبني المبادرات القائمة على التكنولوجيا الرقمية مثل منطقة التجارة الحرة الرقمية (DFTA) وتطوير النموذج الوحيد لشهادة المنشأ الإلكترونية لدعم العمل الاستطلاعي والتطور النهائي لإجراءات التشغيل المعياري للمشغل الاقتصادي المعتمد للكوميسا وأدلة التدريب، والعمل المتقدم لتطوير مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك والبوابة الإقليمية لمعلومات التجارة (TIP) وأدلة التدريب المطورة والمطبقة على عدد من موضوعات الجمارك والتنفيذ المدعوم لعددٍ من الأنشطة بموجب اتفاقيات إعادة التفويض الموقعة مع الدول الأعضاء بشأن مشروعات ترقية النقاط الحدودية عند النقاط الحدودية الخمسة المستهدفة لتنفيذ التدخلات من أجل زيادة تيسير التجارة. هذا على الرغم من الآثار المعوقة لجائحة كوفيد والتي أثرت سلبًا على التجارة وبرامج تيسير التجارة وخاصةً تلك البرامج المنفذة في الدول الأعضاء. وفيما يلي لمحات رئيسية من بين أشياء أخرى من البوابة الإقليمية لمعلومات التجارة والتي تم إلقاء الضوء عليها في هذا التقرير:

RONTALIER
DE
LUBIRIHA
D.R.CONGO

١) قامت عشرة من الدول الأعضاء (بورندي وجزر القمر ومصر وزامبيا وزيمبابوي ورواندا وسيشيل ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس) بالإعلان عن لجان الرصد الوطنية لديها وكذلك نقاط الاتصال. وهذا بزيادة ٦ عن العدد المذكور في تقرير العام الماضي للمشروع.

٢) دعم زامبيا وزيمبابوي في وضع استراتيجيات إزالة للحواجز غير الجمركية.

٣) تدريب أكثر من ٢٠٠ عضو في لجان الرصد الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية على آلية إزالة للحواجز غير الجمركية، بما في ذلك لوائح إزالة للحواجز غير الجمركية المطبقة من الكوميسا، وإجراءات العمل ونظام الإبلاغ عبر الإنترنت وأداة الرسائل النصية القصيرة ووضع استراتيجيات وطنية لإزالة للحواجز غير الجمركية.

٤) مساعد بورندي في إعداد مشروعات الفئة C لتقديمه إلى الأمانة العامة لاتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية والمانحين الآخرين من أجل التمويل.

٥) دعم مدغشقر في وضع خطة عمل والموازنة ودراسة زمن الإفراج الجمركي من أجل تنفيذ أنشطة الأولويات في إطار خطة عمل إجراءات تيسير التجارة الوطنية في إطار اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

٦) تم وضع أداة رصد وتقييم لتيسير تقييم تنفيذ الدول الأعضاء لإجراءات الفئة B والفئة C من اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

٧) دعم سيشيل في وضع استراتيجية التنفيذ وخطة العمل بشأن برنامج وطني للمشغل الاقتصادي المعتمد.

٨) إعداد برنامج عمل الكوميسا لتيسير التجارة والجمارك (٢٠٢١-٢٠٢٥) وتبناه المجلس الوزاري في نوفمبر ٢٠٢١.

٩) استضافة تجربة البوابة الإقليمية لمعلومات التجارة القائمة على البوابات الوطنية لمعلومات التجارة من الدول الشركاء في جماعة شرق أفريقيا على نطاق الكوميسا ويمكن الوصول إليه من الدول الأعضاء على (tradeportal.comesa.int) اسم المستخدم- comesa، كلمة المرور: tradeportal.

١٠) التوقيع على اتفاقيات إعادة التفويض لتنفيذ مشروعات ترقية الحدود بين الأمانة العامة للكوميسا وجيبوتي وإثيوبيا ومالاوي وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي. وعملية التوقيع على اتفاقية إعادة التفويض مع كينيا في مرحلة متقدمة.

مبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود (SSCBTI)

فيما يلي الملامح الرئيسية لمبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود في مرحلة المراجعة والتي رصد بعضها هذا التقرير:

١) عقد ورشة عمل للتوعية الوطنية في إثيوبيا في سبتمبر ٢٠٢١ لتوعية أصحاب المصلحة المعنيين بشأن أهمية التطبيق الرسمي لنظام التجارة المبسط (STR) والأدوات الأخرى لتيسير التجارة في الكوميسا. ونتيجة لذلك، قامن الدولة بوضع خارطة طريق نحو تنفيذ نظام التجارة المبسط مع جيرانها.

٢) إتمام ست دراسات والتحقق من صحتها عبر الدول المعنية بشأن:

- مراجعة سياسات الدول الأعضاء المرتبطة بتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى رسمي والتركيز على التجارة غير الرسمية.
- مراجعة تصميم وتنفيذ نظام بيان المسافرين والبضائع الذي تمت تجربته في عام ٢٠١٢ بين زامبيا وزيمبابوي مع رؤية تأسيس قدرتها على تيسير التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود.

- بحث الخيارات لكي تشمل الخدمات المحددة (وخاصةً الأسلوب ٤–حركة الأشخاص الطبيعيين) إلى نظام التجارة المبسط.
- بحث فني بشأن القوائم المشتركة الثنائية مقابل الإقليمية من أجل نظام التجارة المبسط.
- ملاءمة الحد الأقصى الحالي لنظام التجارة المبسط.
- استمرار الموظفين المسؤولين عن معلومات التجارة بعد انتهاء مدة برنامج التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود.

٣) تدريب الموظفين المسؤولين عن معلومات التجارة على إجراءات الجمارك والهجرة عبر الحدود وكذلك بشأن القضايا الجندرية والتجارة.

٤) دعم الاجتماع الثنائي بشأن نظام التجارة المبسط بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا المنعقد في ١٦–١٨ ديسمبر ٢٠٢١ في ندولا، زامبيا. وقد شهد الاجتماع تقدمًا جيدًا نحو تنفيذ نظام التجارة المبسط. وسيتم تصعيد القضايا البارزة إلى السلطات الأعلى وسيتم عقد اجتماع لمناقشة إطار العمل وأشكال حل المحفظة الإلكترونية e-jeton من أجل تجربتها على حدود كاسومبالسا (الكونغو)

٥) تركيب وتشغيل تجريبي لمعدات الممر الأخضر/المعامل الصغيرة على النقطة الحدودية لوانجوا في ٧ أكتوبر ٢٠٢١.

٦) تعيين موظف مسؤول عن معلومات التجارة عند حدود مويالي في كينيا، بالإضافة إلى السبعة الذين تم اختيارهم عند الخمس نقاط حدودية المستهدفة في تشيروندو وكاسومبالسا وموامي/متشيني، وناكوندي.

٧) توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة والمكتب الوطني للإحصاء في كينيا وتم إجراء تدريب لعدد ١٧ موظف من موظفي التعداد لمدينة مويالي–كينيا في ٨–١٧ نوفمبر ٢٠٢١ عند حدود مويالي للإعداد لبدء جمع بيانات مبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود عند الحدود.

٨) إجراء دراسات جدوى وتقارير مع الانتهاء من النتائج والتوصيات بشأن بناء أسواق على الحدود في ترشيندو (من جانب زامبيا) وترشيندو (من جانب زيمبابوي) وناكوندي وتوندوما وموامي (شيباتا)

٩) التفاوض والتوقيع على اتفاقيات إعادة تفويض مع تنزانيا وزامبيا بشأن بناء أسواق على الحدود في ماجينو وتوندوما وموامي (شيباتا) على التوالي.

تنفيذ مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى (GLTFP)

كان الهدف من مشروع تيسير التجارة بمنطقة البحيرات العظمى هو تيسير التجارة العابرة للحدود من خلال زيادة القدرة على المتاجرة وتقليل التكاليف التي يواجهها التجار، وخاصةً صغار التجار من النساء، عند الحدود المستهدفة. والمبلغ المالي للمشروع هو ٧٩ مليون دولار موزع كالتالي: رواندا ٤٣ مليون دولار (قرض)، الكونغو الديمقراطية ٣٠ مليون دولار (قرض)، أوغندا ١٠ مليون دولار (قرض) والأمانة العامة ٥ مليون يورو (منحة). ويتكون المشروع من مكونات يتم تنفيذها على المستوى الوني بينما يتم تنفيذ مكونات أخرى على المستوى الإقليمي من أجل توفير مشاركة الخبرات وأفضل الممارسات. وقد قادت الأمانة العامة للكوميسا تنفيذ المكون ٢: تنفيذ السياسة والإصلاحات الإجرائية وبناء القدرة لتيسير التجارة عبر الحدود للبضائع والخدمات والمكون ٤ بشأن دعم التنفيذ والاتصال والرصد والتقييم. وتم تمديد تاريخ غلق المشروع من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لإتاحة وقتٍ كافٍ لإتمام تنفيذ الأعمال المعلقة بالتركيز على إطلاق نظام التجارة المبسط، واستدامة مكاتب معلومات التجارة ودعم الإمكانية والرصد والتقييم للمشروع.

وكانت الإنجازات الرئيسية لمشروع تيسير التجارة بمنطقة البحيرات العظمى من بين أشياء أخرى في فترة الإبلاغ هي ما يلي:

١. بناء القدرة من خلال التدريب والتوعية بشأن نظام التجارة المبسط والميثاق. تم وضع خمسة أدلة لتدريب المدربين وجلسات تدريب إقليمية لاحقة للموظفين من القطاعين العام والخاص.

٢. تأسيس مكاتب معلومات التجارة وتيسير التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود.

٣. تأسيس لجان مشتركة للحدود والتدريب على تدعيم وتيسير العلاقات التجارية الجيدة بين دول المشروع.

٤. إجراء ورش عمل للتوعية في العديد من المجالات بما في ذلك نظام التجارة المبسط ولوائح الكوميسا بشأن أدنى معايير التعامل مع صغار التجار على الحدود.

٥. تيسير اجتماعٍ ثنائي بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا والذي ناقش المعايير ومسائل الصحة والصحة النباتية والتي تؤثر على تنفيذ نظام التجارة المبسط.

مفاوضات التجارة

تحديث بشأن المفاوضات الثلاثية لمنطقة التجارة الحرة

قدّم بنك التنمية الأفريقي منحة قدرها ١,١٧ مليون دولار للمرحلة الثانية من برنامج بناء القدرة الثلاثية. وتهدف المنحة إلى دعم ختام مفاوضات المرحلة الأولى، وأنشطة المرحلة الثانية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية. ففي ٢٥ فبراير ٢٠٢١، بدأ تنفيذ المشروع مع الكوميسا كوكالة تعمل نيابةً عن الشريك الثلاثي وهو الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويدعم البرنامج أعمال برنامج العمل الثلاثي في ظل ركن تكامل السوق. وفي ديسمبر ٢٠٢١، وقع ٢٢ دولة من الدول الأعضاء/الشريك على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية، منها ١٠ من الدول الأعضاء [٦] صدقت عليها. وهناك أربعة عشر تصديقًا مطلوب من أجل إنفاذ الاتفاقية.

وتغطي مفاوضات جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والكوميسا مرحلتين: المرحلة الأولى من المفاوضات قد غطت تحرير تعريفة التجارة وقواعد المنشأ والإصلاحات التجارية. وفيما عدا جوانب قليلة بشأن قواعد المنشأ التي تغطي منتجاتٍ قليلة للمنسوجات وقطاع السيارات، والتي لا تزال قائمة، فقد انتهت المرحلة الأولى من المفاوضات بشكلٍ كبير، بما في ذلك الاتفاقية الثلاثية بشأن حركة رجال الأعمال والتي تم التفاوض عليها في مسار منفصل. وتغطي المرحلة الثانية المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات والمسائل الأخرى المرتبطة بالتجارة مثل حقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة والاستثمارات عبر الحدود. وتتم تغطية المفاوضات الثلاثية في ثلاثة أركان: ركن تكامل السوق، والتنمية الصناعية وتطوير البنية التحتية.

ركن تكامل السوق

تم عقد الاجتماع الثامن للجنة الوزارية الثلاثية القطاعية بشأن التجارة والجمارك والتمويل والشؤون الاقتصادية والشؤون الداخلية في أديس أبابا في يونيو ٢٠١٩ والذي ذكر أنه قد تم إحراز تقدمًا في التفاوض على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية (TFTA) والأدوات المعينة لعملية التكامل في القارة، الأمر الذي يؤكد على أهمية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية كأكبر كتلة تجارية فردية تحو تحقيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ناجحة. وخلال عملية موسعة والتي بدأت بالتفاوض على نص اتفاقية

٦ مصر وأوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا ورواندا وبورندي وناميبيا وبتسوانا وإستواني وزامبيا وزيمبابوي

منطقة التجارة الحرة بالثلاثية والملاحق الخاصة بالاتفاقية، فقد تحققت العديد من الإنجازات حتى الآن، منها:

١. تبادل عروض التعريفة الجمركية بين العديد من الدول الأعضاء/الشركاء

٢. اختتام المفاوضات بشأن عروض التعريفة الجمركية بين الاتحادات الجمركية لجماعة الشرق الأفريقي (EAC) والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU)

٣. بدء المفاوضات بين مصر وجماعة الشرق الأفريقي (EAC) والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU) بشأن عروض التعريفة الجمركية.

٤. تم الاتفاق على ٩٠٪ من قائمة قواعد المنشأ لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية ووضعها في الملحق الرابع من اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية. ويحتوي الملحق الرابع على شرط الترتيبات الانتقالية بشأن قواعد المنشأ والتي سيتم تطبيقها لبدء اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية. وينبغي ذكر أن الاجتماع الثامن للجنة الوزارية الثلاثية للقطاعات قد سمح للدول الأعضاء/الشريكة اختتام مفاوضات التعريفة الجمركية والتصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية لبدء المتاجرة على أساس الهندسة المتغيرة.

٥. لا تزال قضيتان عالقتان بشأن قواعد المنشأ لبعض منتجات قطاعات المنسوجات والسيارات.

وفي الفترة الخاضعة للمراجعة، تم تنظيم اجتماعات لمجموعات العمل الفنية بالثلاثية (TWGs) ومنتدى التفاوض التجاري للثلاثية (TTNF) وناقشوا ما يلي:

- الإجراءات العملية لإزالة الحواجز غير الجمركية.
- دليل للإجراءات العملية لتنفيذ قواعد المنشأ للثلاثية.
- لوائح تنفيذ دليل إجراءات قواعد المنشأ.
- الأدلة العامة للتعاون والتوثيق والإجراءات وأدوات المرور العابر الجمركي.
- الأدلة العامة لتيسير التجارة وتيسير المرور العابر.
- الإجراءات العملية للجنة الفرعية للثلاثية بشأن العوائق الفنية أمام التجارة (TBT).
- الإجراءات العملية للجنة الفرعية للثلاثية بشأن الحواجز غير الجمركية.
- أدوات أخرى لتنفيذ ملاحق اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية والتي كانت في مراحل متعددة من التطوير في مجموعات العمل الفنية المختصة.

وفي المرحلة الثانية من المفاوضات، ناقشت مجموعات العمل الفنية مسودة بروتوكول عن سياسة المنافسة وتم عقد الاجتماع التاسع عشر لمنتدى التفاوض التجاري للثلاثية (TTNF) في يونيو ٢٠٢١. وعلاوة على هذا، فقد تمت مناقشة أشكال إجراء المفاوضات بشأن تجارة الخدمات من خلال مجموعات العمل الفنية المختصة ومنتدى التفاوض التجاري للثلاثية وتمت التوصية بدراسات لإرشاد المزيد من المفاوضات.

وفيما يلي نلقي الضوء على الإنجاز الرئيسي للجنة الخاصة للثلاثية (TTF) بدعم من برنامج بناء القدرات للثلاثية الثاني (TCBP-II) من بين آخرين:

١. تنظيم الاجتماع رقم ٢٨ لمجموعة العمل الفنية بشأن قواعد المنشأ لمناقشة القضايا العالقة التي تم تأجيلها من الاجتماع التاسع عشر من منتدى التفاوض التجاري للثلاثية المنعقد في يونيو ٢٠٢١ بشأن مسودة دليل الإجراءات المعيارية لتنفيذ الملحق الرابع لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية بشأن قواعد المنشأ، والمعاملة الخاصة والتفاضلية للدول الجزر بشأن الثروات السمكية، ووضع اللوائح بشأن تنفيذ قواعد المنشأ بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية.

٢. إجراء استطلاع عن تنفيذ شروط التراكم بموجب قواعد المنشأ الحالية للكوميسا وجماعة الشرق الأفريقي (EAC) والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU)

٣. إعداد ورقة بحث بشأن قواعد المنشأ مع أعضاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتي ليست أعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية وشاركوا مع منسقي قواعد المنشأ للجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التعليق.

٤. صياغة ورقة البحث الفني لإرشاد المفاوضات بشأن قواعد المنشأ فيما يتعلق بالمنتجات العالقة للمنسوجات والنسيج.

٥. صياغة ورقة البحث الفني بشأن قواعد المنشأ لإرشاد المفاوضات الخاصة بقواعد المنشأ للمنتجات العالقة من قطاع السيارات في الفصل رقم ٨٧ من النظام المنسق.

٦. توعية صاحب المصلحة بآليات الإبلاغ والرصد والإزالة للثلاثية للحواجز غير الجمركية بين أعضاء الكوميسا.

٧. إجراء ورشة عمل لتطوير وتدريب صاحب المصلحة على الإجراءات غير الجمركية بشأن ترقية جمع بيانات الإجراءات غير الجمركية في موزمبيق.

تحديث بشأن مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA)

دخلت الاتفاقية التي تؤسس منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مرحلة السريان في ٣٠ مايو ٢٠١٩ بعد أن أودعت ٢٤ دولة مستنداتها الخاصة بالتصديق. وبدأت المتاجرة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ١ يناير ٢٠٢١ بينما لا تزال المفاوضات الخاصة بالمسائل العالقة بشأن تحرير التعريفة الجمركية وقواعد المنشأ وتجارة الخدمات مستمرة. وفي ديسمبر ٢٠٢١، خرجت ٥٤ دولة من الدول الأعضاء من الاتفاقية، وكان منها ٤١ دولة كانت قد صدقت على الاتفاقية.

وفي أغسطس ٢٠٢١، قدمت ٤٢ دولة من الدول الأعضاء/الشريكة جداولها لامتيازات التعريفة الجمركية الخاصة بها، منها ١٢ دولة عضو في الكوميسا وهي: بورندي وإستواني والكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس ورواندا وسيشيل وأوغندا وزامبيا. وعلاوة على هذا، وافقت على أن تغطي قواعد المنشأ ما يقرب من ٧٨,١٪ من منتجات التعريفة الجمركية، والموعد النهائي في يونيو ٢٠٢١ لختام المفاوضات بشأن عروض التعريفة الجمركية وقواعد المنشأ لم يتحقق. ومن ثم، قدم مسؤولون رفيعو المستوى في التجارة توصية إلى المجلس الوزاري للتفكير في تمديد زمني.

ووافقت قمة الاتحاد الأفريقي على تحرير خمس قطاعات خدمات ذات أولوية وهي النقل والاتصالات والتمويل والسياحة والخدمات المهنية. وتعتبر هذه القطاعات هي خدمات ذات نمو مرتفع والتي فيها كان للدول الأعضاء التزامات في منظمة التجارة العالمية

والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتُجرى مفاوضات الخدمات من خلال العرض والطلب. ولبدء العملية، تمت التوصية أن تنهي كافة الدول الأعضاء مشاوراتها الوطنية بشأن إعداد عروضها وتقديم جداولها الخاصة بالالتزامات المعينة في يونيو ٢٠٢١ لاختتام المفاوضات، ومع هذا لم يتم الوفاء بالموعد النهائي.

وطلبت الدول الأعضاء تقديم الالتزامات في (٥) خمس قطاعات للخدمات ذات الأولوية في عروضها، وق\مت ٤٢ دولة من دول الاتحاد الأفريقي و١٣ دولة من الدول الأعضاء بالكوميسا. ويتم تشجيع هذه الدول على المشاركة في اجتماعات اللجنة الخاصة بتجارة الخدمات لضمان المفاوضات البناءة بالنسبة لعروضها. وفيما يتعلق بمفاوضات المرحلة الثانية التي تغطي حقوق الملكية الفكرية والاستثمار وسياسة المنافسة، ذكرت الجمعية العامة أنه لم يكن ممكنًا اختتام مفاوضات المرحلة الثانية في الأوقات المحددة من ديسمبر ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩ ووافقت على اختتام المفاوضات في المرحلة الثانية والثالثة بشأن التجارة بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وكان من المتوقع للجلسة الرابعة عشر للجمعية أن تجتمع في أكتوبر ٢٠٢١ لمراجعة التقدم واتخاذ قراراتٍ بشأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والقضايا المتعلقة بها الأخرى والخطوات القادمة في العملية. وعلى الرغم من بدء التجارة، إلا أن ما يلي لا يزال عالقًا:

١. الانتهاء من أشكال تنفيذ مستندات التجارة، بما في ذلك عروض التعريفة الجمركية وقواعد المنشأ.
٢. التوقيع على اتفاقية إطارية لقسم القوى العاملة والأدوار بين الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبعثة الاتحاد الأفريقي من جانب والجماعة الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من الجانب الآخر.
٣. قيود القدرات المالية والبشرية
٤. برامج التنسيق والتفسير (اجتماعات) مع أنشطة قواعد المنشأ الأخرى.

تحديث بشأن قانون النمو والفرص الأفريقية (AGOA)

في أغسطس ٢٠٢١، كانت ١٢ دولة من الدول الأعضاء بالكوميسا مؤهلة للحصول على منافع قانون النمو والفرص الأفريقية بينما ثمانية أعضاء كانت مؤهلة للحصول على منافع في قطاع الملابس. ولم تكن مصر وليبيا والصومال وتونس مؤهلة لقانون النمو والفرص الأفريقية لأن الترتيب يستهدف الدول الأفريقية التي تقع جنوب الصحراء. وقد تم تعليق رواندا عن تطبيق المعاملة دون رسوم لجميع البضائع المستحقة لقانون النمو والفرص الأفريقية في قطاع الملابس.

وفيما يتعلق بأداء التجارة في ظل قانون النمو والفرص الأفريقية، ذكر التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ وسياسة التجارة الأمريكية لعام ٢٠٢١ أن التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المستفيدة من قانون النمو والفرص الأفريقية (بما في ذلك الدول التي تحت رعاية برنامج نظام الأفضليات المعمم الأمريكي) قد انخفضت إلى ٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بإجمالي ٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩، في الغالب بسبب انخفاض واردات النفط (بانخفاض ٨٥٪) إلى ٦٩٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٠، مقارنة بإجمالي ٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وقد كانت التجارة بين الولايات المتحدة ودول الكوميسا، والمؤهلة لقانون النمو والفرص الأفريقية، قليلة للغاية منذ بدايتها في عام ٢٠٠٠. وكانت الذروة في عام ٢٠١٩ عندما سجل إجمالي الصادرات من الكوميسا إلى الولايات المتحدة بموجب قانون النمو والفرص الأفريقية ٩٣٥,٨٦١ دولار. وأعلى شكلين للتصدير إلى الولايات المتحدة في ظل قانون النمو والفرص الأفريقية كانت المنسوجات والملابس بقيمة ٧٨٨,٦٠٣ دولار والمنتجات الزراعية بقيمة

١١١,٩٣٧ دولار. وبوجه عام، سيطرت المنسوجات ومنتجات الملابس على التجارة بشكلٍ كبير. وقد صدرت الولايات المتحدة الأمريكية كميات كبيرة إلى دول الكوميسا المؤهلة لقانون النمو والفرص الأفريقية في عام ٢٠١٨ بقيمة ٢,٢٤٧,٧٠٢ دولار معدات نقل مصدرة بقيمة ١,٤٦٧,٤٨٢ دولار. وسجل أدنى مستوى للصادرات من الولايات المتحدة إلى دول الكوميسا المؤهلة لقانون النمو والفرص الأفريقية عام ٢٠٢٠ مبلغ ١,١٠٤,٠٢٨ دولار.

وضع استراتيجية إقليمية لقانون النمو والفرص الأفريقية

قانون تمديد وتعزيز قانون النمو والفرص الأفريقية لعام ٢٠١٥، يمثل تطورًا لاستراتيجيات استغلال قانون النمو والفرص الأفريقية الوطني والإقليمي. وينبغي أن تتناول هذه الاستراتيجيات من بين أشياء أخرى تحديد الاحتياجات والأولويات الاستراتيجية لدعم استغلال المنافع المتاحة في قانون النمو والفرص الأفريقية. وفي أغسطس ٢٠٢١، وضعت ١٩ دولة مستفيدة من قانون النمو والفرص الأفريقية استراتيجيات وطنية، منها ٨ دول أعضاء في الكوميسا وهي: إستواني وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس ورواندا وزامبيا.

تناولت الدول الأعضاء المؤهلة في الكوميسا الاستراتيجية الإقليمية للكوميسا للاستفادة من تفضيلات قانون النمو والفرص الأفريقية في نوفمبر ٢٠١٨ أثناء الاجتماع التاسع والثلاثين للمجلس. ومن خلال الدوافع الرئيسية المحددة، وضعت الاستراتيجية خمس فئات واسعة ذات أولوية وهي: المنسوجات والملابس والصناعات الخفيفة المعدنية والجلود/المنتجات الجلدية وأنواع معينة من الأغذية والموارد الطبيعية الاستخراجية.

تطورات في سياسة التجارة للولايات المتحدة الأمريكية

في عام ٢٠٢٠، أجرت الحكومة الأمريكية مراجعة لتأهيل دول قانون النمو والفرص الأفريقية لضمان امتثال الدول المستفيدة للشروط القانونية. وأدت نتائج المراجعة إلى إعادة الكونغو الديمقراطية إلى وضعها السابق والذي أصبح ساريًا في ٢١ يناير ٢٠٢١. وآخر تمديد لتفضيلات قانون النمو والفرص الأفريقية حتى ٢٠٢٥ قد ألزم الدول المستفيدة أن تبدأ في دراسة ما بعد المشاركة في قانون النمو والفرص الأفريقية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى هذا إلى إطلاق مبادرة اتفاقية منطقة التجارة الحرة من جانب الولايات المتحدة. وطبقًا لأجندة السياسة التجارية الأمريكية لعام ٢٠٢١ والتقرير السنوي لعام ٢٠٢٠، فقد أطلقت الولايات المتحدة مبادرة اتفاقية للتجارة الحرة والتي تم تصميمها للبناء على نجاحات برنامج قانون النمو والفرص الأفريقية وتهدف إلى تأسيس اتفاقية نموذجية والتي يمكن تطبيقها عبر القارة وفتح الطريق أمام فرصة اقتصادية ذات منفعة متبادلة. ومع هذا، فهناك تعديل في سياسة الولايات المتحدة تجاه التبادل بعيدًا عن تفضيلات التجارة الأحادية، ومن ثم، تستمر المفاوضات من أجل الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأفريقية المختارة.

تحديثات بشأن منظمة التجارة العالمية (WTO)

الإعداد من أجل المؤتمر الوزاري الثاني عشر (12-MC)

عقب التباطؤ في الأنشطة في السنوات الأخيرة، فكر العديد من الأعضاء في جعل إصلاح منظمة التجارة العالمية أولوية بالنسبة للمنظمة وقدموا مفاهيم إصلاح تشمل تحسين توظيف هيئة الاستئناف. ومن ثم، تبادل رؤساء وفود الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية الآراء بشأن تلك الأمور من أجل الاتفاق في المرحلة التي تسبق المؤتمر الوزاري الثاني عشر أثناء العام ٢٠٢١. وفيما يلي الجوانب الرئيسية الثلاثة التي تم تحديدها:

١. مفاوضات الثروة السمكية: كان هناك إلحاح للوصول إلى صفقة بشأن مساعدات الثروة السمكية. وأولوية التفاوض الرئيسية هي الوصول إلى اتفاق بشأن إزالة المساعدات للصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه ومنع مساعدات معينة والتي تساهم في الصيد الجائر والقدرة الزائدة، وإعطاء أهمية واجبة للمعاملة الخاصة والمميزة للدول النامية. وقد اختتم الالتزام المفاوضات في المؤتمر الوزاري الثاني عشر.

٢. الزراعة والأمن الغذائي: ألقت جائحة كوفيد-١٩ بظلالها على العالم وأدت إلى ارتفاع الجوع حول العالم وفرضت قضية قوية تخص وضع "حزمة أمن غذائي" تابعة لمنظمة التجارة العالمية. وقد ضمت عناصر تلك الحزمة المأمولة حيازة الأسهم العامة والإعفاء المقترح من قيود التصدير للمشتريات الإنسانية لبرنامج الغذاء العالمي والدعم المحلي والشفافية.

٣. جائحة كوفيد-١٩ وندرة المصل: ألقت منظمة التجارة العالية الضوء على قيود التصدير والحاجة إلى زيادة كميات إنتاج المصل وأدوار سلاسل القيمة العالمية في محاربة ندرة التطعيمات، وخاصةً للاقتصاديات ذات الدخل المنخفض والحاجة إلى التنازل عن اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

وتشمل القضايا الأخرى ذات الاهتمام في المفاوضات:

١. إصلاحات في هيئة الاستئناف الخاصة بتسوية النزاعات.

٢. القضايا الخاصة بالدول الأقل نموًا مثل مقترحات مجموعة التسعين G-٩٠ بشأن المعاملة الخاصة والمميزة وكذلك بشأن الاقتصاديات الصغيرة ومجالات مثل برنامج عمل التجارة الإلكترونية.

٣. الرغبة في التقدم في مجالات مثل التنظيم المحلي للخدمات والتجارة الإلكترونية وتيسير الاستثمار والتفويض الاقتصادي للمرأة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة وكذلك القضايا المتعلقة بالتجارة وتغير المناخ.

برنامج بحث السياسة التجارية والاقتصادية

منتدى البحوث السنوي الثامن للكوميسا

عُقد منتدى البحوث السنوي الثامن للكوميسا في الفترة من ١٣-١٦ سبتمبر ٢٠٢١ تحت موضوع "إعادة التفكير في التجارة والأعمال في أعقاب جائحة كوفيد-١٩" مع موضوعات خمسة فرعية وهي: التجارة البينية في الكوميسا وكوفيد-١٩، رقمنة التجارة، تيسير التجارة وجائحة كوفيد-١٩، كوفيد-١٩ وتجارة الخدمات في الكوميسا، التصنيع وسلاسل القيمة الإقليمية وكوفيد-١٩ في الكوميسا والتجارة الزراعية، والأمن الغذائي وكوفيد-١٩.

وتم تقديم ثمانية أوراق بحثية تحت تلك الموضوعات الفرعية وهي:

١. تأثير جائحة كوفيد-١٩ على التجارة البينية في دول الكوميسا: حالة التجارة لكينيا وأوغندا.

٢. أثر كوفيد-١٩ على التجارة البينية داخل الكوميسا

٣. أثر كوفيد-١٩ على الصادرات الزراعية لدولة مدغشقر إلى إقليم الكوميسا.

٤. التأثير اليومي لكوفيد-١٩ على التجارة في كينيا داخل دول الكوميسا: تحليل على مستوى الشركات.

٥. جائحة كوفيد-١٩ وتدفقات التجارة البينية الإقليمية: مقارنة للجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا.

٦. تقييم القدرة التجارية المحتملة للكوميسا في أفريقيا: تحسين فرص التصدير في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٧. التجارة الزراعية-الغذائية، عامل مساعد نحو أمن غذائي مستدام في الكوميسا.

٨. رقمنة التجارة في أعقاب جائحة كوفيد-١٩ في الكوميسا.

ولقد عُقدت جوائز الإبداع والابتكار للكوميسا على هامش منتدى البحوث السنوي الثامن. وقد تم تقديم الابتكارات التالية:

١. جهاز لاكتشاف أمراض وآفات المحاصيل والتنبؤ بالعدوى بأمراض وآفات المحاصيل.

٢. موزع دواء (BMD) لتوزيع الأدوية عن بُعد.

٣. شراب ومسحوق المورنجا، وهو اختراع لمنتج المورنجا.

وتم منح جوائز الإبداع لعام ٢٠٢١ لموزع الدواء (BMD) وشراب المورنجا أثناء القمة الحادية والعشرين لهيئة الكوميسا لرؤساء الدول والحكومات في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١.

برنامج بحوث السياسة التجارية

شملت الدراسات البحثية وملخصات السياسة المعدة ما يلي:

١. دراسة عن إمكانات التصدير للتجارة البينية داخل الكوميسا: جني فوائد تكامل الكوميسا، وقد تم إعدادها ونشرها.

٢. تمت تجريب بحثين استشاريين والبدء فيهما في عام ٢٠٢١، مع التركيز على القضايا الخاصة بتعميق التجارة البينية الإقليمية، وهي:

- مضامين الإجراءات غير الجمركية والحواجز غير الجمركية بشأن التجارة البينية للكوميسا.
- مضامين خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت) على تجارة الكوميسا مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

٣. علاوة على هذا، تم إعداد ونشر ملخصات السياسة الآتية:

- نحو تعزيز علاقات الكوميسا-المملكة المتحدة عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت).
- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: حافز للتجارة البينية داخل الكوميسا.
- رقمنة الجمارك وتعميق التجارة البينية داخل إقليم الكوميسا.

برنامج درجة الماجستير الافتراضية في التكامل الإقليمي

عقب قرار مجلس وزراء الكوميسا الثامن والعشرين والمنعقد في إستواني في الفترة من ٢٥-٢٧ أغسطس ٢٠١٠ بشأن إنشاء كلية مهنية أو كلية خريجين للتكامل الإقليمي والتي صدقت عليها القمة، قد بدأت الكوميسا في العمل نحو تأسيس برنامج درجة الماجستير في التكامل الإقليمي. وحاليًا، وافقت ٢٢ جامعة على المشاركة في برنامج ماجستير تعاوني. وقد وقعت جامعتنا آخرتان، وهما جامعة مالاوي وجامعة ماكيريري، على مذكرة تفاهم مع الكوميسا عام ٢٠٢١. ومن ثم، ففي المجمل، وقعت الكوميسا مذكرات تفاهم مع ثماني جامعات وهي: جامعة كينياتا، وجامعة موريشيوس وجامعة موريشيوس المفتوحة والمعهد العالي لإدارة الأعمال في بورندي وجامعة زامبيا وجامعة زيمبابوي وجامعة ماكيريري في أوغندا وجامعة مالاوي.

وقد خصصت الكوميسا ١٢٠,٠٠٠ يورو من أجل المنح الدراسية السنوية من الاتحاد الأوربي عبر مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (OACP) برعاية برنامج بناء القدرة TradeCom II والذي سوف ينتهي في نوفمبر ٢٠٢٢. وقد تم منح ٣٩ طالبًا منحًا دراسية بنهاية عام ٢٠٢١. وقد بدأت جامعة كينياتا وجامعة موريشيوس برنامج درجة الماجستير في سبتمبر ٢٠٢٠. وقبلت جامعة كينياتا وجامعة موريشيوس طلابًا في البرنامج. ويكمل ثمانية وعشرون طالبًا السنة الأولى حاليًا بينما المجموعة الثانية من الطلاب من كلتا الجامعتين قد بدأوا دراسات السنة الأولى لهم أثناء العام الذي تحت المراجعة. وقد تم منح جامعة زامبيا الموافقة على تقديم برنامج الماجستير أثناء العام.

وكجزء من تنفيذ برنامج ماجستير التكامل الإقليمي، ففي مايو ٢٠٢١، بدأت الكوميسا في عقد سلسلة من منتديات ويبنار/ محاضرات ضيوف للطلاب والمحاضرين وفريق الكوميسا في البرنامج. والهدف من سلسلة محاضرات الضيف هو توفير منصة لمشاركة الخبرات بشأن أجندة تكامل الكوميسا. وتم عقد سلسلة من محاضرات الضيف من قوتٍ لآخر بناءً على إتاحة الوقت للمحاضرين والطلاب. وقد كان أول عرض تقديمي بشأن هذه السلسلة من خلال الأمانة العامة للكومسا عن "الكوميسا ودورها في تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي" المنعقد افتراضيا في ١ مايو ٢٠٢١.

مرفق دعم سياسة البحث والابتكار التابع لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ

قدمت الأمانة العامة خطاب إبداء اهتمام بخدمة دعم السياسة والذي قبلته الأمانة العامة لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. والهدف الرئيسي من خدمة دعم السياسة هو تقديم الدعم الفني للكوميسا من أجل وضع سياسة إقليمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والقابلة للتطبيق على الاحتياجات الوطنية. ويحتاج إقليم الكوميسا إلى سياسة علوم وتكنولوجيا وابتكار تكون قادرة على تسيير أجندتها للأبحاث العلمية والابتكار بطريقة متعاونة ومنسقة وموحدة مع إحداث نفس الأمر على المستوى الوطني. وسوف تسهم السياسة الإقليمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تناول هذه الفجوة. وعلاوة على هذا، سوف تسهم الخدمة في إنجاز شروط المعاهدة (المادة ١٠٠(د)) بشأن استراتيجية وبرنامج الكوميسا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال توفير إطار عمل تنفيذي لتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتطوير المنتج والتنافسية.

الاشتراك في الدوريات الإلكترونية والكتب الإلكترونية

١. قامت الكوميسا، بالتعاون مع الجامعتين بتحديد الدوريات المناسبة في علم الاقتصاد والتجارة والتنمية والقانون والعلاقات الدولية من بين أشياء أخرى. ومن أجل هذا، تعمل الأمانة العامة للكوميسا بالتعاون مع محاضرين من جامعة كينياتا وجامعة موريشيوس على تحديد ٢٠ دورية إلكترونية من أجل استخدامها. هذا، والكوميسا هي عضو في اتحاد مكتبات زامبيا (ZALICO). وبموجب ترتيب اتحاد مكتبات زامبيا، ربطت الأمانة العامة للكوميسا موظفيها والمحاضرين والطلاب بالوصول إلى الدوريات المتاحة بموجب ذلك الترتيب.

٢. اشتركت الكوميسا في الدوريات الإلكترونية من دار نشر إلزفير (Elsevier). وقد تم التوقيع على اتفاقية اشتراك مع دار نشر إلزفير للوصل إلى ٢٧٤٥ كتابًا إلكترونيًا وعدد ١,٠٦٦ دورية إلكترونية في مايو ٢٠٢١، وقد دفعت الكوميسا رسوم الاشتراك السنوي لتمكين الطلاب والمحاضرين وموظفي الكوميسا من الوصول إلى المواد الإلكترونية.

أنشطة رؤية بحوث السياسة

تم تقديم مسودة لخطة اتصال ورؤية لتدعيم سياسة الكومسيا في تحليل سياسة التجارة والبحث والتدريب من أجل تكامل إقليمي أعمق ومشاركة في الاقتصاد العالمي إلى الاتحاد الأوربي من أجل المخلات والإرشاد. وعلاوة على هذا، فق تم تجهيز العديد من مواد الرؤية.

برنامج إحصاءات الكوميسا

إن الاستراتيجية الإقليمية للكوميسا لتطوير الإحصاءات (RSDS ٢٠٢١–٢٠٢٥) هي سياسة من شقين والتي تتجاوب مع الاحتياجات الإحصائية للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل من ٢٠٢١–٢٠٢٥. ويتم هذا من خلال توفير إحصاءات متجاوبة مع السياسة، وهي إحصاءات متزامنة وموثوقة. والاستراتيجية الإقليمية للكوميسا لتطوير الإحصاءات (RSDS ٢٠٢١–٢٠٢٥) لها هجفين استراتيجيين جوهريين وهما تقوية الإحصاءات التي تدعم الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا من ٢٠٢١–٢٠٢٥ وتقوية الشراكات الاستراتيجية. وفيما يلي لمحات عن التقدم في التنفيذ بالفترة التي تحت المراجعة:

تقوية الإحصاءات التي تدعم الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا من ٢٠٢١-٢٠٢٥

الدعم الإحصائي لركن تكامل السوق

١) إحصاءات تجارة البضائع الدولية

برنامج EUROTRACE هو برنامج التحويل الأكثر استخدامًا في إحصاءات تجارة البضائع الدولية في أفريقيا. وتقدم الكوميسا كمركزٍ إقليمي المساعدة الفنية للدول الأعضاء التي تطلبها والدول الشريكة من الجماعات الاقتصادية الأخرى. وقد تم تقديم الدعم الفني في برنامج EUROTRACE إلى الدول التالية: زامبيا ومالاوي وسيشيل وزيمبابوي وكينيا وليسوتو وبورندي.

٢) إحصاءات التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود (SSCBT)

أ) تم تنفيذ مهمات تقصي الحقائق على حدد مويالي من كلا الجانبين لكينيا وإثيوبيا في أغسطس ٢٠٢١ لتأسيس الوضع الراهن لأنشطة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود.

ب) إجراء ورشة عمل للتحقق من البيانات وتنظيف البيانات لبيانات التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود في زامبيا. وقد تحققت ورشة العمل من البيانات عن الفترة من أكتوبر ٢٠٢٠ إلى سبتمبر ٢٠٢١.

ج) إجراء ورشة عمل تدريبية من خلال المكتب الوطني للإحصاء في كينيا (KNBS) من أجل موظفي التعداد الذين تم اختيارهم لجمع البيانات في مويالي-كينيا. وقد تم تدريب ١٧ موظف تعداد (١٠ إناث) على أساليب جمع البيانات من خلال إجراء مقابلة شخصية بمساعدة الحاسوب.

د) إجراء جلسات التحقق من البيانات لبيانات التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود لنقاط توندوما ومتشيني مع دعم فني وبعثات إشراف في ديسمبر ٢٠٢١.

٣) إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (SITS)

لقد ركز الدعم المقدم لبرنامج تيسير التجارة برعاية صندوق التنمية الأوربي الحادي عشر مع إشارة معينة لإحصاءات التجارة في الخدمات على تعزيز قاعدة البيانات الإقليمية لإحصاءات الكوميسا مع مكونات جديدة لإحصاءات التجارة في الخدمات وتوفير أنشطة بناء القدرة للدول الأعضاء من أجل جمع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وفقًا لدليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (MSITS٢٠١٠). وفيما يلي الأنشطة التي تم تنفيذها في ٢٠٢١.

أ) التدريب على تأسيس النظام الفرعي للسياحة (TSA) لوزارة السياحة والفنون والوكالات التالية في زامبيا، هيئة زامبيا للإحصاء (ZAMSTATS)، هيئة السياحة في زامبيا، بنك زامبيا، وزارة التجارة والصناعة والمفوضية الوطنية للمحافظة على التراث. وقد تم تدريب ٢٥ خبير على تأسيس النظام الفرعي للسياحة.

ب) بدأت استشارات لتقوية قدرة المترجمين الوطنيين على ترجمة وتحليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات عام ٢٠٢١. وكان هذا نتاج لتوصيات الاجتماع السابع للجنة التجارة في الخدمات التي أوصت بتوفير الدعم للدول التي تطلبه فيما يتعلق بتحسين إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. وقد كان الناتج الرئيسي للعمل المنفذ في عام ٢٠٢١ هو إنتاج دليل تعليمات لإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات واستبيان إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.

٤) إحصاءات الهجرة

تعتبر إحصاءات الهجرة جزءًا لا يتجزأ من الهدف الاستراتيجي لتكامل سوق الكوميسا. ومن ثم، تعمل الكوميسا على تطوير نهجٍ يضمن حركة عضويتها المستعرضة في اتجاه مماثل لتطوير إحصاءات الهجرة. وعلاوة على مهمتها الأساسية، تنشئ الكوميسا مهمة لها ودورًا كي تؤديه كإحدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في توطين أغراض استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا SHaSA ٢. وتعمل الكوميسا الآن على تنفيذ مبادرتين عن إحصاءات الهجرة وهي برنامج الهجرة السويدي لإحصاءات الكوميسا-مفوضية الإتحاد الأفريقي والبرنامج الجنوب الأفريقي لإدارة الهجرة.

وقد تم تنفيذ الأنشطة التالية في عام ٢٠٢١ بموجب المبادرات:

برنامج الإحصاء السويدي مع الكوميسا ومفوضية الاتحاد الأفريقي

أ) انعقد الاجتماع الاستعراضي السنوي الثاني لمشروع التعاون بين المعهد الأفريقي للإحصاء (STATAFRIC) وهيئة الإحصاء السويدية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida) في الفترة من ١٤ إلى ١٧ سبتمبر ٢٠٢١ لمناقشة تنفيذ المشروع ومراجعة النتائج في الاستعراض منتصف المدة للمشروع الذي أُجري في عام ٢٠٢١.

ب) عقدت الكوميسا اجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء لمناقشة أنشطة المشروع اعتبارًا من يوليو إلى أغسطس ٢٠٢١. وأثناء تلك الاجتماعات، نُوقِشَت مختلف التحديات في بيانات هجرة الأيدي العاملة، وكلفت الدول الأعضاء المنسقين لأغراض الاتصال ومشاركة البيانات. كما جرى الاتفاق على القضايا المتعلقة بجمع إحصاءات الهجرة وتنسيقها وتصنيف البيانات ونشر خارطة الطريق لتقرير الكوميسا الأول بشأن الهجرة. وشجعت الدول الأعضاء على تقديم احتياجاتها للحصول على دعم هادف.

ج) عُقد الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية لبرنامج التعاون بشأن إحصاءات الهجرة في أفريقيا بين هيئة الإحصاء السويدية والاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في عام ٢٠٢١. حضر الاجتماع ممثلو الاتحاد الأفريقي والمعهد الأفريقي للإحصاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومجموعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب فريقيا، والكوميسا)، وهيئة الإحصاء السويدية، ومركز تحليل بيانات الهجرة العالمي التابع للمنظمة الدولية للهجرة (IOM-GMDAC).

د) بدأت الكوميسا عملية مواءمة المجموعة الأساسية الإقليمية لمؤشرات هجرة الأيدي العاملة والمعلومات الإحصائية الحاسمة بشأن الهجرة في الإقليم. ستساهم المجموعة الأساسية من بيانات هجرة الأيدي العاملة في الإقليم في تنسيق المفاهيم والمنهجية المعنية بتحقيق هجرة الأيدي العاملة التي تتوافق مع المعايير الدولية.

ه) بدأت عملية إعداد أول تقرير لإحصاءات الهجرة للكوميسا خلال عام ٢٠٢١، وأُرسِلَت المسوّدة الأولى للمراجعة إلى المنسقين الوطنيين في نهاية العام. ينشر التقرير سلاسل زمنية مدتها عشر سنوات على مستوى المجموعة الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. تمثّل الإنجاز الرئيسي عام ٢٠٢١ في إضافة مؤشر حول هجرة الأيدي العاملة إلى إطار مراقبة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للكوميسا ٢٠٢١-٢٠٢٥ وتقييمها.

و) وتتمثل إحدى التطورات والنواتج الرئيسية لبرنامج إحصاءات الهجرة في تحسين التنسيق على المستوى الإقليمي بين الوكالات والمنظمات المختلفة التي تدعم إحصاءات الهجرة. من خلال هذا التنسيق، عُقِدَت اجتماعات تضم جميع أصحاب المصلحة بصورة منتظمة، وجرى التخطيط للأنشطة وتمويلها وإجرائها بصورة مشتركة في كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا والكوميسا. ومن بين هذه الاجتماعات، شاركت الكوميسا فيما يلي: ورشة عمل بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية حول سياسات هجرة الأيدي العاملة في جيبوتي، ٨-١١ نوفمبر ٢٠٢١. أسس الاتحاد الأفريقي اللجنة الاستشارية الثلاثية المعنية بشؤون هجرة الأيدي العاملة في أفريقيا (LMAC) بهدف تحسين إدارة هجرة الأيدي العاملة في أفريقيا، ومعالجة قضايا فجوات القوى العاملة، وآليات الحماية الاجتماعية التي بدأتها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. كما دعا الإطار المُنقّح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة عملها (٢٠١٨-٢٠٣٠) إلى تفعيل

اللجنة الاستشارية الثلاثية المعنية بشؤون هجرة الأيدي العاملة في أفريقيا (LMAC). حضرت الكوميسا اجتماعات اللجنة الاستشارية الثلاثية المعنية بشؤون هجرة الأيدي العاملة في أفريقيا (LMAC)، بما في ذلك ورشة عمل عبر الإنترنت بعنوان "ألا يتخلف أي مهاجر عن الركب" تهدف إلى مساعدة البلدان على الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأجندة أعمال ٢٠٦٣ حسب حالة الهجرة.

برنامج إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي

أ) مسوّدة تقرير اتجاهات هجرة الأيدي العاملة في الكوميسا: قدمت إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي الدعم الفني في عملية جمع إحصاءات هجرة الأيدي العاملة المقدمة من الدول الأعضاء بالكوميسا وتحليلها وصياغة التقرير. تم إعداد التقرير ليتماشى مع إرشادات المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل (ICLS) بشأن إحصاءات هجرة الأيدي العاملة وكذلك مؤشرات الحد الأدنى من هجرة الأيدي العاملة في مشروع إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي.

ب) الدورة الإلكترونية لبناء القدرات في إحصاءات هجرة الأيدي العاملة (مايو – يونيو ٢٠٢١): أجرى مشروع إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي دورة تدريبية عبر الإنترنت لمدة ٤ أسابيع ركزت على تعزيز القدرات الفنية والتحليلية للموظفين وتحديد الثغرات والاحتياجات على المستوى القُطْري للحصول على إحصاءات منسقة بشأن هجرة الأيدي العاملة. كانت الدورة مفتوحة لموظفي مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان المشروع وكذلك الموظفين الفنيين في المجموعات الاقتصادية الإقليمية المشارِكة. وشارك في التدريب الممثلون من الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وجزر القمر وملاوي وموريشيوس وسيشيل وزامبيا وزيمبابوي والأمانة العامة للكوميسا.

ج) دعم حوار الهجرة من السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقيين الأعضاء (MIDCOM) ورؤساء اجتماعات الهجرة (يناير ٢٠٢١): دعا مشروع إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي إلى تنسيق إحصاءات هجرة الأيدي العاملة وفقًا لأحدث المعايير الإحصائية الدولية.

د) دعم مشروع إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي عمل برنامج الهجرة للكوميسا المتضمنة في قسم الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات، بما في ذلك مراجعة قانون الهجرة النموذجي للكوميسا، والذي يتضمن قسمًا يتناول تعزيز قاعدة الأدلة من خلال جمع بيانات الهجرة المنسقة وإنتاجها على المستويين الوطني والإقليمي.

الدعم الإحصائي لركيزة التكامل الإنتاجي

١. إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر

يدعم البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق (RECAMP)، من بين أنشطته، تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات الرئيسية حول الاستثمارات (جمع البيانات وحصرها وتقديم التقارير) عبر سلاسل القيمة المحددة. عقدت الكوميسا، بالتعاون مع معهد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية لبلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (MEFMI)، ورشة عمل إقليمية حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. هدفت ورشة العمل إلى بناء القدرات على إجراء الدراسات الاستقصائية للأصول والالتزامات الأجنبية، والاستخدام على المصادر غير الاستقصائية، والتحقق من صحة بيانات مسح الاستثمار باستخدام

القوائم المالية، وتقنيات التنبؤ، وتجميع إحصاءات الشركات الأجنبية المنتسبة. وقد حضر ورشة العمل سبعة وستون (٦٧) دولة عضوًا من خبراء البنوك المركزية ووكالات الإحصاء ووكالات ترويج الاستثمار.

٢. إحصاءات الأمن الغذائي

منذ عام ٢٠٢٠، تنفذ الكوميسا بتمويل من هيئة الإحصاء النرويجية (SSB) مشروعًا لبناء القدرات في مجال إحصاءات الأمن الغذائي في الدول الأعضاء بالكوميسا. يهدف المشروع بصفة عامة إلى تحسين حالة الأمن الغذائي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ونتيجة لذلك، سيجري إنتاج المزيد من الإحصائيات من الدراسات الاستقصائية على الاستهلاك والإنفاق الأسري مثل الدراسة الاستقصائية لرصد الظروف المعيشية (LCMS) لاستخدامها في سياسات أفضل وتنفيذ مشاريع ملموسة. ستُبنَى القدرات في الكوميسا عن طريق إجراء تحليل وطني وإقليمي للبلدان الرائدة. فعلى المستوى الوطني، تتلقى مكاتب الإحصاء الوطنية (NSOs) في الدول الأعضاء المهتمة بإجراء التحليل حاليًا التدريب والتوجيه من الكوميسا وهيئة الإحصاء النرويجية (SSB). وقد وقعت ثلاث دول أعضاء حتى الآن، وهي ملاوي وزامبيا وزمبابوي. يمكن أن يستوعب المشروع ما يصل إلى ست دول أعضاء. تحققت العديد من المعايير في عام ٢٠٢١ على النحو المبين أدناه:

- تمت الاستعانة بأحد الخبراء في الكوميسا للعمل في المشروع، وتولّت هيئة الإحصاء النرويجية توجيه الخبير بشأن الإطار التحليلي للأمن الغذائي الذي يُعد العمود الفقري للبرنامج.
- تم تطوير إطار عمل لتقييم مجموعة بيانات الدراسات الاستقصائية على الاستهلاك والإنفاق الأسري (HCES) واستخدامها لتقييم مجموعات بيانات الدول الأعضاء الثلاثة المشاركة.
- أجرت الكوميسا وهيئة الإحصاء النرويجية ومنظمة الأغذية والزراعة ندوة عبر الإنترنت حول إحصاءات الأمن الغذائي بتاريخ ٢٩ نوفمبر – ٣ ديسمبر ٢٠٢١. وشاركت زامبيا وملاوي وزيمبابوي في هذه الندوة.

دعم إحصاءات الاقتصاد الأزرق

في إطار برنامج إيكوفيش (ECOFISH)، تقوم الكوميسا بتنسيق تطوير الحساب الفرعي لمصايد الأسماك التابعة لقطاع الاقتصاد الأزرق في البلدان المستفيدة من البرنامج. كان النشاط الرئيسي للفترة قيد الاستعراض هو الانتهاء من تقرير الحساب الفرعي لمصايد الأسماك التابعة لقطاع الاقتصاد الأزرق استعدادًا لورشة العمل الإقليمية للتحقق في أوائل عام ٢٠٢٢.

الدعم الإحصائي لركيزة التكامل/الاتصال المادي

إحصاءات الطاقة والبنية التحتية

بفضل الدعم المُقدم من بنك التنمية الأفريقي، أطلقت الكوميسا، بصفتها الوكالة المنفذة لبرنامج بناء القدرات الإحصائية – المرحلة الخامسة، دراسات استقصائية لتجميع إحصاءات عن النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٢١ دولة. ومن المتوقع ظهور نتائج هذه الدراسات الاستقصائية في أواخر عام ٢٠٢٢.

تعزيز الشراكات الاستراتيجية

إن تطوير الشراكات في مجال التنمية الإحصائية أمر أساسي لضمان تقديم الدعم لإنجازات المطالب الإحصائية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. تم وضع اللمسات الأخيرة على الشراكات التالية على النحو الموضح في عام ٢٠٢١:

- وقعت الكوميسا على بروتوكول اتفاق مع بنك التنمية الأفريقي ليكون الوكالة المنفذة لبرنامج بناء القدرات الإحصائية – المرحلة الخامسة.
- وقعت الكوميسا على اتفاقية تعاون مع هيئة الإحصاء النرويجية بشأن إحصاءات الأمن الغذائي.
- وقعت الكوميسا على اتفاقية تعاون مع هيئة الإحصاء السويدية بشأن إحصاءات الهجرة في إطار برنامج مفوضية الاتحاد الأفريقي.

التنسيق - انعقدت لجنة الكوميسا الثانية عشرة المعنية بالمسائل الإحصائية في أواخر عام ٢٠٢١ حيث تمت الموافقة على استراتيجية وضع السياسات الاستراتيجية ٢٠٢١–٢٠٢٥ وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٢.

برنامج الكوميسا للمعونة من أجل التجارة

كان التقدم الرئيسي في تنفيذ برنامج الكوميسا للمعونة من أجل التجارة للفترة قيد الاستعراض على النحو التالي:

الانتهاء من أنشطة الإغلاق في إطار برنامج صندوق التنمية الأوروبي التاسع

انتهى تنفيذ برنامج صندوق التنمية الأوروبي التاسع بشأن آلية دعم التكامل الإقليمي في ديسمبر ٢٠١٨. حصل البرنامج على تمويل إجمالي قدره ٧٨ مليون يورو، منها ٩٤٪ (ما يعادل ٧٣,٤ مليون يورو) لدعم البلدان، في حين أن ٦٪ (ما يعادل ٤,٦ مليون يورو) كانت للدعم الإداري والتشغيلي في إطار البرنامج. سجل البرنامج إنجازًا إجماليًا بنسبة ٨٩٪ على المؤشرات بما يتماشى مع الإطار المنطقي للبرنامج. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ ما مجموعه ١٢ مشروعًا من قِبل ١١ دولة عضوًا. كان استخدام الموارد مكملاً لأهداف آلية دعم التكامل الإقليمي المتعلقة بالمؤشرات، وأتاح للبلدان معالجة الفجوات الخاصة بكل بلد واللازمة لتحسين المشاركة في عملية التكامل الإقليمي. وكانت جميع الأنشطة متوافقة مع معاهدة الكوميسا والسياسات ذات الصلة. واستنادًا إلى الأطر المنطقية لكل بلد، تحقق أكثر من ٩٠٪ من نتائج المشروع مقابل استيعاب الميزانية بنسبة ٩٩٪. وهذا يعكس أطر النتائج القوية المُستخدمة لتركيز الأنشطة على الأهداف وتحقيق النتائج المرجوة. انتهى برنامج صندوق التنمية الأوروبي التاسع في ديسمبر ٢٠٢١ بعد تقديم أمر الاسترداد من قِبل الاتحاد الأوروبي (EU) للنفقات غير المُستخدمة وغير المؤهلة. من المتوقع أن تقوم الأمانة بتحويل الأموال في يناير ٢٠٢٢ للسماح للاتحاد الأوروبي بإكمال عملية الإغلاق. كما تم استلام مستندات تابعة لبلدين لم يقدما وثائقهما بعد إلى الأمانة بغرض حفظها.

صرف المخصصات المستحقة للدول الأعضاء ورصدها

بهدف تعزيز تنفيذ برامج التكامل الإقليمي على المستوى الوطني، أتاح مرفق التكيف للكوميسا (CAF) ما مجموعه ٩٩,٨٧ مليون يورو لستة عشر دولة دعمًا للتكيف. تم صرف حوالي ٩٥٪ من هذه الموارد إلى ١٦ دولة خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى

٢٠٢٠. في عام ٢٠٢١، تم صرف ٢,٨٠٩,٨٩٣ يورو إلى جزر القمر وإسواتيني ومدغشقر وملاوي والسودان وأوغندا وزيمبابوي لتنفيذ مشاريعهم الخاصة. ويمثل إجمالي الأموال المصروفة ٩٤٪ (٢٤,٨٩٤,٦٥٩ يورو) من إجمالي المبلغ المعتمد للدول الأعضاء في إطار برنامج صندوق التنمية الأوروبي العاشر بشأن آلية دعم التكامل الإقليمي. يوضح الجدول ١٥ أدناه ملخص المدفوعات في إطار برنامج صندوق التنمية الأوروبي العاشر كما في ديسمبر ٢٠٢١.

الجدول ١٥: المصروفات ٢٠٢١ (باليورو)

الدولة	المبلغ المُعتمَد	المبلغ المصروف	الرصيد
بوروندي	٤٣٩ ٣٨٤	٤٣٩ ٣٨٤	٠
جزر القمر	١ ٥١٥ ٧٨٢	١ ٥١٢ ٠٩١	٣ ٦٩١
جيبوتي	٠	٠	٠
الكونغو الديمقراطية	١ ١٠٠ ٨٧٨	١ ١٠٠ ٨٧٨	٠
إيسواتيني	١ ١٨٥ ٨٩٩	١ ١٨٥ ٨٩٩	٠
أثيوبيا*	١ ١٦٦ ٥١٩	١ ١٦٦ ٥١٩	٠
كينيا*	٥ ١٠١ ٦٣٣	٥ ١٠١ ٦٣٣	٠
مدغشقر	١ ٣٣٨ ٧٩٥	١ ٢٩٨ ٧٩٥	٤٠ ٠٠٠
ملاوي	١ ٤٠٨ ١٠٩	١ ٣٨٠ ٧٦٤	٢٧ ٣٤٥
موريشيوس*	٢ ٥٠٩ ٩٣٤	٢ ٥٠٩ ٩٣٤	٠
رواندا*	١ ٢٧١ ٩٩٩	١ ٢٧١ ٩٩٩	٠
سيشيل*	٥٦٧ ٠٤٥	٥٦٧ ٠٤٥	٠
السودان	٢ ٢٠١ ٧٠٠	١ ٨١٧ ٧٧٨	٣٨٣ ٩٢٢
أوغندا	٢ ٧٦٦ ٩٤٥	٢ ٤٤٣ ٨٤٦	٣٢٣ ٠٩٩
زامبيا	٢ ١٠٥ ٥٢٩	١ ٨٠٨ ٤٦٠	٢٩٧ ٠٦٩
زيمبابوي	١ ٧٩١ ٢٥٩	١ ٢٨٩ ٦٣٤	٥٠١ ٦٢٦
الإجمالي	**٢٦ ٤٧١ ٤١٠**	**٢٤ ٨٩٤ ٦٥٩**	**١ ٥٧٦ ٧٥١**

مراقبة وإكمال تنفيذ المشروع في ظل صندوق التنمية الأوروبي العاشر

انتهى تنفيذ المشروعات في إطار برنامج صندوق التنمية الأوروبي العاشر بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٢١ بإجمالي ١٤ مشروعًا نفذتها ١٠ دول. وكانت المجالات الرئيسية لدعم المشروعات متماشية مع مبادرات المعونة من أجل التجارة التي تم تعميمها في البرامج الإقليمية للكوميسا في إطار الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل. تشمل مجالات الدعم حسب فئات المعونة من أجل التجارة:

١. دعم السياسات واللوائح المعنية بالتجارة، التي تغطي المفاوضات وتنفيذ منطقة التجارة الحرة بالكوميسا والاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة بالثلاثية ومنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية؛ وتغطي بالإضافة إلى ذلك تعزيز آلية الحواجز غير الجمركية؛ وتحسين أنظمة إدارة البيانات الجمركية والنافذة الموحّدة وأنظمة إدارة الحدود؛ كما تم تقديم دعم كبير لنظام التجارة المبسّط وكذلك إنشاء مكاتب للمعلومات التجارية؛

٢. دعم البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والتي تشمل بناء أسواق حدودية وكذلك بناء مراكز تجارية؛

٣. دعم بناء القدرات الإنتاجية وتنمية التجارة التي تشمل دعمًا كبيرًا للقطاع الخاص لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتنفيذها، مثل الجلود والقطن والخضروات والحبوب والعسل؛ وإنشاء روابط للشركات الصغيرة والمتوسطة بالأسواق الوطنية والإقليمية والدولية؛ وتحسين القدرات لتلبية معايير الصحة والصحة النباتية؛ و

٤. دعم الاحتياجات الأخرى المتعلقة بالتجارة والتي تشمل تحسين إنتاج البيانات الإحصائية وتنسيقها، وتحسين قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية والإقليمية.

ولم تكتمل بعض أنشطة المشروع بحلول الموعد النهائي بسبب آثار جائحة كوفيد-١٩ التي أثرت على المشتريات والتفاعلات المادية مثل التدريبات والدراسات الاستقصائية وأنشطة البناء. على الرغم من هذه القيود، على مستوى البرنامج العام، فمن المتوقع أن يتحقق ٨٠٪ في المتوسط من الأهداف في البلدان المعنية، وتحقق حوالي ٨٥٪ من الأهداف العامة على المستوى الإقليمي.

الانتهاء من إغلاق المشروعات المُموّلة في إطار برنامج صندوق التنمية الأوروبي التاسع

كان إغلاق برنامج صندوق التنمية الأوروبي التاسع جاريًا ليغطي أنشطة الإغلاق الوطنية والإقليمية الشاملة. فعلى المستوى الوطني، تشمل الأنشطة إعداد جميع التقارير السردية والمالية الوطنية، والمراجعات الوطنية للتحقق من النفقات، وتحويل الأصول في البلدان، ونقل وثائق المشروعات إلى الأمانة العامة، والمبالغ المُستردّة وإغلاق الحسابات. إن الأنشطة جارية، وقد بدأت عمليات التحقق من النفقات وقد اكتمل بعضها لخمسة مشروعات، بينما لم تبدأ بعد تسع مشروعات. وعلى المستوى الإقليمي، تشمل عملية الإغلاق الانتهاء من المراجعة السنوية لعام ٢٠٢١، وإعداد التقارير السردية والمالية الموحّدة، وتقرير تقييم آلية دعم التكامل الإقليمي الموحّدة، وأرشفة ملفات آلية دعم التكامل الإقليمي في الأمانة العامة وتسليمها. لا يزال تقرير تقييم آلية دعم التكامل الإقليمي الموحّدة في انتظار وضع اللمسات الأخيرة بعد الانتهاء من سبع تقييمات على المستوى القُطري. ستُوضَع اللمسات الأخيرة على التقارير السردية والمالية الموحّدة بعد استكمال التقارير المماثلة وتقديمها من البلدان المستفيدة. ومن المُتوقع أن تبدأ الاستعدادات لمراجعة الحسابات الخارجية للعام ٢٠٢١ لآلية دعم التكامل الإقليمي في مارس ٢٠٢٢.

تقييم برنامج آلية دعم التكامل الإقليمي

انتهت سبع تقييمات وطنية نهائية شملت بوروندي وجزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وكينيا وزامبيا وزيمبابوي. لم ينته التقييم الخاص بمدغشقر بعد. من المُتوقع الانتهاء من التقرير الموحّد لجميع التقييمات الوطنية في الربع الأول من عام ٢٠٢٢. شمل التقييم أربع مجالات رئيسية للتقييم، وهي: مسح المعرفة والمواقف والممارسات (KAP)؛ وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)؛ وتقييم الملاءمة والكفاءة والفعالية والاستدامة (REES)؛ ومكون تقييم المشروعات (PEC). في هذا الصدد، حدد التقييم المعرفة والمواقف والممارسات، ونقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، والنتائج الكمّية والنوعية بشأن أهمية مرفق التكيف للكوميسا وآلية دعم التكامل الإقليمي وكفائتهما وفعاليتهما واستدامتهما في الدول الأعضاء السبع وكذلك أداء تنفيذ المشروع المحدد. وقد غطى هذا التقييم على نطاق واسع الفترة بين عامي ٢٠١٢-٢٠٢١. تشير النتائج بصفة عامة إلى أن برنامج مرفق التكيف للكوميسا وآلية دعم التكامل الإقليمي، على النحو المُطبّق في البلدان المعنية، كان وثيق الصلة ويتسم بالفعالية والكفاءة في تحقيق النتائج المرجوّة، سواء في إطار برنامج التكامل الإقليمي للتنفيذ (RIIP) ومكوّن المشروعات.

كانت استدامة الإنجازات التي رعاها برنامج مرفق التكيف للكوميسا وآلية دعم التكامل الإقليمي أقل وضوحًا إذ يجب القيام بالمزيد من الإجراءات لضمان الاستدامة المؤسسية والمالية.

مراجعة إطار تنفيذ صندوق الكوميسا في ضوء مبادرات تعبئة الموارد

انتهت الأمانة العامة من مراجعة اللوائح التشغيلية لمرفق التكيف للكوميسا بالتشاور مع الدول الأعضاء. المراجعة المقترحة هي جزء من الجهود المبذولة لمعالجة الشواغل المتعلقة باستدامة مرفق التكيف للكوميسا. ولم تقدم اللوائح المعدّلة بعد إلى اللجان الفنية والوزارية إلى صندوق الكوميسا لاعتمادها. وتناولت عمليات المراجعة، من بين أمور أخرى، بصورة أساسية توسيع نطاق الدعم لمجموعة أوسع نطاقًا من الشركاء الإنمائيين وإدراج مصادر أخرى للتمويل لضمان استمرارية مرفق التكيف للكوميسا.

برنامج الكوميسا للحوكمة والسلام والأمن

واصلت الكوميسا، من خلال تنفيذ برنامج الحوكمة والسلام والأمن، المساهمة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار وتعزيز الحكم الديمقراطي من خلال آليات وهياكل مؤسسية وطنية وإقليمية فعالة.

وتم تحقيق ما يلي في التدخل الذي يركز على أنظمة الإنذار المبكر الفعالة في إطار البنية الأفريقية للسلام والأمن؛

١. أحرزت الكوميسا تقدمًا نحو دمج البيانات الديناميكية في نموذج تقييم الضعف الهيكلي (SVA) التابع لنظام الكوميسا للإنذار المبكر (COMWARN) بهدف تحسين الدقة؛

٢. دعمت الكوميسا والاتحاد الأفريقي جهود زامبيا نحو الاضطلاع بعملية تقييم الضعف الهيكلي واستراتيجية التخفيف في الدولة من خلال توعية الأمناء الدائمين وكبار المسؤولين الحكوميين في زامبيا بشأن العملية في أكتوبر ٢٠٢١. تبع ذلك مشاورات بين أصحاب المصلحة بشأن تقييم الضعف الهيكلي واستراتيجية التخفيف في الدولة على المستوى الوطني في نوفمبر ٢٠٢١؛

٣. بعد ظهور مجموعة إرهابية جديدة في جنوب أفريقيا تعمل في شمال موزمبيق، رتبت الكوميسا جولة دراسية لمسؤولين من مركز مكافحة الإرهاب في زامبيا إلى المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب في الجزائر العاصمة في أكتوبر ٢٠٢١. كما جرى تيسير إمكانية التبادل بين المسؤولين من مركز مكافحة الإرهاب في كينيا ونظرائهم في زامبيا لتبادل الأقران والتعلم منهم؛

٤. فيما يتعلق بتطوير المؤشرات المُقرر دمجها في نموذج تقييم الضعف الهيكلي (SVA) التابع لنظام الكوميسا للإنذار المبكر (COMWARN) لتتبع تأثير تغير المناخ في الإقليم، انتهت دراسة تتناول تحديد النزاعات الناجمة عن تغير المناخ في الإقليم في مايو ٢٠٢١. حدد اجتماع المائدة المستديرة للخبراء الذي عُقد في ديسمبر ٢٠٢١ مؤشرات إضافية ومصادر بيانات محتملة من شأنها تعزيز دقة النموذج؛

٥. كلفت الكوميسا بإجراء تقييم تأثير مشروع التجارة من أجل السلام (TfP) لتعزيز إدارة الحدود في فبراير ٢٠٢١، والذي تم الانتهاء منه وتقديمه في سبتمبر ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بتعزيز فعالية التعاون الذي يسترشد بإطار البنية الأفريقية للسلام والأمن (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني)، تحقق ما يلي:

١. شاركت الكوميسا في استضافة اجتماع مع الاتحاد الأفريقي ضم مشاركين من تسع مجموعات اقتصادية إقليمية / وآليات إقليمية في أكتوبر ٢٠٢١. ناقش الاجتماع القضايا المتعلقة بالتنسيق والتعاون والأنشطة المشتركة. كما تناول الاجتماع تعميم حقوق الإنسان في الإنذار المبكر ووضع مبادئ توجيهية تشغيلية من بين أمور أخرى؛

٢. قامت الكوميسا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي بتدريب منظمات المجتمع المدني في منطقة الجنوب الأفريقي على أدوات الإنذار المبكر لنظام الكوميسا للإنذار المبكر (COMWARN) والاتحاد الأفريقي في ديسمبر ٢٠٢١، برعاية مشتركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأسفر التدريب عن تحديد طرائق نشر التدريب على أدوات الإنذار المبكر في منظمات المجتمع المدني الأخرى في الإقليم، ومقترحات لتعزيز التعاون والشراكة بين منظمات المجتمع المدني مع الكوميسا / الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي بشأن الإنذار المبكر من بين النتائج الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، في مايو ٢٠٢١، انتهزت الكوميسا الفرصة في ورشة عمل عُقدَت بالتعاون الوثيق مع منظمة إنقاذ الطفولة لنشر عملية الاعتماد لزيادة الاهتمام بالأنشطة الأخرى في منظمات المجتمع المدني؛

٣. أحرزت الكوميسا تقدمًا نحو تعاون أوثق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لجذب أوجه التآزر في دعم منظمات المجتمع المدني، وشمل ذلك وضع اقتراح مشترك للتنفيذ المشترك للبرامج بهدف تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في البنية الأفريقية للسلام والأمن.

وتحقق ما يلي في التدخل الذي يركز على جعل البنية الأفريقية للسلام والأمن أكثر شمولاً لتضم الشباب والأطفال:

١. عقدت الكوميسا والاتحاد الأفريقي ومنظمة إنقاذ الطفولة اجتماعاً مشتركاً بين الوزارات للشباب في نوفمبر ٢٠٢١ لإثيوبيا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا وأوغندا، وقد ساعد هذا الاجتماع أكثر من ٥٠ ممثلاً للشباب على الالتقاء مع وزرائهم. قدم الشباب تصريحاتهم وشاركوها مع الوزراء الذين التزموا بدعم تطلعاتهم؛

٢. كما شمل البرنامج المتدربين بعد دعوتهم لتقديم المقترحات، وتم توجيههم بشأن أنشطة البرنامج؛

٣. فيما يتعلق بحقوق الأطفال المتأثرين بالنزاع المُسلّح (CAAC) وحمايتهم ورفاهيتهم المُدمجة في البنية الأفريقية للسلام والأمن، كلفت الكوميسا بإجراء دراسة تم التحقق من صحتها في ديسمبر ٢٠٢١ وشكلت الأساس لبرامج عام ٢٠٢٢ حول هذا الموضوع.

الديمقراطية والحوكمة

نظر وزراء خارجية الكوميسا، الذين اجتمعوا بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٢١، في عمليات الانتقال في ليبيا والسودان والصومال واتخذوا قرارات رئيسية أقرتها القمة الحادية والعشرون لهيئة الكوميسا التي عُقدَت في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٢ لدفع إجراءات الانتقال ومن ثم ترسيخ الديمقراطية. كما نظر الوزراء في الوضع في إثيوبيا والإرهاب في الإقليم وتأثير تغير المناخ على السلام والأمن، فضلاً عن القوى السلبية في منطقة البحيرات العظمى. وعلاوةً على ذلك، قدم الوزراء توجيهات سياسية لتوجيه عملية تنفيذ البرنامج.

برنامج الأمن البحري للكوميسا

تحقق ما يلي في إطار برنامج الأمن البحري:

١. **تعزيز القدرات التحليلية المالية في الإقليم -** تم تسليم معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوحدة الاستخبارات المالية (FIU) في جزر القمر في أغسطس ٢٠٢١.

٢. **تطوير أطر عامة ومنسقة ومشتركة بين الوكالات لتبادل المعلومات**

- دعمت الكوميسا مركز زامبيا للاستخبارات المالية (FIC) لضمان استمرار تبادل المعلومات مع وحدات الاستخبارات المالية العالمية الأخرى التي تنتمي إلى مجموعة إيغمونت من خلال توفير مدفوعات الاشتراك السنوي لموقع إيغمونت الآمن (ESW). يُعدّ تبادل المعلومات أداة مهمة في مكافحة غسيل الأموال.
- في ديسمبر ٢٠٢١، دعمت الكوميسا أصحاب المصلحة في جزر القمر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تطوير منصة رقمية لتبادل المعلومات على المستوى المحلي. سيحل هذا محل أنظمة حفظ السجلات اليدوية وسيُمكِّن من تبادل المعلومات في الوقت المناسب.

٣. **تعزيز القوانين واللوائح الوطنية المعنية بمكافحة غسيل الأموال**

- دعمت الكوميسا مراجعة قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في مدغشقر بناءً على طلب من مدغشقر.
- وضعت الكوميسا اللمسات الأخيرة على إرشادات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وقدمتها بشأن مختلف الأعمال والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs) بما في ذلك مدغشقر والقطاعات التالية: المحاسبين والمدققين، وتجار المعادن، والمحامين، وقطاع المقامرة والقطاعات العقارية. وشملت القطاعات، بالنسبة لدولة كينيا، المحامين وقطاع العقارات وقطاع المقامرة. ويهدف هذا إلى مساعدة القطاعات الأقل تنظيمًا على الالتزام بالمعايير الدولية. تم الانتهاء من المبادئ التوجيهية في نهاية عام ٢٠٢٠ وتم تقديمها إلى الدول الأعضاء في عام ٢٠٢١.
- دعمت الكوميسا ترجمة تقرير تقييم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لدولة مدغشقر من الفرنسية إلى الإنجليزية في يونيو ٢٠٢١ امتثالًا لمتطلبات المجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي (FSRB).

تعزيز تنمية البنية التحتية الاقتصادية - النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة

تم التأكيد على تطوير بنية تحتية مناسبة وفعالة في معاهدة الكوميسا وتعزيزها من خلال عدة قرارات اتخذتها الهيئة. تدور ركيزة البنية التحتية للكوميسا حول ثلاثة (٣) مجالات استراتيجية وهي: تطوير البنية التحتية المادية ذات الأولوية الرئيسية في شبكة النقل (الطرق والسكك الحديدية والمياه والهواء)، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنسيق السياسات والتنظيمات وتيسيرها. تُسلط النقاط التالية الضوء على الإنجازات الرئيسية في المجالات المُشار إليها خلال الفترة قيد الاستعراض.

النقل

تحسين أداء الممرات - مشروع المحطة الحدودية الواحدة (OSBP) في كاسومبالسا

يهدف المشروع إلى تعزيز التدفق السلس للتجارة وحركة الأشخاص عبر محطة كاسومبالسا الحدودية بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا. سيترتب على تنفيذ المشروع ما يلي:

١. تقليل حالات التأخير والازدحام في المركز الحدودي؛

٢. انخفاض تكلفة تنفيذ الأعمال التجارية من خلال العبور في مدة زمنية أقل؛

٣. تحسين استخدام الموارد من خلال تحسين معدل دوران الشاحنات والسائقين؛

٤. تحسين التنسيق وتدفق المعلومات بين وكالات البلدين؛ و

٥. تقليل مخاطر سرقة البضائع وتعرض السائقين للمخاطر الصحية.

يخضع الإطار القانوني والمؤسسي للمحطة الحدودية الواحدة المقترحة في كاسومبالسا والذي تم تطويره في عام ٢٠٢٠ لمراجعة تشريعية وموافقة سلطات الكونغو الديمقراطية.

إنشاء مؤسسات إدارة الممرات

يتمثل الهدف من إنشاء مؤسسات إدارة الممرات (CMIs) في تحسين إدارة الحركة الدولية ودعم التكامل الإقليمي من خلال تنسيق إجراءات التشغيل والسياسات والمهارات والبنية التحتية والمعدات بين دول الممرات. تم التخطيط لإنشاء مؤسسات إدارة الممرات في ممرات جيبوتي وبورتسودان. ويجري العمل حاليًا نحو الانتهاء من الاتفاقات الخاصة بالممرات في البلدين.

دعم تطوير قطاع النقل الجوي في الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي (٨ مليون يورو)

وقعت أمانة الكوميسا والاتحاد الأوروبي على اتفاقية مساهمة لتقديم منحة بقيمة ٨ ملايين يورو لتنفيذ برنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي (SATSD) في الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. برنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي (SATSD) برنامج مدته أربع سنوات يهدف إلى دعم تشغيل سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد (SAATM)، وتعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية لمؤسسات الطيران المدني، وتحسين كفاءة الملاحة الجوية في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. من المتوقع أن يساهم البرنامج في تطوير قطاع النقل الجوي في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. تم تسجيل الإنجازات التالية في الفترة المشمولة بالاستعراض:

١. عُقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للبرنامج في مارس ٢٠٢١ عبر الوسائل الافتراضية.
٢. تم إنشاء وحدة إدارة البرنامج في الكوميسا من خلال تعيين جميع موظفي المشروع وفقًا لتصميم المشروع.
٣. تم تحديد الاختصاصات والإعلان عنها بشأن توظيف الاستشاريين لإجراء الدراسة الأساسية لقطاع الطيران وإجراء تحليل لاحتياجات التدريب في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي.
٤. من المُقرر انعقاد مؤتمر وزاري رفيع المستوى حول تشغيل سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد (SAATM) بالاشتراك مع اللجنة الأفريقية للطيران المدني (AFCAC) بهدف تحسين مستوى الوعي والتماس قبول أصحاب المصلحة.

تيسير دراسة جدوى حول إنشاء خط شحن لدول الكوميسا / الدول الجزرية – الهدف الرئيسي من دراسة الجدوى لإنشاء خط ملاحي لدول الكوميسا الجزرية هو تحديد المتطلبات القانونية، والتكاليف، وأحجام حركة المرور/ وحالة قطاع الأعمال، والاستثمارات، والمتطلبات التشغيلية، والبنية التحتية والمعدات اللازمة لإنشاء خط الشحن، وتقديم توصيات بشأن قطاعات السوق المعنية بتقديم الخدمة. والدول الجزرية المعنية هي جزر القمر ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل. من المتوقع أن يبدأ الإجراء في أوائل عام ٢٠٢٢.

إنشاء خط ملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط - VICMED

يسعى المشروع إلى إنشاء طريق ملاحي على طول نهر النيل بدءًا من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط. تتمثل الأهداف الاستراتيجية للمشروع في تحقيق بعض الأمور من بينها خفض تكاليف النقل للتجارة والتكامل الاجتماعي والاقتصادي والتنسيق وإعداد نظام نقل متعدد الوسائط ومتكامل ومستدام. تشمل البلدان الموجودة على ضفاف النهر التي يغطيها المشروع بوروندي والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومصر وكينيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا.

وتمت الموافقة على مشروع إنشاء خط ملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط بوصفه مشروعًا عبر إقليمي في خطة العمل الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا عقب قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير ٢٠٢١. وعليه، تم تسريع عملية تعبئة الموارد. وعلى وجه الخصوص، تم تنظيم مائدة مستديرة تضم الجهات المانحة في أكتوبر ٢٠٢١ تعهد خلالها بنك التنمية الأفريقي بتقديم مليوني دولار أمريكي لدعم المشروع.

المبادرات الثلاثية: سياسة النقل البري والتنسيق التنظيمي في إطار البرنامج الثلاثي لتيسير النقل والعبور (TTTFP)

تقوم الأطراف الثلاثية التي تضم الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي منذ يوليو ٢٠١٧ بتنفيذ البرنامج الثلاثي لتيسير النقل والعبور (TTTFP) الذي يقوم على أحد ركائز البنية التحتية الرئيسية المعنية بتنسيق السياسات والتنظيم. يتولى الاتحاد الأوروبي تمويل البرنامج الثلاثي لتيسير النقل والعبور (TTTFP) في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بإجمالي ١٨ مليون يورو. الهدف الاستراتيجي العام للبرنامج هو تيسير إنشاء سوق نقل بري إقليمي يكون أكثر تنافسية وتحررًا في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين.

ويهدف البرنامج الثلاثي لتيسير النقل والعبور إلى وضع تشريعات تمكينية ومعايير وأنظمة وتيسيرات لتدريب السائقين واختبار السائقين والمركبات ووزن المركبات (بما في ذلك ترخيص المركبات للنقل البري عبر الحدود) بموجب إبرام اتفاقيتين أساسيتين متعددتي الأطراف، وهما اتفاقية إدارة حمولة المركبات (VLMA) والاتفاقية متعددة الأطراف للنقل البري عبر الحدود (MCBRTA). وفيما يلي التقدم المُحرَز في مختلف الأهداف المحددة خلال الفترة قيد الاستعراض:

١. يعمل المجلس الوزاري بالثلاثية على تيسير الموافقة على الاتفاقية متعددة الأطراف للنقل البري عبر الحدود واتفاقية إدارة حمولة المركبات (بما في ذلك خمسة قوانين نموذجية داعمة).

٢. جرى تطوير النظام الإقليمي الإلكتروني لمراقبة الرحلات عبر الممرات (CTMS) وتجريبه في عام ٢٠٢١ بدعم من الاتحاد الأوروبي بمبلغ إضافي ٣,٦ مليون يورو، وكان ذلك بمثابة استجابة تصحيحية فورية لانتشار جائحة كوفيد-١٩. يسمح النظام الإقليمي الإلكتروني لمراقبة الرحلات عبر الممرات (CTMS) لمشغلي النقل البري عبر الحدود والسائقين والجهات التنظيمية ووكالات إنفاذ القانون بتسجيل بيانات سلامة السائق ومراقبتها، مثل نتائج اختبار كوفيد-١٩ وتحركات السائق والطاقم والشاحنة في إطار خطط سير الرحلة المعتمدة مسبقًا. بالإضافة إلى ذلك، سيُستخدَم النظام الإقليمي الإلكتروني لمراقبة الرحلات عبر الممرات (CTMS) لمراقبة تنفيذ المبادئ التوجيهية الثلاثية بشأن تيسير التجارة والنقل من أجل النقل الآمن للسلع والخدمات بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة خلال جائحة كوفيد-١٩. وُضِعَت المبادئ التوجيهية الثلاثية للتنقل الآمن عبر الحدود للأشخاص والسلع الشخصية أثناء جائحة كوفيد-١٩ ليوافق عليها المجلس الوزاري بالثلاثية.

٣. تنفذ البلدان الخطط الوطنية والمعايير الثلاثية المعنية بتراخيص القيادة ومراكز اختبار السيارات، فضلاً عن معايير المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي (ARSO) المتفق عليها بشأن السيارات والنقل. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض البلدان المُختارة في تعديل قوانينها لتتماشى مع القوانين النموذجية الثلاثية المتفق عليها.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تنفيذ برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGEE-ICT)

وقعت الكوميسا والاتحاد الأوروبي على اتفاقية مساهمة لتقديم منحة بقيمة ٨ ملايين يورو لتعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGEE-ICT) في الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGEE-ICT) برنامج مدته أربع سنوات، ويهدف إلى دعم المراجعة الفعالة و/أو وضع مختلف السياسات الإقليمية والأطر التنظيمية بطريقة منسقة من شأنها أن تسهم في تعزيز المنافسة وتحسين الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآمنة والفعالة من حيث التكلفة. ستتولى الكوميسا تنفيذ هذا البرنامج بوصفه التعاون الإقليمي الرئيسي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الشريكة الأخرى (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومجموعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومجموعة المحيط الهندي). من المُقرر أن يبدأ البرنامج من يناير ٢٠٢١ إلى ديسمبر ٢٠٢٤. الهدف العام للبرنامج هو توطيد التكامل الإقليمي ونمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. تضمن التقدم الملحوظ في العام قيد الاستعراض ما يلي:

١. طرح مناقصة لأصحاب المصلحة واستشارات الدارسات الاستقصائية الأساسية وإجراء تقييم لكل من العروض الفنية والمالية الواردة من مقدمي العطاءات. إن عقد مقدم العرض الأفضل في المراحل النهائية من التوقيع.

٢. وُضِعَت اختصاصات الخدمات الاستشارية لتقديم المساعدة الفنية للجمعيات الإقليمية بهدف تطوير الاستراتيجيات المؤسسية ونماذج الأعمال التجارية التي من شأنها أن تحافظ على دورها في ضمان تنسيق سياسات القطاعين العام والخاص والتطوير التنظيمي.

٣. طرح مناقصة الدراسات المعنية بالتجارة الإلكترونية الوطنية والإقليمية، وحماية البيانات، والبنية التحتية للمفاتيح العامة (PKI) وسياسات الملكية الفكرية ولوائحها وحقوقها. بالإضافة إلى ذلك، أُجريت تقييمات لكل من العروض الفنية والمالية الواردة لمقدمي العطاءات. إن عقد مقدم العرض الأفضل في المراحل النهائية من التوقيع.

٤. وُضِعَت اختصاصات الخدمات الاستشارية لإجراء دراسة حول السياسات واللوائح الوطنية والإقليمية القائمة بشأن التجوال والربط البيني، مقارنة بأفضل الممارسات الدولية وتحديد الاحتياجات والفجوات وتطوير تكلفة النماذج.

استضافة أمانة رابطة منظمي المعلومات والاتصالات لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (ARICEA) -

فازت رواندا بمناقصة استضافة أمانة هذه الرابطة. وبناءً على ذلك، قدمت الأمانة مسوّدة اتفاقية المضيف ومذكرة تفاهم إلى رواندا لمراجعتها وتنتظر الأمانة تعليقاتها عليها.

الطاقة

المشروع الإقليمي لمرفق تمويل البنية التحتية (RIFF)

كان النشاط الرئيسي الذي تم تنفيذه في عام ٢٠٢١ هو تنفيذ المشروع الإقليمي لمرفق تمويل البنية التحتية (RIFF) بتمويل من البنك الدولي. المشروع الإقليمي لمرفق تمويل البنية التحتية (RIFF) عبارة عن مشروع تيسير تمويل الاستثمار بتمويل من البنك الدولي إلى الكوميسا وبنك التجارة والتنمية. يهدف هذا المشروع إلى توسيع نطاق التمويل طويل الأجل للشركات الخاصة في البنية التحتية المختارة في قطاع الطاقة، وكذلك في قطاعات النقل واللوجستيات والقطاعات الاجتماعية. من المقرر أن يستمر المشروع الإقليمي لمرفق تمويل البنية التحتية (RIFF) من يوليو ٢٠٢٠ إلى سبتمبر ٢٠٢٥. يتضمن المشروع ثلاث مكونات وهي: مرفق تمويل المشروعات والبنية التحتية (٣٢٥ مليون دولار أمريكي)، وهو خط ائتمان سيوفر تمويلًا طويل الأجل لتمويل المشروعات والمشروعات الفرعية للبنية التحتية التي تفي بمعايير تأثير التنمية والتي يديرها بنك التجارة والتنمية؛ واستجابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البنية التحتية لفيروس كورونا (٧٥ مليون دولار أمريكي) ويديرها بنك التجارة والتنمية، والمساعدة الفنية (٢٥ مليون دولار أمريكي) المقدمة إلى الكوميسا وبنك التجارة والتنمية. تضمنت النقاط الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالاستعراض ما يلي:

١. ندوة عبر الويب حول تعزيز الطاقة المتجددة خارج الشبكة
٢. عُقدت ورشة العمل الأولى لأصحاب المصلحة حول المشروع الإقليمي لمرفق تمويل البنية التحتية (RIFF) في يوليو عام ٢٠٢١ بهدف تعزيز الوعي بأهداف المشروع.
٣. بدأت العملية لتيسير تقييم سوق الطاقة المتجددة والاحتياجات وبناء القدرات.
٤. بدأت العملية لدعم النشاط بهدف تطوير معايير الطاقة الشمسية / إطار التعريفة وتقديم الدعم الفني لإضفاء الطابع الفني على الأطر.
٥. بدأت العملية لدعم الاستشارات بهدف تطوير أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وتوفير بناء القدرات.
٦. تطوير خطة بناء قدرات الطاقة المتجددة وتنفيذها – طورت وحدة تنفيذ المشروع الإقليمي لمرفق تمويل البنية التحتية (RIFF) برنامجًا تدريبيًا لأصحاب المصلحة. تضمنت عملية التطوير توزيع استبيان على أصحاب المصلحة وعقد ورشة عمل استشارية عبر الوسائل الافتراضية.
٧. مشاركة أصحاب المصلحة – وقَّعت الكوميسا والجمعية الأفريقية لتنمية الشبكات الصغيرة (AMDA) مذكرة تفاهم للتعاون في تعزيز تنمية الشبكات الصغيرة في الإقليم.

مشروع مُموّل من الاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي في إطار الجمعية الإقليمية للجهات المنظِّمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (RAERESA)

تنفذ الجمعية الإقليمية للجهات المنظِّمة للطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (RAERESA) برنامج تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي (ESREM) المُمول من الاتحاد الأوروبي. يتمثل الهدف العام للبرنامج في تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي، مما يترتب عليه الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة. تم تنفيذ الأنشطة التالية في عام ٢٠٢١:

تحقيق الاتساق بين الأطر القانونية والتنظيمية

تم إعداد تقارير "المُخطط" التي تتضمن المبادئ التوجيهية لإنشاء هيئات الكهرباء التنظيمية المستقلة وتشغيلها في إطار المشروع الخاص بجزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. كما تم إعداد تقرير قُطري ثانٍ يصف أفضل الممارسات الدولية بشأن الهيكل والميزانية والتمويل والتفويض الخاص بهيئة كهرباء تنظيمية وطنية فعالة وتخضع لنظام حكم جيد لكل دولة.

وتم تقديم الدعم الفني في إطار المشروع لمقارنة الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية لعينة تتكون من ١٤ دولة عضو كانت ممثلة لمناطق مختلفة من الكوميسا، بما في ذلك جنوب السودان، مع الإطار التنظيمي الإقليمي المنسّق (HRRF). يحدد الإطار التنظيمي الإقليمي المنسّق العوامل الأساسية المطلوبة للتغلب على الحواجز أمام الاستثمار وتيسير التجارة الحرة بين الدول الأعضاء. يحدد هذا الإطار كيفية قياس مستوى التقدم نحو بيئة تمكينية أفضل للتجارة الحرة عبر الحدود. تضمنت نتائج الدراسة تقاريرًا قُطرية محددة وتقريرًا واحدًا

يقارن النتائج الإجمالية لحالة التوافق بين الدول الأعضاء الأربعة عشرة المحددة مع الإطار التنظيمي الإقليمي والتقارير الفردية لكل دولة عضو مشاركة مع نتائج أكثر تفصيلاً لاتساقها مع الإطار التنظيمي الإقليمي والتوصيات المعنية بزيادة مستوى التنسيق. الدول الأعضاء الأربعة عشرة التي شاركت في الدراسة هي: بوروندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي وسيشيل وجنوب السودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

وعند مراجعة الوثائق القانونية الخاصة بمجمع الطاقة في شرق أفريقيا (EAPP) ومجمع الطاقة في جنوب أفريقيا (SAPP) لإعداد أفضل الممارسات في الأهداف والوظائف التنظيمية الإقليمية، تم إعداد التقارير والوثائق التالية:

١. مذكرة تفاهم بين المجتمعات الاقتصادية الإقليمية
٢. مذكرة تفاهم بين مجمعات الطاقة
٣. مسوَّدة الترتيبات التجارية بين مجمع الطاقة في شرق أفريقيا (EAPP) ومجمع الطاقة في جنوب أفريقيا (SAPP)
٤. مسوّدة الإرشادات الرفيعة المستوى بشأن الوصول المفتوح الوطني المبدئي
٥. مسوّدة تقرير مراقبة السوق ومراقبة الامتثال

الطاقة المتجددة - تم الانتهاء من التقارير والإرشادات التالية في عام ٢٠٢١، التي يتمثل هدفها الرئيسي في زيادة حصة الطاقة المتجددة في مصادر الطاقة في الكوميسا ودعم مشاريع الطاقة المتجددة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي:

١. الإرشادات الإقليمية لتكامل الطاقة المتجددة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي
٢. دليل التيسيرات الائتمانية لدعم مشروعات الطاقة المتجددة
٣. إرشادات شراء الطاقة المتجددة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي
٤. استراتيجية وخطة عمل تعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي
٥. إطار المراقبة والتقييم المنقح المعنيّ باستراتيجية وخطة عمل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وأداة المراقبة عبر الإنترنت لمراقبة تنفيذ استراتيجية وخطة عمل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي.

كفاءة الطاقة - تم الانتهاء من التقارير والإرشادات التالية في عام ٢٠٢١، التي يتمثل هدفها الرئيسي في وضع منهجية أفضل الممارسات للمساعدة في تقليل الخسائر في جانب العرض وفي جانب الطلب، وضمان تحسين كفاءة الطاقة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي لمساعدة الدول الأعضاء على وضع الحد الأدنى من المعايير المشتركة المعنية بأداء الطاقة لتحسين جودة الأجهزة الكهربائية وكفاءة الطاقة:

١. الحد الأدنى من المعايير المعنية بأداء الطاقة وإرشادات السياسة للمراوح الكهربائية وأجهزة التلفزيون في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي
٢. أداة المراقبة عبر الإنترنت لتنفيذ الحد الأدنى من المعايير المعنية بأداء الطاقة (MEPS) ومعايير الملصقات في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي
٣. الإرشادات الإقليمية المعنية بإدارة جانب الطلب في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي

٤. إرشادات إقليمية حول قياس الخسائر في أنظمة الطاقة والحد منها

٥. سياسة التعريفة المستدامة والمبادئ التوجيهية

٦. استراتيجية وخطة عمل تعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي

٧. إرشادات التيسيرات الائتمانية لمشروعات كفاءة الطاقة؛ و

٨. إطار المراقبة والتقييم المنقح المعنيّ باستراتيجية وخطة عمل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وأداة المراقبة عبر الإنترنت لمراقبة تنفيذ استراتيجية وخطة عمل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي.

بناء القدرات - تعرّف ما مجموعه ١٣٧ مسؤولاً من الدول الأعضاء والمؤسسات التنظيمية ومجمعات الطاقة على الممارسات الدولية والإقليمية وأفضل الممارسات المتعلقة بالتنظيم وأسواق الطاقة وقضايا الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

برنامج الكوميسا للزراعة

تلعب الزراعة دورًا حاسمًا في التجارة الإقليمية والتكامل ولا تزال قطاعًا مهمًا في استدامة معظم اقتصادات الدول الأعضاء بالكوميسا. يمثل القطاع أكثر من ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا، ويوفر مصدر رزق لحوالي ٨٠٪ من القوى العاملة في الإقليم، ويمثل حوالي ٦٥٪ من عائدات النقد الأجنبي، ويساهم بأكثر من ٥٠٪ من المواد الخام في القطاع الصناعي. تتمتع إقليم الكوميسا بفرص لزيادة الإنتاج الزراعي والتجارة بين البلدان الأفريقية في السلع الغذائية والزراعية – وهي ضرورية للمساهمة في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الاقتصادية في الإقليم والقارة الأفريقية. يهدف برنامج الكوميسا الزراعي إلى تحفيز النمو الزراعي الشامل والتحول المستدام. كانت محاور البرنامج في السنة قيد الاستعراض على النحو التالي:

١. النهوض بتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا (CAADP)/التزامات مالابو

دعم برنامج الكوميسا للزراعة الدول الأعضاء في عملية إعداد تقرير الاستعراض الثالث الذي يُجرى كل سنتين للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وشارك في التدريب الفني للدول الأعضاء على أدوات إعداد تقارير البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، كما ساعد الدول الأعضاء المختارة في الوصول إلى الموارد التقنية والمالية لتيسير عملية جمع البيانات وحصرها، فضلا عن إجراء مراجعات فنية لبيانات البرنامج القُطري وتقاريره. وبلغت هذه العملية ذروتها في إعداد تقرير الاستعراض الثالث الذي يُجرى كل سنتين للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والبرازيل الذي أقره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المنعقد في فبراير ٢٠٢٢. إن تقرير الاستعراض الذي يُجرى كل سنتين الأداة الرئيسية للمساءلة المتبادلة لتتبع التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ إعلان مالابو للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. إذ يمكّن هذا التقرير كل دولة عضو من تقييم مستوى التقدم وتحديد القيود وصياغة الإجراءات لتحسين تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وآثاره. كما يساعد هذا التقرير في إطلاق برامج عمل على المستوى القاري والإقليمي والوطني لدفع التحول الزراعي بصورة جماعية في قارة أفريقيا.

ومن بين الدول الأعضاء التي أبلغت عن التقدم المُحرز في تنفيذ إعلان مالابو للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا لدورة عام ٢٠٢١ (الاستعراض الثالث الذي يُجرى كل سنتين)، توجد دولة واحدة (١) من بين ١٩ دولة عضو في الكوميسا تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف مالابو وغاياتها بحلول عام ٢٠٢٥. ومع ذلك، فإن ١٠ دول أعضاء تسير على مسار إيجابي وأحرزت تقدمًا مطردًا نحو الأهداف والغايات بين دورتي السنتين الثانية (٢٠١٩) والثالثة (٢٠٢١). يقدم الجدول ١٦ أدناه ملخصًا لأداء الإقليم من حيث التزامات مالابو السبعة المترجمة إلى سبع مجالات مواضيعية، مع إجراء مقارنة بين نتائج استعراض عام ٢٠١٩ واستعراض عام ٢٠٢١.

الجدول ١٦: أداء الدول الأعضاء حسب المجالات المواضيعية لالتزامات مالابو

الرقم التسلسلي	التزامات مالابو في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا	الدولة التي تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الالتزامات (٢٠١٩)	الدولة التي تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الالتزامات (٢٠٢١)
١	الالتزام ١: إعادة الالتزام بمبادئ عملية البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وقيمها	رواندا	زيمبابوي ورواندا
٢	الالتزام ٢: تعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة	لا توجد دولة عضو على الطريق الصحيح	مصر وإسواتيني وسيشيل وزامبيا
٣	الالتزام ٣: القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥	أوغندا	كينيا
٤	الالتزام ٤: الحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٢٥	بوروندي ورواندا وتونس	لا توجد دولة عضو على الطريق الصحيح
٥	الالتزام ٥: تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية	إريتريا ومدغشقر	لا توجد دولة عضو على الطريق الصحيح
٦	الالتزام ٦: تعزيز القدرة على التكيف مع تقلب المناخ	بوروندي وإثيوبيا ورواندا وسيشيل وتونس وأوغندا	بوروندي ومصر وإثيوبيا وملاوي ورواندا وسيشيل وزيمبابوي
٧	الالتزام ٧: تعزيز المساءلة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج	ملاوي وموريشيوس ورواندا وأوغندا وزامبيا	إثيوبيا ورواندا وتونس

المصدر: تقرير الاستعراض الثالث الذي يُجرى كل سنتين للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ٢٠١٥-٢٠٢١، مفوضية الاتحاد الأفريقي

وتشمل بعض النقاط الإضافية البارزة في النهوض بتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا (CAADP)/التزامات مالابو ما يلي:

قواعد اللعبة في سياق البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا (CAADP) وأجندة ٢٠٦٣ من خلال المشاركة في قمة الأمم المتحدة للأنظمة الغذائية.

- عقد ندوة حول الأدوات القانونية للاستثمار الزراعي المسؤول حضرها المسؤولون الحكوميون من الشرق والجنوب الأفريقيين، مما سهّل تبادل أفضل الممارسات ومناقشتها لتعزيز الأدوات القانونية العادلة والمتوازنة والمنصفة لتحسين نتائج المفاوضات للاستثمارات المسؤولة في الزراعة وأنظمة الغذاء لتحقيق أهداف التنمية الوطنية والإقليمية.
- بالتعاون مع أمانة مبادرة وكالة تنمية الإتحاد الأفريقي (اودا – نيباد) بشأن الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا (IFNA) والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، نظمت اجتماعًا لتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء بوصفها منصة لتبادل التقدم والممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن برامج الأمن الغذائي والتغذوي. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد كتيب تدريبي عن الأمن الغذائي والتغذوي لإرشاد الدول الأعضاء في إجراء دورات تدريبية معنية ببناء القدرات في قضايا الأمن الغذائي والتغذوي. من المتوقع أن تدعم هذه المبادرة تحقيق مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي والأهداف التي حددها إعلان مالابو.

٢. تعزيز نظام بيانات/معلومات الأغذية الزراعية

- بالتعاون مع التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا (AGRA) وشركاء التنمية الآخرين، يقود برنامج الكوميسا للزراعة جهودًا لتعزيز نظام بيانات الأغذية الزراعية في الشرق والجنوب الأفريقيين من خلال تطوير الميزانية الرقمية الإقليمية للأغذية (RFBS). ستعزز مبادرة الميزانية الرقمية الإقليمية للأغذية (RFBS) التكنولوجيا الرقمية لتوفير تنبؤات للسلع الغذائية الرئيسية في سياق الشرق والجنوب الأفريقيين بطريقة تُفيد في اتخاذ قرارات السياسات والأعمال بشأن الأمن الغذائي والتجارة الزراعية وكذلك الاستثمار. تم إجراء ورش العمل الوطنية لإطلاق مبادرة الميزانية الرقمية الإقليمية للأغذية (RFBS) للبلدان الستة الأولى المشمولة في المرحلة التجريبية في الشرق والجنوب الأفريقيين.
- أجرت الأمانة دراسة استراتيجية حول سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية وهي: البستنة، والمعالجة الزراعية، وسلاسل قيمة تطوير الجلود ومنتجاتها لتحليل اتجاهات الإنتاج والبيئة التمكينية وظروف السوق. ستفيد نتائج هذه الدراسة في تصميم التدخلات المناسبة وتطويرها لتعزيز القدرة التنافسية الإقليمية والوصول إلى الأسواق للشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة (SME) في سلاسل القيمة الزراعية المستهدفة، ومن ثم تحسين التجارة الإقليمية في السلع والمنتجات الزراعية وكذلك تحسين الأمن الغذائي الإقليمي.

٣. تطوير الأطر الاستراتيجية الإقليمية والإرشادات

- تضمنت الجهود نشاطًا لقياس أنظمة إيصالات المستودعات (WRS) داخل إقليم الكوميسا وخارجها لدعم تطوير الإرشادات الإقليمية للكوميسا لإنشاء وتشغيل وإدارة أنظمة إيصالات المستودعات للسلع الزراعية. ستعمل المبادئ التوجيهية بوصفها إطارًا استراتيجيا للدول الأعضاء لتعزيز تجميع الأغذية، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد من خلال تحسين عملية التخزين، وتعزيز تنمية بورصات السلع الزراعية من أجل تعزيز التجارة وتكامل الأسواق في الإقليم.
- ومن خلال العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ساهم البرنامج في تطوير استراتيجية إدارة الأراضي في القارة الأفريقية. وتهدف الاستراتيجية إلى ضمان إدارة الأراضي بصورة عادلة مع ضمان حقوق الأراضي وحيازتها للجميع من أجل الحصول على سبل عيش مستدامة وأنظمة إيكولوجية وتنمية اجتماعية واقتصادية في أفريقيا.
- ساهم البرنامج في صياغة الإرشادات القارية لتنسيق الأطر التنظيمية للبذور في أفريقيا. ويستند هذا الجهد إلى مبادرات التنسيق التنظيمية الإقليمية للبذور الخاصة بالكوميسا وسيضمن تنسيق السياسات والأطر القانونية للبذور.

وفي التصدي للتحديات التي تضمنت الآثار السلبية لتغير المناخ والنتائج المترتبة على جائحة كوفيد-١٩ التي أثرت على القطاع الزراعي والوصول إلى الغذاء، سيعمل البرنامج على التعاون والتنسيق الفعال بين الشركاء القاريين والإقليميين والوطنيين الرئيسيين لأن هذا أمر بالغ الأهمية في الاستفادة من الموارد التقنية والمالية على حد سواء، وكذلك في بناء أوجه التآزر من أجل تحقيق تأثير أكبر لبرامج التكامل الإقليمي. كما سيهدف البرنامج إلى تعزيز المناهج متعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات لتطوير أنظمة غذائية زراعية تتسم بالشمولية والمرونة والاستدامة في إقليم الكوميسا.

برنامج الثروة الحيوانية في الكوميسا

بهدف زيادة الإنتاج في الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وإنتاجيتهما من خلال استخدام التقنيات وتعزيز تربية الحيوانات والصحة والقدرة على الصمود أمام الصدمات والوصول إلى الأسواق وإضافة القيمة، يعمل برنامج الثروة الحيوانية في الكوميسا مع السلطات البيطرية وسلطات الإنتاج الحيواني في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات القارية والعالمية، مثل المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الأفريقي (AU-IBAR) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE) في تحسين الإنتاج الحيواني والإنتاجية الحيوانية والتجارة في الحيوانات ومنتجاتها. أنجز برنامج الثروة الحيوانية في الكوميسا الأنشطة التالية في الفترة قيد الاستعراض:

- في إطار تنفيذ مشروع تعزيز الثروة الحيوانية الإقليمية والتجارة في منتجاتها بدعم من مشروع LivelIAfrica، نظم البرنامج الاجتماع الاستشاري الإقليمي للكوميسا بشأن تحسين العوائد من التجارة بين البلدان الأفريقية في الحيوانات والمنتجات الحيوانية في إطار منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.
- تنفيذًا لنشاط تعزيز سلسلة قيمة منتجات الألبان الإقليمية بدعم من مشروع LivelIAfrica وبالشراكة مع المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الأفريقي (AU-IBAR) ومجموعة شرق أفريقيا، دعم البرنامج ورشة عمل سلسلة قيمة منتجات الألبان في شرق أفريقيا والتي ناقشت جوانب القيمة المضافة الرئيسية.
- بذل الجهود لتعزيز صحة الحيوان بالشراكة مع المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الأفريقي (AU-IBAR) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE). تضمنت التدخلات بعض الأمور من بينها دعم الدول الأعضاء لإعداد تقارير عن تفشي الأمراض الحيوانية العابرة للحدود (TADs) وتقديمها إلى المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الأفريقي (AU-IBAR) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)، والمساهمة في التدريب الإقليمي على مقاومة مضادات الميكروبات الذي تنظمه منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

برنامج مصايد الأسماك في الكوميسا

يهدف برنامج مصايد الأسماك في الكوميسا إلى تعزيز القطاع الخاص، ولا سيما مشاركة شركات إنتاج الأسماك الصغيرة والمتوسطة النطاق في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة. ويدعم برنامج مصايد الأسماك في الكوميسا البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق (RECAMP) في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. في الفترة قيد الاستعراض، عقد برنامج مصايد الأسماك في الكوميسا مشاركة مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة، بما في ذلك المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المجاورة التي ناقشت، من بين أمور أخرى، سُبُل تعزيز قدرة المنتجين ومنظمات المنتجين والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة على تعزيز القدرة التنافسية وإضافة القيمة والوصول إلى الأسواق ومن خلال تحديد التحديات الرئيسية المتفق عليها بشأن المضي قدمًا لدعم شركات إنتاج الأسماك الصغيرة والمتوسطة النطاق لتحسين قدرتها التنافسية والوصول إلى الأسواق.

مساهمة مصايد الأسماك المستدامة في الاقتصاد الأزرق لإقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي - برنامج E€OFISH

يتولى صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر تمويل مشروع إيكوفيش ECOFISH في إقليم شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا والمحيط الهندي، ويتضمن المشروع مجالات النتائج التالية:

النتيجة ١: تعزيز السياسات الإقليمية والأطر المؤسسية لتأمين إدارة أكثر استدامة لمصايد الأسماك والمساهمة في التنوع البيولوجي البحري والقدرة على التكيف مع المناخ.

النتيجة ٢: تعزيز القدرة على منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي.

وقد حقق مشروع إيكوفيش (ECOFISH) المراحل الرئيسية التالية:

- تطوير حساب الاقتصاد الأزرق الفرعي لمصايد الأسماك (BEFSA) لإقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي عن طريق وحدة الإحصاءات في الكوميسا بالشراكة مع مشروع إيكوفيش (ECOFISH). سيقوم المعهد الكيني للأبحاث البحرية والمصايد بتجريب حسابات الاقتصاد الأزرق الفرعية المطورة لتحديد التحديات والتوصل إلى حلول. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تحليل لحالة مصايد الأسماك البحرية في كينيا والسودان، بما في ذلك تطوير أوضاع مصايد الأسماك البحرية في تونس وليبيا ومصر.
- يجري تنفيذ المشاريع التالية من خلال منظمات مختلفة في الدول الأعضاء بالكوميسا:

١. تحسين المرونة الاقتصادية والأمن الغذائي للصيادين الحرفيين في شمال ساحل البحر الأحمر السوداني – منظمة ساحل السودان إس أو إس

٢. مصايد الأسماك الصغيرة النطاق من أجل نمو الاقتصاد الأزرق المستدام وتحسين الأمن الغذائي وسُبُل العيش في **ساحل كينيا وشرق أفريقيا (KECOFISH)**

٣. برنامج زامبيا للمصايد الصغيرة النطاق المستدامة - ZSSFP - **منظمة أكشن إيد في زامبيا**

٤. دعم التمكين الاقتصادي لمجتمعات الصيد الحرفي **بجمهورية موريشيوس - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

٥. الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك الساحلية الصغيرة النطاق في **شمال مدغشقر - مركز حفظ البيئة في مدغشقر (C3M)**

أثناء عملية التنفيذ، اعترف البرنامج بضرورة إبرام الشراكات مع المنظمات العالمية (مثل منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية)، والمنظمات القارية (مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي)، والمنظمات الإقليمية (مثل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتكتلات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك مجموعة المحيط الهندي والجمعيات الإقليمية ومنظمات الخدمة المدنية) للاستفادة من الموارد. لذلك من المهم ضمان التنسيق الفعال وتخصيص الموارد المطلوبة للحد من التحديات.

برنامج التصنيع في الكوميسا

يسترشد برنامج التصنيع بالاستراتيجية الصناعية للكوميسا وخطة عملها للفترة بين عامي ٢٠١٧-٢٠٢٦، ويركز جهوده على بناء قدرة إنتاجية متكاملة من الناحية الإقليمية ومتنوعة وتنافسية ترتكز على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وتستند إلى القيمة المضافة والتنويع والابتكار والمعايير الإقليمية المشتركة.

وأنجز برنامج التصنيع في الكوميسا الأنشطة التالية في الفترة قيد الاستعراض:

١) عُقِدَ اجتماعُ **تقني وزاري حول الصناعة**، مما سهّل عرض ومناقشة أطر السياسات التالية المعنية بإضفاء الطابع المحلي من قِبل الدول الأعضاء:

- استراتيجية تنفيذ إطار سياسة المحتوى المحلي للكوميسا.
- إطار الكوميسا لإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) والمنتزهات الصناعية (IPs).
- إرشادات الكوميسا بشأن زيادة الإنتاج الصناعي المُستدام والشامل أثناء انتشار جائحة كوفيد-١٩ وبعدها.

وطلب الاجتماع الوزاري من الأمانة العامة تيسير إضفاء الطابع المحلي على أطر السياسات في الدول الأعضاء وتعبئة الموارد من أجل البدء في التنفيذ. كما وُجِّهَت الأمانة العامة للعمل مع الدول الأعضاء بهدف تطوير إطار عمل الكوميسا بشأن التكامل الصناعي على النحو الذي اقترحته حكومة جمهورية مصر العربية بوصفه أداة لدفع أجندة التصنيع في الإقليم.

٢) **إضفاء الطابع المحلي على إطار المحتوى المحلي للكوميسا في الدول الأعضاء**

بفضل الدعم المالي المُقدَّم من البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية المؤسسية والوصول إلى الأسواق (RECAMP)، بدأ البرنامج تقديم الدعم للدول الأعضاء لإضفاء الطابع المحلي على إطار المحتوى المحلي الإقليمي في بعض الدول الأعضاء المختارة.

٣) **برنامج التعاون الصناعي المشترك بين زامبيا وزيمبابوي**

برنامج التصنيع المشترك بين زامبيا وزيمبابوي برنامج رئيسي للأمانة العامة للكوميسا يهدف إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الصناعية للسوق الثنائي لهاتين الدولتين وتوطيد التكامل الإقليمي عن طريق توسيع نطاق التجارة البينية الإقليمية. خلال عام ٢٠٢١، وقَّع الوزراء المسؤولين عن الصناعة في الدولتين العضويتين على مذكرة تفاهم بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢١. كما حشدت الأمانة العامة الموارد عن طريق الاستعانة بشركاء متعاونين لتمويل الدراسات الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أنه صدر تكليف بإجراء دراستين بدعم من مكتب المنطقة الجنوبية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA)، وهما دراسة جدوى مُسبقة معنية بإنشاء وإدارة منطقة صناعية زراعية مشتركة بين زامبيا وزيمبابوي، ودراسة عن تطوير سياسة منسقة وإطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي لإنشاء وإدارة منطقة صناعية زراعية مشتركة بين زامبيا وزيمبابوي. كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بتمويل دراسة جدوى تفصيلية للمنطقة الصناعية الزراعية المشتركة المقترحة، بينما دعم بنك التنمية الأفريقي زامبيا وزيمبابوي لتأمين التمويل للتنفيذ من خلال التيسيرات المتاحة. كما واصل البرنامج بذل الجهود لتعبئة الموارد لمختلف الأنشطة المتعلقة بتطوير الصناعة والقطاع الخاص.

البرنامج الإقليمي للكوميسا لتعزيز القدرة لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق

تم التوقيع على البرنامج الإقليمي للكوميسا لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق بين الاتحاد الأوروبي والكوميسا في نوفمبر ٢٠١٩ بهدف المساهمة في تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي في إقليم الكوميسا من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص بينما الهدف المحدد هو زيادة مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة من خلال زيادة الوصول إلى الأسواق وتحسين مناخ العمل.

وخلال دعم ركيزة التكامل الإنتاجي لخطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ ، يتم تنفيذ البرنامج الإقليمي للكوميسا لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق من خلال نهج تشاركي وتعاوني مع برامج الكوميسا الأخرى بما في ذلك برنامج النوع الاجتماعي والشؤون الاجتماعية وبرنامج الإحصاء الخاص بالكوميسا والمؤسسات التنفيذية للكوميسا التي تشمل مجلس أعمال الكوميسا وتحالف الكوميسا لتجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقيين ومعهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية واتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال (كومفويب) والوكالة الإقليمية للاستثمار التابعة لمنظمة الكوميسا والمؤسسات الوطنية والإقليمية التابعة للدول الأعضاء.

وكانت الإنجازات الرئيسية للبرنامج الإقليمي للكوميسا لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق خلال الفترة قيد الاستعراض المدرجة في مجالات النتائج المستهدفة على النحو التالي:

١. **تعزيز منصات الأعمال واستخبارات الأسواق -** ضمن إطار توسعة النشرة الإخبارية BIZNET التابعة لمجلس أعمال الكوميسا لتشمل معلومات السوق لسلاسل القيمة المستهدفة حيث إنه قد تم دعم البستنة والمعالجة الزراعية والجلود والمنتجات الجلدية من خلال جمع البيانات لإدخالها في النشرة الإخبارية BIZNET. وقد تم القيام بذلك في ست دول أعضاء وهي كينيا وملاوي وسيشيل، وتونس، وإثيوبيا، وموريشيوس. ويهدف النشاط إلى دعم الروابط التجارية بين الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والوسطاء والشركات الكبيرة. وعلاوة على ذلك، تم تنظيم ورشة عمل حول شراكة التوريد المحلي في زامبيا كجزء من اجتماع حوار الأعمال لتعزيز الروابط التجارية والسوقية بين الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والشركات الرائدة.

٢. **تحديد سمات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في إطار قسم النوع -** دعم البرنامج توعية الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال برنامج مسائل النوع والشؤون الاجتماعية. وقد تم الانتهاء من انعقاد اجتماعات التوعية في أربع دول أعضاء وهي رواندا، وملاوي، وأوغندا، وزيمبابوي. وتم إجراء تحديد سمات إضافي للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في دول أعضاء مختارة مع استكمال جمع البيانات. وعلاوة على ذلك، ضمن إطار اتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال (كومفويب)، تم تدريب رائدات الأعمال في إطار مختلف فروع اتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال (كومفويب) على إزالة الحواجز أمام التدويل والوصول إلى التمويل في الدول الأعضاء [٧] ، لضمان توثيق الممارسات الجيدة المختلفة في سلاسل القيمة ومشاركتها على نطاق واسع.

٧ جزر القمر وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإسواتيني وكينيا وليبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وسيشل والصومال والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

٣. **تصميم نظام تتبع الجلود الخام والمعدة للتصنيع تماشيًا مع التطورات العالمية لبناء القدرات للدول الأعضاء بالكوميسا -** دعم البرنامج تصميم نظام تتبع الجلود الخام والمعدة للتصنيع ونظام قواعد البيانات للترميز وتوفير أدوات تنفيذ علامات التتبع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم تحت إشراف معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية. وكذلك تم بناء القدرات في مجال اعتماد نظام المنتجات الجلدية الصديقة للبيئة تماشياً مع التطور العالمي لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء.

٤. **تم إجراء دراسة سلسلة القيم** لتقييم حالة سلسلة القيم المستهدفة الثلاثة (٣)

٥. **مساعدة الدول الأعضاء في تدجين السياسات واللوائح الإقليمية المختارة بالكوميسا -** في إطار تحالف الكوميسا لتجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقيين، وُضعت خارطة طريق واضحة لإجراءات التشغيل النموذجية المفصلة لمحاصيل غذائية أساسية مختارة للكوميسا. وبالإضافة إلى الجهود المبذولة لتوسيع تدجين لوائح البذور واتساقها، أطلق تحالف الكوميسا لتجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقيين بدعم من البرنامج خطة الكوميسا لتنفيذ تنسيق البذور في تونس لتدجين لوائح الكوميسا لتنسيق البذور.

٦. **تيسير المساعدة الفنية -** تمت الموافقة على المبادئ التوجيهية للمساعدة الفنية في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر وتمت الدعوة لتقديم مقترحات في أبريل ٢٠٢١. وانعقدت اجتماعات توعية لتيسير المساعدة الفنية شاركت فيها الدول الأعضاء بما في ذلك أصحاب المصلحة الآخرين مثل فروع اتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال (كومفويب) مما أدى إلى تقديم المقترحات ضمن مراحل مختلفة من التقييم والموافقة والتنفيذ.

٧. **دعم منصات الحوار الإقليمية بين القطاعين العام والخاص وتعزيزها بهدف تعزيز فرص الأعمال** – تم عقد اجتماع حواري بشأن سلسلة القيمة السمكية لتعزيز مشاركة منتجي مصايد الأسماك الصغيرة ومتوسطة الحجم في القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة للدول الأعضاء بشرق أفريقيا والدول الأعضاء لمفوضية المحيط الهندي.

٨. **مساعدة الدول الأعضاء في تدجين السياسات واللوائح الإقليمية المختارة بالكوميسا -** تم إجراء أنشطة مختلفة لمساعدة الدول الأعضاء في تدجين السياسات الإقليمية المختارة بالكوميسا. وشمل ذلك – من بين أمور أخرى – اجتماعات توعية بشأن الحاجة إلى تدجين المبادئ التوجيهية الإقليمية ذات الصلة بسياسة المحتوى المحلي.

برنامج مسائل النوع والشؤون الاجتماعية

تُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والعدالة الاجتماعية عناصر أساسية لتحقيق التقدم في جميع مجالات التنمية. وإن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والتنمية الاجتماعية هي بعض الأهداف المحددة في أطر التنمية العالمية والقارية والإقليمية. وفي عام ٢٠٢١، واصلت الأمانة العامة تنفيذ المبادرات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية هذه من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة والشباب ومبادرات التنمية الاجتماعية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي الشامل والمستدام.

تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني - من خلال بناء القدرات والبحث والتواصل. وافق الوزراء المسؤولون عن النوع الاجتماعي وشؤون المرأة خلال اجتماعهم الحادي عشر المُنعقد في مارس ٢٠٢١ على المبادئ التوجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمؤشرات وقوائم المراجعة والدورة التدريبية عبر الإنترنت حول النوع الاجتماعي والتجارة. وبعد اعتماد كتيب التدريب على النوع الاجتماعي والتجارة عبر الإنترنت وأدوات التخطيط الجنساني التي تسهل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والمشروعات المختلفة، عُقدت ورش عمل تدريبية للمهنين ذوي الصلة بمجموعة العمل الفنية المعنية بالنوع وموظفي المشروعات من جميع الأقسام والوحدات في الأمانة العامة وموظفي المنظمات التابعة للكوميسا لتعزيز مهارات النوع وتطبيق أدوات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف البرامج.

وتغطي المبادئ التوجيهية للتخطيط الجنساني المجالات التالية: التجارة والجمارك والصناعة والزراعة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والحوكمة والسلام والأمن وتغير المناخ وبرنامج العون بالكوميسا والإحصاءات والموارد البشرية ، والشؤون القانونية والمؤسسية واتصالات الشركات والتدقيق الداخلي والبحوث والتخطيط الاستراتيجي وتعبئة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، تغطي المبادئ التوجيهية للتخطيط قضايا المساواة بين الجنسين في جميع مؤسسات الكوميسا والقطاعات التابعة للكوميسا في الدول الأعضاء.

إحصاءات النوع - يُعد التوفر المعزز لإحصاءات النوع هام للغاية لتمكين رصد التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وتتبعه. وفي عام ٢٠٢١، استعانت الأمانة العامة باستشاري لإجراء البحوث وتحديث نشرة إحصاءات النوع الاجتماعي الإقليمية.

التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال منصة المعلومات والشبكات الرقمية " صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية" ودعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الخاصة بالمرأة.

١. **منصة المعلومات والشبكات الرقمية " صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية"** (www.womenconnect.org) – في عام ٢٠٢١، واصلت الأمانة العامة تفعيل المنصة الرقمية من خلال توفير معلومات الأعمال الخاصة برائدات الأعمال لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية لنمو الأعمال. وقدمت المنصة محتوى الأعمال وقصص النجاح والمحتوى المتعلق بالخدمات الاجتماعية.

٢. **محتوى الأعمال – منصة " صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية" - www.womenconnect.org** وهي منصة تشمل محتوى لمساعدة رائدات الأعمال على الازدهار في أعمالهن. ويشتمل المحتوى المتوفر على المنصة خدمات الأعمال ومعلومات السوق والوصول إلى التمويل وبناء القدرات والإرشاد والخدمات الاجتماعية وقصص النجاح والأخبار ذات الصلة. ويوفر هذا المحتوى بشكل خاص معلومات ذات صلة بعمليات تسجيل الأعمال ومعلومات الهجرة للتجار عبر الحدود والمساعدة القانونية والخدمات والمنتجات المالية (مقدمو الخدمات المالية ومنتجاتهم التي تستهدف النساء) ومعلومات الوصول إلى الأسواق ومتطلبات الاستيراد والتصدير ووحدات التعلم الخاصة بريادة الأعمال ومحو الأمية المالية وكذلك الموارد الإلكترونية من بين أمور أخرى.

٣. **محتوى قصص النجاح** – يتم توفير هذا المحتوى لإلهام رائدات الأعمال الحاليات واللواتي يرغبن في الدخول في مجال الأعمال من خلال تسليط الضوء على حالات النساء اللائي نجحن في ممارسة الأعمال في مختلف الدول الأعضاء.

٤. **محتوى الخدمات الاجتماعية -** وهو عبارة عن معلومات غير متعلقة بالأعمال ولكنه يعتبر مهم لنجاح الأعمال لأنه يساعد النساء على الوصول إلى الخدمات التي قد تعيق مشاركتهن الفعالة في الأعمال. وتشمل المعلومات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية – من بين أمور أخرى – أدلة حول الصحة الإنجابية والمؤسسات التي توفر بناء القدرات وبرامج التدريب والخدمات المُقدمة للناجين من العنف القائم على النوع بما في ذلك خطوط المساعدة.

٥. **زيادة عدد استخدام رائدات الأعمال المسجلات على المنصة -** في عام ٢٠٢١، زارت أكثر من ٢٥٠٠٠٠ امرأة من ٣٨ دولة عضو / شريكة في الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول أفريقية أخرى المنصة مقارنة بعدد الزيارات الذي بلغ ٦٦٠٠٠ في عام ٢٠٢٠ وسجلت أكثر من ١٣٠٠٠ امرأة في المنصة وأنشأن حساباتهن الخاصة عليها. وتُستخدم الحسابات المنشأة للإعلان عن السلع والخدمات ومشاركة الخبرات وتلقي الإرشاد. وترجع الزيادة في إحصاءات مستخدمي المنصة إلى أنشطة الدعاية والتسويق التي تمت في الربع الأول من عام ٢٠٢١ بالشراكة مع شركة تسويق إعلامي وكذلك الإطلاق الوطني للمنصة الذي تم بصيغ مختلطة في موريشيوس وملاوي والسودان وإثيوبيا.

٦. **الإبقاء على موظفي المشروع ودعم مطوري المحتوى الوطنيين -** احتفظت الأمانة العامة بثلاثة من موظفي المشروع بعد انتهاء التمويل من البنك الأفريقي للتنمية في ٣١ مارس ٢٠٢١ لمواصلة دعم المنصة. وواصل الموظفون دعم مطوري المحتوى الوطني على المستوى الوطني بما في ذلك تدريب الفريق القطري لدولة ليبيا بالإضافة إلى ضمان استمرار العمليات وتخصيص المنصة وتعزيز الميزات وإضافة وظائف جديدة بما في ذلك تكامل الرسائل القصيرة والمحتوى الصوتي واللغات الجديدة وهي السواحيلية والبرتغالية لتحسين الوصول والاستخدام من قبل المستخدمين المستهدفين.

تحديد سمات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة للنساء والشباب ودعمها - في عام ٢٠٢١، واصلت الأمانة العامة إجراء مسح لتحديد سمات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة للنساء والشباب في سلاسل القيمة المختارة) البستنة والجلود والمنتجات الجلدية والصناعات الزراعية) في جميع الدول الأعضاء في إطار مشروع البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق. وستساعد نتائج الدراسة في توفير الدعم المستهدف وبناء القدرات والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للنساء والشباب لتعزيز مشاركتهم في التجارة الإقليمية والقارية من خلال الوصول إلى الأسواق في سلسلة القيمة المستهدفة. وتم الانتهاء من المسح في زيمبابوي بتحديد سمات ٣٣١ شركات صغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة للنساء والشباب وملاوي بتحديد سمات ٣٢٥ شركات صغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة للنساء والشباب وأوغندا بتحديد سمات ٢٧٥ شركات صغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة للنساء والشباب. وتم إحراز تقدم في رواندا وجمهورية الكونغو الديموقراطية وزامبيا وإثيوبيا لتحديد سمات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وستجمع الدراسة المعلومات على مستوى السوق والقطاع والشركة من أجل تحديد القيود والفرص الرئيسية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

الشؤون الاجتماعية - في عام ٢٠٢١، أنجزت الأمانة العامة أنشطة تختص بالاستجابة لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

١. تطوير لوحة معلومات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) بالشراكة مع مشروع كومنز COMMONS، لتوفير النظرة الوطنية والإقليمية لتطور الوباء في الدول الأعضاء. وتضم لوحة المعلومات بيانات بشأن عدد الأشخاص الذين خضعوا لاختبارات وعدد الحالات الإيجابية وعدد الأشخاص الخاضعة للعلاج وكذلك الأشخاص الذين خرجوا من المستشفى، وغير ذلك من الأمور.

٢. التعاون مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في التخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). وتؤكد هذه الشراكة على أهمية زيادة الاستثمار في تعزيز النظم الصحية وإنتاج اللقاحات والأدوية التشخيصية والعلاجية في أفريقيا مع الدعوة إلى الوصول العادل إلى اللقاحات في جميع أنحاء العالم لصالح جميع الدول.

٣. عُقدت اجتماعات للدول الأعضاء لتبادل المعلومات والخبرات حول الوصول إلى لقاحات فيروس كورونا ونشرها وتلقيها وكذلك تأثير فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على الشباب وأفضل الممارسات في الاستجابة له.

٤. حُررت أوراق بشأن الموقف حول التأثير الجنساني لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على النساء والشباب وكذلك تم البدء في إجراء دراسة حول تأثير فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على النساء في الإقليم.

إشراك الشباب وتمكينهم - واصلت الأمانة العامة - بالتعاون مع الأمانة العامة لهيكل الحكامة الأفريقية التابع للاتحاد الأفريقي - تنفيذ مشروع إشراك الشباب في الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. يهدف التدخل الاستراتيجي للمشروع إلى تعزيز الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء بالكوميسا والبلدان التي تدعمها الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشكل عام. ويسعى إلى القيام بذلك من خلال تحفيز وإنشاء قيادة شبابية تحويلية والإشراك والمشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على معيشة المواطنين من حيث السياسات التي تستجيب لاحتياجاتهم وتطلعاتهم. ويهدف المشروع إلى زيادة تمكين الشباب ومشاركتهم في ترسيخ القيم والثقافة الديمقراطية من أجل تعزيز الحوكمة المسؤولة في البلدان الأفريقية بشكل عام والدول الأعضاء بالكوميسا بشكل خاص.

وعلى المستوى الإقليمي، حقق المشروع في عام ٢٠٢١ ما يلي:

١. تأسيس اللجنة الاستشارية للشباب في الكوميسا وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وتم إعتماد اللجنة الاستشارية للشباب في الكوميسا -وهي هيئة استشارية ومشورية إقليمية - من قبل اجتماع وزراء الشباب بالكوميسا المنعقد إفتراضياً في يونيو ٢٠٢١ وأيدها المجلس الوزاري للكوميسا المُنعقد في نوفمبر ٢٠٢١. وتم انتخاب الأعضاء الأوائل للجنة الاستشارية للشباب في الكوميسا الذين يمثلون دول الشمال والجنوب والشرق والقرن الأفريقي والمحيط الهندي. هؤلاء الأعضاء هم من الكونغو الديمقراطية ومصر وإسواتيني وكينيا، وسيشيل، والصومال، وزامبيا.

٢. تطوير واعتماد استراتيجية الكوميسا لإشراك الشباب ٢٠٢١-٢٠٢٥ التي توفر أفضل المناهج لإشراك الشباب ومشاركتهم بشكل أفضل في مجالات الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكان تأسيس اللجنة الاستشارية للشباب في الكوميسا وتفعيل الأعمال التي تقوم بها إحدى الاستراتيجيات التي تم تسليط الضوء عليها في استراتيجية الكوميسا لإشراك الشباب.

٣. اعتماد كتيب مشاركة الشباب في العملية الانتخابية من قبل المجلس الوزاري للكوميسا. وسيتم استخدام الكتيب في برنامج بناء القدرات الإقليمي للشباب في إقليم الكوميسا.

٤. اجتمع وزراء الشباب في الكوميسا بشكل أولي في يونيو ٢٠٢١ للتشاور بشأن شؤون الشباب. وكان ذلك علامة رئيسية فارقة في استمرار لجنة الكوميسا لشؤون الشباب. وأوصى الاجتماع بتنظيم اجتماعات الكوميسا الفنية والوزارية حول الشباب بشكل سنوي.

٥. زيادة مشاركة قادة الشباب (كمراقبين) من إقليم الكوميسا في اجتماعات هيئات سياسات الكوميسا لتمكينهم من تعلم عمليات صنع السياسات الإقليمية. وحضر أعضاء اللجنة الاستشارية للشباب في الكوميسا اجتماعات مختلفة للكوميسا للتعرف على عمليات صنع القرار والبرامج ذات الصلة.

وعلى المستوى القاري، قد تحقق ما يلي:

١. إطلاق كتيبات مشاركة الشباب في العمليات السياسية والانتخابية كأداة للشباب والمنظمات الشبابية والمستفيدين الآخرين. وتم رفع الكتيبات رسميًا على الإنترنت بجميع اللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي (الرابط – www.au.int/aga) في الحوار العاشر رفيع المستوى لهيكل الحكامة الأفريقية الذي عقد في ١٠-١١ ديسمبر ٢٠٢١. وتم نشر الكتيب في تدريب المدربين الذي تم في بنجول، غامبيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أغسطس ٢٠٢١ قبل الانتخابات الرئاسية.

٢. تكريم أفضل ٥ مبتكرين من الشباب في إطار منصة تحدي ابتكار الشباب لهيكل الحكامة الأفريقية في جميع أنحاء العالم لعرض أفضل الأفكار في إكسبو دبي، الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠٢١.

وعلى المستوى الوطني، تمت الإحاطة علمًا بالإنجازات التالية:

١. إنشاء مركز الحوكمة والقيادة في ملاوي من قبل ممثل الشباب بدعم من الكوميسا. وتتمثل مهمة المركز في النهوض بقيادة الشباب والمرأة في العمليات المدنية والحوكمة من خلال التأييد وبناء القدرات وخدمة المجتمع.

٢. وفي زامبيا، عُقدت "قمة القيادات من الشباب – كن ذو أهمية" في مارس ٢٠٢١ تحت قيادة ممثل الشباب بدعم من الكوميسا. وتم الاعتراف بالمبادرة كمنظمة شبابية وتم تسجيلها في المجلس الوطني للشباب في زامبيا. وحضر القمة شباب من جميع أنحاء البلاد. وكانت الرسائل الرئيسية هي تعزيز الحوكمة الديمقراطية وتوعية الشباب للمساهمة في العملية الانتخابية ومنع العنف قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. والتزم الشباب بالمشاركة والمساهمة بشكل هادف في انتخابات ٢٠٢١ في الدولة. وكانت انتخابات ٢٠٢١ في زامبيا خالية إلى حد كبير من العنف وتوجه الشباب بأعداد كبيرة للقيام بالتصويت.

٣. قام الشباب الذين شاركوا في تدريب المدربين في العمليات السياسية والانتخابية التي أجريت في غامبيا في أغسطس ٢٠٢١ بوضع خطط عمل لتكرار التدريب ضمن سياقات عملهم الخاصة.

تعبئة الموارد والتعاون الدولي

تعزيز طرق تعبئة الموارد - في إطار هذا المجال ذي الأولوية، واصل مركز تعبئة الموارد والتعاون الدولي قيادة العمليات والأنشطة الهادفة إلى تفعيل ضريبة السوق المشتركة كطريقة لتعبئة الموارد المحلية المستدامة. وطورت الوحدة الشروط المرجعية الخاصة باستشارات تطوير استراتيجية تعبئة الموارد والبروتوكول الخاص برسوم السوق المشتركة وتنظيم وتيسير اجتماعات فريق عمل بشأن استراتيجية تعبئة الموارد.

وفي إطار الجهود المبذولة لزيادة تعزيز طرق تعبئة الموارد، واصلت الوحدة قيادة الأنشطة الهادفة نحو التنسيق الكفؤ والفعال بين شركاء التنمية بهدف تعبئة موارد (منح) من خارج الميزانية من شركاء التنمية.

وبالنسبة لعام ٢٠٢١، قامت الوحدة بما يلي:

١. البرامج والمؤسسات المدعومة في تعبئة الموارد من خلال توفير الدعم الفني بشأن طلبات المنح وإعداد المقترحات بما في ذلك – المستحضرات الصيدلانية ورفع مستوى تكنولوجيا المعلومات والمرحلة الثانية من منصة ٥٠ مليون امرأة أفريقية والمرحلة الثانية من مشروع البحيرات الكبرى والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومشروع الشباب / (الكوميسا – السادك) ومشروع فترة التمديد ومشروع مبادرة الخبرة الأوروبيّة في مجال الهجرة وبرنامج المتطوعين الشباب وغيرها من المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الوحدة مع اتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال (كومفويب) بشأن المقترحات ذات الصلة بشجيرة الكاسا والأمن الغذائي ومع شركة زيب–ري بشأن اقتراح صندوق صندوق مكافحة الأوبئة.

٢. نظمت وسهلت بعثة البنك الدولي لدعم التنفيذ وبعثات التفاوض والتقييم الخاصة بالبنك الأفريقي للتنمية من بين أمور أخرى.

٣. تنظيم المنتدى التنسيقي الثالث لشركاء التنمية للكوميسا بحضور ٣٥ شريكًا.

٤. تنسيق وتيسير المفاوضات وتوقيع مذكرات التفاهم بين الكوميسا والشركاء الاستراتيجيين: مذكرة تفاهم مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية واتفاقية التعديل مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون – برنامج الشباب.

٥. شاركت في اجتماعات اللجنة التوجيهية: مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى والشباب وديمقراطية الحكم وبناء القدرات الإحصائية (٥) ومبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود والاجتماع الثلاثي لبناء القدرات (٢).

تعزيز أنشطة التعاون الدولي من خلال تعزيز وتقوية مشاركة الكوميسا وتأثيرها مع المنظمات الإقليمية والقارية والدولية الأخرى بما في ذلك ما يلي:

١. تنظيم وتيسير اعتماد سبعة سفراء وممثلين خاصين للكوميسا وهم من كندا وألمانيا وفرنسا والبرازيل، وتركيا، وزيمبابوي، ومصر.

٢. تنسيق وتيسير العديد من المكالمات والزيارات المجاملة للأمين العام للكوميسا بما في ذلك رؤساء البعثات الدبلوماسية وسفراء إثيوبيا وإيطاليا ومصر وأيرلندا، والأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من بين آخرين.

٣. تنظيم وتنسيق مشاركة الكوميسا في أعمال مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع المنظمات الإقليمية المفوضة حسب الأصول بما في ذلك منصة الحوار الثانية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية – الاتحاد الأوروبي / المنظمات

الإقليمية المفوضة حسب الأصول حول الاجتماع الإقليمي للبرمجة الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والاجتماع الفني للمنظمات الإقليمية المفوضة حسب الأصول واجتماع المنظمات الإقليمية المفوضة حسب الأصول / المديرين التنفيذيين والاجتماعات ثلاثية الأطراف للجنة الفرعية لتعبئة الموارد.

٤. تنظيم وتنسيق مشاركة الكوميسا في أعمال مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي- الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومكتب الاتحاد الأفريقي للثروة الحيوانية والمكتب الإقليمي لجنوب أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي بما في ذلك تطوير نظام معلومات إدارة الشراكة التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي (PMIS) ، كما يسلط الاتحاد الأفريقي الضوء على تحضير أفريقيا لمعرض إكسبو ٢٠٢٠ دبي التابع للاتحاد الأفريقي ومؤتمر القمة التنسيقي الثالث لمنتصف العام بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واجتماع الاتحاد الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من بين أمور أخرى.

تعزيز آليات التنسيق والحوار بين شركاء التنمية من خلال تيسير وتنسيق التحديث المستمر لقاعدة بيانات شركاء التنمية وإجراء حوار نصف سنوي مع شركاء التنمية وتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة عبر البرامج والشركاء بما في ذلك الأنشطة التالية:

١. تنظيم و/ أو استضافة اجتماعات ثنائية الأطراف مع الشركاء الحاليين والشركاء الجدد لتعزيز التعاون والشراكات وشمل ذلك اجتماعات مع ممثلي البرازيل وأيرلندا وإيطاليا واليابان والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي و مبادرة الخبرة الأوروبيّة في مجال الهجرة التابعة للاتحاد الأوروبي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وتحالف الشمول المالي وكالة التنمية البلجيكية (ENABEL) والمفوضية العليا النيوزيلندية، وغير ذلك من الجهات.

٢. المشاركة في اجتماعات وطنية وإقليمية ودولية بما في ذلك مشاورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرنامج الإقليمي الجديد ٢٠٢٢-٢٠٢٥ ومراجعة منتصف المدة لإطار العمل الاستراتيجي للبنك الأفريقي للتنمية بشأن التكامل الإقليمي ومشاورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الشباب وبناء السلام والحوكمة وغير ذلك.

٣. الإبقاء على القائمة المحدثة لمذكرة التفاهم وقاعدة بيانات شركاء التنمية.

برامج صندوق التنمية الأوروبي

تقوم الكوميسا بتنفيذ برامج ممولة من صندوق التنمية الأوروبي منذ عام ٢٠٠٢ تغطي ثلاث دورات برنامجية وهي برامج صندوق التنمية الأوروبي التاسعة والعاشرة والحادية عشر وتستهدف جميع الدول الأعضاء بالكوميسا على النحو التالي:

- في إطار الورقة الاستراتيجية الإقليمية التاسعة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) لإقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي، كانت إدارة الموارد الطبيعية والنقل هي القطاعات المحورية في تعاون الاتحاد الأوروبي. وبلغت قيمة البرنامج الإرشادي الإقليمي ٢٢٣ مليون يورو للكوميسا.
- قدمت الورقة الاستراتيجية الإقليمية العاشرة (٢٠٠٨-٢٠١٣) لإقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي الإطار الاستراتيجي للتعاون بين المفوضية الأوروبية وأربع منظمات إقليمية وهي الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا ومفوضية المحيط الهندي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إجاد). وتم تخصيص إجمالي ٦١٩ مليون يورو لتعزيز التكامل الإقليمي في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي منها ما يقرب من ١٥٠ مليون يورو مخصصة للكوميسا.
- كان للبرنامج الإرشادي الإقليمي الحادي عشر لصندوق التنمية الأوروبي مظروفًا بقيمة إجمالية تبلغ ١,٤٩٠ مليون يورو تم تخصيصه على النحو التالي: (١) مظروف شبه إقليمي بقيمة تبلغ ٣٨٥ مليون يورو (٢٦٪) مقسم إلى مخصصات لكل مجموعة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ و(٢) مظروف عبر إقليمي بقيمة تبلغ ٥٠٧

مليون يورو (٣٤٪)؛ و(٣) مظروف البنية التحتية بقيمة تبلغ ٥٨٨ مليون يورو (٣٩٪)؛ و(٤) مرفق التعاون الفني بقيمة ١٠ مليون يورو (١٪). وضمن المظروف شبه الإقليمي المشار إليه أعلاه، تم تخصيص ٨٥ مليون يورو لصالح الكوميسا والمجالات ذات الأولوية للدول الأعضاء وهي السلام والأمن والاستقرار الإقليمي والتكامل الاقتصادي الإقليمي وإدارة الموارد الطبيعية الإقليمية.

الوضع الحالي لتنفيذ البرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي

ضمن مظروف صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، ينصب التركيز على المجال ذي الأولوية رقم (٢) – التكامل الاقتصادي الإقليمي بالإضافة إلى مجالات النتائج التالية: انخفاض تكاليف التجارة على الحدود وزيادة مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وبناء القدرات التي تشمل الإجراءات الإقليمية التالية التي تم تسليط الضوء عليها في التقرير الذي تقوم الكوميسا بإعداده في الوقت الحالي:

١. برنامج تيسير التجارة
٢. مبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود
٣. البرنامج الإقليمي للكوميسا لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق
٤. برنامج الكوميسا لبناء القدرات المؤسسية
٥. مكون الكوميسا في برنامج تيسير النقل والعبور بشرق أفريقيا وجنوب أفريقيا
٦. دعم تطوير قطاع النقل الجوي في شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا ومنطقة المحيط الهندي.
٧. تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا ومنطقة المحيط الهندي.

تم مراعاة تفويض الكوميسا لتطوير السياسات الإقليمية والخبرة في تنفيذ البرامج الممولة من صندوق التنمية الأوروبي بناءً على تقييمات الأركان الإيجابية السابقة. وتنفذ الكوميسا أعمالها ضمن إطار صندوق التنمية الأوروبية تحت إدارة غير مباشرة بعد إجراء تقييمات مسبقة وبموجب تدابير إشرافية مناسبة وفقًا للمادة ١٥٤ (٤) من اللائحة المالية. وفي عام ٢٠٢١، بدأت الكوميسا في تقييم أنظمتها وإجراءاتها من خلال تقييم الأركان التسعة والذي يأخذ في الاعتبار بشكل خاص ثلاث أركان إضافية قدمتها المفوضية الأوروبية.

وتم إنشاء وحدة إدارة شاملة لصندوق التنمية الأوروبي ومقرها الأمانة العامة للكوميسا تحت القيادة العامة للأمين العام ولضمان التنفيذ والإشراف المنسق والفعال وفي الوقت المناسب بالإضافة إلى الالتزام بإجراءات صندوق التنمية الأوروبي الخاصة بأنشطة الخطوات. وتوفر وحدة الإدارة الإرشاد اللازم لتنفيذ برامج صندوق التنمية الأوروبي.

ولا تزال الأمانة العامة تمتلك البرامج لضمان استدامة التغييرات في الدول الأعضاء وكذلك داخليًا في أنظمتها وعملياتها. وكما تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ البرنامج خلال عام ٢٠٢١ قد واجه تحديات ناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). وقد دمرت آثار الوباء الإقليم ولا سيما المجتمعات والعمليات الحدودية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والبضائع وندرة البضائع بسبب القيود المفروضة على الحركة وإغلاق الحدود. وقد ساهم ذلك في التأخير في التنفيذ والدعم للدول الأعضاء في إطار البرامج المعنية.

فرص التمويل المستقبلية

لا تزال الكوميسا نشطة في العملية الاستشارية وتشارك في تصميم وصياغة البرامج الجديدة والمقبلة التي يمولها الاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٢١، شاركت الكوميسا في المشاورات مع الاتحاد الأوروبي بشأن أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي في الاتحاد الأوروبي. وأداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي هي أداة جديدة لتوحيد جميع السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي والتي سيتم دعم برنامج توجيهي متعدد السنوات لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (البرنامج الإقليمي التوجيهي متعدد السنوات) بها لتغطية شراكة الاتحاد الأوروبي مع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتمثل أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي تغييرًا جذريًا في التكوين التمويلي للاتحاد الأوروبي لأنها تدمج معظم الأدوات الحالية للعمل الخارجي بما في ذلك صندوق التنمية الأوروبي. ومن الناحية العملية، يعني هذا دمج المجالات والمصالح الحاسمة لعمل الاتحاد الأوروبي ويشمل التنمية والتعاون الدولي وسياسات الجوار وأدوات المزج التي تشمل التبعية والتبسيط والجغرافيا والسياسة أولاً كجزء من تفاعل الاتحاد الأوروبي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وسينتج عن جميع الإجراءات التي سيتم تمويلها في إطار البرنامج الإقليمي التوجيهي متعدد السنوات هذا، والتي يتم تنفيذها على المستوى القطري و / أو على المستوى الإقليمي والقاري إظهار قيمة مضافة واضحة لمعالجة مسألة ما من منظور إقليمي. وفي هذا السياق، سيلعب التكامل الإقليمي التدريجي دورًا حاسمًا في القارة كما تسترشد به المنظمات الإقليمية المختلفة والاتحاد الأفريقي.

وستمتد فترة البرنامج الإقليمي التوجيهي متعدد السنوات لمدة ٧ سنوات من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧ مع التركيز على المجالات المواضيعية التالية:

- المجال ذو الأولوية رقم ١: التنمية البشرية
- المجال ذو الأولوية رقم ٢: الحوكمة والسلام والأمن والثقافة
- المجال ذو الأولوية رقم ٣: التحول الأخضر والمناخ
- المجال ذو الأولوية رقم ٤: الرقمية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار
- المجال ذو الأولوية رقم ٥: النمو المستدام والوظائف اللائقة
- المجال ذو الأولوية رقم ٦: الهجرة والتهجير القسري

ويتضح من التحليل إن هذه المجالات المواضيعية تتماشى بوضوح مع أركان خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥. وإدراكًا لدورة البرمجة الجديدة هذه، ستواصل الأمانة العامة للكوميسا التنسيق والتفاعل بشأن جميع مستويات التعاون مثل التعاون مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء بالكوميسا والحوار المستمر والتعاون مع كل من وفد الاتحاد الأوروبي في زامبيا والكوميسا وخدمة العمل الخارجي الأوروبي للشراكة الدولية.

مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل

تم منح مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل التفويض في إقامة علاقات مؤسسية بناءة ومثمرة بين الأمانة العامة للكوميسا ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمانة العامة لمنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والمحافظة عليها وذلك لتعزيز الهدف الاستراتيجي لخطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ ولا سيما تعبئة الموارد وبناء القدرات وكذلك لتعزيز وجهات النظر المشتركة داخل المجموعات الأفريقية الأخرى في المفاوضات متعددة الأطراف. ويلعب مكتب

اتصال الكوميسا في بروكسل دورًا أساسيًا في تمثيل الأمانة العامة للكوميسا لدى الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول الكاريبي والمحيط الهادئ وأفريقيا والشركاء المتعاونين الآخرين الموجودين في بروكسل والمساعدة في تنسيق أنشطة الكوميسا لبناء قاعدة سياسية ودعم الكوميسا في أوروبا وفي المفوضية الأوروبية على وجه التحديد. وضمن هذا السياق، يشارك المكتب بشكل منتظم في المفاوضات والمناقشات التجارية متعددة الأطراف التي تُنظم في بروكسل في الأمانة العامة بمنظمة دول الكاريبي والمحيط الهادئ وأفريقيا ومنظمة التجارة العالمية في جنيف.

ويواصل مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل لعب دور داعم للأمانة العامة للكوميسا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي / المفوضية الأوروبية من حيث التعاون وتعبئة الموارد في كل من المظروف الإقليمي الحادي عشر لصندوق التنمية الأوروبي والصناديق المشتركة بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومسائل التجارة متعددة الأطراف ومراقبة المشروعات والبرامج التي يمولها الاتحاد الأوروبي. ويضمن مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بالتعاون مع الأمانة العامة للكوميسا المتابعة المنتظمة للبرامج / المشروعات التي يمولها الاتحاد الأوروبي والصناديق المشتركة بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

وكما يلعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دورًا رئيسيًا ولا سيما من خلال المساهمة في صياغة الوثائق لتحديد المشروعات ووثائق العمل. وعلاوة على ذلك، يوفر مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل رابطاً مع مقر الاتحاد الأوروبي (الشراكات الدولية والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية) بغرض متابعة المناقشات وتقديم معلومات تكميلية عند الضرورة بشأن الوثائق المُقدمة من الكوميسا لهذه الغاية وإبقاء فريق الأمانة العامة للكوميسا على علم بالتقدم المُحرز والقرارات التي تم اتخاذها.

ويشارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في تعبئة الموارد لبرامج / مشروعات الكوميسا من مصادر مختلفة مثل الاتحاد الأوروبي / المفوضية الأوروبية ومرافق الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ الداخلية (تريدكوم-٢ وبرنامج تنمية القطاع الخاص المشترك بين بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي وبرنامج السلع لبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومشروع الأمم المتحدة للإسكان والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمة البحرية الدولية واليونيدو ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي(.

ويلعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً مركزياً في تيسير التعاون التنموي والتكامل الإقليمي من خلال تطوير علاقات التعاون مع مفوضية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في المفوضية ومع غيرها من مؤسسات الاتحاد الأوروبي مثل بنك الاستثمار الأوروبي والبرلمان الأوروبي وخدمات العمل الخارجي الأوروبية والأمانة العامة لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والبعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في بروكسل والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ذات التمثيل في بروكسل (الايكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب أفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إجاد) ومنظمة دول شرق الكاريبي ومنتدى الباسيفيكي).

وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركز مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل على المجالات التالية:

أولاً: تقديم التمثيل المناسب للكوميسا

قدم مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل تمثيلًا مناسبًا وفعالًا لتعزيز رؤية الكوميسا في منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهندي والاتحاد الأوروبي وداخل مجموعة السفراء الأفريقية ومع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والمنظمات الدولية القائمة في بروكسل. وشكّل انتهاء فترة اتفاقية الشراكة فيما بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (اتفاقية كوتونو) المُوقعة في فبراير ٢٠٢٠ في كوتونو، فرصة جيدة لمكتب اتصال الكوميسا في بروكسل لتجديد علاقة الكوميسا مع الاتحاد

الأوروبي وخلق شراكة متجددة مع دول منظمة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. واستمر مكتب الاتصال في المشاركة في عملية التفاوض التي ظلت مستمرة حتى أبريل ٢٠٢١.

واستمر مكتب الاتصال – بالتعاون مع ممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى– في توعية مجموعة سفراء دول منظمة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والشركاء من الاتحاد الأوروبي حول أهمية البُعد الإقليمي في اتفاقية ما بعد كوتونو، خصوصا خلال المفاوضات بشأن البروتوكول الأفريقي الإقليمي. ونتيجة لذلك، فقد اعتمدت اتفاقية ما بعد كوتونو مبدأ إشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز التعاون معها والاعتراف بدورها كركائز يستند إليها جدول أعمال التكامل الأفريقي.

وشارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في حفل الافتتاح الأول لما بعد اتفاقية كوتونو بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ المُنعقد في ١٥ أبريل ٢٠٢١ والذي شكل الاختتام الرسمي لمفاوضات ما بعد اتفاقية كوتونو التي تحدد إطار العمل للتعاون السياسي والاقتصادي والقطاعي للعشرين سنة القادمة. وواصل مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل متابعة تنفيذ اتفاقية الشراكة الجديدة ودور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في هذه العملية بعد توقيع الاتفاقية الذي كان من المتوقع أن يتم في النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بالمتابعة والتمثيل في المسائل المتعلقة بالتجارة متعددة الأطراف، شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بفعالية في الاجتماعات المنظمة على جميع المستويات في منظمة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال التجارة متعددة الأطراف في بروكسل. وساهم مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل – إلى جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى الممثلة في بروكسل – في الحوار بين منظمة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي على قائمة الاتحاد الأوروبي للسلطات الضريبية غير المتعاونة ودول القائمة السوداء الخاصة بغسل الأموال في الاتحاد الأوروبي. ومن خلال العمل المنسق على قوائم الاتحاد الأوروبي المذكورة، يهدف مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل إلى مساعدة دول الكوميسا المعنية على إيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف.

وفيما يتعلق بمسألة البرمجة الإقليمية، أبلغ مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل الأمانة العامة عن الأولويات الإقليمية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي وشارك بفعالية في اجتماعات منصة الحوار حول البرمجة الإقليمية لجنوب الصحراء الكبرى بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأوروبي وكذلك الاجتماعات التشاورية ثنائية الأطراف بين الكوميسا والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، عقد مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل عدة اجتماعات ثنائية الأطراف مع سفراء الدول الأعضاء بالكوميسا في بروكسل وكذلك مع الممثل الدائم للاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لمنظمة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لتوعية الاتحاد الأوروبي بشأن استمرار المظاريف الإقليمية والمخصصات المباشرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بموجب أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي.

وقد مثل مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل الكوميسا في الاجتماع الوزاري الثاني للشؤون الخارجية للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المُنعقد في كيغالي، رواندا بتاريخ ٢٥–٢٦ أكتوبر ٢٠٢١. وقد ساهم مكتب الاتصال في المداولات حول التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز المرونة والسلام والأمن، والحوكمة، والهجرة، والتنقل. وبالإضافة إلى التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن تعبئة الاستثمارات من أجل التحول المستدام للبنية الأفريقية والاستثمار في تعليم الناس، وتنمية العلوم، والتقنيات، والمهارات.

ثانياً: تعبئة الموارد

لعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دورًا شديد الأهمية حيث يقوم بالتعرف على مصادر التمويل المتاحة ليحصل منها على التمويل لبرامج الكوميسا، فيتصل بالشركاء لمناقشة طرق التمويل ويكمل معهم إجراءات التوقيع على اتفاقيات التمويل، وفتح الباب لقبول المقترحات من قبل الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ونقل تلك المعلومات إلى الأمانة العامة، بالإضافة إلى تحديده لفرص التمويل الخاصة بجهود مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد–١٩) في إقليم الكوميسا.

وفي هذا الصدد، تابع المكتب الإقليمي العديد من المشروعات وفرص التمويل للكوميسا والتي شملت: المشروع فيما بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لتعزيز استدامة الطوارئ الصحية لما بعد كوفيد–١٩(بمبلغ وقدره ٢٥ مليون يورو)؛ والدعوة الثالثة لتقديم مقترحات لبرنامج الثقافة بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي (٤١٥٠٠٠٠ يورو في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر) والمشروع بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي لدعم القطاعات الثقافية والإبداعية (٢٦ مليون يورو)؛ والمشروع المشترك بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بشأن دعم تنمية سلاسل القيمة الزراعية (١٤٠ مليون يورو)؛ ودعوة الاتحاد الأوروبي لتقديم مقترحات بشأن الشراكات من أجل تفعيل المدن المستدامة (١١١,٥ مليون يورو)؛ والدعم المالي للاتحاد الأوروبي ضد العواقب الاقتصادية والاجتماعية للوباء العالمي –فيروس كورونا (٢,٠٦ مليار يورو لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى).

وقد نسق مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل مع فريق مرفق إصلاح مناخ الاستثمار لاستكشاف فرص بناء القدرات التي يمكن تقديمها إلى الكوميسا. وهو يدعم الطلبات المقدمة من الكوميسا إلى مرفق إصلاح مناخ الاستثمار الذي يموله الاتحاد الأوروبي في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بالتعاون مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية والمجلس البريطاني (١١,٦٢٥ مليون يورو).

ثالثاً: تفعيل صندوق التنمية الأوروبي

أجرى مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل مناقشات مع الأمين العام لمنظمة دول الكاريبي والمحيط الهادئ وأفريقيا والمفوضية الأوروبية حول مبادئ تحسين فعالية التنمية وآلية تنفيذها داخل إقليم الكوميسا. وعلاوة على ذلك، شارك مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بفعالية في ندوة أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي في الاتحاد الأوروبي – أوروبا العالمية التي عقدت في ٢٤ مايو ٢٠٢١. وتابع مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل اقتراح المفوضية الأوروبية بشأن أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي الجديدة على النحو المبين. كما تابع مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتزام الأموال المتأتية من إعادة التدفقات ضمن إطار مرفق الاستثمار في دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ من العمليات ضمن صناديق التنمية الأوروبية التاسعة والعاشرة والحادية عشر.

رابعاً: تعزيز التعاون الدولي مع الشركاء الاستراتيجيين

يلعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً مركزياً في تيسير التعاون التنموي والتكامل الإقليمي من خلال تطوير العلاقات مع مفوضية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في المفوضية ومع غيرها من مؤسسات الاتحاد الأوروبي مثل بنك الاستثمار الأوروبي والبرلمان الأوروبي وخدمات العمل الخارجي الأوروبية والأمانة العامة لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والبعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في بروكسل والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ذات التمثيل في بروكسل (الايكواس والاتحاد

الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والإيجاد ومنظمة دول شرق الكاريبي ومنتدى الباسيفيكي). ومن الجدير بالذكر أن مكتب الاتصال قد تابع العديد من المسائل التي تم تسليط الضوء عليها بما في ذلك أعمال فريق العمل المالي بالإضافة إلى الاجتماعات مع مجموعة مدونة قواعد السلوك في الاتحاد الأوروبي واللجنة الفرعية للبرلمان الأوروبي المعنية بالمسائل الضريبية وما بعد عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من خلال مشاركتها في الندوات والمناقشات حول تأثير القواعد الإجرائية لما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والعمليات الجمركية للصادرات الأفريقية إلى المملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك ، مثل مكتب اتصال الكوميسا في المسائل المتعلقة بلجنة التعاون بين المنظمات الإقليمية التابعة لمنظمة دول الكاريبي والمحيط الهادئ وأفريقيا.

وفي فترة التخطيط المقبلة، هناك العديد من المسائل الرئيسية التي كانت قد بدأت خلال عام ٢٠٢١ ومن المتوقع أن تستمر. ونظرًا للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتطورات هذه المسائل على الكوميسا والدول الأعضاء بها، سيواصل مكتب الاتصال متابعتها عن كثب وتقديم التقارير والتوصيات اللازمة إلى الأمانة العامة. ومن بين هذه المسائل ما يلي: أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي الجديد التابع للاتحاد الأوروبي؛ والبرمجة الإقليمية للاتحاد الأوروبي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وإنشاء لجنة التنسيق بين المنظمات الإقليمية التابعة لمنظمة دول الكاريبي والمحيط الهادئ وأفريقيا؛ ودور الكوميسا في تنفيذ اتفاقية الشراكة بين منظمة دول الكاريبي والمحيط الهادئ وأفريقيا والاتحاد الأوروبي (ما بعد اتفاقية كوتونو)؛ ومفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي – الشرق والجنوب الأفريقيين.

الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات

واصل قسم الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات في الفترة المشمولة بالتقرير تأدية مهامه المؤسسية المتمثلة في تقديم الدعم القانوني والخدمات الاستشارية القانونية لأجهزة السوق المشتركة والمؤسسات والوكالات المتخصصة ومكتب الأمين العام للكوميسا والأمانة العامة للكوميسا. وشملت الخدمات المقدمة تقديم الآراء القانونية وفحص مشروعات العقود والاتفاقيات والحضور خلال عمليات التقاضي وجلسات التحكيم أمام محكمة العدل التابعة للكوميسا. وعلاوة على ذلك، يقود قسم الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات تنفيذ برنامجين وهما برنامج حقوق الملكية الفكرية التابع للكوميسا وبرامج الهجرة التابع للكوميسا.

وفي عام ٢٠٢١، قام قسم الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات بالأنشطة التالية:

١. مراجعة نماذج عقود الأمانة العامة.
٢. مساعدة الأقسام في التفاوض وإبرام الاتفاقات الممولة من المتبرعين.
٣. تيسير تعيين قاض جديد وتحليفه اليمين لدى قسم الاستئناف بمحكمة العدل بالكوميسا ومفوضي لجنة المنافسة بالكوميسا وأعضاء لجنة حكماء الكوميسا لبرنامج الحوكمة والسلام والأمن.
٤. تسوية المنازعات وحضور الجلسات أمام محكمة عدل الكوميسا.
٥. تنفيذ حقوق الملكية الفكرية للكوميسا وبرامج الهجرة الخاصة بالكوميسا.
٦. في الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢١، عُرض على القسم القانوني أربع (٤) قضايا مُقيدة أمام محكمة عدل الكوميسا للتقاضي والتحكيم.

الاتصال المؤسسي

تتمثل الأهداف الرئيسية للاتصال المؤسسي في تعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجدول أعمال التكامل الإقليمي للكوميسا وفرصها وفوائدها بين أصحاب المصلحة من أجل زيادة الوضوح والفهم وإظهار قيمة التكامل الإقليمي. وفيما يلي النقاط البارزة في تنفيذ مبادرات الاتصال والرؤية لعام ٢٠٢١:

١. **أخبار ومعلومات الكوميسا:** تشكل الأنشطة المنفذة في إطار تنفيذ برامج التكامل الإقليمي للكوميسا المصدر الرئيسي للأخبار والمعلومات لزيادة الوعي العام. وقد أُخذت أخبار ومعلومات الكوميسا من تقارير تنفيذ البرامج والاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل والأنشطة الأخرى ذات الصلة. وتم تجميع هذا المحتوى في المنتجات الإخبارية بما في ذلك البيانات الصحفية والنشرات الإخبارية والمنشورات على المنصات عبر الإنترنت. وبعد ذلك، تم طباعة ٣٠ نشرة إخبارية أسبوعية وأربع نشرات إخبارية ربع سنوية وتم مشاركتها مع أصحاب المصلحة. وتم إعداد إجمالي ١٥ بياناً صحفياً وتوزيعها على وسائل الإعلام.

٢. **العلاقات مع وسائل الإعلام:** يُعد تعبئة وسائل الإعلام وتيسيرها لتغطية الأحداث الرئيسية للكوميسا أمرًا محوريًا في زيادة الوعي وتثقيف الجمهور بشأن التكامل الإقليمي. وبالتالي، تم إشراك الإعلام بشكل مستمر بما في ذلك المقابلات الفردية والردود على الاستفسارات والأسئلة والأجوبة. وقد ساهم ذلك في ظهور الكوميسا إقليمياً وعالمياً. وكجزء من حزمة الحوافز، تم تنفيذ برنامج جوائز الكوميسا الإعلامية السنوي مع إرسال الدعوات للمشاركة وكذلك اختيار أفضل المشاركات. وتم تكريم ثمانية صحفيين فازوا بالجائزة في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١ ومكافأتهم خلال قمة الكوميسا الحادية والعشرين في مصر بتاريخ نوفمبر ٢٠٢١.

٣. **النشر:** تشكل المنشورات مجموعة أدوات معلومات الكوميسا والتي يتم مشاركتها مباشرة مع أصحاب المصلحة بما في ذلك المكتبات والمؤسسات التعليمية والوفود القطرية والبعثات الدبلوماسية، وغيرها من الجهات. وتضمنت المنشورات الرئيسية التي تم نشرها خلال العام ما يلي: العدد ٢٦ من جريدة الكوميسا والمجلد ٨ والمجلد ٩ (المسائل الرئيسية في التكامل الإقليمي) وموجزات السياسات ذات الصلة وإمكانات التجارة البينية للكوميسا والتقرير السنوي للكوميسا ٢٠٢٠ وتقارير خاصة بشأن قضايا الساعة وصحائف الحقائق ذات الصلة بمختلف المشروعات من بين أمور أخرى.

٤. **الدعاية:** كان الحدث الدعائي الرئيسي في عام ٢٠٢١ هو تنفيذ خطة الدعاية للقمة الحادية والعشرين للكوميسا بالتعاون مع الحكومة المصرية. وشمل ذلك مفاهيم تطوير المنتجات الدعائية ومنشورات القمة وإنتاج الفيديو والإيجازات الصحفية والإعلانات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنتاج فيديو دعائي بشأن "تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة" في البلدان التي يتم التركيز عليها ونشره فيها.

وظل تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد -١٩) يمثل تحديًا وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الرؤية والمشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة بالدول الأعضاء. ومع ذلك، توفر عملية تحسين التقنيات الرقمية في النشر والدعاية فرصًا لتحقيق أهداف الاتصال الخاصة بالكوميسا.

التخطيط الاستراتيجي والبحث ومواءمة السياسات

تتولى وحدة البحوث والتخطيط الاستراتيجي وتنسيق السياسات زمام القيادة في إدارة الاستراتيجيات. وعند وضع وصياغة الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل، تدعم وحدة البحوث والتخطيط الاستراتيجي وتنسيق السياسات الإدارات/ الوحدات ومؤسسات الكوميسا لضمان التوافق مع الاستراتيجية التنظيمية الشاملة ومواءمة استراتيجيات الكوميسا عبر القطاعات المختلفة. وعلاوة على ذلك، تراجع الوحدة قرارات المجلس الوزاري وخطط العمل والاستراتيجيات متوسطة الأجل وتتعاون مع أقسام الميزانية والمالية والمراقبة والتقييم لضمان الكفاءة والفعالية والجدوى الاقتصادية. وإدراكاً لجداول أعمال التنمية العالمية والقارية التي تتماشى مع التوجه الاستراتيجي للكوميسا، تقوم الوحدة بتنسيق التقارير حول القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

وفي عام ٢٠٢١، قامت الوحدة بالأنشطة التالية:

١. نسقت التقييم النهائي للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وعرضه على أصحاب المصلحة ولا سيما إدارة الكوميسا والوزارات التنسيقية للدول الأعضاء مع إبراز الدروس الرئيسية المستفادة.

٢. ثانياً: إجرت مشاورات لدعم استكمال مسودة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ بما في ذلك ما يلي:

- عرض مشروع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل في الاجتماعات الفنية والوزارية التالية: لجنة مسائل النوع والشؤون الاجتماعية (مارس ٢٠٢١) والمدققون الجدد (أبريل ٢٠٢١) ولجنة البنية التحتية والخدمات اللوجستية (مايو ٢٠٢١).
- الاجتماع الافتراضي لخطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ والمنعقدة في ٢٦-٢٧ مايو ٢٠٢١.
- الاجتماع المتواصل الافتراضي لخطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ المنعقد في ١٥ -١٦ يوليو ٢٠٢١.

٣. التنسيق مع المنظمة الحكومية الدولية لدعم الرصد والتقييم لتطوير إطار العمل الخاص بخطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ واستكماله مع جميع البرامج / المشاريع.

٤. العمل مع الأقسام / الوحدات والدول الأعضاء لتسليط الضوء على الأداء الاستراتيجي.

٥. تولى مهمة الاتصال والدعم لمشروع الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ لمؤسسات الكوميسا والدول الأعضاء.

٦. الصياغة المدعومة لاستراتيجيات الفئة ٢ لمحكمة العدل الخاصة بالكوميسا ولجنة المنافسة ووكالة الاستثمار الإقليمية وبرنامج الإحصاءات.

٧. المشاركة مع أصحاب المصلحة الخارجيين بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا كمدخلات في الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥.

٨. المشاركة في الأنشطة التي تهدف إلى تحسين المواءمة بين استراتيجية الكوميسا والجهود المبذولة على المستويين القاري والإقليمي. وشمل ذلك تقديم الدعم لإعداد تقرير مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي لعام ٢٠٢١.

٩. المشاركة في طرح إطار عمل الرصد والتقييم ونموذج الإبلاغ عن خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣.

١٠. تجميع جداول الاجتماعات وورش العمل لعام ٢٠٢١.

١١. تنسيق وإعداد تقارير عن تنفيذ الاستراتيجيات بما في ذلك التقرير السنوي للكوميسا لعام ٢٠٢٠ وتقرير الكوميسا عن حالة التكامل لعام ٢٠٢٠.

١٢. المشاركة في مجموعة عمل برنامج تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية للكوميسا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

١٣. المشاركة في مجتمع ممارسة تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية للتخطيط الاستراتيجي والمراقبة والتقييم.

١٤. دعم صياغة الهدف ٣ لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر – برنامج بناء القدرات المؤسسية.

شبكات المعلومات

ضمن أعمال تنفيذ أنظمة معلومات السوق المشتركة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخدمات دعم نظام تكنولوجيا المعلومات وصيانتها، قام قسم المعلومات والشبكات بالأنشطة التالية في الفترة المشمولة بالتقرير:

١. الشبكة الداخلية (الإنترانت) تعمل بكامل طاقتها – عزز قسم تكنولوجيا المعلومات شبكة داخلية (إنترانت) بالكوميسا للسماح للموظفين بالوصول إلى النظام خارج الموقع. وبالإضافة إلى ذلك، تم تمكين الموظفين من الوصول إلى بيانات الإدارات الخاصة بناءً على المصادقة والترخيص. وتم عقد جلسات توعية لتدريب موظفي الكوميسا على الاستخدام الكفؤ والفعال للشبكة الداخلية (الإنترانت).

٢. تطوير مواقع الويب لتبادل المعلومات وإبرازها (ترقيات وتحسينات) – تم تطوير بوابات الويب التالية داخليًا: البوابات الخاصة بالحوكمة والسلم والأمن والرابطة الإقليمية لمنظمي بناء الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي. وقام القسم بصيانة وتحديث وتعزيز المواقع الإلكترونية التالية: بوابة الكوميسا وموقع الويب للجنة المنافسة وموقع الويب لمعهد النقد بالكوميسا ومنصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية وبوابة تبادل معلومات الكوميسا الخاصة بفيروس كورونا (كوفيد – ١٩).

٣. بيئة تشغيل الأعمال غير الورقية المتكاملة مع تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات والإبلاغ الفعال – تحقيقاً لذلك، استحوذت الأمانة العامة على البنية التحتية الأساسية والرسمية لتنفيذ مصادقة آمنة للبريد الإلكتروني باستخدام التوقيعات الرقمية وكذلك تفعيل منصة التوقيع الرقمي. ومن المتوقع أن يقلل هذا من توقيع المستندات الورقية.

٤. تصميم وتطوير أدوات منطقة التجارة الحرة الرقمية بالتعاون الوثيق مع قسم التجارة والجمارك – استمرت توعية الاستشاريين وإشراكهم للمساعدة في تطوير ونشر أدوات اتفاقية التجارة الحرة الرقمية. وشمل ذلك إشراك مستشار تكنولوجيا المعلومات في بلد المنشأ الإلكترونية والمناقصة لتصميم وتطوير السوق عبر الإنترنت. كما تمت التوعية ومشاركة الدول الأعضاء في إيسواتيني ومدغشقر وكينيا وأوغندا ورواندا وزامبيا وملاوي. وبالإضافة إلى ذلك، تم القيام بزيارة إلى نقطة حدودية واحدة من بين الحدود الثلاثة تحسباً لاختيار حدود لتجربة مبادرة الحدود الذكية.

٥. توفير خدمات فعالة لتكنولوجيا المعلومات دون انقطاع – وذلك من خلال العمل مع جميع الأقسام / الوحدات، حيث صممت الأمانة العامة خطة لاستمرارية الأعمال وفعلتها لتمكين الموظفين من العمل عن بُعد بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩). ونفذ قسم تكنولوجيا المعلومات الترتيبات لتنظيم العمل

من المنزل وقام بدعمها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة. وتم تدريب الموظفين على استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات وأدوات الدعم عن بعد.

٦. اجتماعات الكوميسا الافتراضية غير الورقية/ الهجينة – تم إجراء جميع اجتماعات الكوميسا بما في ذلك اجتماعات هيئات السياسات افتراضيًا. وقد أتاح ذلك للأمانة العامة توفير الأموال المخصصة للاجتماعات الفعلية خلال العام وضمن أداء الأمانة العامة لمهامها بكفاءة وفعالية. وتم عقد الاجتماعات باستخدام منصات مختلفة بما في ذلك فرق مايكروسوفت وZoom و Webex. كما وضع القسم المبادئ التوجيهية للاجتماعات الافتراضية بالشراكة مع القسم القانوني.

٧. تدقيق النظام للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات بالأمانة العامة للكوميسا – تم إجراء عمليات تدقيق عديدة من جانب وحدة التدقيق الداخلي باستخدام خدمات مدقق تكنولوجيا المعلومات والمدققين الخارجيين. وشملت هذه العمليات الآتي: تدقيق الامتثال العام لضوابط تكنولوجيا المعلومات وتدقيق الامتثال للسياسات ومراجعة نظام تطبيق Straight2Bank.

٨. مواءمة جميع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية (تدفقات العمل) وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للامتثال لمعايير الآيزو (ISO) – قام القسم بتعديل سياسات تكنولوجيا المعلومات الحالية ووضع ١٧ سياسة جديدة. ووافق الأمين العام على السياسات ومن المقرر أن يبدأ اتباعها في عام ٢٠٢٢.

٩. قام القسم بشراء ١٥٠ جهاز هاتف وتوزيعهم لتمكين موظفي الأمانة العامة من التواصل بكفاءة. وتمت ترقية نظام الهاتف ٣CX إلى أحدث إصدار.

١٠. واصل القسم دعم الأجهزة الطرفية لتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات خلال العام ليتيح للمستخدمين تجربة بيئة عمل سلسة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة.

١١. القمة الهجينة للكوميسا ٢٠٢١ – قام القسم بتيسير انعقاد القمة المختلطة لرؤساء دول وحكومات الكوميسا الأولى على الإطلاق. وشملت أبرز الأحداث حلف قضاة محكمة عدل الكوميسا ومفوضي لجنة المنافسة بالكوميسا لليمين. وشهدت القمة أعلى مشاركة لكل من رؤساء الدول والحكومات والمشاركين افتراضياً من جميع أنحاء الإقليم. وعلاوة على ذلك، تم تحقيق وفورات هائلة في التكاليف بسبب هذا الترتيب.

الموارد البشرية والشؤون الإدارية

تتمثل مهام إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية في تقديم مستوى عالٍ من الخدمة والدعم للأمانة العامة بأكملها وكذلك للدول الأعضاء. وهي تغطي القضايا المتعلقة بالموارد البشرية وخدمات المعرفة والمعلومات وخدمات المؤتمرات والمشتريات وخدمات الدعم العامة التي تدعم الإدارات والوحدات والمشروعات والدول الأعضاء في تنفيذ أنشطتهم الموجهة نحو تحقيق استراتيجية الكوميسا وجدول أعمال التكامل الإقليمي.

وتم الاضطلاع بالأنشطة التالية في العام قيد الاستعراض:

وحدة الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية أساسية لتنفيذ استراتيجية الكوميسا وجدول أعمال التكامل الإقليمي بشكل عام. وبالتالي، تضمن الوحدة أنها تجتذب موظفين أكفاء يتمتعون بقدرات كافية من حيث المهارات والمعرفة والخبرة في الأمانة العامة وتهتم بالإبقاء عليهم. وتهدف الوحدة إلى تعزيز تقديم المشورة المهنية بشأن خدمات إدارة الموارد البشرية وهي: التوظيف وتفسير قواعد ولوائح الموظفين وبناء القدرات وإدارة الأداء ورفاهية الموظفين – من بين أمور أخرى – لجميع أصحاب المصلحة.

التعيين في الأمانة العامة للكوميسا ومؤسسات ومشروعات / برامج الكوميسا - تم تعيين موظفين لما يلي: الأمانة العامة ولجنة المنافسة في الكوميسا وصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر ووكالة الاستثمار الإقليمية.

إدارة التغيير – قامت الوحدة بتيسير تدريب إدارة التغيير لفريق الإدارة العليا لإعداد الموظفين حول كيفية إدارة التغييرات المؤسسية بدعم من برنامج تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية للكوميسا وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الهيكل التنظيمي - تم الانتهاء من مراجعة الهيكل التنظيمي والموافقة عليه على مستوى الإدارة التنفيذية. وتم عرض التقرير بعد ذلك على المجلس الوزاري. ومع ذلك، تم تأجيل النظر في الهيكل التنظيمي لحين الموافقة على خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ لضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

التدريب– استمر تنفيذ برنامج التدريب – البرنامج التعليمي للشباب الذي تم إطلاقه وتأسيسه في عام ٢٠١٩ بمشاركة إجمالي ١٠ متدربين.

وحدة المشتريات

واصلت الوحدة القيام على نحو فعال بتيسير متطلبات الشراء ودعمها لأصحاب المصلحة لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمانة العامة. وقامت بالأنشطة الرئيسية التالية:

١. تطوير خطة المشتريات السنوية بما يتماشى مع القواعد وبالتشاور مع أصحاب المصلحة.

٢. دعم أقسام ووحدات المستخدمين بما في ذلك مؤسسات الكوميسا من خلال تيسير شراء الخدمات الاستشارية وغير الاستشارية وشراء البضائع والمعدات والأشغال. وكانت تتماشى مع الميزانية المعتمدة وخطة العمل وخطة الشراء؛ و

٣. دعم تكييف العمليات خارج الموقع والاستجابة للطوارئ لتأثير فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) من خلال شراء الأدوات والمواد الخاصة بالسلامة بما في ذلك أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم العمليات خارج الموقع.

وحدة خدمات المؤتمرات

تنسق وحدة خدمات المؤتمرات توفير جميع خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم ذات الصلة للأمانة العامة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. ويشمل هذا الدعم ترجمة الوثائق بجميع لغات الكوميسا والترجمة الفورية أثناء الاجتماعات وورش العمل وخدمات الأمانة العامة ومراقبة المستندات وبروتوكول غرف الاجتماعات والخدمات اللوجستية. وتُقدم الخدمات بالاشتراك مع قسم تكنولوجيا المعلومات ووحدة المشتريات ووحدات أخرى في الأمانة العامة عند الاقتضاء. وقامت الوحدة بالأنشطة الرئيسية التالية:

١. أشركت الوحدة جميع الدول الأعضاء في جهودها لإنشاء فرق من المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين المستقلين المؤهلين لضمان التنسيق الفعال للاجتماعات على مستوى الدول الأعضاء وذلك اتباعاً للمبادئ التوجيهية المحددة لتوظيف واختيار المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين الخارجيين. ويتم تشجيع الدول الأعضاء على مواصلة دعم الوحدة في إنشاء قاعدة بيانات ديناميكية لمقدمي الخدمات عبر إقليم الكوميسا.

٢. تعاونت مع قسم تكنولوجيا المعلومات والشبكات في خدمة الاجتماعات الافتراضية. ونتج عن ذلك التضافر الذي جعل الاجتماعات عبر الإنترنت أكثر فعالية وسلاسة في ضوء قيود السفر والتدابير الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩).

٣. عززت نظامها لإدارة السجلات واتخذت تدابير من أجل توحيد الترجمة والترجمة الشفوية وتخزين وثائق العمل والتقارير الناتجة عن اجتماعات الأجهزة الفنية والسياسية وقمة رؤساء الدول والحكومات.

٤. أحرزت الوحدة تقدمًا كبيرًا - بالشراكة مع مركز موارد المعلومات - في استكمال تحويل التقارير الورقية التاريخية والوثائق المختارة إلى نسخ إلكترونية لحفظها في قواعد البيانات على الشبكة الداخلية (الإنترانت). وأوشك هذا الإجراء على الانتهاء وسينشأ عنه أرشيف إلكتروني للوثائق التاريخية المتاحة للاستخدام بسهولة.

٥. أجرت جلسات تدريب وتوعية عبر الإنترنت لموظفيها الحاليين وموظفيها الجدد للحفاظ على معايير الخدمة وإطلاع الأعضاء الجدد على توقعات أصحاب المصلحة.

٦. أطلقت عملية قياس الأداء التي تهدف لمواءمة جميع أنظمة وعمليات خدمات المؤتمرات نحو الانتقال من الأنظمة الورقية إلى الأنظمة غير الورقية بالكامل والقائمة على تكنولوجيا المعلومات. وقد شهدت هذه الجهود ترقية النظام اللاورقي التقليدي المعتمد في عام ٢٠١٦ إلى هيكل أكثر كفاءة يتماشى مع المبادئ التوجيهية لإدارة الفعاليات الافتراضية.

مركز موارد المعلومات

يواصل مركز موارد معلومات بالكوميسا تقديم خدمة معلومات عالية المستوى، ودقيقة، وملائمة، وسريعة لدعم برامج وخدمات دعم الأمانة العامة للكوميسا وكذلك الدول الأعضاء وذلك لتيسير عمليات البحث والتكامل الإقليمي. وفي عام ٢٠٢١، قامت الوحدة بتعليق الوصول المادي إلى المقر بسبب فيروس كورونا (كوفيد- ١٩) ولجأت إلى المنصات الرقمية لمواصلة خدمة عملائها. وحققت الوحدة مهامها في الأقسام الثلاثة التالية:

١. خدمات دعم البحوث والمعلومات

قدمت الوحدة إدارة محسّنة للمعلومات الرقمية والوصول إلى عملائها على نطاق واسع لدعم برامج الكوميسا وبرنامج درجة الماجستير الافتراضي للكوميسا في التكامل الإقليمي من خلال أنظمة معلومات مناسبة مثل المستودع الرقمي ونظام المكتبة المطوّر ومنصة البحث الموحدة RemoteXs والاشتراكات في قواعد بيانات موثوقة على الإنترنت خاصة بالموضوع والكتب الإلكترونية والمجلات الإلكترونية. كما سهلت الوحدة الوصول إلى مشاركة الموارد الإلكترونية التعاونية مع المكتبات الإلكترونية ذات السمعة الحسنة مثل المكتبة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي والمكتبة الإلكترونية للبنك الدولي وقواعد بيانات البحوث من أجل الحياة "Research4Live" التابعة للأمم المتحدة من بين مجموعة من قواعد البيانات الأخرى.

٢. إدارة السجلات

لعبت الوحدة دورًا رئيسيًا في تنفيذ سياسة إدارة السجلات بالأمانة العامة وجدول الاحتفاظ بها والتخلص منها على النحو الذي تعتمده الأمانة العامة في ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي وذلك لتحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال التدفق السلس للمعلومات بالأمانة العامة. وأصبحت الشبكة الداخلية (الإنترانت) هي المستودع الرئيسي للسجلات والوثائق الداخلية التي تتيح وصول جميع موظفي الأمانة العامة في الأقسام والوحدات المعنية إلى المعلومات في كل الأوقات.

٣. إدارة المعرفة

تعتبر الوحدة هي أمين على الذاكرة التنظيمية وتحتفظ بنسخ أرشيفية من تاريخ الكوميسا عن طريق تقارير المجلس الوزاري ووثائق عمل الكوميسا والمنشورات الاحتياطية وتقارير البرامج. وتقع الوحدة في مركز المعرفة وتبادل المعلومات بالأمانة العامة والدول الأعضاء والشركاء المتعاونين وكذلك تبادل المعرفة مع الشركاء في الإقليم وفي العالم.

٣
الفصل الثالث

أنشطة المؤسسات التابعة للكوميسا

أنشطة المؤسسات التابعة للكوميسا

المعهد الأفريقي للجلود والمنتجات الجلدية

تتمثل الولاية الرئيسية للمعهد الأفريقي للجلود والمنتجات الجلدية في دعم تطوير قطاع الجلود في أفريقيا بشكل عام وفي إقليم الكوميسا بشكل خاص. ويهدف المعهد إلى أن يكون مركز التميز الأول في أفريقيا لقطاع الجلود التنافسي على الساحة العالمية من خلال تيسير التعاون بين الدول الأعضاء وربط الشركاء والشركات والمؤسسات من أجل القيمة المضافة والاستدامة ودعم القدرة التنافسية في قطاع الجلود من خلال تبادل المعرفة والابتكار. وتضم عضوية المعهد عشرة دول وهي: بوروندي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وملاوي، ورواندا، وأوغندا، والسودان، وزامبيا، وزمبابوي. وفي عام ٢٠٢١، تم توسيع أنشطة المعهد لتشمل الكونغو الديمقراطية وإسواتيني ومصر ومدغشقر وموريشيوس والمغرب والنيجر وناميبيا وجنوب أفريقيا. ويتم تخطيط وتنفيذ أنشطة المعهد في إطار خطته الاستراتيجية لمدة ١٠ سنوات (٢٠١٦-٢٠٢٥) والتي تتماشى مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للكوميسا ٢٠٢١-٢٠٢٥ وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، إلى جانب تأخر مساهمة الدول الأعضاء السنوية، فإن إنجازات المعهد في عام ٢٠٢١ مدرجة أدناه ومفصلة وفقاً للجدول رقم (١٧).

١. استضاف المعهد بنجاح المؤتمر العالمي الخامس للجلود والمؤتمر السادس والثلاثين لعام ٢٠٢١ للاتحاد الدولي لجمعيات خبراء تكنولوجيا وكيمياء الجلود، الذي جمع أكثر من ٣٠٠ من العلماء والباحثين والخبراء ومصنعي الجلود والمنتجات الجلدية والمستثمرين من أكثر من ٥٠ دولة حول العالم. وناقش المؤتمران القضايا الملحة التي تؤثر على قطاع الجلود، والنهوض بعلوم وتكنولوجيا الجلود، وقاما بتيسير التواصل والتشبيك فيما بين مصنعي الجلود. وعلاوة على ذلك، أتاح المؤتمران فرصة جيدة لأفريقيا بصفة عامة وإقليم السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي بصفة خاصة لعرض مواردها الضخمة في قطاع الجلود أمام الجهات الفاعلة العالمية.

٢. قام المعهد برعاية الشركات الصغيرة والمتوسطة من ٩ دول أعضاء للمشاركة في المعرض الأفريقي للجلود الذي عقد في شهر ديسمبر ٢٠٢١. ونظم المعهد اجتماعا جانبيا مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، نوقشت خلاله التحديات الرئيسية التي تؤثر على أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الجلود، وتم تقديم توصيات للمعهد من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها.

٣. أكمل المعهد بنجاح دراسة حول "البرامج والمؤهلات اللازمة للاعتراف بالمهارات وتطويرها في قطاع الجلود في أفريقيا". وأجريت الدراسة في سبعة بلدان، وهي مصر، وإثيوبيا، وكينيا، والمغرب، وناميبيا، والنيجر، وجنوب أفريقيا و٤ تجمعات اقتصادية إقليمية وهي: الكوميسا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي. وقد تم تمويل الدراسة من قبل منظمة العمل الدولية، في إطار برنامج حوكمة هجرة اليد العاملة المشترك بين مفوضية الإتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل التكامل والتنمية الإقليميين في أفريقيا.

٤. حصل المعهد الأفريقي للجلود والمنتجات الجلدية على شهادة المواصفات الدولية، مواصفة إدارة الجودة QMS طبقاً للمواصفة ISO: QMS ٩٠٠١ :٢٠١٨ ومواصفة إدارة البيئة EMS طبقاً للمواصفة ISO ١٤٠٠١:٢٠١٥ للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ بعد استيفاء متطلبات مراجعة إعادة الاعتماد.

الجدول ١٧: الأنشطة التي نفذها المعهد في عام ٢٠٢١ مع تسليط الضوء على حالة الإنجاز والبلدان المستفيدة

الرقم	الفئة	الأنشطة المخطط لها / المتدربون	* حالة[٨] التنفيذ	توصيف الأنشطة	الدول المستفيدة/ المؤسسات
١.	تنمية القدرات البشرية	١٦٠	٢٤٠ (١٥٠٪)	❖ التدريب على صياغة المقترحات، وتعبئة الموارد، والعمل الجماعي، ومبادئ تنفيذ نظام إدارة الجودة/ نظم الإدارة البيئية، وتطوير محفظة الخدمات الاستشارية؛ ❖ التدريب على إصدار الشهادات للمنتجات الجلدية المراعية للبيئة؛ ❖ التدريب على استعراض استراتيجية سلسلة القيمة الإقليمية للجلود؛ ❖ التدريب على أنظمة تتبع الجلود والاصلال؛ ❖ التدريب على تطبيق المعايير الخاصة بسلاسل قيمة الجلود.	بوروندي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا والسودان وزامبيا وزيمبابوي والكونغو الديمقراطية وإسواتيني ومدغشقر وموريشيوس.
٢.	نقل التكنولوجيا	٣	٣ (١٠٠٪)	❖ الهندسة العكسية لأسطوانات الدباغة النباتية؛ ❖ استضافة حدثين عالميين في قطاع الجلود، وهما الاتحاد الدولي للكيمائيين ومتخصصي تكنولوجيا الجلود والمؤتمر العالمي للجلود.	الدول الأعضاء في المعهد بالإضافة إلى أكثر من ٥٠ بلدا.
٣.	تنمية القدرات المؤسسية	٢٠	٢٣ (١١٥٪)	❖ عقد اجتماعات افتراضية لأوغندا وبوروندي ورواندا وزامبيا وزمبابوي وملاوي؛ ❖ الاستعراضات الداخلية والمراجعة الخارجية للحسابات بشأن الالتزام بالمعايير؛ ❖ إعداد وحدة التدريب عبر الإنترنت؛ ❖ دراسة تنسيق المناهج (منظمة العمل الدولية)؛ ❖ دراسة الفجوات في المهارات في ٧ بلدان؛ ❖ تجهيز مراكز الحضانات/استوديوهات التصميم الفرعية في ٥ بلدان (إريتريا وبوروندي ورواندا وزامبيا وكينيا) بآلات وأدوات لصنع الأحذية والجلود، في إطار المساعدة الفنية التي يقدمها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا من خلال تيسير المعهد لذلك.	بوروندي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ملاوي ورواندا وأوغندا والسودان وزامبيا زيمبابوي الكونغو الديمقراطية وإسواتيني ومدغشقر وموريشيوس والنيجر وناميبيا، وجنوب أفريقيا، ومصر، والمغرب.

٨ الارقام التي بين الأقواس، تبين النسبة المئوية للإنجاز مقارنة بالأنشطة المخطط لها

٤.	التجارة وربط الأسواق بعضها ببعض	١٠	٩ (٩٠٪)	الرعاية الكاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة من ٩ دول أعضاء في المعهد للمشاركة في المعرض الأفريقي للجلود	بوروندي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا، وأوغندا، والسودان، وزامبيا.
٥.	جمع البيانات/ المعلومات ونشرها	١٥	١٤ (٩٣,٣٪)	❖ الحفاظ على الأنظمة عبر الإنترنت (Google Drive و Smartsheet)، والاشتراك في LeatherBiz.com، و Devex، و Crosseref، و Leather Magazine، ورسوم عضوية الاتحاد الدولي للكيمائيين ومتخصصي تكنولوجيا الجلود، واستضافة الويب، وتجديد البرامج، وتوسيع النطاق، وعضوية المركز الدولي للتجارة مما حسن المعلومات السوقية ونظام الرصد و التقييم. ❖ ويجري حاليا دعم ستة تعاونيات في خمسة بلدان (السودان وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وزيمبابوي) من خلال الدعم المالي الذي يقدمه المعهد.	إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، رواندا، رواندا، السودان، زامبيا، زيمبابوي، كينيا، ملاوي.
٦.	تعبئة الموارد	٨٥٧,٣٠٠ دولاراً أمريكياً	٦٥٠,٠٠٠ دولاراً أمريكياً (٧٥,٨٢٪)	❖ تمت تعبئة الموارد من خلال البرنامج الإقليمي لتنافسية المشاريع والوصول إلى الأسواق، ومنظمة العمل الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ ❖ إعداد ٦ مقترحات جديدة لتقديمها	بوروندي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ملاوي ورواندا وأوغندا والسودان وزامبيا زيمبابوي الكونغو الديمقراطية وإسواتيني ومدغشقر وموريشيوس والنيجر وناميبيا وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب
٧.	إعداد وثائق السياسات والمبادئ التوجيهية والمخططات النموذجية	٤	٦ (١٥٠٪)	❖ بدء الأنشطة الخاصة بوضع دليل للمؤسسات وأداء الإنتاج والبيانات ا لتجا ر ية ؛ ❖ تم تحديد وشراء برمجيات الدليل الإلكتروني على الإنترنت؛ ❖ وضع اللمسات الأخيرة على المخططات النموذجية لتطوير التجمعات وتحديث المدابغ. ❖ وضع خرائط طريق نموذجية للقيمة ا لمضا فة ؛ ❖ تصميم مشروع نموذج لوحدة الدباغة النباتية (المدبغة)؛ ❖ وضع مذكرة مفاهيمية بشأن تعزيز الرابطات القطاعية للجلود؛ ❖ تصميم مشروع خارطة طريق بشأن السلامة والصحة المهنية في عملية تصنيع الجلود؛ ❖ وضع مشروع خارطة طريق وتحديث الإدارة البيئية لتجهيز ومعالجة الجلود.	متاح لجميع الدول الأعضاء في المعهد: إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا والسودان وزامبيا وزيمبابوي

الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة

دأبت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة – وهي مؤسسة أنشئت كمبادرة من السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي– على توسيع نطاق منتجاتها لتلبية الطلب المتزايد وزيادة حجم الاستثمار والتجارة في دولها الأعضاء. وخلال الفترة قيد الاستعراض، احتفلت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة بمرور ٢٠ عاماً على تأسيسها، وقطعت شوطاً طويلاً في عضويتها، حيث بدأت بالدول الأعضاء السبع الأولى في الكوميسا إلى الدول الأعضاء الأفريقية ال ٢٠ الحالية، ودولة عضو غير أفريقية واحدة، و١١ مساهما مؤسسيا. وطرحت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة إطارا قوياً لإدارة مخاطر المشاريع، يوجه شهيتها الإجمالية للمخاطر وحدود المعاملات ومراقبتها. وتعد الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة شركة تأمين تحوطية كما هو موضح في نسبة خسائرها على صافي الأقساط المكتسبة (٤٪ في عام ٢٠٢١ و١٥٪ في عام ٢٠٢٠ على التوالي).

وحصلت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة على تصنيف Stable/A/Stable (S&P) & A3 من قبل وكالة Moody's، ولديها خبرة تصل إلى عشرين عاماً في توفير الائتمانيات والتأمين على المخاطر السياسية للدول الأعضاء. وتعتبر الوكالة واحدة من أكبر مؤسسات التمويل الإنمائي في أفريقيا من حيث حجم المحفظة (وفقاً لتصنيف Moody's وصندوق النقد الدولي والعديد من المانحين الدوليين ومؤسسات التمويل الإنمائي) بالإضافة إلى أكثر من ٧١ مليار دولار أمريكي من التجارة والاستثمار المدعوم منذ إنشائها في عام ٢٠٠١. ويعود الفضل في التأثير الجغرافي التقدمي للوكالة الأفريقية للتأمين التجاري، وعضويتها المتنامية من جميع أنحاء القارة، إلى رسملتها القوية البالغة ٥١٦ مليون دولارا أمريكيا من حقوق الملكية (حتى شهر ديسمبر ٢٠٢١)، وإدارة المخاطر، والأداء المالي، وأهمية السياسات القوية في أفريقيا. فالوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة قادرة على دعم الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة العالمية كوفيد–١٩.

واعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تجاوزت محفظة الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة ٧١ مليار دولارا أمريكيا عند إنشائها، حيث تم دعم مشاريع بقيمة ٦,٦ مليار دولارا أمريكيا في عام ٢٠٢١ وحده في قطاعات مثل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك، والبناء، والطاقة، والغاز، والأنشطة المالية والتأمينية، والمعلومات والاتصالات، والتصنيع، والتعدين، والمحاجر، والنقل، والتخزين، وإمدادات المياه، وتجارة الجملة، والتجزئة. ونتيجة للرياح الاقتصادية المعاكسة الناجمة عن جائحة كوفيد–١٩، سجلت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة أرباحا بلغت ٣٤,٩ مليون دولارا أمريكيا مقارنة ب ٣٩,٤ مليون دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠٢٠.

وقد نمت حقوق الملكية الخاصة بالوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة بنسبة ٢٦٪ لتصل إلى ٥١٦ مليون دولارا أمريكيا مقارنة ب ٤١٠ مليون دولارا أمريكيا في ديسمبر ٢٠٢٠ بفضل استلام حقوق ملكية إضافية من حكومات كل من بنين بقيمة ١٧,٨مليون دولارا أمريكيا، والكاميرون بقيمة ١٣,٣ مليون دولارا أمريكيا، والسنغال بقيمة ١٦,٩ مليون دولارا أمريكيا، وتوجو بقيمة ٢٢,٦ مليون دولارا أمريكيا (أكبر مساهم في أسهم الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة، في تاريخ ديسمبر ٢٠٢١).

واختتمت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة السنة المالية ٢٠٢١ مسجلة نمواً كبيراً في الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ١٤ في المائة فوق أداء عام ٢٠٢٠، و٤ في المائة أعلى من الميزانية المراجعة، على الرغم من أن آثار جائحة كوفيد–١٩ تراجعت في أواخر عام ٢٠٢١ حيث نجحت البلدان في اجتياز الموجتين الثانية والثالثة.

وأعلنت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة عن توزيع أرباح بقيمة ٨,٧ مليون دولارا أمريكيا للسنة المالية ٢٠٢١ مقارنة ب ٩,٩ مليون دولاراً أمريكياً في السنة المالية ٢٠٢٠ على الرغم من الآثار الاجتماعية والاقتصادية العالمية الصعبة الناجمة

عن جائحة كوفيد-١٩على الاقتصادات الأفريقية. ووافق المساهمون في الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة على عضوية جديدة للكاميرون والسنغال بوصفهم الأعضاء رقم ١٩ و٢٠ في المنظمة على التوالي. وعلاوة على ذلك، فإن حكومات أنجولا وبوركينا فاسو وتشاد ومصر ومالي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على عضويتها الكاملة في الوكالة. ومع هذه العضوية الإقليمية السريعة النمو، فإن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي مدعوة للانضمام إلى الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة، من خلال الانضمام إلى المعاهدة المنشئة للوكالة للاستفادة من عضوية الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة وضماناتها ومنتجات التأمين التي توفرها.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، سجلت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة، نموا متحفظا لمدة ١١ عاما في مجالات الأداء الرئيسية، وحققت تحسنا كبيرا في عمليات الاكتتاب وإدارة المخاطر وقاعدة العضوية، إلى جانب إبرام شراكات استراتيجية مع العديد من المؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية. وتؤمن الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة في الغالب على المعاملات السيادية [٧٠ في المئة من محفظة الوكالة]، ولكنها تتطلع باستمرار إلى منتجات مبتكرة يقودها القطاع الخاص [حاليا ٣٠ في المائة من المحفظة] بما في ذلك دعم المبادرات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من تحديات جائحة كوفيد-١٩ العالمية التي أثرت سلباً على العديد من الاقتصادات منذ مارس ٢٠٢٠، حققت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة أرباحاً صافية بلغت ٣٤,٩ مليون دولاراً أمريكياً كما في ديسمبر ٢٠٢١، بانخفاض طفيف بنسبة ١٢٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٢٠. ومع ذلك، أعادت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للاستثمار والتصنيف الائتماني التأكيد على التصنيف الائتماني A/Stable Outlook للوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة للعام ال ١٤ المتحفظ، مشيرة إلى نمو الأسهم القوي للوكالة إلى ٥١٦ مليون دولارا أمريكيا. واختتمت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة السنة المالية ٢٠٢١ بنمو كبير في الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ١٤ في المئة فوق أداء عام ٢٠٢٠، و٤ في المائة فوق الميزانية المراجعة، على الرغم من أن آثار جائحة كوفيد-١٩ تراجعت في أواخر عام ٢٠٢١، حيث نجحت البلدان في اجتياز الموجتين الثانية والثالثة.

وفيما يلي ملخص للأداء الرئيسي للوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة:

أ) إجمالي وصافي التعرضات الخاصة بالوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة

بلغ إجمالي التعرض للوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة للسنة المالية ٢٠٢١ حوالي ٦,٦ مليار دولارا أمريكيا، وهو مماثل للتعرض المسجل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وكان هناك انخفاض طفيف في صافي التعرض من ٩٦٨,٣٨٦ مليون دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠٢٠ إلى ٩٣٣,٦٢٧ مليون دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠٢١. ويبين الشكل ٢١ أدناه تطور إجمالي وصافي التعرض للوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة على مدى السنوات الخمس الماضية.

الشكل ٢١: إجمالي وصافي التعرض: ٢٠١٧ – ٢٠٢١

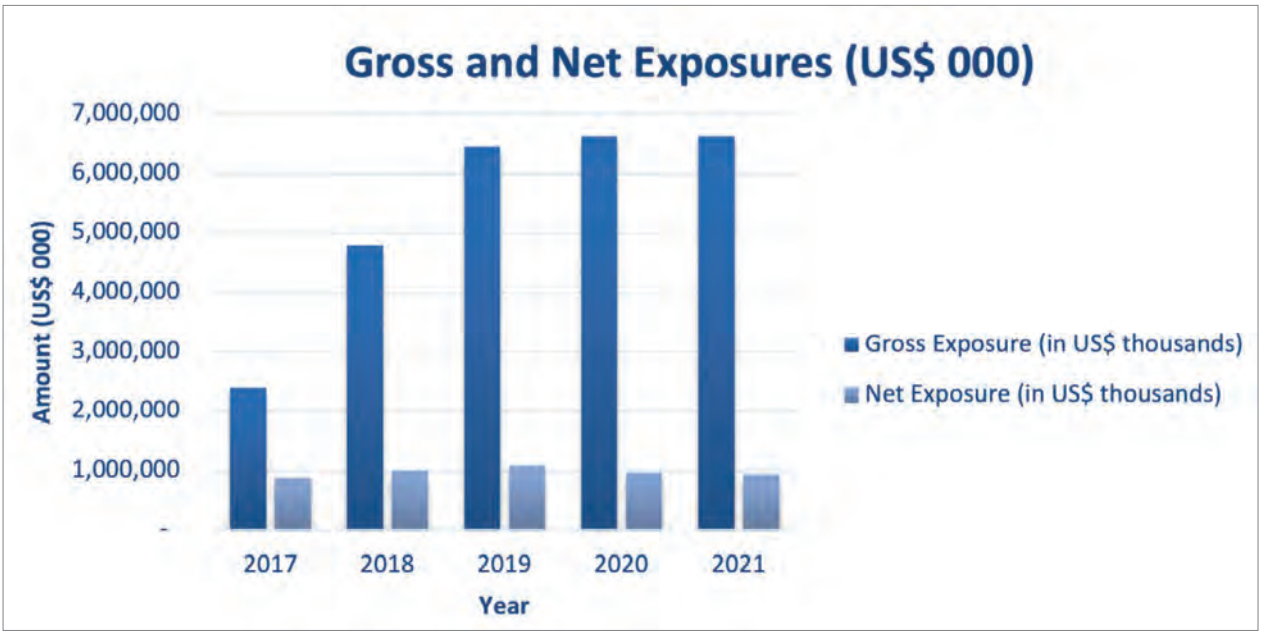

المصدر: القوائم المالية للوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة لسنة ٢٠٢١

ب) إجمالي وصافي الأقساط المكتسبة

لا تزال الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة تتمتع بوضع مالي قوي، حيث استمرت في تقديم صافي أقساط اكتتاب بصورة مريحة في السنة المالية ٢٠٢١ مقارنة بالسنوات السابقة كما هو موضح في الجدول أدناه. وحققت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة إجمالي أقساط مكتتبة قدرها ١٤٣,٥ مليون دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠٢١ مقارنة ب ١٢٥,٦ مليون دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠٢٠.

الجدول ١٨: إجمالي القسط المكتتب للوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠

العام	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
إجمالي القسط المكتتب (بآلاف الدولارات الأمريكية)	٤٤,٧٩٢	٦٦,١٥٤	١١١,٨٩٢	١٢٥,٦١٢	١٤٣,٥٣٤
صافي القسط المكتتب (بآلاف الدولارات الأمريكية)	١٤,٠٥٦	١١,٧١٨	١٨,٦٤٨	١٨,٥٧٢	١٩,٤٣٧

ج) الربحية

كان هناك انخفاض طفيف بنسبة ١٢٪ في صافي أرباح الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة من ٣٩,٤ مليون دولارا أمريكيا إلى ٣٤,٩ مليون دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠٢١، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل ٢٢: ربحية الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة

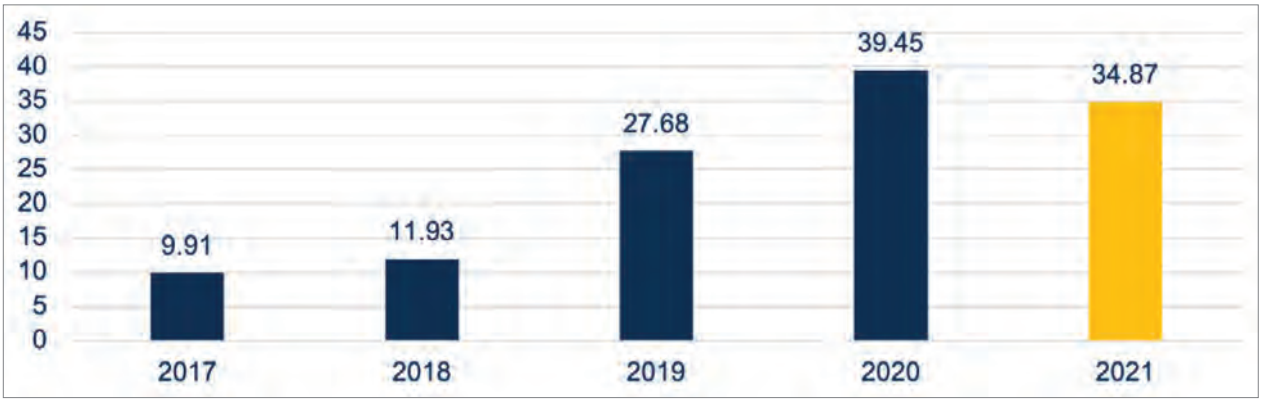

المصدر: القوائم المالية للوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة

الجدول ١٩: مخاطر الاكتتاب: التعرضات لكل دولة عضو

	٣١ ديسمبر ٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
بآلاف الدولارات الأمريكية	إجمالي التعرض	صافي التعرض	إجمالي التعرض	صافي التعرض
بنين	٩٠٠,٥٤٢	٦٣,٢٦٤	١,٠١٨,٧٨٠	٦٧,٦٩٨
بوروندي	٥٠	٥٠	–	–
الكاميرون	١٤,١٦٨	٤,٣٠٦	–	–
كوت دي فوار	٩٤٢,٥٧٤	٧٧,٦١٧	١,٠٠٢,١٥٤	٧٩,٣٩١
جمهورية الكونجو الديمقراطية	١٨٤,٧٣٨	٤٤,٠٧٦	١٥٩,٠٩٧	٣٠,٨٣٧
إثيوبيا	٣٢٩,٤٢٨	٢٧,٠٠٣	٢٧١,١٢٥	٢٥,٥٥٠
غانا	٣٩٠,٧٨٨	٦١,٧٧٨	١٣٦,٨٥٠	٣٥,٧٦١
كينيا	٧٢٠,٣٦٧	١٢٥,٧٢٥	٧٠٤,٣٥٦	١٣٩,١١٣
مدغشقر	٤٤,٨٥٥	٩,٩٤٦	٣٣,٩١٧	١٠,٩٤٦
ملاوي	٣٠٧,٠٣٨	٤٢,٧٣١	٢٧٩,٨٠٠	٣٨,٥٤٢
النيجر	٢١٧,١٣٧	٢٤,٦٦٢	٢١٩,٢١٦	٢٤,٦٨٧
نيجيريا	٣٥١,٥٨٥	٦٩,١٩٣	٢٧٣,٤٩٧	٦٣,٥٩٥
رواندا	١٣٩,٦٦٤	٤٧,٢٣٩	١٥٧,٩٤٧	٥٤,٤٤٥
جنوب السودان	٥٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠	١٠٢,٠٠٠	٢٥,٥٠٠
تنزانيا	٣٤٥,٣٢٩	٧٠,٢٠٣	٤١٩,٨١٤	٨٢,٠٦٧
توجو	٣٠٥,٦٤٤	٣٣,٠٩٢	٣٠٤,٤٩٠	٣١,٢٦٦
أوغندا	١٩٥,٤٩٧	٥٢,٣٣١	٢٢٠,٣٢٤	٦١,٤٠٠
زامبيا	٣٤٦,٠٣٢	٢٢,١٨٩	٤٠٠,٤٤٦	٢٩,٦٢٧
زيمبابوي	٨٥,٨٣٥	٢١,٤٥٦	١٠٧,٩٣٢	٢٧,٩٢١

الدول غير الأعضاء	٧٥٥,٥٨١	١٢٤,٢٦٦	٤٥٠,٦٦١	١٤٠,٠٤٠
إجمالي النفقات	**٦,٦٢٦,٨٥٢**	**٩٣٣,٦٢٧**	**٦,٢٦٢,٤٠٦**	**٩٦٨,٣٨٦**

الأثر التنموي

هناك تحسين مستمر يتم إجراؤه من خلال زيادة الموارد المخصصة لتحليل بيانات المحفظة ونماذج المخاطر مع التجديد المستمر لإطار إدارة المخاطر المؤسسية، وزيادة التركيز على تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والحوكمة. وتعمل الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة بنشاط على تعظيم الاستفادة من الأثر البيئي والاجتماعي والحوكمة لدعم الدول الأعضاء الأفريقية بشكل أكثر فعالية. وتمتلك الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة حالياً مجموعة من المشاريع التي تقترب قيمتها من ٢٨٢ مليون دولارا أمريكيا، في مجال الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء فيها، وتأمل في مواصلة تطوير أنشطتها التنموية في جميع أنحاء القارة.

وفيما يلي صورة توضيحية للأثر الإنمائي للوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة واستجابتها في مختلف المجالات ذات الأولوية في دولها الأعضاء:

البيئة	الجانب اجتماعي	الحوكمة
• تغير المناخ • الظروف الطبيعية • كفاءة المياه والطاقة • الإدارة البيئية	• إدارة رأس المال البشري	• أخلاقيات العمل • تنفيذ الاستراتيجية ورصدها • شفافية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية • ديمقراطية المساهمين
استجابة الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة	**استجابة الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة**	**استجابة الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة**
• زيادة التركيز على مشاريع الطاقة المتجددة • مرفق دعم السيولة الإقليمي بالشراكة مع بنك التنمية الألماني • منصة ضمان الطاقة الأفريقية بالشراكة مع بنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني ووكالة ميونيخ لإعادة التأمين • المشاريع المدعومة تتوافق مع معايير مؤسسة التمويل الدولية والاتحاد الأوروبي	• عمليات منقحة لتحسين رصد خلق فرص العمل والآثار الاجتماعية الأخرى في المشاريع المدعومة. • عقد اجتماعي توافقي بين الموظفين وأصحاب المصلحة. • إدخال سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات كجزء من استثمارنا الاجتماعي في أفريقيا.	• استعراضات المعاهدات لتتماشى مع ممارسات السوق الحالية والمستقبلية. • سرية المعلومات وشفافيتها واكتمالها. • أداة الشفافية – تم إنشاؤها بالشراكة مع بنك التنمية الألماني. • تحديد الأولويات وتخصيص الموارد على المخاطر التي تدعم استدامة الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة.

زيادة رأس مال الوكالة

نمت حقوق الملكية في أسهم الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة، من الدول الأعضاء والمؤسسات المساهمة في الفترة قيد الاستعراض بنسبة ٢٦٪ لتصل إلى ٥١٦ مليون دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠٢١ مقارنة ب ٤١٠,٨ مليون دولارا أمريكيا في السنة

المالية ٢٠٢٠. وسجلت أسهم جديدة من السنغال (١٦,٩ مليون دولارا أمريكيا)، والكاميرون (١٣,٣ مليون دولار أمريكي)، وبنين (١٧,٨ مليون دولارا أمريكيا)، وتوجو (٢٢,٦ مليون دولارا أمريكيا)، وأعيد استثمار أرباح الأسهم من الأعضاء/المساهمين الحاليين. ومن المتوقع أن تتحسن قدرة الوكالة على دعم الأعمال التجارية في أفريقيا تحسنا كبيرا مع انضمام بلدان جديدة للعضوية.

وبفضل الدعم المالي المقدم من صندوق التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الألماني وبنك الاستثمار الأوروبي، استفادت عدة دول أعضاء أفريقية من قروض ومنح بشروط ميسرة لدعم مساهمات عضويتها في الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة. ومن بين هؤلاء المساهمين:

الجدول ٢٠: القروض والمنح الميسرة الممنوحة للدول الأعضاء الأفريقية

الرقم	الدولة العضو / المؤسسة	رأس المال	المصدر
٠١	بنين	١٥ مليون يورو	بنك الاستثمار الأوروبي
٠٢	بوركينا فاسو	١٥ مليون يورو	بنك الاستثمار الأوروبي
٠٣	الكاميرون	١١,٣٧ مليون يورو	بنك الاستثمار الأوروبي
٠٤	تشاد	١٥ مليون يورو	بنك الاستثمار الأوروبي
٠٥	كوت ديفوار	٦,٥ مليون دولارا أمريكيا	بنك التنمية الألماني
٠٦	مالي	١٠ ملايين دولارا أمريكيا	البنك الأفريقي للتنمية
٠٧	مدغشقر	١,٥ مليون دولارا أمريكيا	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
٠٨	النيجر	١١,٣٧ مليون يورو	بنك الاستثمار الأوروبي
٠٩	السنغال	١٥ مليون يورو	بنك الاستثمار الأوروبي
٠١٠	توجو	٢٠ مليون يورو	بنك التنمية الألماني

شهدت الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة، زيادة كبيرة في عضويتها ومخزونها الرأسمالي الذي يبلغ حاليا ٥١٦ مليون دولارا أمريكيا. ومن المتوقع أن يوافق المساهمون في الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة خلال اجتماعات الجمعية العمومية العادية ال ٢٢ المقرر عقدها في يونيو ٢٠٢٢، على الأرباح بقيمة ٨,٧ مليون دولاراً أمريكياً للسنة المالية ٢٠٢١. وفيما يلي رصيد رأس مال الوكالة اعتبارا من ديسمبر ٢٠٢١:

الجدول ٢١: رأسمال الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الرقم	الدولة العضو	رأس المال	نسبة المساهمة	عدد الأسهم
٠١	بينين	٢٦,٩٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٧,٣٦	٢٦٩
٠٢	بوروندي	١٥,٧٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٤,٣٠	١٥٧
٠٣	كوت ديفوار	١٩,٩٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٥,٤٥	١٩٩
٠٤	الكونغو الديمقراطية	٢٠,٢٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٥,٥٣	٢٠٢
٠٥	إثيوبيا	٧,٣٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٢,٠٠	٧٣
٠٦	غانا	١٥,٣٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٤,١٩	١٥٣
٠٧	كينيا	٢٩,٢٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٧,٩٩	٢٩٢
٠٨	كينيا لإعادة التأمين	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٠,٢٧	١٠
٠٩	مدغشقر	٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٪١,٩٢	٧٠
٠١٠	ملاوي	١٨,٢٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٤,٩٨	١٨٢
٠١١	نيجيريا	١٢,٢٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٣,٣٤	١٢٢
٠١٢	رواندا	٨,٩٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٢,٤٤	٨٩
٠١٣	جنوب السودان	٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٢,٥٥	٩٣
٠١٤	تنزانيا	١٧,٣٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٤,٧٤	١٧٣
٠١٥	أوغندا	٢٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٦,٤١	٢٣٤
٠١٦	زامبيا	١٧,٧٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٤,٨٥	١٧٧
٠١٧	زيمبابوي	١٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٣,٧٠	١٣٥
٠١٨	النيجر	٩,٢٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٢,٥٢	٩٢
٠١٩	توجو	٢٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٦,٧٣	٢٤٦
٢٠	الكاميرون	٩,١٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٢,٤٩	٩١
٢١	السنغال	١١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٣,١٨	١١٦
	المجموع الفرعي لأعضاء الفئة (A)	**٣١٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠**	**٪٨٦,٩١**	**٣,١٧٥**
٠١	الهند (يمثلها ECGC)	١٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٢,٨٢	١٠٣
٠٢	Africa Re	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٠,٢٧	١٠
٠٣	أترادیوس	١٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٠,٠٣	١
٠٤	Chubb	٨,٧٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٢,٣٨	٨٧
٠٥	الكوميسا	١٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٠,٠٣	١
٠٦	بنك PTA	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٠,٢٧	١٠

٧.	SACE SPA	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٢,٧٤	١٠٠
٨.	بنك التنمية الأفريقي	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٤,١١	١٥٠
٩.	تمويل الصادرات في المملكة المتحدة	١٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٠,٠٣	١
١٠.	زيب-ري لإعادة التأمين	٥٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٠,١٤	٥
١١.	CESCE	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٪٠,٢٧	١٠
	المجموع الفرعي لأعضاء الفئة B و C و D و E	**٤٧,٨٠٠,٠٠٠,٠٠**	**٪١٣,٠٩**	**٤٧٨**
	مجموع	**٣٦٥,٣٠٠,٠٠٠,٠٠**	**٪١٠٠,٠٠**	**٣,٦٥٣**

ووفقا لمعاهدة الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة والنظام الأساسي، تم إصدار شهادات أسهم جديدة لمختلف المساهمين للمصادقة على ملكية العدد المحدد من الأسهم في أسهم رأس مال الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة.

وكالة الكوميسا الإقليمية للاستثمار

تعد وكالة الكوميسا الإقليمية للاستثمار، مؤسسة تابعة للكوميسا، تم إطلاقها في القاهرة، مصر في عام ٢٠٠٦. ويتمثل هدفها في جعل الكوميسا واحدة من الوجهات الرئيسية للمستثمرين الإقليميين والدوليين مع تعزيز الاستثمار الوطني وتنفيذ الأنشطة في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره والدعوة إليه في الوقت نفسه. وفي أعقاب تفشي فيروس كوفيد-١٩ وتأثيره على عمليات وكالات ترويج الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم، لعبت الوكالة دورا أساسيا في تنفيذ مختلف أنشطة بناء القدرات لضمان استمرار الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار التابعة للكوميسا في العمل بنجاح أثناء جائحة كوفيد-١٩ ومابعدها. ونجحت الوكالة في تنفيذ أنشطة تشجيع الاستثمار والتوعية لتسليط الضوء على جهود الإصلاح الشاملة في الإقليم والدول الأعضاء فيها وفرص الاستثمار وبيئة الأعمال.

وكانت الإنجازات التي تحققت في السنة قيد الاستعراض على النحو التالي:

أنشطة بناء القدرات للوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء بالكوميسا:

١) تنظيم اثنتي عشرة ندوة إقليمية عبر الإنترنت لبناء القدرات بشأن تحديد وتجهيز وتعزيز المشاريع الاستثمارية الجاهزة للعرض للوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء بالكوميسا. وناقشت الندوات عبر الإنترنت تحديد المشاريع القابلة للتمويل المصرفي، وجمع المعلومات عن الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار وتحديد المواقع التي تركز على المستثمرين، والتجهيز والترويج لتلك الوكالات الوطنية. ونجحت الندوات عبر الإنترنت في تعزيز التعاون المؤسسي بين الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار من خلال تبادل مرتسمات المشاريع وتعزيز معارفها، من أجل زيادة فعالية جهود الترويج الخاصة بالوكالات الوطنية.

٢) استضافة سلسلتين إقليميتين من الندوات عبر الإنترنت لبناء القدرات بعنوان "الناشئة أقوى: استراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء وبعد جائحة كوفيد ١٩" لبناء قدرات مسئولي الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار في الكوميسا حول أفضل ممارسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات وضع واستخدام مقترحات القيمة القطرية للتواصل مع المستثمرين وبناء الصورة، والمبادئ التوجيهية لممثلي وكالات تشجيع الاستثمار، للرد على استفسارات المستثمرين والعناصر الرئيسية لتيسير الاستثمار أثناء جائحة كوفيد-١٩ ومابعدها.

٣) تنظيم ندوة افتراضية لتبادل الخبرات بين مجلس التنمية الاقتصادية في موريشيوس ووكالة تنمية الاستثمار في زيمبابوي. وتم خلال هذه الفعالية، تبادل الخبرات الناجحة في إعداد دراسات وعمليات الدمج الخاصة بقطاعات محددة بين مختلف المؤسسات الحكومية، ونوقشت خلال هذه الفعالية المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون بين الوكالتين.

٤) تنظيم فعالية افتراضية لتبادل الخبرات بين وكالة زامبيا للتنمية وهيئة الاستثمار الهندية. وخلال هذا الحدث، ركزت هيئة الاستثمار الهندية على أهمية أدوات ترويج الاستثمار التفاعلية في عرض المزايا والفرص التنافسية لمواقع الاستثمار الأجنبي المباشر. ونوقشت خلال الحدث أمثلة محددة لهذه الأدوات التفاعلية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل شبكة الاستثمار الهندية والمنصة العالمية للاستثمار. واتفقت الوكالتان على تنظيم فعالية افتراضية ثانية لتبادل الخبرات لمناقشة تجربة هيئة الاستثمار الهندية في التعامل مع المستثمرين وأنظمة تتبع المستثمرين.

٥) المشاركة مع وكالة تشجيع الاستثمار في أفريقيا في تنظيم فعالية لتبادل الخبرات، بهدف تسليط الضوء على التجارب والممارسات الناجحة التي اعتمدتها وكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية في عملها الرامي إلى تشجيع واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات.

٦) دعم تنظيم حلقة العمل الإقليمية الافتراضية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، وبالتعاون مع معهد الاقتصاد الكلي والمالية للشرق والجنوب الأفريقي. وتناولت حلقة العمل التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية للدول الأعضاء على توفير إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة على المشاريع.

إقليم الكوميسا كوجهة استثمارية جاذبة

١) شاركت في تنظيم النسخة الأولى من المنتدى الأفريقي لوكالات تشجيع الاستثمار، بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمصر ووزارة الخارجية المصرية. وشاركت في هذه الفعالية وكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية (بما في ذلك ١٤ وكالة من وكالات تشجيع الاستثمار التابعة للكوميسا)، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. وشارك في هذه الفعالية أيضاً العديد من المستثمرين البارزين المهتمين باستكشاف آفاق التكامل الإقليمي والتواصل وتشجيع الاستثمارات عبر الحدود. وعرضت وكالات تشجيع الاستثمار المشاركة الميزة التنافسية لدولها الأعضاء كوجهات استثمارية، كما عرضت الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاستراتيجية للمستثمرين المشاركين من خلال العروض القطرية والاجتماعات الشخصية.

٢) شاركت في تنظيم ورشة عمل حول مناخ الاستثمار والفرص المتاحة في قطاع الطاقة بإقليم الكوميسا والدول الأعضاء فيها بالتعاون مع الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة. وتم تقديم لمحة عامة عن المزايا التنافسية والحوافز والفرص الاستثمارية في القطاع في إقليم الكوميسا لممثلي المستثمرين المصريين البارزين الذين يستثمرون في القطاع. بالإضافة إلى ذلك، ناقشت ورشة العمل، التحديات التي تواجه المستثمرين المصريين الذين يستثمرون في الإقليم، بالإضافة إلى الدعم الذي ستقدمه الحكومة

المصرية للقطاع الخاص المصري الراغب في التوسع في الاستثمار في إقليم الكوميسا.

٣) حشد المشاركين من القطاعين العام والخاص (الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار في الكوميسا والمستثمرين والشركات في قطاع الخدمات المالية) للمشاركة في ندوة عبر الإنترنت لتشجيع الاستثمار، قام بتنظيمها مجلس التنمية الاقتصادية في موريشيوس تحت عنوان "موريشيوس: مؤسسة التمويل الدولية ومركز الأعمال التجارية من أجل الازدهار". وروجت الندوة عبر الإنترنت لموريشيوس كمركز أعمال قابل للاستدامة ومحفز للإقليم، وكمنصة للشركات التي تسعى إلى زيادة رأس المال وتمويل النمو المستدام في أفريقيا.

٤) تنفيذ ١٦ حملة تسويق رقمي خاصة بكل بلد، لخلق الوعي بين المستثمرين المحتملين بشأن الدول الأعضاء بالكوميسا كوجهات استثمارية جذابة. وبلغ مجموع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين في هذا المجال ٦٠٠,٠٠٠ من أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥) تلقى عشرة آلاف من أصحاب المصلحة في الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودين في قاعدة بيانات وكالة الكوميسا الإقليمية للاستثمار تحديثات مستمرة عن أنشطة الوكالة وأخبارا تجارية هامة من إقليم الكوميسا والدول الأعضاء فيها من خلال النشرات الإخبارية الإلكترونية والمنصة الإلكترونية الخاصة بالوكالة.

وكالة الكوميسا الإقليمية للاستثمار كمركز معلومات للمستثمرين وأصحاب المصلحة في الاستثمار الأجنبي المباشر

١) **الدعاية للاستثمار في الكوميسا لعام ٢٠٢١.** حدد المنشور أكثر من ٣٥٠ فرصة استثمارية في مختلف القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية للدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي. وكان لدى معظم المشاريع وثائق كافية بما في ذلك دراسات الجدوى، وورقات ما قبل الجدوى، وورقات مفاهيم المشاريع. ولتعزيز الرؤية والوعي، تم الاستفادة من المشاريع للمستثمرين المستهدفين وأصحاب المصلحة في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حملة اتصال مصممة ومنفذة بعناية باستخدام بوابة الوكالة على الإنترنت، وقنوات التواصل الاجتماعي، والرسائل الإخبارية، ومنتديات الاستثمار، من بين أدوات أخرى. وقد صدر هذا المنشور لضمان توافر معلومات كافية عن فرص الاستثمار والمشاريع قيد الإعداد في الدول الأعضاء بالكوميسا.

٢) **دليلان عمليان لممارسة الأعمال التجارية في الصومال وجزر القمر (الإنجليزية والفرنسية).** وتم تطوير الدليلين لإعطاء لمحة عامة عن مناخ الاستثمار والأعمال في كل بلد مهم للمستثمرين للاستناد إليه خلال عملية صنع القرار الاستثماري.

٣) **تقارير الاستثمار والتجارة في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقية لعام ٢٠٢١:** قدمت التقارير تحليلا مفصلا عن تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء بالكوميسا وخارجها.

شركة زيب-ري لإعادة التأمين (شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية (PTA))

تعد شركة زيب-ري (شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية) هي إحدى مؤسسات الكوميسا. إذ أُنشئت بموجب اتفاق وقع عليه رؤساء الدول والحكومات في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ في مبابان، إسواتيني. وتضم الدول الأعضاء الموقعين على اتفاقية إنشاء الشركة الدول التالية وهي: أنجولا، وبوروندي، وجزر القمر، وجيبوتي، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، ورواندا، والصومال، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. ويقع المقر الرئيسي لشركة زيب-ري في نيروبي، كينيا وتدير ثمانية مكاتب إقليمية في أبيدجان وأديس أبابا وهراري وكمبالا والخرطوم، وكيجالي، وكينشاسا، ولوساكا.

وتتمثل المهمة الرئيسية لشركة زيب-ري في تعزيز وتطوير صناعة التأمين في الإقليم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على الشركة تعزيز تطوير صناعة التأمين وإعادة التأمين في إقليم الكوميسا، وتعزيز نمو القدرة الوطنية والإقليمية على الاكتتاب والاحتفاظ بالموظفين، ودعم التنمية الاقتصادية الإقليمية.

المساهمة

شركة زيب-ري لديها حالياً ٣٧ مساهما تشمل: ٦ حكومات في الإقليم، وهي جيبوتي وكينيا وموريشيوس ورواندا والسودان وزامبيا، و١٣ شركة تأمين وإعادة تأمين ملكاً للحكومة، و١٥ شركة خاصة، وأمانة الكوميسا وبنك التنمية والتجارة ومؤسستين لتمويل التنمية.

الرؤية والولاية

تتمثل رؤية شركة زيب-ري في أن تصبح شركة إعادة تأمين رائدة في أفريقيا على مستوى عالمي. ولتحقيق هذا الهدف، تركز الشركة على مختلف الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للأعمال في إطار خطتها الاستراتيجية الحالية بما في ذلك تحديد وتطوير نموذج نمو أعمال مستدام يركز على الربحية والحفاظ عليه، تعزيز قيمة المساهمين، وإدارة أفضل للمخاطر والمساهمة في التنمية الاقتصادية لإقليم الكوميسا. وكجزء من جدول أعمالها الإنمائي، يركز البرنامج على العمل مع الدول الأعضاء بهدف تنفيذ سياسات تمكن من الحصول على خدمات التأمين وضمان الاحتفاظ بالأقساط، وتشجيع زيادة تغلغل التأمين في الإقليم وتعزيز الاستثمارات داخل الإقليم.

أداء ٢٠٢١

في عام ٢٠٢٠، أمنت زيب-ري مبلغاً قدره ٢١٣ مليون دولار أمريكي من إيرادات الأقساط مقارنة ب ٢٠٨ مليون دولار أمريكي تم اكتتابها في عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠٢١، ظل نمو أسواق التأمين ضعيفا، ولكن تمكنت الشركة من تسجيل نمو بنسبة ٢,٣ في المائة في إجمالي دخل الأقساط مقارنة بالعام السابق، مما أظهر مرونة ملحوظة على الرغم من التباطؤ في الاقتصاد بسبب الوباء العالمي. وحققت الشركة أرباحا بلغت ١٨ مليون دولار أمريكي مقارنة بأرباح بلغت ١٧ مليون دولار أمريكي في العام السابق. ويعزى تحسن أداء الشركة في عام ٢٠٢١ بشكل رئيسي إلى التحسن في تجربة الخسارة في أسواقنا المختلفة.

الجدول ٢٢: الحركة في مجالات الأداء الرئيسية بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

	٢٠٢١	٢٠٢٠
إجمالي الأقساط	٢١٣,٠١٢,٦٧٥	٢٠٨,١٥٩,٦٥٠
قسط إعادة الشراء	٧٨,٦٩٨,٩٩٣	١٣٩,١٠٨,٤٧٤
صافي المطالبات المتكبدة	٨٠,٠٥١,٨٧٤	٩٠,٠٩١,٦٢٢
أرباح الاكتتاب	٣,٦٤٠,٣٠٠	٥١٧,٨٤٣
صافي الربح	١٨,١٤٤,٣٢١	١٧,٢٦٠,٤٩٦
أموال المساهمين	٢٩٤,٨٤٠,٦٨٨	٢٧٥,٧٥١,٩١٨
إجمالي الأصول	٤٧٦,٦٢١,٣١٤	٤٤٦,٩٩٢,٢٠٠

الانتشار الإقليمي للأعمال

لا يزال إقليم الكوميسا يشكل السوق الأساسية لشركة زيب-ري. ويظهر الجدول أدناه أنه اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تمثل الأعمال من إقليم الكوميسا أكثر من ٧٨٪ من جميع الأعمال المكتتبة من زيب-ري.

الجدول ٢٣: الانتشار الإقليمي للأعمال التجارية

الإقليم	٢٠٢٠		٢٠١٩	
	إجمالي الأقساط دولار أمريكي	%	إجمالي الأقساط دولار أمريكي	%
الكوميسا	١٦١,٦٥٣,٢٧٦	٧٨	١٥٥,٣٨٦,٩٨١	٧٥
من خارج الكوميسا (أفريقيا)	٣١,٢٣٨,٣٨٥	١٥	٢٥,٠٢٥,٥٨٢	١٢
الأقاليم الأخرى	١٥,٢٦٧,٩٨٩	٧	٢٦,٦٩٧,٠٦٨	١٣
مجموع	٢٠٨,١٥٩,٦٥٠		٢٠٧,١٠٩,٦٣١	

التصنيفات الائتمانية

❖ تصنيف AM Best

في عام ٢٠٢١، احتفظت شركة زيب-ري بتصنيف AM Best للقوة المالية "B++" والتصنيف الائتماني للمصدر "BBB". ويعزى التصنيف الجيد في المقام الأول إلى الرسملة الممتازة المعدلة للمخاطر لشركة زيب-ري، وربحية الاكتتاب المرنة، وتحسن الوضع التنافسي الإقليمي.

AM BEST

certifies that

ZEP-RE (PTA Reinsurance Company)

AM Best Number: 78388

has a

BEST'S FINANCIAL STRENGTH RATING

of

B++ (Good)

Effective Date: October 14, 2021

President & CEO, AM Best Rating Services

Chief Rating Officer, AM Best Rating Services

Best's Credit Ratings are subject to change. To confirm the latest rating or to learn more about Best's Credit Ratings, visit www.ambest.com.

❖ تصنيف وكالة التصنيف الائتماني العالمي GCR

حسنت الشركة من تصنيف قدرتها على سداد المطالبات إلى "AAA" من وكالة التصنيف الائتماني العالمي Global Credit Rating (GCR) في جنوب أفريقيا، وهو أعلى حد تصنيف متاح لأي شركة في القارة الأفريقية.

GCR

RATINGS

Certifies that

ZEP-Re (PTA Reinsurance Company)

Has a

Financial Strength Rating of

National Scale: $AAA_{(KE)}$ / Outlook: Stable

29-Nov-21

DATE

Group Head of Ratings

مبادرات تنموية

ظلت زيب–ري وفية لقيمتها المقترحة المتمثلة في كونها شريكا لبلدان الإقليم. وتدعم الشركة المبادرات التي تهدف إلى تطوير السياسات والأنشطة التي تؤثر بشكل إيجابي على الإقليم من خلال النمو والابتكار ومعدل انتشار التأمين.

الشمول المالي

تعمل الشركة مع بلدان الإقليم ومؤسسات تمويل التنمية لدعم مبادرات الشمول المالي الرامية إلى توسيع نطاق تغلغل التأمين وحماية الأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط من المخاطر التي تشمل الصحة وفقدان الدخل والمدخرات.

❖ **منتجات الائتمان متناهي الصغر**

تعمل الشركة مع الحكومات والجهات الفاعلة في السوق في إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وزامبيا وزيمبابوي لتقديم منتجات التأمين متناهي الصغر على الحياة، والفوائد تتمثل في رصيد القروض المستحقة. وفي عام ٢٠٢١، تمت تغطية حياة أكثر من ٢٢٠,٠٠٠ شخص، وبلغت القروض المضمونة حوالي ٢,٧ مليون دولار أمريكي. وفي أوغندا، تمت تغطية حياة أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص، وبلغت مبالغ القروض المضمونة حوالي ٨,٩ مليون دولار أمريكي.

❖ **التأمين الشامل**

ويجري حالياً دعم خطة طويلة الأجل للمدخرات في رواندا بالشراكة مع الحكومة وأصحاب المصلحة في السوق. وتشمل التغطية الرئيسية نفقات الحياة ومصاريف الجنازة (مع عنصر من عناصر الدعم الحكومي). وفي عام ٢٠٢١، تم تأمين حياة ٩٠ ٠٠٠ شخص بإجمالي فوائد بلغت قيمتها ١١٧,٨ مليون دولار أمريكي.

❖ **بدل استبدال الضمان (CRI)**

إن بدل استبدال الضمان هو منتج يستهدف المقترضين في سوق الرهن العقاري من ذوي الدخل المنخفض إلى المتوسط دون الإيداع المطلوب عادة من قبل شركات تمويل الرهن العقاري، ولكن لديهم القدرة على الدفع إذا تم توزيعه على مدى فترة. والهدف من ذلك هو دعم مبادرات الإسكان الميسور التكلفة للسكان ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. ويتم تقديم المنتج في أكثر من ١١ دولة من خلال شركات التأمين المحلية وتوفر زيب–ري قدرة إعادة التأمين. وفي عام ٢٠٢١، تم ضمان أكثر من ٦ ملايين دولار أمريكي من القروض، وشارك أكثر من ٥٠ مقرضا في البرنامج. وبلغ عدد المستفيدين منذ إطلاق المنتج أكثر من ١٠,٠٠٠ أسرة.

❖ **التأمين الزراعي**

تدعم زيب–ري برامج جدول أعمال الأمن الغذائي الحكومي الإقليمي من خلال إعادة التأمين وتنمية القدرات الفنية في البلدان التالية.

زامبيا

تدعم شركة زيب–ري برنامج دعم مدخلات المزارعين. ويعد هذا البرنامج هو أكبر برنامج زراعي تدعمه الشركة. ويشمل الدعم المقدم إعادة التأمين وتطوير المنتجات والرصد. وتعمل الشركة مع مجموعة العمل الفنية المكونة من وزارة الزراعة وبرنامج الأغذية العالمي و SMART زامبيا و Mayfair وما إلى ذلك) وهي مسؤولة عن استكشاف طرق لإعادة هيكلة المخطط وجعله أكثر استدامة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، قدم برنامج دعم مدخلات المزارعين الدعم لأكثر من مليون أسرة ودفع أكثر من ١٣ مليون دولار أمريكي في شكل مطالبات. كما قامت الشركة بنشر فرعها التكنولوجي في مجال الزراعة وهي شركة Acre Africa لدعم تطوير المنتجات ومبادرات الاستدامة.

أوغندا

تدعم الشركة اتحاد الخدمات المعلوماتية عن الزراعة الوطنية مع القدرة على إعادة التأمين وتحسين المنتجات وتطوير القدرات. ويوفر برنامج الخدمات المعلوماتية عن الزراعة الوطنية تغطية ل ٣٠٠,٠٠٠ مزارع والقدرة على التوسع خاصة في القطاع الرعوي. وتعمل Acre Africa حاليا مع المخطط على توفير منتجات جديدة.

كينيا

تشارك زيب–ري في برنامج تأمين الثروة الحيوانية في كينيا. وتدعم الشركة توفير التأمين على الثروة الحيوانية ل ١٨٠٠٠ مزارع. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الشركة التأمين على المحاصيل ل ٢٥٠,٠٠٠ مزارع في إطار البرنامج الخاص بتأمين الثروة الحيوانية في كينيا. ويتناول كل من برنامج تأمين الثروة الحيوانية في كينيا وبرنامج التأمين الزراعي في كينيا حماية الدخل والتبعية داخل الأسر المشمولة. وتمت تغطية أكثر من ١٨٠٠٠ أسرة و٩٠٠٠٠ وحدة من الثروة الحيوانية في عام ٢٠٢١.

مبادرة DRIVE للقرن الأفريقي

كان الجفاف في الماضي سببا رئيسيا لاستنزاف أصول الثروة الحيوانية وأدت إلى نقص الاستثمار، مما أدى إلى استمرار دورة من انخفاض الاستثمار والإنتاجية في الاقتصادات الرعوية. ويهدف مشروع DRIVE للقرن الأفريقي إلى توسيع نطاق الحماية المالية للرعاة في جميع أنحاء القرن الأفريقي من خلال حزمة من الخدمات المالية للمساعدة في معالجة موجات الجفاف الشديدة. تم تعيين زيب–ري وكيلا منفذا للمكون ١ من DRIVE والذي سيوفر خدمات إزالة المخاطر المالية تحسبا لمخاطر تغير المناخ. ومن المقرر أن يبدأ المشروع في يونيو ٢٠٢٢. ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في حماية الرعاة من صدمات الجفاف، وزيادة شمول الموارد المالية وربطهم بالأسواق. ومن المتوقع أن يدعم أكثر من مليون أسرة معيشية في البداية وتمكين استدامة خطة إزالة المخاطر.

الدعم الإقليمي لتعزيز الإطار التنظيمي

خطط التأمين الزراعي الوطنية (الكونغو الديمقراطية وملاوي وتنزانيا)

وتعمل الشركة مع حكومات الإقليم من خلال الدراسات والأنشطة الأولية للمساعدة في إنشاء خطط وطنية للتأمين الزراعي. وتعد هذه المخططات جزء من إدارة المخاطر في مجال الزراعة (المحاصيل والثروة الحيوانية) بهدف توفير الدعم المالي للمزارعين في حالة الفشل نظراً لمخاطر المناخ، والكوارث الطبيعية، والآفات، والأمراض. وتنطوي برامج نظم المعلومات الإدارية المتكاملة في البلدان الثلاثة على إمكانية توفير تغطية مخاطر المحاصيل لأكثر من ٤ ملايين أسرة معيشية من المزارعين عند إنشائها.

الإطار التنظيمي للتأمين متناهي الصغر

وقد شاركت الشركة وتعاونت مع الحكومات في الإقليم لدعم مبادرات الشمول المالي. وتركزت المشاركات الرئيسية على المناقشات مع المنظمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين في الكونغو الديمقراطية وملاوي وزامبيا بهدف استكشاف كيفية وضع أطر تنظيمية للتأمين متناهي الصغر. وهناك إمكانية نمو لصناعة التأمين متناهي الصغر في البلدان الثلاثة حيث لا يزال هناك مليون شخص حاليا غير مؤمن عليهم في قطاع التأمين متناهي الصغر في ملاوي وزامبيا الذين يزيد عدد مزارعيهم الريفيين عن أربعة ملايين نسمة ولا يزال التأمين متناهي الصغر بالنسبة لهم حاسما في توفير حلول لتخفيف المخاطر الخاصة بأنشطتهم الاقتصادية. وتعتزم الشركة مواصلة الجهود في عام ٢٠٢٢ للمساعدة في تنفيذ الإطار التنظيمي وتطوير الأعمال.

البطاقة الصفراء بالكوميسا والمخططات الخاصة بالنظام الإقليمي لعبور السلع عبر الجمارك

تدير شركة زيب-ري مجموعات إعادة التأمين من مخططين رئيسيين يدعمان التجارة الإقليمية عبر الحدود. ويعد نظام البطاقة الصفراء الخاص بالكوميسا هو مخطط إقليمي للتأمين على المركبات الآلية من قبل الغير، ومخطط النظام الإقليمي لعبور السلع عبر الجمارك الخاص الكوميسا هو نظام سندات ضمان جمركية عابرة للحدود يستخدم لنقل البضائع عبر جميع الدول الأعضاء العابرة. ويلعب المخططان دورا حاسما في دعم التجارة داخل الكوميسا بقيمة تزيد عن ١٠ مليارات دولار أمريكي.

برنامج البطاقة الصفراء الخاص بالكوميسا

يعد برنامج البطاقة الصفراء الخاص بالكوميسا هو نظام إقليمي للتأمين على سيارات الطرف الثالث تم إنشاؤه في عام ١٩٩٤ ويوفر تغطية المسؤولية القانونية للغير وتعويضاً عن النفقات الطبية الناتجة عن حوادث المرور على الطرق التي يسببها سائقو السيارات الزائرين. وتدير زيب-ري مجمع إعادة التأمين الخاص بالمخطط وهي مسؤولة عن قبول الأعمال التجارية ودفع المطالبات وجميع الأعمال الإدارية، وإدارة الاستثمارات وإعداد حسابات المخططات.

ويعمل برنامج البطاقة الصفراء في ١٥ دولة، وجرى توسيعه ليشمل ٣ بلدان أخرى في عام ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢١، تم إصدار ٢٥٠,٠٠٠ بطاقة صفراء سنويا وشاركت أكثر من ٢٠٠ شركة تأمين سنويا. ويؤمن البرنامج أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ سيارة تستخدم البطاقة سنويا. وبلغت المطالبات المدفوعة في عام ٢٠٢١ ستة ملايين دولار أمريكي.

الشكل ٢٣: تغطية برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا

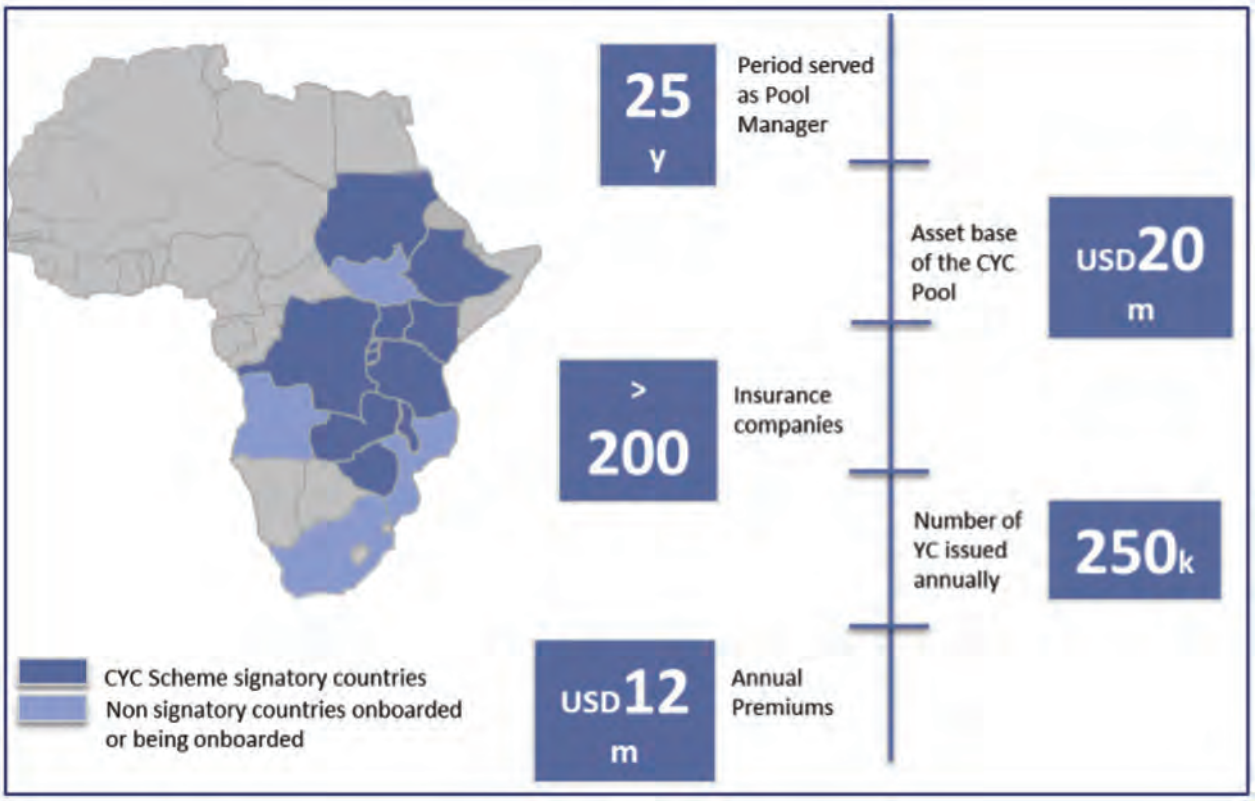

مخطط الكوميسا الخاص بالنظام الإقليمي لعبور السلع عبر الجمارك

يعد مخطط الكوميسا الخاص بالنظام الإقليمي لعبور السلع عبر الجمارك مرفق إقليمي لحركة المرور العابر يسمح باستخدام ضمان تعهد جمركي واحد لعبور البضائع عبر الحدود الجمركية للبلدان المشاركة. وبصفتها تدير مجمع إعادة التأمين التابع لمخطط النظام الإقليمي لعبور السلع عبر الجمارك، فإن زيب-ري مسؤولة عن قبول الأعمال، ودفع المطالبات، وهيكلة برنامج التراجع، وإدارة الاستثمارات، وإعداد حسابات المخططات.

ويعمل النظام الإقليمي لعبور السلع عبر الجمارك بكامل طاقته في الممر الشمالي، وهو: أوغندا، وبوروندي، وتنزانيا، ورواندا، وكينيا. وسيتم تشغيل ممر جيبوتي في عام ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢١، بلغت قيمة السندات الصادرة عن البرنامج ٥١٧ مليون دولار أمريكي. ويشارك في البرنامج سنويا أكثر من ١٥٠٠ من وكلاء الشحن والتخليص الجمركي.

الشكل ٢٤: تغطية مخطط النظام الإقليمي لعبور السلع عبر الجمارك الخاص بالكوميسا

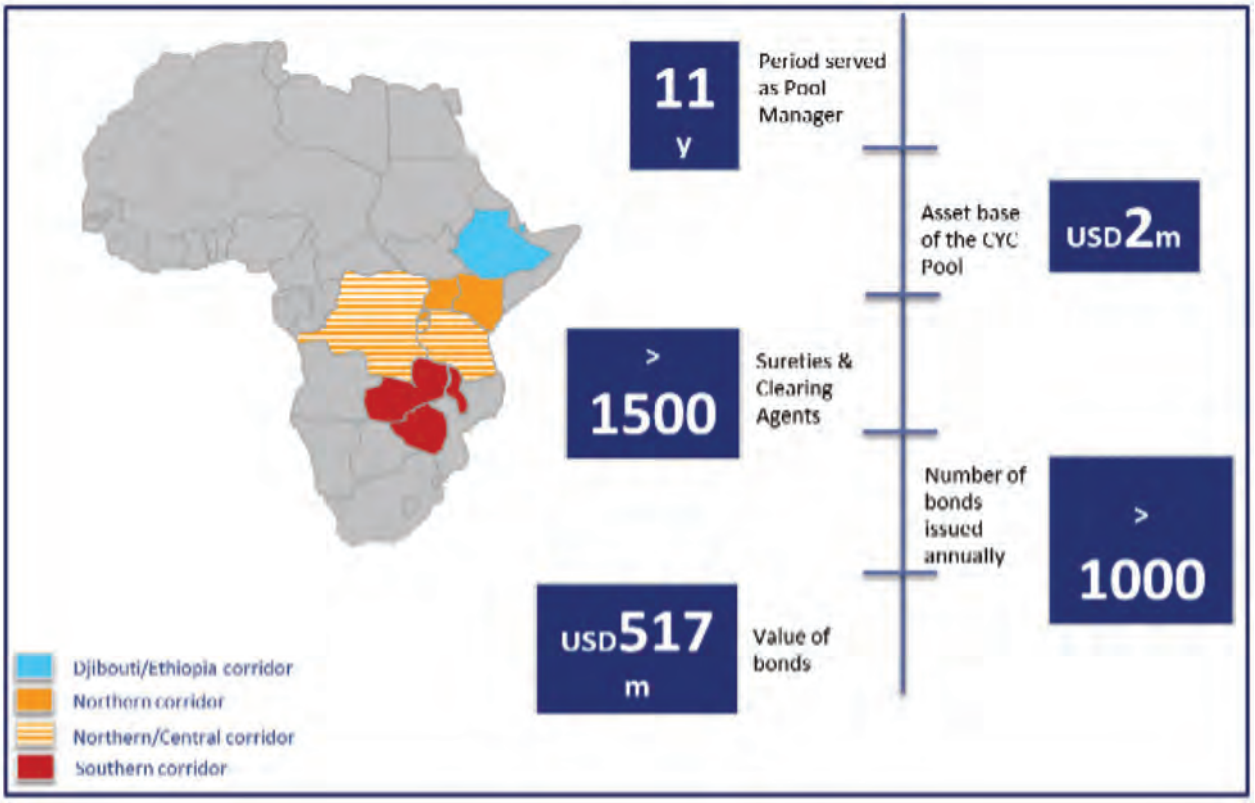

دعم الدول الأعضاء

وحافظت الشركة على استراتيجيتها المتمثلة في إشراك الدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي في أنشطتها. وتدرك زيب-ري أن النوايا الحسنة والمشاركة النشطة للدول الأعضاء في الإقليم كانت أساسية في مساعدة الشركة على تحقيق الأهداف التي تحققت حتى الآن. وتحقيقا لهذه الغاية، تعرب شركة زيب-ري عن امتنانها للدعم الذي تلقته من الدول الأعضاء وأجهزة السياسات التابعة للكوميسا، ولا سيما المجلس الوزاري ال ٤٢ للكوميسا للقرارات التعاونية الرئيسية التالية: -

١. أن تتعاون الدول الأعضاء مع شركة زيب-ري وأن تدعم مبادرات الشمول المالي التي بدأتها الشركة من خلال تخصيص الموارد ووضع سياسات من شأنها دعم الوصول إلى التأمين، خاصة على المستوى متناهي الصغر.
٢. أن تنفذ الدول الأعضاء سياسات تهدف إلى الاحتفاظ بأقساط التأمين المكتتب بها في الإقليم من خلال تعزيز المكون المحلي في أعمال التأمين وعدم التشجيع على هروب أقساط التأمين الكبرى خارج التأمين.
٣. أن تيسر الدول الأعضاء أنشطة زيب-ري في أراضيها من خلال السماح للشركة بالعمل دون قيود في أراضيها.
٤. أن تعطي الدول الأعضاء الأولوية للمؤسسات التي تطلب تخصيص النقد الأجنبي وحركة الأموال داخل أراضي الدول الأعضاء المعنية وخارجها.

وفي الوقت الحالي، تعمل الشركة على اتخاذ القرار بالتعاون مع الدول الأعضاء في الإقليم.

مجلس مكاتب برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا

أنشئ النظام الإقليمي للتأمين على المركبات الآلية للغير في عام ١٩٨٦ بموجب أحكام معاهدة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي. وبدأ العمل بهذا المخطط في عام ١٩٨٧ عقب توقيع دول أعضاء محددة في الكوميسا على البروتوكول المتعلق بإنشاء النظام الإقليمي للتأمين على المركبات الآلية للغير، والمعروف باسم برنامج البطاقة الصفراء للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي. ويعد الهدف الرئيسي من هذا المخطط هو تيسير حركة المركبات والسلع والأشخاص والخدمات داخل إقليم الكوميسا. ويتم ذلك عن طريق إزالة الحواجز التي تحول دون تيسير التجارة من خلال توفير نظام إلزامي للتأمين على المركبات الآلية للغير يوفر على الأقل الحد الأدنى من الضمانات التي تتطلبها القوانين السارية في أراضي الدول الأعضاء التي تمت زيارتها. ويعمل نظام البطاقة الصفراء حالياً في ١٣ دولة من دول الكوميسا والدول غير التابعة للكوميسا، وهي: بوروندي، وجيبوتي، والكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وملاوي، والسودان، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي. وتشارك أكثر من ٢٥٠ شركة تأمين في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إصدار البطاقة الصفراء في جنوب أفريقيا وموزامبيق لسائقي السيارات المسافرين إلى إقليم الكوميسا بموجب ترتيب B٢B مع شركات التأمين في بلدان من غير الأعضاء. وستستمر هذه المبادرة لتوسيع نطاق برنامج البطاقة الصفراء خارج إقليم الكوميسا.

وقد نفذ برنامج البطاقة الصفراء على مر السنين مبادرات تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية مما أدى إلى تحقيق نمو غير مسبوق. وتشمل المبادرات المُنفذة ما يلي:

١. إدراج تغطية إضافية للأضرار التي تلحق بممتلكات الغير للدول الأعضاء حيث قد لا يتم تضمين هذه التغطية في الحد الأدنى من التغطية التأمينية الإلزامية للطرف الثالث.
٢. إدراج تغطية النفقات الطبية الطارئة للسائق (السائقين) وركاب سائقي السيارات الزائرين المؤمن عليهم.
٣. إنشاء مجمع إعادة التأمين في عام ١٩٩٨ لتوفير تغطية إعادة التأمين لشركات التأمين الأعضاء المشاركة فيما يتعلق بالتعرض الطويل للمخاطر من أجل الاكتتاب في المخاطر الإقليمية وخدمات إدارة الأموال للمخطط؛ و
٤. أتمتة عمليات نظام البطاقة الصفراء من خلال تطوير نظام البطاقة الصفراء الرقمية ورقمنه عمليات البطاقة الصفراء بما يتماشى مع رؤية أمانة الكوميسا لتبسيط تطبيقات السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي في تطبيق قوي للتجارة الإلكترونية يشمل جميع أدوات تيسير التجارة في الكوميسا.

أداء تشغيل برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا في عام ٢٠٢١

تشمل الإنجازات الرئيسية لبرنامج البطاقة الصفراء في عام ٢٠٢١ ما يلي:

١. التنفيذ الكامل لمنظومة البطاقة الصفراء الرقمية في جميع الدول الأعضاء.
٢. تنفيذ الترتيبات بين الشركات لإصدار البطاقات الصفراء لسائقي السيارات في موزمبيق وجنوب أفريقيا وتم إحراز تقدم بشأن الترتيبات بين الشركات في بوتسوانا وجنوب السودان.
٣. تطوير مكتب مساعدة خاص بالبطاقة الصفراء لتحقيق رضا العملاء.
٤. تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبطاقة الصفراء للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

٥. وضع القواعد والأنظمة الإدارية والمالية والمتعلقة بالمشتريات التابعة لأمانة مجلس المكاتب.

٦. إجراء دراسة عن إصلاح مجمع إعادة التأمين وتم اعتماد توصيات الدراسة وتنفيذها؛ و

٧. إجراء دراسة اكتوارية حول أقساط البطاقة الصفراء.

وخلال عام ٢٠٢١، تم إصدار أكثر من ٢٢٤،٨٦٩ بطاقة صفراء رقمية لسائقي السيارات المسافرين، مما أدى إلى تحقيق دخل سنوي إجمالي قدره ١٣،٤ مليون دولار أمريكي، وتم دفع أكثر من ١،٢٢ مليون دولار أمريكي تعويضات المطالبات لضحايا حوادث الطرق الناجمة عن سائقي السيارات الزائرين / الأجانب. وفيما يلي التفاصيل الخاصة بالإحصاءات:

الشكل ٢٥: البطاقات الصفراء الرقمية الصادرة في عام ٢٠٢١

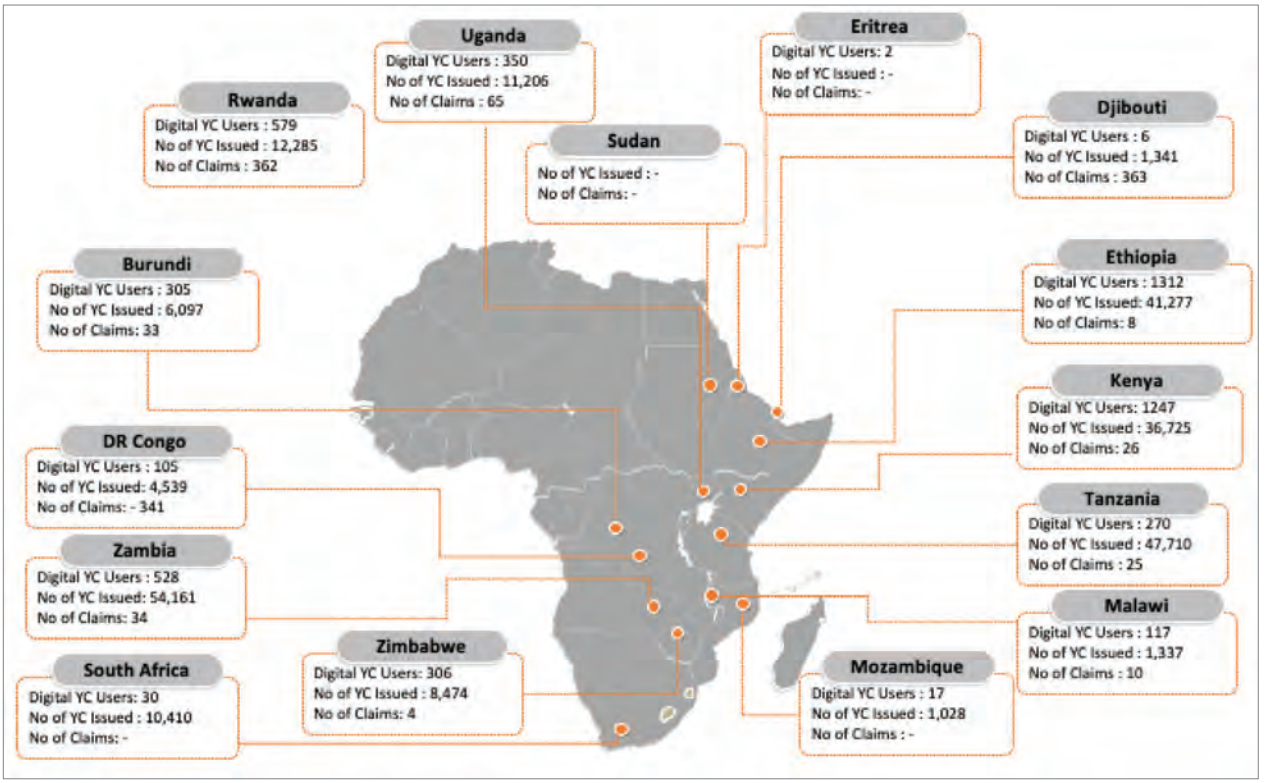

الشكل ٢٦: دخل أقساط التأمين المحصل في عام ٢٠٢١ بالدولار الأمريكي

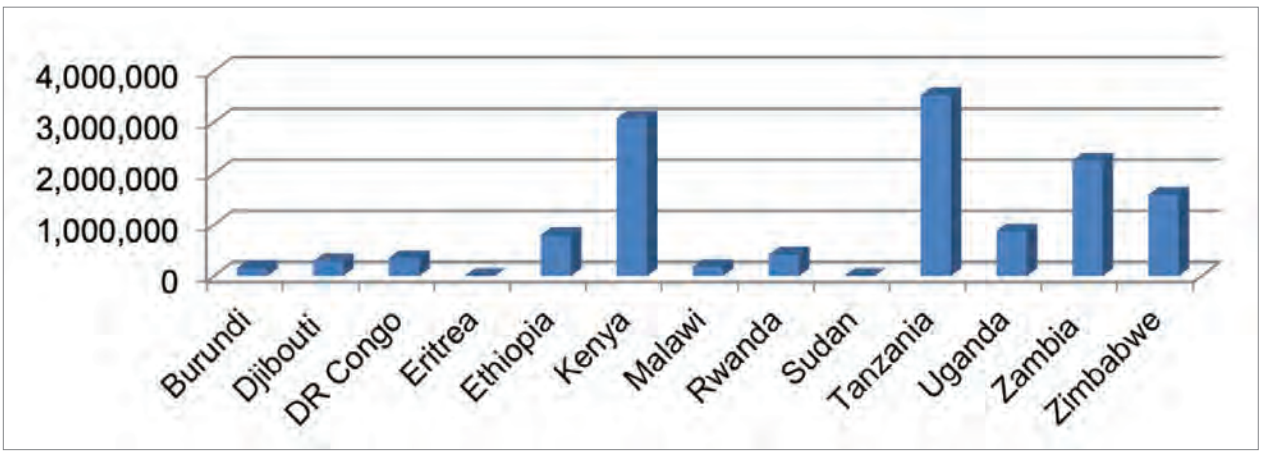

الشكل ٢٧: عدد مطالبات تعويضات البطاقة الصفراء في عام ٢٠٢١

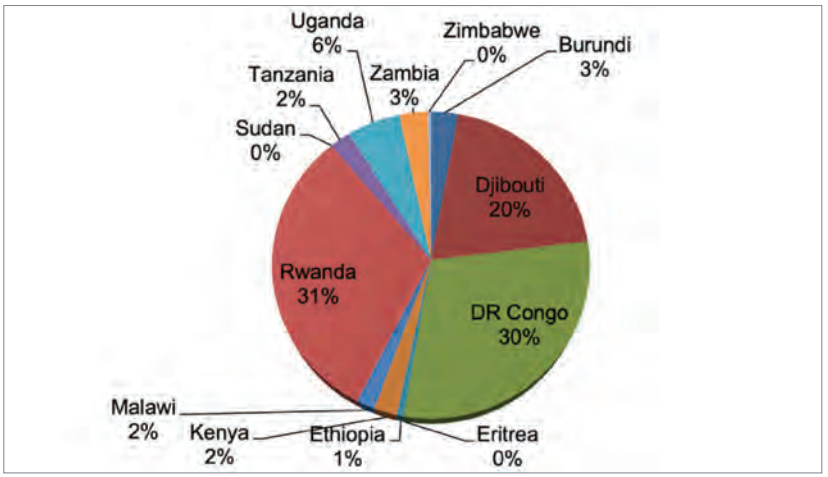

تجمع إعادة التأمين بالبطاقة الصفراء

واعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ارتفع إجمالي أصول تجمع إعادة التأمين بالبطاقة الصفراء إلى ٢١,٧ مليون دولار أمريكي باستثمارات في أسواق المال بقيمة ١٨,٧٦ مليون دولار أمريكي. ويدفع تجمع مطالبات تتجاوز ١٥٠٠٠ دولار أمريكي من خلال ترتيب إعادة التأمين ويوفر التيسيرات التي تقدمها غرف المقاصة لسداد المطالبات بين المكاتب الوطنية في مختلف الدول الأعضاء. ويتلقى المجمع ٣٠ في المائة فقط من إجمالي القسط السنوي لنظام البطاقة الصفراء. وفيما يلي ملخص للتوقعات المستقبلية للوضع المالي للمجموعة.

الجدول ٢٤: الأداء المالي لتجمع إعادة التأمين بالبطاقة الصفراء

	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي دخل أقساط التأمين	٤,٤٢٤,٩٥٩	٤,١٣٩,٠٨٧
الصندوق الاحتياطي	١٥,٨٦٧,٢٨٦	١٣,٢٣٢,٥٣٠
إجمالي الأصول	٢١,٧٢٣,٤٣٥	١٩,٤٢٩,١٥١
سعة الاشتراكات	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الاستثمارات قصيرة الأجل	١٨,٧٦٠,٣٧٠	١٥,٠٩٠,٨٠٣

خطط تمديد برنامج البطاقة الصفراء

ونظرا لنجاح المخطط، فقد أعربت عدة دول داخل وخارج إقليم الكوميسا عن اهتمامها بالانضمام. ولهذا الغرض، ولهذه الغاية، بلغت المشاركات مراحل متقدمة مع جنوب السودان وإيسواتيني وأنجولا بشأن أنماط ضمان اعتماد هذه الدول المهتمة لبرنامج البطاقة الصفراء والانضمام إليها.

ويعد النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك للكوميسا، المعروف شعبياً باسم كارنيه RCTG، هو نظام عبور جمركي مصمم لتيسير حركة البضائع بعد حصولها على الأختام الجمركية في إقليم الكوميسا. ويعد كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك هو أحد مكونات بروتوكول الكوميسا بشأن التجارة العابرة وتيسير المرور العابر بموجب معاهدة الكوميسا. وتم

توقيع اتفاقية النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك خلال قمة رؤساء دول وحكومات منطقة التجارة التفضيلية (PTA) التي عقدت في مبابان، إسواتيني (سوازيلاند سابقاً) في نوفمبر ١٩٩٠. وحاليًا، هناك ١٣ دولة عضوة وغير عضوة في الكوميسا وقعت وصدقت على اتفاقية النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك وانضمت إلى المخطط، وهي: بوروندي وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي ورواندا وجنوب السودان والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي. وبدأ تطوير أنماط التشغيل في عام ٢٠٠٢ ودخل المخطط حيز التشغيل في دول الممر الشمالي في عام ٢٠١٢.

ويعد الهدف الرئيسي من مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك هو توفير الأمن لإدارات الجمارك من أجل استرداد الرسوم والضرائب من المستوردين والمصدرين في حالة التصرف في البضائع العابرة بطريقة غير قانونية لأغراض الاستهلاك المحلي في بلد العبور. بالإضافة إلى ذلك، يوفر المخطط أساسًا موحدًا لحركة المرور العابر في جميع أنحاء الإقليم، حيث تستخدم ضمانة واحدة فقط لعبور البضائع عبر جميع دول العبور من الدول الأعضاء.

التقدم المحرز في تنفيذ مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في عام ٢٠٢١

تشمل الإنجازات الرئيسية لمخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في عام ٢٠٢١ ما يلي:

١) الممر بين الشمال والوسط

أ) طرح تطبيق مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك للهواتف المحمولة لتمكين وكلاء الشحن والتخليص الجمركي من الوصول إلى رصيد سندات مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك وعرض الحالة الخاصة " بالكارنيه|" و

ب) تقديم الدعم الفني إلى إدارات الجمارك في أوغندا وتنزانيا وكينيا بشأن تكامل النظم الجمركية الوطنية مع المنصة الرقمية الخاصة بكارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك.

٢) الممر بين جيبوتي وأثيوبيا

أ) تقديم الدعم الفني إلى إثيوبيا بشأن التكامل بين نظامها الجمركي الوطني (eCMS) والمنصة الرقمية لكارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك، وتوعية أصحاب المصلحة بالعمليات الخاصة بالنظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك؛

ب) تقديم الدعم الفني إلى جيبوتي استعدادا لبدء عمليات فريق التنسيق الإقليمي في البلاد؛ و

ج) التزام إثيوبيا وجيبوتي بوضع اللمسات الأخيرة على الأعمال التحضيرية لبدء عمليات فريق التنسيق الإقليمي بحلول منتصف عام ٢٠٢٢؛ و

٣) الممر بين الشمال والجنوب

أ) تقديم الدعم الفني إلى الكونغو الديمقراطية بشأن دمج النظم الجمركية الوطنية (النظام الآلي للبيانات الجمركية) مع المنصة الرقمية لكارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك؛

ب) تقديم الدعم الفني إلى ملاوي بشأن التكامل بين نظامها الجمركي الوطني (النظام الآلي للبيانات الجمركية) والمنصة الرقمية لكارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك؛

ج) إشراك زمبابوي في تنفيذ الترتيبات بين المؤسسات في الدول غير الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والمشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الممر الشمالي الجنوبي بشأن كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك؛ و

د) إعادة المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وهم: هيئة الإيرادات الزامبية ورابطة وكلاء التخليص الجمركي والشحن (CFAs) مستمرة لإيجاد حل دائم للمسألة التي أثارتها رابطة وكلاء التخليص الجمركي والشحن بشأن الخسائر في الأعمال التجارية.

١- بنك التصدير والاستيراد الأفريقي ينضم إلى مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك

وقع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي على الاتفاقية الإطارية وصك الانضمام إلى اتفاقية الضمان المشترك لتنفيذ اتفاقية الضمان / السندات الخاصة بالنظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك مع مجلس النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في ١٠ مارس ٢٠٢١، وانضم إلى المخطط وأصبح عضوا في المجلس، وهو أعلى هيئة لصنع القرار بشأن الكارنيه الخاص بالنظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك. وتشمل أنشطة البنك كضمان إقليمي ما يلي:

أ) إصدار ضمانات مباشرة للضامنين الرئيسيين وغير المباشرين بشأن الكفالات؛ و

ب) توفير القدرة للكفالات لإصدار الضمانات الخاصة بمخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك للمتداولين الرئيسيين.

تجمع إعادة تأمين كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك

يحتوي كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك على تجمع لإعادة التأمين تم إنشاؤه في عام ٢٠١٢، لتوفير أمان إضافي لتأمين الإيرادات الحكومية في حالة فشل الكفالات ووكلاء المقاصة في الوفاء بالتزاماتهم. ويوفر المجمع تيسيرات غرفة المقاصة فيما يتعلق بتسديد المطالبات. ويتلقى مجمع إعادة التأمين ٧٠ في المائة من دخل أقساط السندات العامة والخاصة من النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك، ويعالج ٧٠ في المائة من جميع المطالبات المستحقة الدفع لإدارات الجمارك عن الفاقد من الرسوم الجمركية والضرائب. ويقدر إجمالي أصول المجمع بحوالي ٢ مليون دولار أمريكي.

أداء مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في عام ٢٠٢١

في عام ٢٠٢١، تم تنفيذ ما مجموعه ١,٣٦١ سند إقليمي للنظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك بضمانات بلغت قيمتها ٥٧٦,٩ مليون دولار أمريكي من قبل شركات التخليص الجمركي والشحن. وتم إصدار ٣٤٤,٢١٧ كارنيه لحركة البضائع في الإقليم كما هو موضح أدناه.

الشكل ٢٨: عدد سندات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك المنفذة

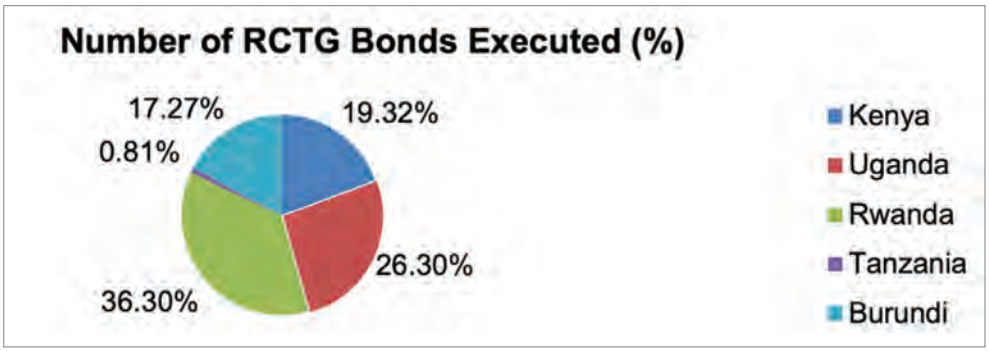

الشكل ٢٩: قيمة سندات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك المنفذة (بالدولار الأمريكي)

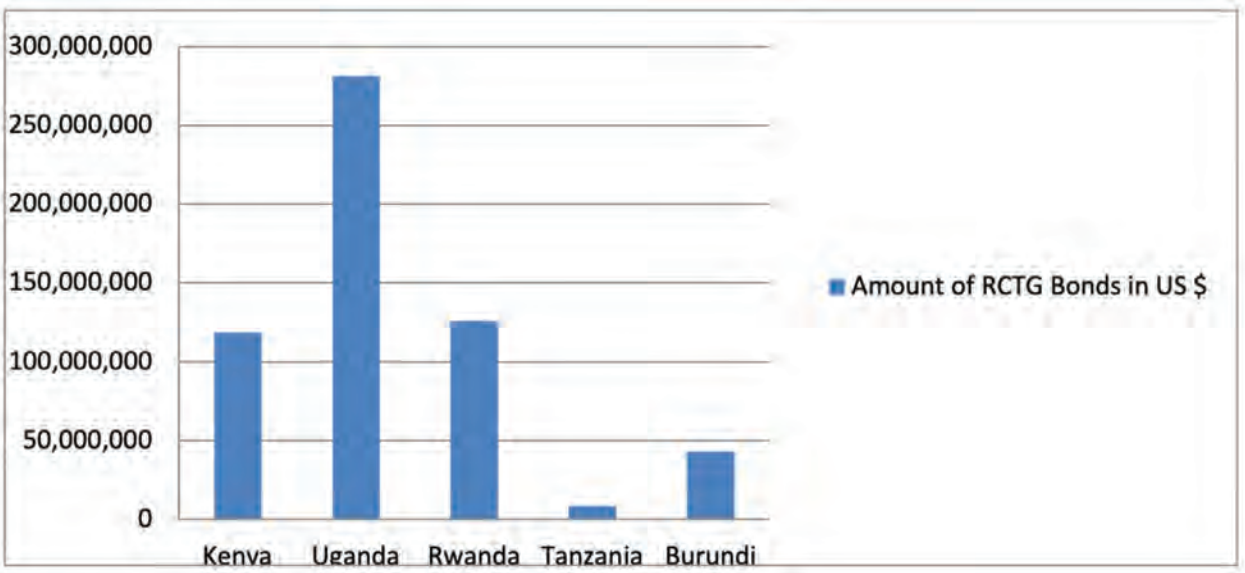

الشكل ٣٠: عدد كارنيهات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك الصادرة

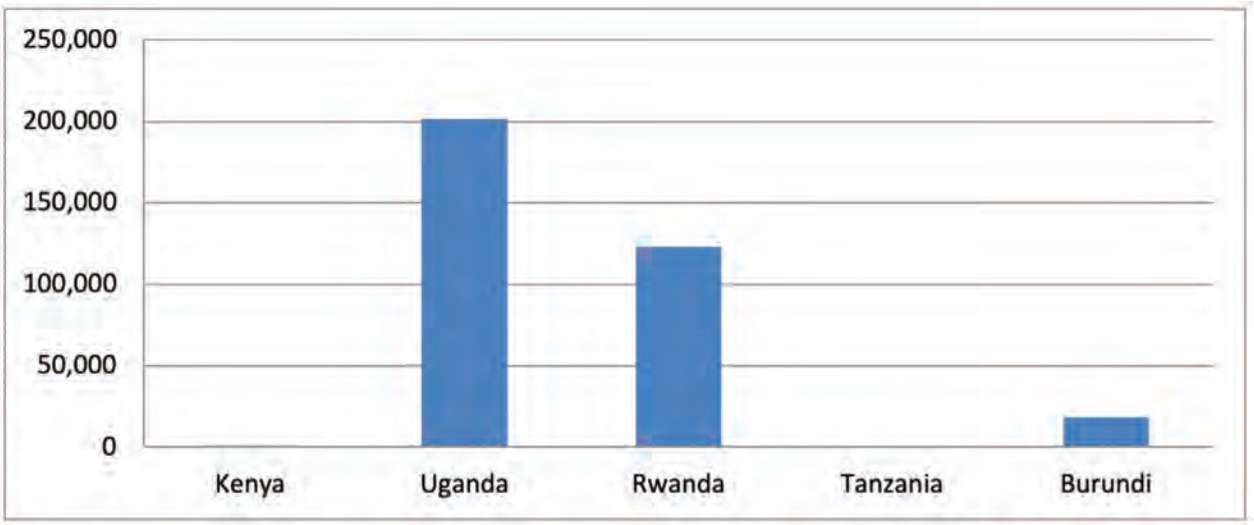

وعلى الرغم من التقدم الجيد المحرز بشأن عمليات وتنفيذ كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في ممر الشمال والوسط وممر جيبوتي، فإن تنفيذ كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في بلدان الممر بين الشمال والجنوب، وهي الكونغو الديمقراطية وملاوي وزمبابوي، متوقف، لأن زامبيا بلد عبور رئيسي، وهي لم تنضم بعد إلى مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة المحدودة لشركات المقاصة الصغيرة والمتوسطة وشركات الشحن والتخليص الجمركي في القيام بالعمليات الإقليمية وعدم وضوح الرؤية بين أصحاب المصلحة يؤدي إلى ازدواجية المخطط من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

معهد النقد بالكوميسا

تأسس معهد النقد بالكوميسا في عام ٢٠١١ لتنفيذ البرامج التي تعزز برنامج التعاون النقدي للكوميسا. وتسهم أنشطة المعهد وبرامجه في جعل الإقليم، منطقة استقرار اقتصادي كلي ومالي وفي تحقيق الاتحاد النقدي للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي في نهاية المطاف والوصول إلى مركز الجماعة الاقتصادية. ويواصل المعهد، منذ إنشائه، الاضطلاع ببناء القدرات والأنشطة البحثية المتصلة بتحسين إدارة الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في الإقليم. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، التي أثرت على القيام بالأنشطة الحضورية، فإن المهام الرئيسية التي أنجزت في عام ٢٠٢١ هي على النحو التالي:

١- إجراء أنشطة بناء القدرات التالية افتراضياً:

أ) آلية انتقال الصدمات التحوطية الكلية إلى النظام المالي: تطبيق نماذج الانحدار التلقائي للناقلات، والناقلات الهيكلية، ونماذج تصحيح أخطاء الناقلات،

ب) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية،

ج) اختبار الإجهاد الكلي والجزئي للمؤسسات المالية،

د) تحليل ترابط النظام المصرفي والمخاطر النظامية باستخدام إطار تحليل الشبكة، و

ه) التطبيق العملي لنهج الانحدار التلقائي للمتجه البايزي (BAVR) لتحليل آلية انتقال السياسة النقدية.

٢- عقد ورش عمل افتراضية للاعتماد حول ما يلي:

أ) دليل المستخدم حول اختبار الإجهاد المالي للبنوك المركزية ووزارات المالية،

ب) دراسات حول الأسواق بين البنوك وفعالية السياسة النقدية، و

ج) دراسات حول تأثير تطوير النظم المالية على استقرار الاقتصاد الكلي.

٣- وضع اللمسات الأخيرة على أدلة المستخدمين بشأن اختبار الإجهاد المالي للبنوك المركزية ووزارات المالية والترابط بين الأنظمة المصرفية وتحليل المخاطر النظامية ونشرها.

٤- إعداد التقارير التالية حول:

أ) تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٠،

ب) تنفيذ إطار تقييم الكوميسا لاستقرار النظام المالي في عام ٢٠٢٠،

ج) تقرير عن تحقيق معايير تقارب الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٢٠،

د) التقدم المحرز والتحديات التي تواجه برنامج التكامل النقدي للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي،

ه) الحلول التي توفرها أسواق رأس المال والتي تساعد على تعبئة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، و

و) القيود المحتملة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا.

٥- حضور ورش العمل/الاجتماعات والحلقات الدراسية الافتراضية التالية:

أ) الاجتماع الفني بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واتحاد البنوك المركزية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن مواءمة معايير تقارب الاقتصاد الكلي واستعراض مشروع هيكل معهد النقد الأفريقي ونظامه الأساسي،

ب) الندوة القارية الأولى لاتحاد البنوك المركزية الأفريقية لعام ٢٠٢١ حول موضوع: "التحويلات المالية وتقلبات أسعار الصرف وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي: فرص التمويل بالنسبة لأفريقيا والآثار المترتبة على البنوك المركزية الأفريقية" و

ج) الندوة القارية الثانية لاتحاد البنوك المركزية الأفريقية لعام ٢٠٢١ حول موضوع: "المستويات العالية للقروض المتعثرة في أفريقيا: المحددات والآثار المترتبة على الاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي في الإقليم".

٦- نشر مقال حول "تدفقات رأس المال والنمو الاقتصادي في بلدان أعضاء مختارة في الكوميسا" في مجلة تحليل التمويل والاستثمار، المجلد ١٠، العدد ٤ لسنة٢٠٢١، من ص ٢٥ إلى٥٠.

٧- إعداد مشروع النظام الداخلي للجنة محافظي البنوك المركزية التابعة للكوميسا.

محكمة عدل الكوميسا

تأسست محكمة عدل الكوميسا في عام ١٩٩٤ بموجب المادة ٧ من معاهدة الكوميسا كأحد أجهزة الكوميسا. وتتمثل وظيفتها الأساسية في دعم سيادة القانون عند إنفاذ معاهدة الكوميسا. وتتألف المحكمة من شعبتين وهي: شعبة الاستئناف والتي تضم خمسة قضاة وشعبة ابتدائية تضم سبعة قضاة. ويتم تنسيق العمليات اليومية للمحكمة من خلال قلم المحكمة ويرأسه رئيس قلم المحكمة. وتنعقد جلسات المحكمة عند الحاجة. وعملاً بالمادة ٤ (١) من النظام الداخلي للمحكمة (٢٠١٦)، يجوز لها عقد جلساتها في أي دولة عضو حسب الحاجة.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم تنفيذ بعض أنشطة المحكمة المخطط لها لعام ٢٠٢١ بالكامل بسبب جائحة كوفيد-١٩ والوضع في مقر المحكمة. ومع ذلك، خلال عام ٢٠٢١، عقدت المحكمة واختتمت ست مسائل عبر الجلسات الهجينة، أي من خلال نظام إدارة الأدلة الرقمية للمحكمة في الكوميسا افتراضيا وحضورياً. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المحكمة بناء قدرات قضاتها وموظفيها من خلال المشاركة في مختلف الأنشطة التدريبية، وحلقات العمل، والمؤتمرات حضورياً، وافتراضيا. ويرد في الجدول أدناه موجز للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها المحكمة في عام ٢٠٢١.

الجدول ٢٥: الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها محكمة عدل الكوميسا في عام ٢٠٢١

الأنشطة	عام ٢٠٢١	النتائج/ الحصائل
ضمان تحقيق العدالة تتمثل الولاية الأساسية للمحكمة في ضمان الالتزام بسيادة القانون داخل إقليم السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي. وواصلت المحكمة عقد جلسات الاستماع باستخدام نظام هجين (افتراضي وحضوري على حد سواء)	انتهت المحكمة من ست قضايا بين شهر يناير وديسمبر ٢٠٢١ على النحو التالي: ● عريضة الدعوى رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ الناشئة عن المرجع رقم (١) لسنة ٢٠١٩. ● عريضة الدعوى رقم (١) لسنة ٢٠٢١ الناشئة عن الطعن رقم (١) لسنة ٢٠٢١. ● الطعن الضريبي رقم (٢) لسنة ٢٠١٩ الناشئ عن الطعن الضريبي رقم (١) لسنة ٢٠١٩ (الطعن في إعادة فرض الضرائب) ● قضية التحكيم رقم ١ لسنة ٢٠٢٠؛ ● طلب مراجعة عريضة الدعوى رقم (١) لسنة ٢٠١٧. الناشئة عن الطعن رقم (١) لسنة ٢٠١٦؛ و ● الطعن رقم (١) لسنة ٢٠٢١.	ويسر نظام إدارة الأدلة الرقمية لمحكمة عدل الكوميسا (CCDEMS)، فضلا عن Zoom وMicrosoft Teams عقد الجلسات الهجينة للمحكمة.
رؤية المحكمة كانت المحكمة قد خططت لتنفيذ عدة حلقات دعائية وبرامج توعية أخرى في عام ٢٠٢١.	ونظراً لجائحة كوفيد-١٩، لم يكن من الممكن عقد أي حلقات دعائية في عام ٢٠٢١.	
عمليات المحكمة ولا تزال عمليات المحكمة تتأثر سلبا بالحالة في مقر	عانت عمليات المحكمة بسبب الوضع في المقر الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩	وستواصل المحكمة استكشاف سبل تعزيز عملياتها، بما في ذلك إشراك أجهزة السياسات.
تعزيز المهارات وبناء القدرات في مجال الكفاءات / المؤتمرات وشاركت المحكمة في أنشطة مختلفة تهدف إلى بناء قدرات القضاة والموظفين، وتعزيز أفضل الممارسات القضائية، وتحسين تقديم الخدمات.	وشاركت المحكمة في الأنشطة التالية: ● وحضرت إدارة قلم المحكمة التدريب على جول حوكمة الشركات والقانون في مومباسا، كينيا. ● شارك قاض وأحد الموظفين افتراضيا في المعتكف القضائي الأول لقضاة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ● وشارك جميع القضاة وموظفي قلم المحكمة الرئيسيين افتراضيا في المؤتمر السنوي الافتراضي لمركز القانون التجاري Tralac، ● وحضر خمسة قضاة وأحد الموظفين افتراضيا المؤتمر الخاص برابطة قضاة ومستشاري الكومنولث	وواصلت المحكمة التركيز على التدريب والمؤتمرات الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات من جانب القضاة وقلم المحكمة على السواء.

الاجتماعات / ورش العمل وعقدت المحكمة اجتماعات وحلقات عمل مختلفة من شأنها التأثير على عملياتها.	وقد عقدت المحكمة/حضرت حلقات العمل والاجتماعات التالية: ● حلقة عمل للتصديق على الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٥ لمحكمة عدل الكوميسا. ● استعراض القواعد المالية وقواعد المشتريات؛ ● النظام الداخلي لمحكمة عدل الكوميسا، واستعراض مسودة التعديلات لعام ٢٠١٦؛ ● الاجتماع الإداري ٢٩ و٣٠؛ ● وزراء عدل الكوميسا والمدعون العامون ● المجلس الوزاري والقمة.	وعقدت الاجتماعات حضورياً وافتراضيا وفقا للمخرجات التالية: ● اعتمد المجلس الوزاري ميزانية المحكمة لعام ٢٠٢٢ والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لمحكمة عدل الكوميسا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ ● وانتخب وزراء العدل والمدعين العاميين سعادة القاضية سالوهي نوروتيانا راكوتوندراجيري راندريانواريسوا قاضية في شعبة الاستئناف. وأدت اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة في الكوميسا يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١؛ ● وافق وزراء العدل والمدعين العاميين على الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لمحكمة عدل الكوميسا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥
التعزيز المؤسسي يعد التعزيز المؤسسي عملية مستمرة - تم تنفيذ الأنشطة التالية في عام ٢٠٢١	● وقد تم تشكيل شعبة الاستئناف بالكامل بعد تعيين سعادة القاضية سالوهي نوروتيانا راكوتوندراجيري راندريانواريسوا. ● وبدأت في عام ٢٠٢١ استعراض أحكام وشروط خدمة القضاة والموارد البشرية والهيكل التنظيمي للمحكمة. ● وبدأ في عام ٢٠٢١ استعراض القواعد المالية وصياغة قواعد الشراء ودليلي الإجراءات المالية والمشتريات.	وقد تأخرت عمليات الاستعراض بسبب جائحة كوفيد-١٩. وهي قيد التنفيذ.
تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصبح رقمنة عمليات المحاكم وإجراءاتها أكثر أهمية في بداية جائحة كوفيد-١٩. ومن بين الأنشطة الرئيسية المقررة لعام ٢٠٢١ وضع خطة رئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مركز الموارد	● وقد مكن نظام إدارة الأدلة الرقمية لمحكمة عدل الكوميسا من مواصلة عملها والحفاظ على استمرارية أنشطة المحكمة الأساسية. ● ولم ينفذ بعد المخطط الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مركز الموارد بسبب التحديات البارزة.	وقد مكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام ونظام إدارة الأدلة الرقمية لمحكمة عدل الكوميسا بشكل خاص المحكمة من مواصلة عملياتها في عام ٢٠٢١. وتم ترحيل الأنشطة التي لم يكن من الممكن الاضطلاع بها في عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٢.

اتحاد الكوميسا للجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال (كومفويب)

يُعد اتحاد الكوميسا للجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال إحدى مؤسسات الكوميسا التي تشجع على مشاركة النساء في الأنشطة التجارية في إقليم الكوميسا. ويتولى هذا الاتحاد تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، التي تشمل الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى تقديم التوجيه وتركيز جهودها على أولويات الفروع الوطنية وضمان التوافق مع أولويات الكوميسا. هذا، وقد تأثر تنفيذ البرامج بالقيود المفروضة نتيجة تفشي جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في الدول الأعضاء خلال الفترة قيد المراجعة. وعلاوةً على ذلك، فقد أثّرت قيود الميزانية على تنفيذ البرامج، وعقد الاتحاد معظم اجتماعاته تقريبًا وأشرك شركاء جدد لدعم تنفيذ البرنامج كطريقه للتصدي لهذه التحديات. وأنجزت المؤسسة ما يلي بموجب خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٢١:

وفي إطار الإسهام الاستراتيجي ذي الأولوية الذي يركز على الظروف والقدرات اللازمة لتنفيذ عمليات فعالة، فقد لوحظت النقاط البارزة التالية:

١- **بناء مجمع اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال بالسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي** – لقد تعاقد اتحاد الكوميسا مع استشاري لإجراء دراسات الجدوى المتعلقة بإنشاء مكتبه ومجمعه التجاري. وعُقد اجتماعٌ افتراضيٌ في ٣ فبراير ٢٠٢١ حضره وزيريّ التجارة والأراضي في دولة مالاوي لمراجعة التصميم النظري. وأوصى الاجتماع بتشكيل لجنة فنية تضم مهندس مدني ومهندس معماري ومساح للكميات وعضو واحد من مجلس إدارة اتحاد الكوميسا لتقديم التوجيه الفني إلى الاستشاريين العاملين على الدراسة. وقدم الاستشاريون مسودات الرسومات الفنية والرسومات الميكانيكية والهندسة وجداول الكميات لمراجعتها. وعلاوةً على ذلك، أصدرت حكومة مالاوي سند ملكية جديد إلى اتحاد الكوميسا فيما يتعلق بالأرض مع خطة سند تتوافق مع خريطة مسح الإقليم.

٢- **وضع خطة اتحاد الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥** – استضاف أمين سر اتحاد الكوميسا اجتماعًا افتراضيًا في ٢٦ فبراير ٢٠٢١ للمصادقة على الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى لاتحاد الكوميسا للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. وحضر الاجتماع ممثلو الدول التالية: بوروندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وإيسواتيني وكينيا وليبيا ومدغشقر ومالاوي ورواندا وسيشيل والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. ومن خلال المهمة المتمثلة في تطوير ريادة الأعمال النسائية في الكوميسا من خلال البرامج التي تعزز التكامل الاقتصادي وتيسير التجارة، فقد حُدّدت أربعة أهداف استراتيجية للكوميسا شملت ما يلي: تعزيز القدرة المؤسسية والقدرة على تعبئة الموارد لدى اتحاد الكوميسا وبرامج التنمية للمرأة في مجال الأعمال التجارية في الدول الأعضاء وتعزيز الدعم والصورة العامة والعلامات التجارية. وبينما يركز الهدفان الأولان على تطوير قدرة اتحاد الكوميسا، يركز الهدف الثالث على الخدمات المقدمة إلى الفروع الوطنية ويساهم الهدف الأخير في تعزيز وضوح الرؤية والتواصل مع الشركاء الآخرين من أمناء اتحاد الكوميسا والفروع الوطنية. وأدرجت أداة رصد وتقييم بصفها جزءً من الخطة الاستراتيجية.

٣- **دعم الخطة الاستراتيجية لفروع اتحاد الكوميسا** – قدم اتحاد الكوميسا الدعم إلى التعاونية النسائية للاستثمار في مالاوي وفرع اتحاد الكوميسا في إريتريا في وضع خططهم الاستراتيجية.

٤- **اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة السنوية** – عقد اتحاد الكوميسا ثلاثة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ٢٠ أبريل ٢٠٢١ و٣٠ يونيو ٢٠٢١ و٢٧ سبتمبر ٢٠٢١. هذا، وقد استعرض المجلس التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل والميزانية لعام ٢٠٢١. وعلاوةً على ذلك، فقد عقد اتحاد الكوميسا دورته السنوية للجمعية العامة في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢١ والتي حضرها ٢٠ عضوًا وطنيًا. وفضلًا عن ذلك، عُقدت اجتماعات شهرية خلال العام لإتاحة الوصول إلى المعلومات لجميع أعضاء الفرع بشأن اختصاصات مؤسسات الكوميسا والشركاء الآخرين والمسائل ذات الصلة بالاتحاد.

وتضمنت الإسهامات المقدّمة في إطار الإسهام الاستراتيجي ذي الأولوية الذي يركز على تعبئة الموارد ما يلي:

١- **تعبئة الموارد** – وضعت مذكرة مفاهيمية فيما يتعلق بتمكين المرأة ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل، وقد شارك وفد الاتحاد الأوروبي في ليلونغوي وعُقدت مناقشات حول استكشاف مجالات التعاون. وعلاوةً على ذلك، فقد عقد اتحاد الكوميسا مناقشات مع المكتب الوطني للبنك الأفريقي للتنمية في مالاوي بشأن دعم المشروع والتعاون، وأعد اتحاد الكوميسا مذكرة مفاهيمية استجابةً لدعوة البنك الأفريقي للتنمية بشأن تمكين المرأة.

٢- **إشراك شركاء التنمية** – عمِل اتحاد الكوميسا خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع شركاء التنمية التاليين: وفد الاتحاد الأوروبي في مالاوي ولجنة المنافسة بالكوميسا والبنك الأفريقي للتنمية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي والمكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي ومكتب المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة. وركّزت الاجتماعات مع الاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية على تحديد مجالات التعاون المحتملة في المشروعات القائمة مع اتحاد الكوميسا. وواصل اتحاد الكوميسا تعاونه مع لجنة المنافسة بالكوميسا بشأن نشر الوعي بمهام المؤسستين من خلال تعزيز مهام لجنة المنافسة في الكوميسا في الدورات الشهرية ودعم فعاليات المعرض التجاري وأنشطة جمع التبرعات الليلية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعاون اتحاد الكوميسا مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي في بناء القدرات وتمكين المزارعات والتجار في إدارة الأعمال والحوكمة. ووافق المكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي على التعاون بشأن تعزيز جهود التوعية والتنفيذ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من جانب النساء والشباب في فروع اتحاد الكوميسا. وعلاوةً على ذلك، فقد تعاون مكتب المنسقين المقيمين التابع للأمم المتحدة مع اتحاد الكوميسا في القضاء على التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي في مكان العمل.

هذا، وقد تضمّنت النقاط البارزة في إطار الإسهام الاستراتيجي لتعزيز دور سيدات الأعمال في اتحاد الكوميسا ما يلي:

١- برامج تطوير اتحاد الكوميسا

- **الترويج لمشروعات الكاسافا (المنيهوت)** – قدّم اتحاد الكوميسا الدعم لتعاونية لوسولاو في خليج نخاتا في مالاوي بشأن القيمة المضافة للكاسافا. وسُلّمت المعدات التي قدمتها شركة هندسية يقع مقرها في مالاوي إلى موقع المشروع، وجرى تركيبها والتدريب على استخدام الآلات المُقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، ركب اتحاد الكوميسا مجفف شمسي في موقع المشروع لتسريع عملية تجفيف المنتجات، ويستفيد اتحاد الكوميسا من الدروس المستفادة من مشروع الكاسافا وقد اشترى معدات مماثلة لجمعية نساء شيويلا التي يقع مقرها في مزوزو، مالاوي.
- **بناء قدرات تعاونيات الكاسافا** – تولى اتحاد الكوميسا، بالتعاون مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، تدريب

أعضاء الجمعيتين التعاونيتين بلوسولاو وشيويلا في مالاوي على إدارة الأعمال والحوكمة وتطوير المنتجات بهدف تعزيز قدرتهم التنافسية في سلسلة قيمة الكاسافا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم اتحاد الكوميسا فرع مالاوي بالتعاون مع الأمانة العامة خدمات استشارية ويسّر تسجيل ست تعاونيات جديدة رسميًا. وفضلًا عن ذلك، فقد استعان الاتحاد بمكتب المعايير في مالاوي لتدريب الجمعيات النسائية على كيفية استيفاء معايير سوق الكاساڤا في مالاوي.

- **تحليل الوضع لسلسلة قيمة الكاسافا** – تعاقد اتحاد الكوميسا مع استشاري لإجراء تحليل لحالة سلسلة قيمة الكاسافا، وقدّم الاستشاري التقرير النهائي الذي صدّق عليه أعضاء اتحاد الكوميسا في ٢٥ فبراير ٢٠٢١.

٢- برامج مبادرة احتضان الأعمال التجارية

- **الصندوق الإسباني المعني بالشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا-وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ مشروع حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفارقة** – دعم اتحاد الكوميسا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لتنفيذ مشروع حاضنات الأعمال لرائدات الأعمال الأفارقة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طلبت الكوميسا من الصندوق الإسباني المعني بالشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا–وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي صرف الأموال لشراء لوازم الفوط الصحية للمشروع التجريبي في كينيا.
- **مشروعات الحضانة المستدامة** – واصل اتحاد الكوميسا تقديم الدعم إلى كاسولانثو كريتيفز في مالاوي الذي يهدف إلى بناء المهارات والقدرات التجارية للنساء والشباب المراهقين في القطاع الإبداعي. ودعم اتحاد الكوميسا شراء معدات المنسوجات والتدريب وتصميم مواقع إلكترونية للترويج للمنتجات. وسيبلغ عدد المستفيدين من المشروع أكثر من ٢٠٠ امرأة وفتاة من خلال حاضنة أعمال المنسوجات.

٣- تنفيذ البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق

- **إنتاج فيلم وثائقي عن أفضل الممارسات** – يُعد اتحاد الكوميسا أحد منفذي برنامج الكوميسا الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق، الممول تحت مظلة صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. ويهدف البرنامج–حسبما يتضح في هذا التقرير–إلى المساهمة في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. هذا، وقد أنتج اتحاد الكوميسا، بدعمٍ من البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق، فيلمًا وثائقيًا عن أفضل الممارسات لتعزيز الخبرات وتبادلها مع رائدات الأعمال بشأن كيفية تحسين أداء أعمالهن التجارية.
- **تيسير الخدمات الاستشارية الفنية** – أعد اتحاد الكوميسا في إطار البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق موادًا تدريبيةً بشأن العلامات التجارية للمنتج ووضع العلامات والتعبئة والتغليف وإدارة الصادرات وإدارة اللوجستيات وسلسلة الإمدادات والتجارة الإلكترونية في الشركات الصغيرة والمتوسطة ومحو الأمية المالية والحصول على الائتمان. وقد درّب اتحاد الكوميسا ٣٣٠ سيدة أعمال على تدويل الأعمال التجارية والحصول على التمويل في الكونغو الديمقراطية والسودان وإريتريا ومدغشقر وإسواتيني وزامبيا وليبيا وأوغندا وتونس وجزر القمر.
- **سلسلة قيمة البذور الزيتية** – دعم اتحاد الكوميسا الصناعات المحلية التي يقع مقرها في كالونجا، مالاوي لتصنيع زيت طهي عباد الشمس. وسيصل المشروع إلى أكثر من ٢٣٠٠ من المزارعين الذين سينتجون أيضًا منتجات قابلة للتسويق. واشترى اتحاد الكوميسا آلات ميكانيكية لاستخلاص الزيوت وآلات تصفية الزيت وآلة تعبئة الزجاجات.

٤- تيسير التجارة والاستثمار

- **تنفيذ مشروع "٥٠ مليون امرأة أفريقية تتحدث"** – لقد نفّذت الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا–حسبما يتضح في التقرير–المنصة الرقمية "مشروع ٥٠ مليون امرأة أفريقية تتحدث" الذي يهدف إلى تلبية احتياجات المرأة من المعلومات في مجال الأعمال التجارية في الإقليم، وشارك اتحاد الكوميسا في إطلاق المنصة في موريشيوس ومالاوي. وعلاوةً على ذلك، فقد جرى توعية فروع اتحاد الكوميسا بشأن كيفية استخدام المنصة وكيفية استخدام التقنية ودعم الوصول إلى التقنية واستخدام المنصة للروابط فيما بين الأعمال التجارية والوصول إلى المعلومات.
- **منصة السوق الرئيس الرقمية الإلكترونية**– وقّع اتحاد الكوميسا مذكرة تفاهم مع مجموعة التجارة الإلكترونية الأفريقية على منصة السوق الرئيس الرقمية، ويدعم المغتربون الأفريقيون والاتحاد الأفريقي مجموعة التجارة الإلكترونية الأفريقية لإجراء التحول الشعبي والتنمية المستدامة للقارة.

وفي إطار الإسهام الاستراتيجي ذي الأولوية الذي يركز على الدعم والتوعية العامة والعلامات التجارية، فقد تحقق ما يلي:

الدعم

١- **اليوم العالمي للمرأة** – شارك اتحاد الكوميسا في تنظيم فعالية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة تحت شعار "المرأة في القيادة: تحقيق مستقبل متكافئ في عالمٍ يعاني من تفشي جائحة كوفيد–١٩". وقد استغل اتحاد الكوميسا هذه الفعالية للدعوة إلى تمكين المرأة وتكافؤ الفرص في سوق العمل، ومنح ٣٠ في المائة من المشتريات العامة لرائدات الأعمال ورفع مستوى المهارات الرقمية للفتيات للتوظيف والتجارة الإلكترونية. وقد حضر هذه الفعالية فخامة رئيس مالاوي تشاكويرا والرئيس السابق لدولة ليبيريا ورئيسة ليبيريا إلين جونسون والرئيسة السابقة لمالاوي الدكتورة جويس باندا وممثلو شركاء التنمية بما في ذلك المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي ورابطة المصرفيين والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

٢- **الاجتماع الافتراضي لمؤتمر القمة للسيدات الأوائل لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية** – لقد أُتيحت الفرصة لاتحاد الكوميسا لإلقاء خطاب يمثل سيدات الأعمال المتأثرات بتفشي جائحة كوفيد –١٩ إلى السيدات الأوائل لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية. وعُقد مؤتمر القمة على هامش قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية التي عُقدت في مالاوي في أغسطس ٢٠٢١.

بنك التجارة والتنمية لدول الشرق والجنوب الأفريقيين

يُعد بنك التجارة والتنمية لدول الشرق والجنوب الأفريقيين (يُشار إليه فيما بعد بلفظ "البنك") كيانًا قانونيًا متعدد الأطراف أُنشئ بموجب الفصل ٩ من معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقيين (معاهدة منطقة التجارة التفضيلية). وتشير تسمية مجموعة بنك التجارة والتنمية لدول الشرق والجنوب الأفريقيين (مجموعة بنك التجارة والتنمية لدول الشرق والجنوب الأفريقيين أو مجموعة البنك) إلى البنك والشركات التابعة له والتي تضم البنك وصندوق التجارة والتنمية

وشركة المستشارين التجاريين في الشرق والجنوب الأفريقيين المحدودة وشركة التأمين الأسيرة التابعة للبنك. وواصل البنك أداءه المتميز في ٢٠٢١ رُغم تحديات صعوبات البيئة التي واجهته التي اتسمت بتفاقم التباينات في جميع أنحاء الإقليم من حيث مؤشرات التنمية البشرية واستمرار الاضطرابات في سلسلة التوريد وأزمة السيولة المستمرة المرتبطة باستمرار تجنب المخاطر العالية وتشديد القيود الاحترازية الكلية وزيادة متطلبات الإنفاق لواضعي السياسات في ظل ضغوطٍ متزامنةٍ لاحتواء الدين العام. وتحدد هذه القيود مسار إسهامات البنك على مدار العام.

أرقام البنك الرئيسة:

- صافي الربح: بلغ ١٧٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، بزيادةٍ قدرها ١١,٠١٪ عن عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات يبلغ ١١,٤٣٪
- إجمالي حقوق الملكية: بلغ ١,٧٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، بزيادةٍ قدرها ١١,٢٥٪ عن عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات قدره ١٥,١٣٪.
- إجمالي الأصول: بلغ ٧,٩٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، بزيادةٍ قدرها ٩,٥٨٪ عن عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات قدره ١٣,٢٦٪
- إجمالي القروض: بلغ ٥,٧٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، بزيادةٍ قدرها ٥,٦٧٪ عن عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات قدره ١١,٦٢٪.

هذا، وقد زادت المحفظة الإجمالية للبنك في عام ٢٠٢١ بنسبة ٦ في المائة تقريبًا لتصل إلى ٥,٨ مليار دولار أمريكي (في الميزانية العمومية) وارتفعت نسبة المعاملات التي تنطوي على مخاطر بيئية أو اجتماعية منخفضة أو معدومة من ٧٣ في المائة إلى ٧٩ في المائة، فضلًا عن نمو الأصول والأرباح وحقوق الملكية بحوالي ١٠ بالمائة. وفي غضون هذه الفترة، ظلت جودة أصول البنك قوية كما يتضح من القروض المتعثرة التي ظلت عند مستوى ٣٪. وإبرازًا للتحسن المستمر في حجم مخاطر البنك، فقد عدلت مؤسسة التصنيفات الائتمانية العالمية (جي سي آر) ومؤسسة فيتش توقعات البنك من مستقرة إلى إيجابية في عام ٢٠٢١، في حين رفعتها وكالة موديز من سلبية إلى مستقرة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢. وبفضل السجل الحافل الثابت الذي يتمتع به البنك من حيث الأداء والتأثير وإدارة المخاطر واستمرار التنويع والنمو من حيث المحفظة ومصادر المساهمة والتمويل، فقد جرى تأكيد تصنيفات الدرجة الاستثمارية حيث حصل البنك على تصنيف (Baa3) من مؤسسة موديز وتصنيف BBB وA3)، من مؤسسة التصنيفات الائتمانية العالمية وحصل على تصنيفات BB + التي أكدتها وكالة فيتش أيضًا، مما يدل على التزام البنك بممارسات تقييم الائتمان الفعالة ونهج الإقراض المنضبط والمراقبة اليقظة للمحفظة، مما سمح له بمواصلة العمل مع المؤسسات السيادية والمالية والعملاء المؤسسيين، بما في ذلك أولئك الذين توقفت عائداتهم في أوقات تفشي الجائحة. ويُعد هذا الأداء أيضًا نتيجة لنهج البنك المرتكز على العميل، الذي يدعمه نموذج تشغيلي لمنتج التغطية المختلط من البنك الذي يسمح له بأن يكون قريبًا من العملاء والمجتمعات.

المساهمة

نجح البنك في ٢٠٢١ في تعزيز قاعدة مساهميه وزيادتها رُغم بيئة العمل المليئة بالصعاب، حيث أوفى جميع المساهمين بالتزاماتهم بالاكتتاب واكتتب بعضهم في أسهم إضافية وأعاد الكثير منهم استثمار أرباحهم لعام ٢٠٢٠–مما يدل على ثقتهم في أداء البنك وتأثيره.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس محافظي البنك قد وافق في ٢٠٢٠ على برنامج زيادة رأس المال التاريخي بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي إلى جانب مضاعفة رأس المال المصرح به للبنك من ٣ مليار دولار أمريكي إلى ٦ مليار دولار أمريكي. وسمح مساهمو البنك بإصدار ما يصل إلى مليار دولار أمريكي من شريحة أسهم جديدة من الفئة "ج" بهدف جذب مزيدٍ من مجموعات التأثير غير التقليدية وأنواعٍ أخرى من المستثمرين. ووافق مجلس الإدارة في ٢٠٢١ على تصنيف أسهم البنك الجديدة من الفئة "ج" باعتبارها أسهم خضراء، ويعمل البنك على تحسين خصائصها قبل طرحها.

الجدول ٢٦: الدول الأعضاء في البنك

• جمهورية بوروندي • اتحاد جزر القمر • الكونغو الديمقراطية • جمهورية جيبوتي • جمهورية مصر العربية • دولة إريتريا • مملكة إيسواتيني • جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية • جمهورية كينيا • جمهورية مدغشقر • جمهورية مالاوي	• جمهورية موريشيوس • جمهورية موزمبيق • جمهورية رواندا • جمهورية سيشيل • جمهورية الصومال الفيدرالية • جمهورية جنوب السودان • جمهورية السودان • جمهورية تنزانيا المتحدة • جمهورية أوغندا • جمهورية زامبيا • جمهورية زيمبابوي
الدول الأعضاء	
• بنك التنمية بجمهورية بيلاروسيا شركة مساهمة مغلقة	• بنك الصين الشعبية
المؤسسات الأعضاء	
• البنك الأفريقي للتنمية • اتحاد مؤسسات البحوث الاقتصادية الأفريقية • شركة إعادة التأمين الأفريقية (أفريقيا ري) • المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا • بنك الاستثمار الوطني (موزمبيق) • الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (جيبوتي) • وكالة إيجل للتأمين (موريشيوس) • صندوق الاستثمار للبلدان النامية (الدنمارك)	• الصندوق الوطني للمعاشات (موريشيوس) • الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (أوغندا) • صندوق الأوبك للتنمية الدولية (صندوق الأوبك) • شركة إعادة التأمين • مجلس الضمان الاجتماعي في رواندا • مجموعة ساكوس للتأمين (سيشيل) • صندوق سيشيل للمعاشات التقاعدية • صناديق ادخار موظفي بنك التجارة والتنمية • صناديق ادخار المديرين وأصحاب المصلحة في بنك التجارة والتنمية

التأثير

إطار الاستدامة

يسعى البنك، تماشيًا مع اختصاصاته، إلى تحقيق عوائد مالية جيدة من خلال تلبية احتياجات السوق غير المستوفاة في الدول الأعضاء، مع تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية إلى أدنى حدٍ لها وتعزيز الفوائد البيئية والاجتماعية. ومن خلال هذا المحصلة

الثلاثية، فقد التزم البنك بضمان أن يكون لإسهاماته تأثير إنمائي قابل للقياس في الدول الأعضاء–بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال ٢٠٦٣ واتفاقية باريس وخطط التنمية للدول الأعضاء.

هذا، وتلقى دوافع البنك للتنمية المستدامة دعمًا من خلال نتائج تنمية محددة على النحوٍ الوارد في نظام رصد تأثير الاستدامة والتنمية ونظام الإدارة البيئية والاجتماعية وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. واسترشادًا بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصارمة التي يتبعها البنك، فإن سياسات مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشروعات وسياسة الطاقة الجديدة التي تعطي الأولوية لمشروعات الطاقة المتجددة والالتزام بمعايير الأداء التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية والديون المتعلقة بالاستدامة، تؤدي إلى إضافة مزيدٍ من المتطلبات القائمة على التأثير في نشر رأس المال في الإقليم، مما يؤدي إلى تحول في محفظة البنك نحو تحقيق مزيدٍ من أهداف التنمية المستدامة ومحتوى العمل المناخي. ويشترط البنك إجراء تقييمٍ بيئيٍ واجتماعيٍ لجميع المعاملات التي ينظر فيها البنك ويرصد الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات المدعومة. وعلى هذا النحو، يُدرج البنك بنود الحماية البيئية والاجتماعية ذات الصلة وبنود الرصد في القروض التي ينظمها ويطلب من العملاء الالتزام بها وتقديم تحديثاتٍ دوريةٍ عن المسائل المتعلقة باستدامة المشروعات. وقد كان ٢٠٢٠ العام الأول الذي جرى فيه تشغيل مكون نظام رصد تأثير الاستدامة والتنمية في إطار الاستدامة الخاص بالبنك الذي أُطلق في العام الماضي، مما سمح للبنك برصد تأثيره على تحقيق نتائج إنمائية محددة. ويُصدر البنك الآن تقريرًا عن تأثير الاستدامة والتنمية سنويًا. أما على الصعيد الداخلي، فإن بعض السياسات الموجهة نحو الاستدامة، ومنها التنوع والشمول والصحة والسلامة ومراعاة النوع الاجتماعي ورفاهية الموظفين من بين أمورٍ أخرى وبرامج تعلم الموظفين وتطويرهم، قد مكّنت من تهيئة بيئةٍ مواتيةٍ للاستدامة داخليًا.

من خلال العمليات الرئيسة

يقدم البنك حلولًا مخصصة تسمح لعملائه من المؤسسات السيادية والمالية والشركات، ومنها الشركات الصغيرة والمتوسطة، بممارسة الأعمال التجارية والمساهمة في دعم الأنشطة التي تُعدُّ بالغة الأهمية لنمو الدول الأعضاء والتي تدعم اقتصاداتها الحقيقية. ومن خلال تمويل التجارة قصير الأجل ونوافذ المشروعات طويلة الأجل والبنية الأساسية، فقد تمكّن البنك من تنفيذ ما يلي مسترشدًا بإطار الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاص به:

- تشجيع المشروعات القابلة للتطوير والتي توفّر آلاف الوظائف في مختلف القطاعات.
- تمويل خطط البنية الأساسية الحكومية لدعم النمو رُغم الاضطراب الاقتصادي الناجم عن تفشي جائحة كوفيد –١٩.
- توفير السلع الاستراتيجية والمدخلات الزراعية الأساسية لتحسين الأمن الغذائي وحماية أمن الطاقة من خلال التخفيف من النقص الحاد في الوقود.
- توفير التمويل قبل التصدير لتشجيع الصادرات ذات القيمة العالية والمتنوعة لتعزيز عائدات الحكومة من النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطيات.
- دعم زيادة كفاءة التصدير وتوليد العملات الأجنبية من خلال استثمارات النقل والخدمات اللوجستية.
- دعم التصنيع وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والمحلية ونقل التقنية واستيراد المعدات لتعزيز الإنتاجية.
- تحسين نتائج الصحة والتعليم والفقر من خلال الوصول إلى البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

- تعزيز قدرة المؤسسات المالية الإقليمية والوطنية على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الملكية المحلية واستبدال الواردات.
- تيسير زيادة التجارة الأفريقية والتكامل الإقليمي داخل البلدان وفيما بينها، وبالتالي تحفيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي في الإقليم.

هذا، وقد ازداد معدل قروض البنك في ٢٠٢١ بنسبة ٦ في المائة لتصل إلى ٥,٨ مليار دولار أمريكي، وارتفعت أيضًا نسبة المعاملات ذات المخاطر البيئية أو الاجتماعية المنخفضة أو المنعدمة من ٧٣ في المائة إلى ٧٩ في المائة. ويعمل البنك على جبهات مختلفة لمواصلة التخفيف من حدة الصدمات المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد -١٩مع إبقاء أهداف التنمية على المسار الصحيح، وقد واصل تنفيذ ما يلي:

- برنامج السلامة أولاً لموظفيه.
- برنامج الاستجابة لحالات فيروس كورونا الطارئة حيث يقدم البنك من خلاله معدات الوقاية الشخصية المنتجة محليًا في الغالب إلى الإقليم في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- حلول مصممة خصيصًا للعملاء بغية ضمان توافر السيولة.
- ضخ أكثر من ٢,٥ مليار دولار أمريكي في شراكات تمويل جديدة وموسعة لتوسيع نطاق التأثير.

ولقد عمل البنك تحديدًا على الحد من أوجه عدم المساواة من خلال زيادة دعمه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سيّما مشروعات النساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب، بما في ذلك من خلال المؤسسات الشقيقة مثل صندوق التجارة والتنمية. أما فيما يتعلق بالسيولة والمخاطر، فقد استمر في توفير مزيدٍ من التمويل المنطقي لعملائه، مما ساهم في سد فجوة التمويل التي لا يمكن للمساحة التجارية تغطيتها بمفردها. وبفضل التعامل مع اضطرابات سلسلة التوريد، فقد نمت محفظة التمويل التجاري بنسبة ١٦٪، واستمر في استخدام تقنية البيانات المتسلسلة لتنفيذ بعض هذه المعاملات، واستمر في دعم توطين الطاقة الإنتاجية في الإقليم. وفضلًا عن ذلك، فقد قدم الدعم إلى الحكومات السيادية من خلال تمويل التجارة وتمويل المشروعات، بما في ذلك مشروعات البنية الأساسية طويلة الأجل والتأثير السلبي لفيروس كوفيد-١٩ وأمن الغذاء والطاقة.

التمويل

بفضل سجل الإنجازات الحافل الثابت الذي يتمتع به البنك من حيث الأداء والتأثير، فقد أصبحت البنوك التجارية والسياسة في جميع أنحاء العالم تتجه بشكلٍ متزايد إلى البنك لتحويل رأس مالها إلى عنصر مؤثر في الإقليم. وجمع البنك أكثر من ٢,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، بما في ذلك من خلال خطوط ائتمان طويلة وقصيرة الأجل وسندات دولية واتفاقيات تقاسم المخاطر وترتيبات التمويل المشترك، وغير ذلك الكثير.

إدارة الأصول وشركة المستشارين التجاريين في الشرق والجنوب الأفريقيين المحدودة

لقد تمثّل أبرز ما شهدته عمليات إدارة أصول المجموعة في ٢٠٢١ في استكمال العام الثاني من العمليات الناجحة التي نفّذها صندوق التجارة في الشرق والجنوب الأفريقيين رُغم استمرار تحديات بيئة الأعمال الصعبة. وجاء ذلك في أعقاب الإطلاق التجريبي

للصندوق في ١ أغسطس ٢٠١٩، إذ دعمته المجموعة باستثمار أولي قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي. ويسعى الصندوق إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقودها التجارة من خلال دعم المصدرين والمستوردين وغيرهم من المقترضين الإقليميين، ويستثمر في التمويل التجاري والتمويل المنظم للسلع وتمويل الصادرات ومعاملات التمويل المتعلقة بالمشروعات التي تنشأ في الدول الأعضاء في البنك أو التي تتعرض لها، وبعض الاقتصادات الأفريقية. ويمول الصندوق المعاملات قصيرة إلى متوسطة الأجل عبر مختلف قطاعات الصناعة والسلع في الإقليم، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هذا، وتمكنت شركة المستشارين التجاريين في الشرق والجنوب الأفريقيين المحدودة منذ إنشائها، وهي مدير صندوق مشروع مشترك أنشأه البنك (بحصة ملكية تزيد قليلاً عن ٥٠ بالمائة) وشركة جي ام ال كابيتال التي يقع مقرها في لندن (بحصة ملكية تقل قليلاً عن ٥٠ بالمائة)، من تحقيق عوائد ثابتة تتماشى مع التوقعات. وتضاعف حجم الصندوق في ٢٠٢١ إلى أكثر من ١٠٦ مليون دولار أمريكي، وحقق الصندوق أداءً سنويًا بنسبة ٣,٥٢٪ بالدولار الأمريكي، وعائدًا مطلقًا بنسبة ٩,٥٩٪ بالدولار الأمريكي منذ إطلاقه.

صندوق التجارة والتنمية

أسست مجموعة البنك في ٢٠٢٠ صندوق التجارة والتنمية بغية زيادة التأثير والوصول والاستدامة، ويُعد عضوًا في مجموعة البنك التي تقدم حلول التمويل المختلط للعملاء في الدول الأعضاء في مجموعة البنك، مع التركيز تحديدًا على المجموعات المستبعدة تقليديًا من النشاط الاقتصادي السائد، مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها النساء والشباب. ويقدم الصندوق منح تطوير المشروعات وخدمات بناء القدرات والقيادة الفكرية وخدمات إدارة البرامج. وواصل الصندوق نموه في عام ٢٠٢١، حيث قدم الدعم إلى ١٧٠٠ من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك بعض النساء والشباب، و١٦٠٠٠ من صغار المزارعين، بما في ذلك عن طريق دمج القروض مع الضمانات والمساعدة الفنية لتوسيع نطاق التأثير.

أكاديمية البنك

أُنشئت أكاديمية البنك في ٢٠٢٠ بوصفها منصةً لمواصلة تعزيز قدرة موظفي البنك وأصحاب المصلحة الخارجيين، وقدّمت أكاديمية البنك في ٢٠٢١ ١٦ برنامجًا تدريبيًا و١٧ دورةً تدريبيةً لموظفي البنك، ونظمت أول تدريب خارجي لها لوزارة المالية الموزمبيقية، ووقعت مذكرة تفاهم مع مرفق الدعم القانوني الأفريقي لتدريب محامي القطاع العام في الإقليم. وعُقدت الدورة التدريبية الأولى في مارس ٢٠٢٢ وركّزت على الموضوعات الأساسية لبيئة التشغيل القانونية، المتمثلة في الشراكات في قطاع البنية الأساسية وكذلك الأخلاقيات القانونية والتزامات مكافحة الرشوة والفساد لمحامي القطاع العام مع أمثلة عملية من مختلف البلدان الأفريقية.

الجوائز والتكريمات ٢٠٢١

- **«جلوبال فاينانس» -جوائز التمويل المستدام: الريادة المتميزة في مجال التمويل المستدام من مؤسسة متعددة الأطراف بمنطقة أفريقيا**

تُمنح هذه الجائزة تكريمًا للبنك "لريادته العالمية والإقليمية في مجال التمويل المستدام للمبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة الآثار السلبية لتغير المناخ والمساعدة في بناء مستقبل أكثر استدامة للبشرية".

- **«جلوبال تريد ريفيو» – الشركات الرائدة في تمويل التجارة: الشركات الرائدة في تمويل التجارة فيما يتعلق بالقدرة على التكيف:** تأتي هذه الجائزة تكريمًا للنهج الابتكاري لمجموعة البنك لدعم التجارة في الاقتصادات الناشئة سيّما في إطار تفشي الجائحة، ويُعد البنك الفائز الوحيد عالميًا في فئة تمويل التنمية فيما يتعلق بالقدرة على التكيف.
- **«جلوبال فاينانس» -المبتكرون ٢٠٢١: أهم الابتكارات في تمويل التجارة**

لقد منحت هذه الجائزة –وهي واحدة من عشر جوائز على مستوى العالم في هذه الفئة – للبنك تكريمًا لمساعيه المستمرة للبقاء في طليعة الابتكار، وتحديدًا فيما يتعلق بدوره الرائد في القارة في تنفيذ معاملات التمويل التجاري باستخدام تقنية البيانات المتسلسلة.

- **جائزة المصرفي الأفريقي: صفقة مشروعات البنية الأساسية لهذا العام**

فاز البنك بهذه الجائزة بالاشتراك مع بنك ستاندرد تشارتردو ونيدبانك لمساهمته كجزء من شريحة مؤسسة تمويل التنمية في تيسير قرض السكك الحديدية القياسي في تنزانيا.

- **«جلوبال تريد ريفيو» -أفضل الصفقات: أفضل صفقة لهذا العام، في فئة السلع**

مُنحت هذه الجائزة – التي تُعد واحدة من أفضل ١١ صفقة فائزة على مستوى العالم – للبنك تكريمًا لدعمه للوصول إلى تمويل ما قبل التصدير لأحد مصدري الفانيليا الرئيسين في مدغشقر، (بهارات مدغشقر) Épices de Madagascar، وهي شركة تجارة عادلة مملوكة للنساء.

- **«جلوبال فاينانس» -جوائز أفضل بنك في العالم: أفضل بنك في إثيوبيا**

منح البنك هذه الجائزة تقديرًا لدوره في نشر الحلول لتعزيز مستويات إنتاجيته في الزراعة ودعم التوظيف والمساهمة في ضمان أمن الغذاء والطاقة.

- **«جلوبال فاينانس» -تمويل التجارة وسلسلة الإمداد: أفضل بنك لتمويل التجارة في موريشيوس وأفضل بنك لتمويل التجارة في كينيا (٢)**

بما أن فرع موريشيوس أحد المكاتب الرئيسة للبنك وفرع كينيا مركزه التشغيلي، فقد مُنح البنك هاتين الجائزتين نتيجة أنشطة التمويل التجاري التي قدمها في الإقليم التي يُقدم خدماته فيها، وبشكلٍ أكثر تحديدًا تلك التي "تعاملت مع الوضع غير المسبوق الذي شهده ٢٠٢٠ من خلال تقنيات جديدة وتحسين القدرات مما ساعد عملائهما على النجاح ".

- **«جلوبال تريد ريفيو» – رواد في تمويل التجارة: أفضل بنك لتمويل التجارة في إثيوبيا**

فاز البنك بهذه الجائزة للسنة الثانية على التوالي، مما يُمثّل إشادةً بحلول البنك المخصصة لتمويل التجارة بعيدة المدى التي مكنت إثيوبيا من تعزيز مستويات الإنتاجية في الزراعة، ودعم التوظيف وضمان الأمن الغذائي وغير ذلك الكثير.

- **«فاينانشال أفريك»: جائزة مصرفي التنمية للعام للرئيس الفخري للبنك والمدير العام للمجموعة /أدماسو تاديسي،**

مُنح الرئيس الفخري للبنك والمدير العام للمجموعة جائزة مصرفي التنمية للتمويل الأفريقي لهذا العام، وقد اتّخذت لجنة التحكيم قرارها بشأن الجائزة واشترك فيها أكثر من ٢٥٠٠٠ قارئ من قراء فاينانشيال أفريك وكابيتال أفريك.

لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

كُلفت لجنة المنافسة بالكوميسا (يُشار إليها فيما بعد بلفظ "اللجنة") بموجب لوائح المنافسة الخاصة بالكوميسا (يُشار إليها فيما بعد بلفظ "اللوائح") بتعزيز المنافسة وتشجيعها في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (يُشار إليها فيما بعد بلفظ "السوق المشتركة") من خلال جملة أمور منها منع الممارسات التجارية التقييدية التي تحول دون التشغيل الفعال للأسواق وبالتالي تيسير أجندة التكامل الإقليمي. وبالتالي، يتمثل هدف اللجنة في تعزيز مصلحة المستهلكين في السوق المشتركة من خلال حمايتهم من السلوك المضاد للمنافسة الذي ترتكبه الجهات المؤثرة في السوق. وتشمل مجالات التركيز الأساسية التي تركز عليها اللجنة بموجب اللوائح التحقيق في الممارسات التجارية والسلوك المناهض للمنافسة؛ والتحقيق في عمليات الدمج والاستحواذ؛ والتحقيق في الممارسات التجارية غير العادلة والخادعة والاحتيالية تجاه المستهلكين والشركات الأخرى. وتباشر اللجنة أداء اختصاصاتها من خلال المشاركة والتعاون بانتظام مع الدول الأعضاء من خلال برامج التوعية والدعم.

هذا، ونُفذت أنشطة اللجنة لهذا العام الذي يخضع حاليًا للمراجعة والتقييم وفقًا لبرنامج العمل السنوي لعام ٢٠٢١ الذي وُضع بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للجنة عن المدة ٢٠٢١ –٢٠٢٥. وفيما يلي ملخص للتقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة:

الهدف الاستراتيجي -تحديد السلوك الضار بالمنافسة في السوق

تتضمن أهداف اللجنة في إطار هذا الهدف تقييمًا فعالاً وفوريًا لعمليات الدمج والممارسات التجارية التقييدية بغية منع أي ضرر محتمل مناهض للمنافسة في الإقليم. وتسعى اللجنة إلى تعزيز حماية المستهلك وتقوية مراقبة السوق من أجل الكشف عن أي انتهاكاتٍ لحقوق المستهلك والمنافسة.

تقييم فعال وفوري لحالات المنافسة

- **عمليات الدمج والاستحواذ**

لقد أجرت اللجنة في ٢٠٢١ تحقيقًا ووافقت على إجمالي ٤١ عملية دمج جرت الموافقة عليها خلال المدة القانونية البالغة ١٢٠ يومًا المنصوص عليها في اللوائح. وأثّرت عمليات الدمج التي قيّمتها اللجنة واعتمدتها على جميع الدول الأعضاء في مختلف القطاعات الاقتصادية كما يتضح في الأشكال الواردة أدناه.

الشكل ٣١: عدد عمليات الدمج طبقًا للدول الأعضاء المتأثرة لعام ٢٠٢١

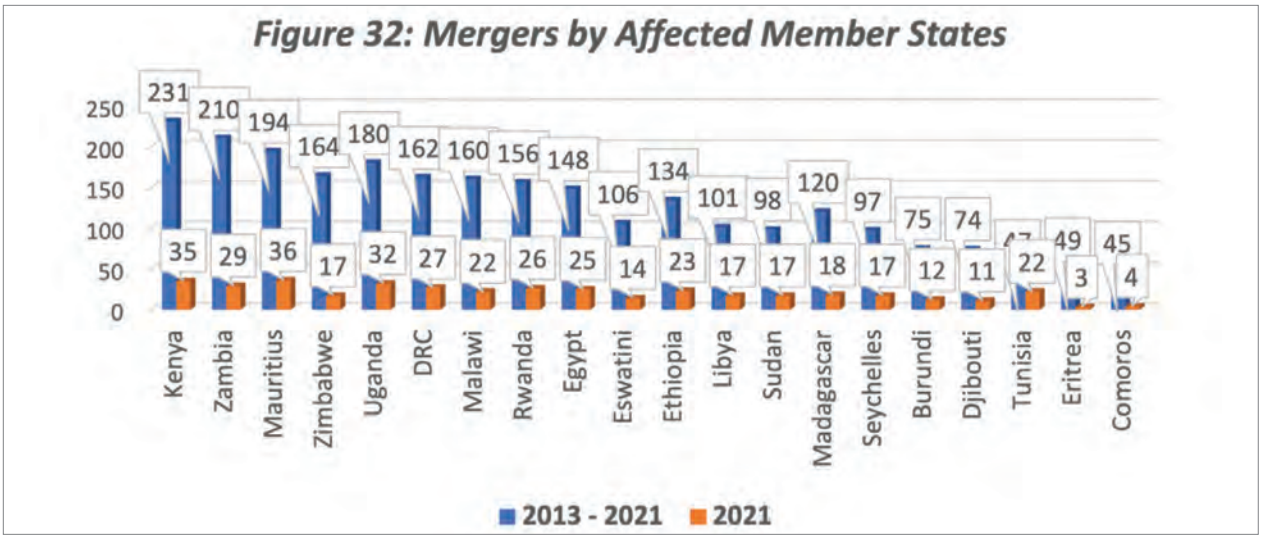

هذا، وتضمنت الدول الأعضاء الخمس الأكثر تضررًا من عمليات الدمج في ٢٠٢١ كلاً من موريشيوس وكينيا وأوغندا وزامبيا ورواندا. ويوضح الشكل أيضًا عدد عمليات الدمج التي أثّرت على الدول الأعضاء خلال المدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١ وضمت الدول الخمس الأكثر تضررًا كينيا وزامبيا وموريشيوس وأوغندا والكونغو الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية التي تأثرت بعمليات الدمج خلال المدة قيد المراجعة، فإن القطاعات الاقتصادية الأكثر تكرارًا تشمل الخدمات المصرفية والمالية، وتقنية المعلومات والاتصالات، والطاقة، والزراعة، والنقل، والخدمات اللوجستية والتأمين على النحو الموضح في الشكل ٣٢ الوارد أدناه.

الشكل ٣٢: عدد عمليات الدمج طبقًا للقطاع الاقتصادي المختار لعام ٢٠٢١

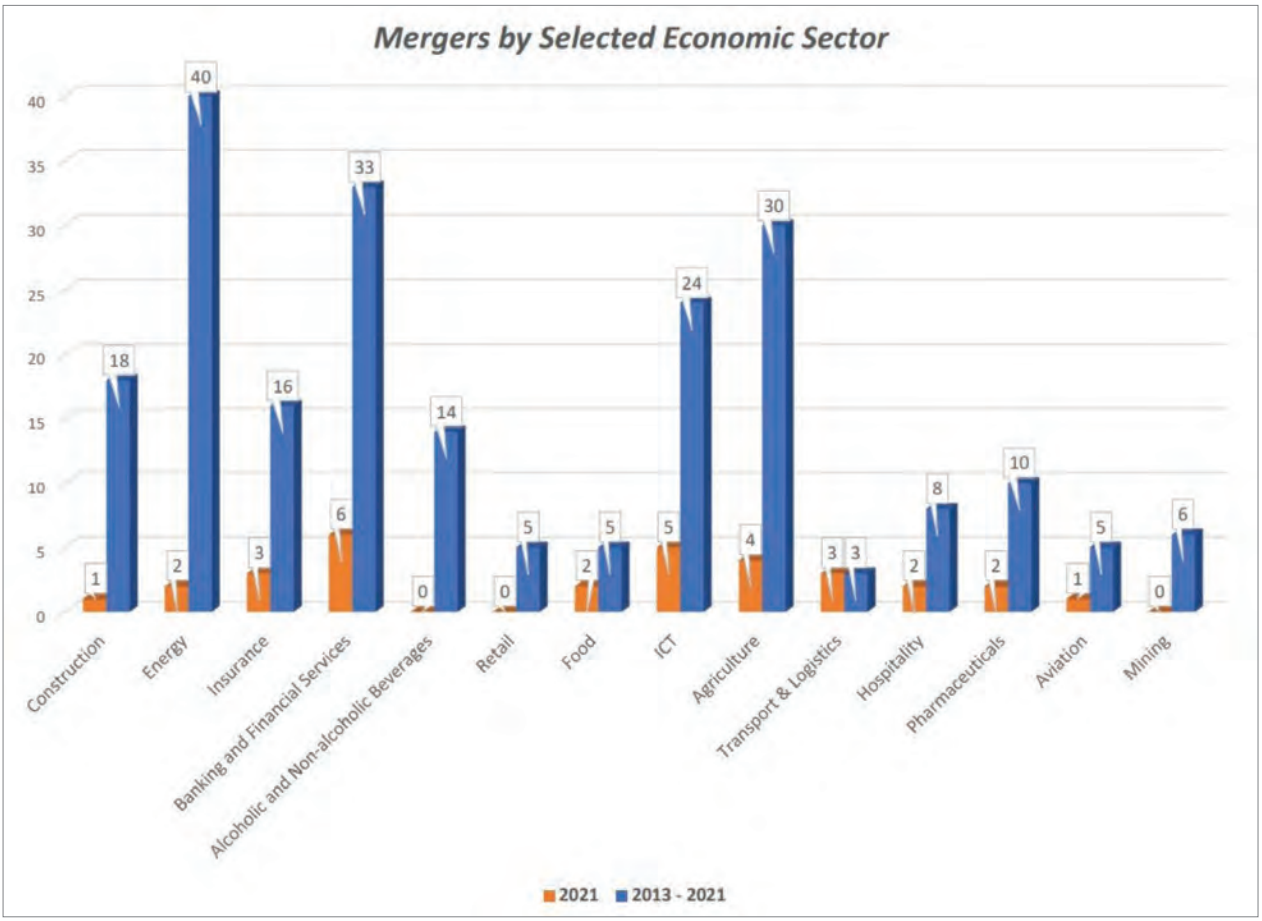

وقد لاحظت اللجنة زيادةً بنسبةٍ لا تقل عن ٢٠ في المائة في عدد عمليات الدمج التي خضعت للمراجعة في ٢٠٢١ مقارنةً بالعدد الذي خضع للمراجعة في ٢٠٢٠، إذ راجعت اللجنة أربع وثلاثين (٣٤) عملية اندماج كما يتضح في الشكل ٣٣ الوارد أدناه.

الشكل ٣٣: اتجاه تقييم الدمج خلال المدة ٢٠١٣-٢٠٢١

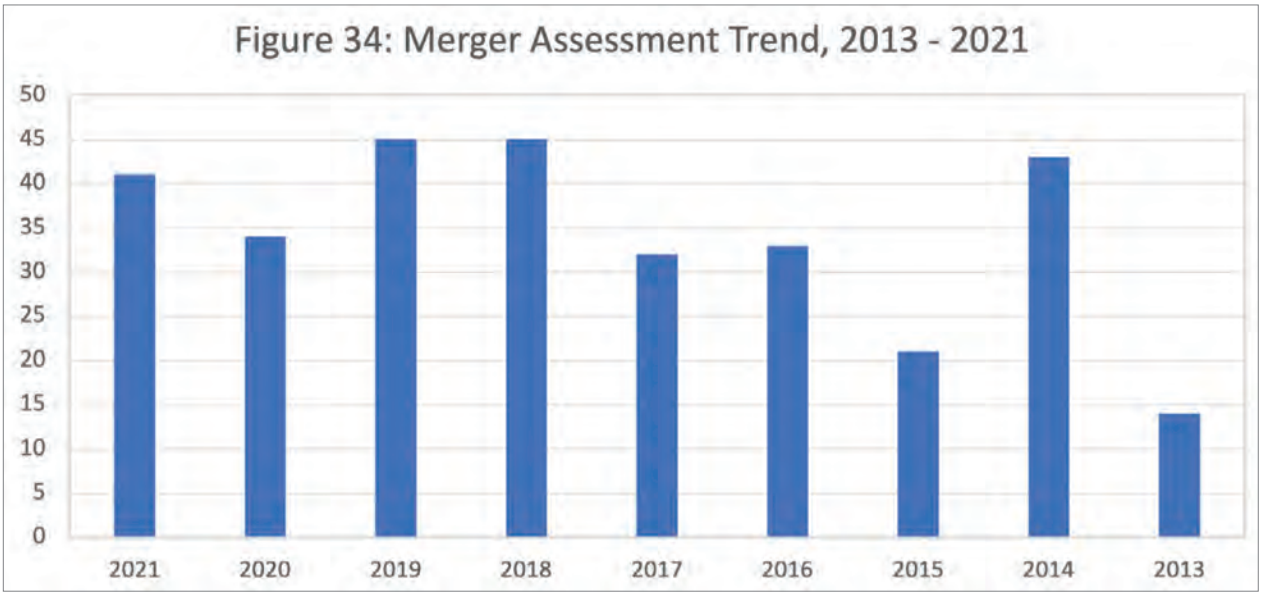

هذا، وقد تُعزى الزيادة إلى طفرة الدمج الناتجة عن تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد-١٩ الذي شهد إعادة فتح معظم الشركات وتوسيع نطاق عملياتها.

- الممارسات التجارية التقييدية

لقد نظرت اللجنة في ٢٠٢١ في إجمالي عدد ١١ حالة ممارسة تجارية تقييدية، وتوضح الأرقام الآتية اتجاهات عمليات التحقيق في حالة الممارسات التجارية التقييدية التي أجرتها اللجنة في ٢٠٢١

الشكل ٣٤: عدد حالات الممارسات التجارية التقييدية لكل دولةٍ من الدول الأعضاء

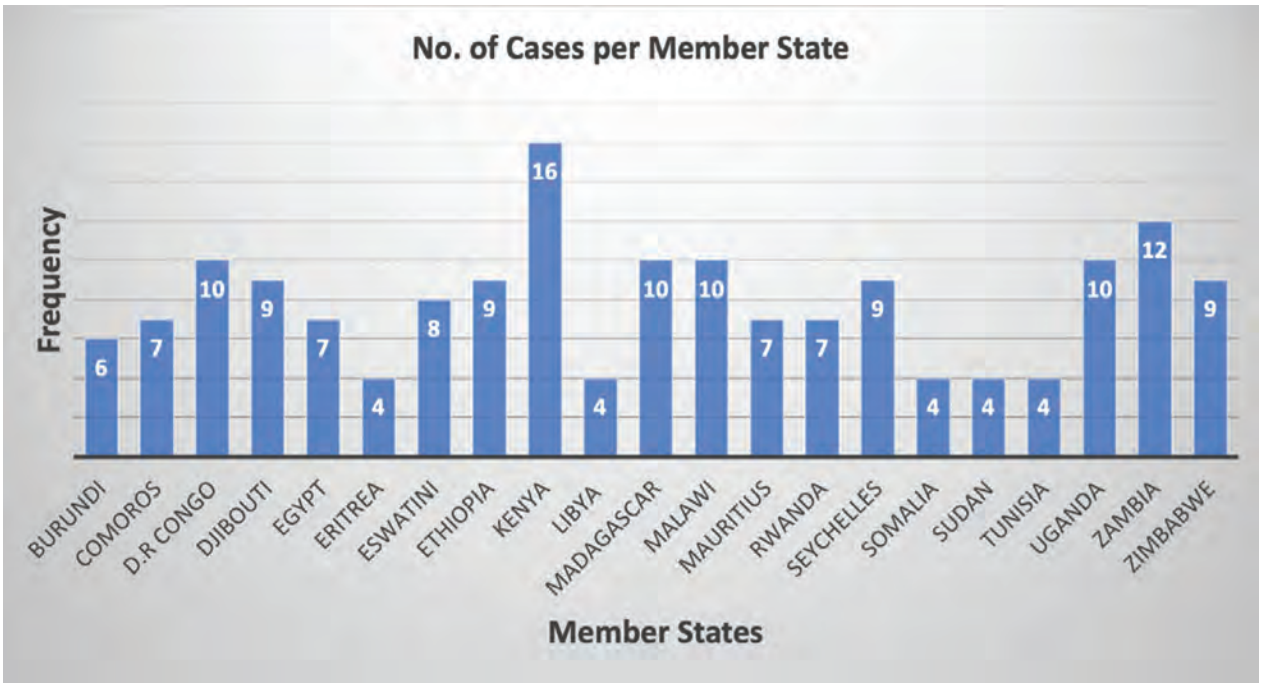

ويوضح الشكل الوارد أعلاه أن معظم الحالات التي تناولتها اللجنة قد أثّرت على كلٍ من كينيا وزامبيا وملاوي وأوغندا ومدغشقر والكونغو الديمقراطية، كما أثّرت حالات الممارسات التجارية التقييدية على عددٍ من القطاعات الاقتصادية مثل قطاعات المشروبات والتسويق الرياضي والطيران كما يتضح في الشكل ٣٥ الوارد أدناه.

الشكل ٣٥: عدد حالات الممارسات التجارية التقييدية طبقًا للقطاع الاقتصادي لعام ٢٠٢١

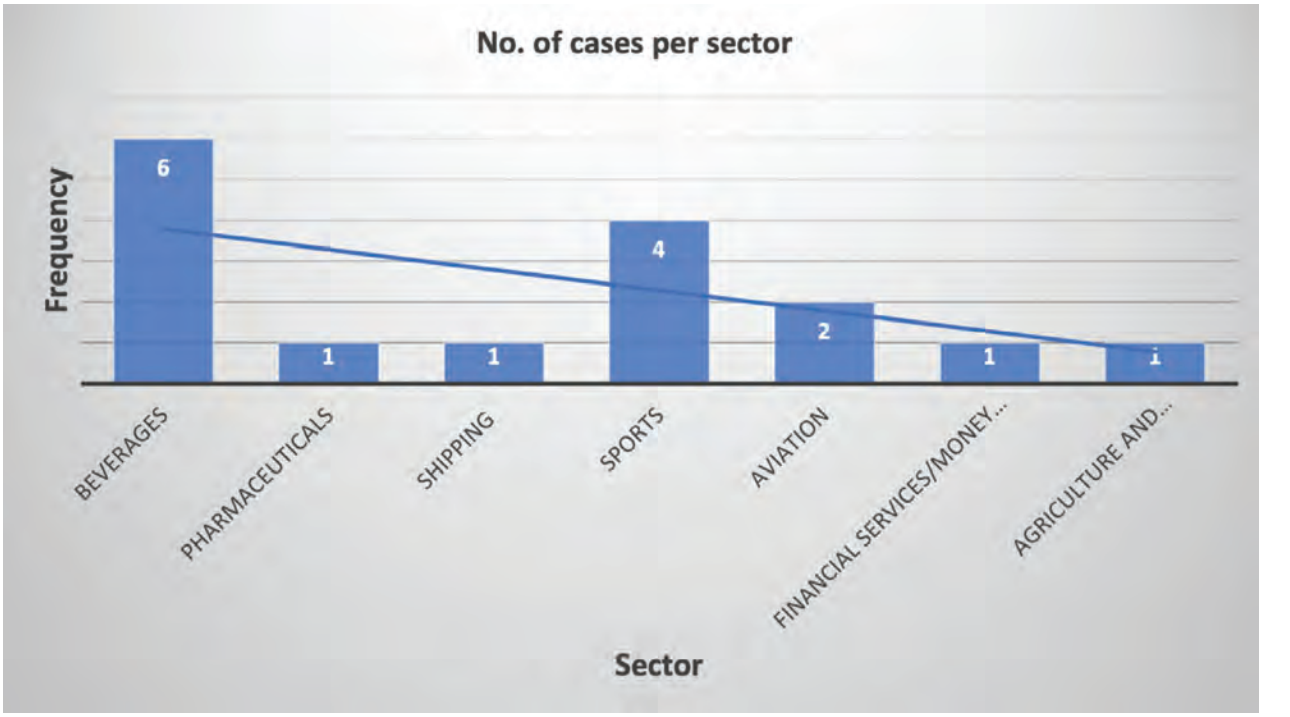

- التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء

من بين مهام اللجنة التعاون مع السلطات المعنية بالمنافسة الوطنية (يُشار إليها فيما بعد بـ "سلطات المنافسة الوطنية") في الدول الأعضاء من أجل إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك. وتؤدي اللجنة هذه المهمة من خلال جملة أمور من بينها إبرام مذكرات تفاهم (يُشار إليها فيما بعد بلفظ "مذكرات التفاهم") مع سلطات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء. وتشمل مجالات التركيز بموجب مذكرات التفاهم تبادل المعلومات، وبرامج التوعية والدعم المشتركة، والأهم من ذلك، التعاون في مجال إنفاذ القانون.

هذا، وقد أبرمت اللجنة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مذكرات تفاهم مع العديد من الدول الأعضاء منها الكونغو الديمقراطية ومصر وإسواتيني وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس والسودان وسيشيل وزامبيا وزيمبابوي. وطورت اللجنة، بالإضافة إلى توقيع مذكرات التفاهم، أعمال التنفيذ لتيسير تنفيذ مذكرات التفاهم بسلاسة. وكان لدى اللجنة، خلال المدة قيد المراجعة، خطط عمل تنفيذية قائمة مع كينيا وملاوي والسودان وزامبيا.

وتضمنت المراحل الرئيسة لعام ٢٠٢١ في إطار التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء ما يلي:

أ) توقيع مذكرة تفاهم مع سلطة المنافسة الوطنية في الكونغو الديمقراطية بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢١ في ليلونغوي، ملاوي.

ب) إبرام مذكرة تفاهم مع اللجنة المعنية بالمنافسة والتعريفات (ويُشار إليها فيما يلي بلفظ "لجنة المنافسة والتعريفات") في زيمبابوي والتي وُقعت فعليًا في ١٥ أبريل ٢٠٢١. وأصدرت اللجنة مع لجنة المنافسة والتعريفات بيانًا صحفيًا مشتركًا ذكرا فيه أنهما ستقران من جانبهما أهمية التنفيذ السليم والفعال لقوانين المنافسة من أجل ضمان التشغيل الفعال للسوق المشتركة والسوق الوطنية في زيمبابوي وتيسير التجارة بين الدول الأعضاء بالكوميسا.

ج) مراجعة مذكرة التفاهم لعام ٢٠١٥ مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة (ويُشار إليها فيما يلي بلفظ "لجنة المنافسة والتجارة العادلة") في ملاوي. ووُقعت مذكرة التفاهم المُنقحة مع خطة عمل التنفيذ في مايو ٢٠٢١ في ليلونغوي، ملاوي.

د) عقد اجتماع لمراجعة مذكرة التفاهم مع هيئة المنافسة الكينية (يُشار إليها فيما بعد بلفظ "هيئة المنافسة الكينية") خلال المدة من ١٥ إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠٢١ في مومباسا، كينيا، كما وضعت اللجنة مع هيئة المنافسة الكينية خطة تنفيذ مذكرة التفاهم لعام ٢٠٢٢ –٢٠٢٣ خلال هذا الاجتماع. وأُجل توقيع مذكرة التفاهم المُنقحة حتى عام ٢٠٢٢.

ه) عقد اجتماع خلال المدة من ١٠ إلى ١٣ نوفمبر ٢٠٢١ في القاهرة، مصر مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري (يُشار إليه فيما بعد بلفظ "جهاز حماية المنافسة المصري") بموجب مذكرة التفاهم المشتركة الحالية، كما أشركت البعثة البنك المركزي المصري (يُشار إليه فيما يلي بلفظ "البنك المركزي المصري") ووزارة التجارة المصرية. وناقشت اللجنة خلال الاجتماع مع البنك المركزي المصري وجهاز حماية المنافسة المصري آليات التعاون في تطبيق اللوائح بما في ذلك الحاجة إلى المساعدة الفنية. وعلمت اللجنة أن البنك المركزي المصري لديه اختصاص قضائي بشأن المنافسة وشؤون حماية المستهلك في القطاع المصرفي في مصر. وفي ضوء ذلك، فقد اعتبرت اللجنة البنك المركزي المصري أحد الأطراف المعنية الأساسية في إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك الإقليمي، كما أشار الاجتماع إلى الحاجة إلى إعداد اتفاق عمل ثلاثي الأطراف يضم البنك المركزي المصري وجهاز حماية المنافسة المصري واللجنة من شأنه تيسير إنفاذ اللوائح في السوق المشتركة.

و) أوفدت اللجنة بعثة تقصي الحقائق إلى أوغندا خلال المدة من ١٤ إلى ١٥ أكتوبر ٢٠٢١ سعت إلى تحديد احتياجات المساعدة الفنية من أجل تطوير أوغندا وتنفيذ قانون المنافسة وحماية المستهلك الوطني بما في ذلك التعامل مع كبار المسؤولين الحكوميين. وأبرمت اللجنة، في أعقاب هذه البعثة، مسودة مذكرة تفاهم. ومن المتوقع أن تعزز مذكرة التفاهم التعاون القائم بين أوغندا واللجنة في إنفاذ قوانين المنافسة على المستويين الإقليمي والوطني.

ز) عقدت اللجنة في ٢ مارس ٢٠٢١ اجتماعًا افتراضيًا ثنائيًا مع مجلس المنافسة التونسي لمناقشة استراتيجيات تعزيز التعاون من أجل تنظيم قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وبناءً على ذلك، أوفدت اللجنة بعثة تقصي الحقائق إلى تونس خلال المدة من ٢٥ إلى ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١ سعت إلى الوقوف على حالة تنفيذ قانون وسياسة المنافسة وحماية المستهلك في تونس. وناقشت اللجنة، من خلال هذه البعثة، آلية التعاون بين اللجنة ومجلس المنافسة التونسي بما في ذلك الهيئات الأخرى ذات الصلة في تونس.

تعزيز حماية المستهلك في السوق المشتركة

- التحقيق في شكاوى المستهلكين

تعاملت اللجنة في ٢٠٢١ مع ١٣ حالة من حالات حماية المستهلك، يرد ملخّص بعضها أدناه:

أ) **سحب مشروب أبليتيسر الذي تنتجه شركة كولا كولا جنوب أفريقيا**

علمت اللجنة من خلال مرصد السوق الخاص بها أن شركة كوكا كولا جنوب أفريقيا (يُشار إليها فيما بعد بلفظ "الشركة") بدأت طوعًا في سحب بعض دفعات مشروب أبليتيسر من السوق في جنوب أفريقيا في سبتمبر ٢٠٢١، حيث تبيّن أن المنتجات تحتوي على سموم فطرية ("باتولين") تتجاوز الحد المسموح به وهو ٥٠ جزء في المليار (٥٠ جزء في المليار) في المواد الغذائية. ويُعد الباتولين شكلاً من أشكال السموم الفطرية، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية. إلا أن الشركة، على الرغم من ذلك، لم تسحب مشروب أبليتيسر من بعض الدول الأعضاء في السوق المشتركة.

وأصدرت اللجنة إشعار سحب إلزامي للشركة تطلب منها سحب المنتج المعني من الأسواق في جميع الدول الأعضاء في السوق المشتركة، وامتثلت الشركة للإخطار وأبلغت اللجنة أنها سحبت جميع المنتجات ذات الصلة من الرفوف في السوق المشتركة وأعدمت بعض المنتجات بينما لم تعدم البعض الآخر في انتظار موافقة السلطات المحلية.

ب) **سحب منتج سيفيت فيتامين سي الذي تنتجه شركة شالينا فارماسوتيكالز زامبيا المحدودة**

سحبت شركة شالينا فارماسيوتيكالز زامبيا المحدودة منتج سيفيت فيتامين سي من زامبيا إلا أنها لم تسحب المنتج ذاته من الدول الأعضاء الأخرى المتضررة في السوق المشتركة مثل ملاوي، إذ يُلحق منتج سيفيت فيتامين سي المسحوب الضرر بالمستهلكين في السوق المشتركة نظرًا لأنه لم يكن آمنًا للاستهلاك، مع تغيّر لون المنتج من الأصفر إلى البني. هذا، ووجهت اللجنة الشركة لسحب المنتج من ملاوي وأي دول أعضاء أخرى متضررة في السوق المشتركة، كما تعاونت اللجنة مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي من أجل ضمان سحب المنتجات من السوق.

ج) **سحب بعض الخضروات من جانب شركة تايجر براندز كونسيمر ليمتد**

سحبت شركة تايجر براندز عام ٢٠٢١ بعض الخضروات التي تحمل علامة "كيه أو أو " "KOO" التجارية في جنوب أفريقيا بينما لم تفعل الأمر ذاته في بعض الدول الأعضاء في السوق المشتركة التي باعت فيها المنتجات، وكانت منتجات كيه أو أو المسحوبة تُلحق ضررًا بالمستهلكين حيث تبيّن وجود عيب في العلبة يمكن أن يلحق المرض بالمستهلكين ويتسبب في إصابتهم.

واستدعت اللجنة الشركة وطلبت منها سحب المنتجات ذات الصلة من جميع الدول الأعضاء في السوق المشتركة التي تبيع فيها المنتجات، وامتثلت الشركة لطلب اللجنة.

د) **إشعار تحذيري للجمهور بشأن استخدام منتجات كارو لايت وبرونز تون ماكسي تون**

لقد نما إلى علم اللجنة سحب منتجات كارو لايت وبرونز تون ماكسي تون في أوروبا جراء احتوائها على مستوياتٍ عاليةٍ من الهيدروكينون ووجود بروبيونات كلوبيتاسول. وأجرت اللجنة تحقيقًا على عيناتٍ جُمعت من بعض الدول الأعضاء في السوق المشتركة، أكد أن بعض المنتجات تحتوي على الهيدروكينون بمستويات عالية تتجاوز ما أوصت به منظمة الصحة العالمية. وتصنف لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة التابعة للأمم المتحدة الهيدروكينون بأنه مادة سامة، ولذلك أصدرت اللجنة إشعارًا تحذيريًا للدول الأعضاء على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٠ من اللوائح.

ه) **بيع أقنعة تحمل ملصقات خاطئة تصنعها شركة ماربون ديلي اند كيميكال ليمتد**

حققت اللجنة في بعض أقنعة الوجه ديكرول التي صُنفت بأنها أقنعة طبية على العبوة المكونة من ٥٠ قناع، بينما تُصنّف أكياس التغليف العشر الموجودة بداخلها بأنها أقنعة غير طبية، وضلل هذا التصرّف المستهلكين الذين اشتروا العبوة المكونة من ٥٠ قناع معتقدين أنها أقنعة طبية بينما لم تكن كذلك في الواقع. واستدعت اللجنة الموزعين الذين كانوا يبيعون الأقنعة في السوق المشتركة للتأكد من أنهم يبيعون أقنعة تتوافق مع أحكام اللوائح، وقد امتثل الموزعون لتوجيهات اللجنة.

ويوضح الشكل الوارد أدناه عدد الحالات التي تعاملت معها اللجنة في ٢٠٢١ لكل دولةٍ من الدول الأعضاء. ويوضح الشكل تكرار تأثر كل دولة من الدول الأعضاء بالحالات الثلاث عشرة (١٣) التي تعاملت معها اللجنة، وأثّرت معظم الحالات عمومًا على كينيا وملاوي وأوغندا وزامبيا.

الشكل ٣٦: عدد حالات حماية المستهلك لكل دولةٍ من الدول الأعضاء لعام ٢٠٢١

ويوضح الشكل الوارد أدناه حالات حماية المستهلك التي تعاملت معها اللجنة حسب القطاع الاقتصادي. وتضمن قطاع الجملة والتجزئة، كما نُلاحظ، غالبية الحالات التي تضمنت معظمها سلامة المنتجات الاستهلاكية التي تؤثر على المستهلكين في السوق المشتركة.

الشكل ٣٧: عدد حالات حماية المستهلك بحسب القطاع الاقتصادي لعام ٢٠٢١

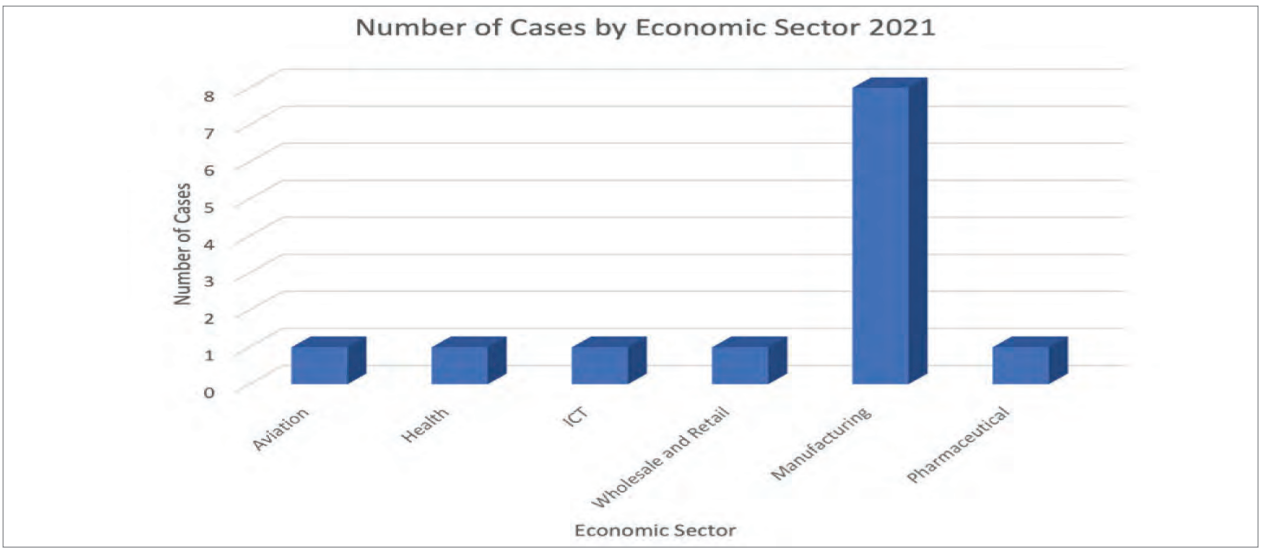

ويوضح الشكل الوارد أدناه الاتجاهات في حالات حماية المستهلك لكل قطاع من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢١. ونلاحظ من الشكل أن قطاعيّ الجملة والتجزئة وكذلك قطاع الطيران كان لهم حالات باستمرار على مدار السنين مع وجود مزيدٍ من الحالات في القطاع الصحي في عام ٢٠٢٠.

الشكل ٣٨: الاتجاهات في تقييم حالة حماية المستهلك خلال المدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١

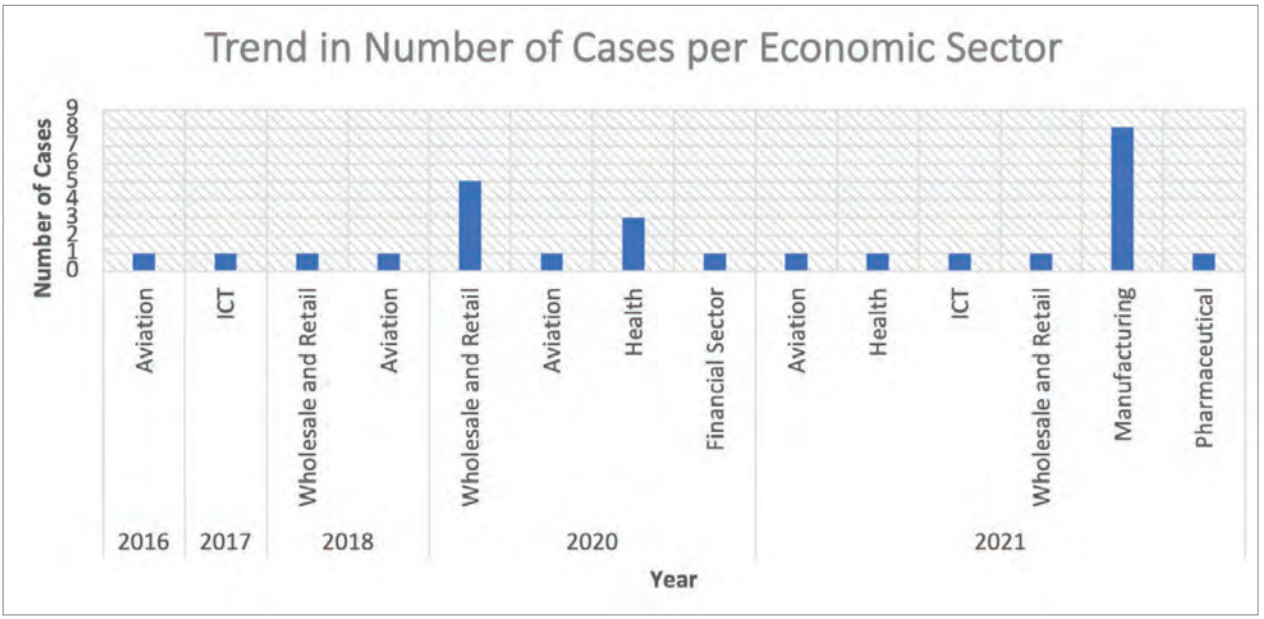

تعزيز البحث

تدرك اللجنة أن البحث عنصرًا مهمًا من أجل تطبيق اللوائح بفعالية من خلال جملة أمورٍ منها التأكد من أن قرار اللجنة بشأن الحالات يستند إلى الحقائق. وفيما يلي جهود اللجنة في هذا المجال.

مرصد السوق: اشتركت اللجنة في ٢٠٢١ وتحديدًا في يوليو ٢٠٢١ مع مركز المنافسة والتنظيم والتنمية الاقتصادية بجامعة جوهانسبرج (يُشار إليه فيما بعد بلفظ "المركز") من أجل إجراء مرصد السوق. وتمثّل الهدف من مرصد السوق في تتبع كيفية عمل الأسواق بالنسبة لصغار منتجي المواد الغذائية والمستهلكين من أجل الترويج لأسواقٍ أكثر شمولاً وتنافسية في جميع أنحاء القارة. هذا، وقد جمع مرصد السوق وحلل البيانات ذات الصلة من صغار منتجي الذرة والذرة الصفراء وفول الصويا ودقيق الصويا والأرز واليوريا وأسمدة ثنائي فوسفات الأمونيوم من خمس دول أعضاء في السوق المشتركة وهي كينيا وملاوي وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. ويهدف مرصد السوق إلى تحديد الاتجاهات الرئيسة في الإقليم في الوقت الفعلي مع التركيز على أمورٍ مثل الوصول إلى الأسواق والمشكلات المتعلقة بالحدود والنقل وغيرها من الاعتبارات التي قد تكون غير تنافسية. وعلى هذا النحو، فقد كان من المتوقع أن تدعم نتائج مرصد السوق وضع السياسات المناسبة من أجل النمو الشامل وتكامل السوق.

مشروع البنك الدولي: واصلت اللجنة بالشراكة مع البنك الدولي تنفيذ مشروعٍ من جزأين بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٩، ويهدف المشروع إلى فحص سلوك التكتلات الاحتكارية في السوق المشتركة وتحسين الإطار التشريعي لإنفاذ التكتلات الاحتكارية بشكلٍ فعال، وتضمن الجزء الأول للمشروع الحصول على معلومات عن الأسواق بحثًا عن الخصائص التي يمكن أن تسهل التكتلات الاحتكارية في قطاعات محددة في السوق المشتركة، وشملت المراجعة تحليلاً للشركات الرائدة في السوق والاتصال متعدد الأسواق الذي يمكن أن يسهل السلوك التواطئي في السوق المشتركة، وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء التي شاركت في أنشطة الفحص هي كينيا وإسواتيني وملاوي وموريشيوس وسيشيل وزيمبابوي وزامبيا، كما بدأت بلدان مختلفة في السوق المشتركة تحقيقاتٍ في سلوك التكتلات الاحتكارية المحتمل في أسواقها بعد المراجعة، وشمل الجزء الثاني للمشروع تعزيز الإطار القانوني لإنفاذ إجراءات مكافحة التكتلات الاحتكارية وإعداد برنامج تساهل إقليمي في السوق المشتركة، وضمت الدول الأعضاء المشاركة الكونغو الديمقراطية وكينيا وإسواتيني وملاوي وموريشيوس وسيشيل والسودان وزيمبابوي وزامبيا، وتتضمن مخرجات المشروع إرشادات إقليمية للتساهل واتفاقية مشاركة مصاحبة.

الهدف الاستراتيجي: تعزيز إنفاذ القانون

- تعزيز الإطار القانوني ودعم الإجراءات القانونية الواجبة

بدأت اللجنة عملية مراجعة قواعد ولوائح تنظيم المنافسة الخاصة بالكوميسا وتعديلها من أجل مواءمتها مع الاتجاهات الراهنة في تشريعات قوانين المنافسة. وعلاوةً على ذلك، بدأت اللجنة عملية مراجعة النظام الإداري لموظفي الإدارة التنفيذية والقواعد الإدارية للموظفين وقواعد المشتريات والقواعد المالية وتعديلها.

- تعزيز القدرة على إنفاذ لوائح المنافسة الخاصة بالكوميسا من جانب موظفي الوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة و ا لمستهلكين

لقد نفّذت اللجنة الأنشطة التالية في الفترة قيد المراجعة:

أ) أشركت اللجنة الدول الأعضاء في أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات مثل المساعدة في تطوير الأدوات المناسبة للتشغيل الفعال لسلطات المنافسة الوطنية وتنفيذ تشريعات المنافسة الوطنية. وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة المساعدة الفنية على النحو التالي:

ب) قدمت اللجنة في ٢٠٢١ الدعم المالي إلى لجنة المنافسة في دولة إسواتيني لدعم تدريب إدارتها وقيادتها على تحقيق كفاءة الوكالة في ١٨ نوفمبر ٢٠٢١، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساعدة مهمة للغاية لضمان فعالية سلطات المنافسة الوطنية وكفاءتها تمهيدًا لإنفاذ قانون المنافسة الإقليمي الذي يتسم بالفعالية والكفاءة.

ج) جرى تنظيم وعقد ورشة عمل تدريبية افتراضية بخصوص بناء قدرات موظفي هيئة التفتيش والمنافسة والمستهلكين في رواندا التي تأسست مؤخرًا وأصحاب المصلحة الآخرين في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢١، حيث قدمت اللجنة عروضًا تقديميةً حول مختلف جوانب قانون المنافسة وحماية المستهلك والإنفاذ، وتجدر الإشارة إلى أن من بين أصحاب المصلحة الآخرين الذين حضروا الاجتماع في رواندا منظمة حماية المستهلك في رواندا والمركز الأفريقي للمنافسة وسياسة حماية المستهلك والملكية الفكرية والبنك الوطني الرواندي وهيئة تنظيم المرافق في رواندا ومجلس التنمية الرواندي ووزارة التجارة والصناعة والعديد من مكاتب المحاماة في رواندا.

د) عقدت اللجنة اجتماعًا مع الوزارة المنسقة لشؤون الكوميسا في جيبوتي يوميّ ٥ و٦ أكتوبر ٢٠٢١ وذلك بغرض مناقشة مراجعة القانون الوطني ومواءمته مع لوائح المنافسة الخاصة بالكوميسا، وخلال الاجتماع المذكور، اتفق مجلس التعاون الجمركي والمسؤولون من الوزارة على خارطة الطريق لإشراك خبير دولي ومحلي في عملية مراجعة القانون، ويُعتزم بدء مراجعة القانون في عام ٢٠٢٢.

ه) راجعت اللجنة التعديل المقترح لقانون المنافسة السوداني وقدمت تعليقاتٍ عليه بناءً على طلب رئيس مجلس المنافسة السوداني، وأرسلت اللجنة آرائها وتعليقاتها على مشروع القانون في ٢٢ يونيو ٢٠٢١، وأكّدت المراجعة مواءمة قانون المنافسة الوطني اللوائح وأنه ينص صراحةً على تمتع اللوائح بقوة القانون ذاتها في أراضي السودان.

و) عقدت اللجنة حلقات عمل لبناء القدرات والتوعية في الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من ٢٧ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ٢٠٢١، وتهدف منهجية بناء القدرات إلى دعم تفعيل دور هيئة المنافسة الوطنية لالكونغو الديمقراطية وتوعية مجتمع الأعمال وجمعيات المستهلكين والسلطة القضائية والمسؤولين الحكوميين بشأن إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك بما في ذلك اللوائح.

ز) أرسلت اللجنة بعثة لتقصي الحقائق وحملة توعية مع مسؤولي الوزارة المنسقة لشؤون الكوميسا في بوروندي في الفترة من ٧ إلى ٨ أكتوبر ٢٠٢١، وتضمّنت الأهداف الرئيسية للبعثة إطلاع اللجنة على التقدم الذي أحرزته حكومة بوروندي في تطبيق القانون الوطني للمنافسة وحماية المستهلك وإنفاذه ونشر الوعي لدى السلطات المختصة في بوروندي ورابطات المستهلكين ومنظمات الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن اختصاصات اللجنة وأنشطتها في السوق المشتركة وتقييم احتياجات المساعدة التقنية للبلد بشأن المسائل المتعلقة بالمنافسة والمستهلكين من أجل وضع استراتيجية مساعدة فنية مناسبة لبوروندي.

ح) عقدت اللجنة اجتماعاتٍ مع وزارة الاقتصاد في جزر القمر في الفترة من ١١ إلى ١٢ أكتوبر ٢٠٢١ لمتابعة خطة العمل الخاصة بتشغيل الهيئة الوطنية للمنافسة في جزر القمر التي جرى الاتفاق عليها مع الوزارة في عاميّ ٢٠١٨ و٢٠١٩، وأكّد المدير العام في وزارة الاقتصاد –السيد/ عبده نصور ماضي– لوفد اللجنة مواصلة الجهود المتضافرة لتشغيل الهيئة الوطنية للمنافسة، وتجدر الإشارة إلى الإنجازات الرئيسية للبعثة تضمنت

من بين إنجازاتها الأخرى ومن أبرزها أن تبدأ اللجنة التدريب على المنافسة والمسائل الفنية بمجرد تعيين المسؤولين المعنيين بالمنافسة الوطنية من اللجنة وإشراكهم.

ط) أنهت اللجنة عملية التوظيف المتمثلة في تعيين مستشار دولي لمساعدة لجنة المنافسة في موريشيوس في وضع الإطار القانوني والإجرائي المطلوب الذي يدعم آلية تعاون سليمة وفعالة وعملية بين اللجنة ولجنة المنافسة في إطار تحقيق الإنفاذ العابر للحدود، ومن ثم مساعدة لجنة المنافسة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اللوائح بما يشمل إنفاذ قرارات اللجنة على المستوى الوطني، ويُعتزم أن يبدأ المشروع في الربع الأول من عام ٢٠٢٢.

ي) عقدت اللجنة شراكةً مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة لتدريب أعضاء مجلس إدارتها في اجتماعٍ عُقد في ٢٤-٢٥ نوفمبر ٢٠٢١ في إطار مذكرة التفاهم المبرمة مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي.

الهدف الاستراتيجي: الدعم والتعاون الاستراتيجي

- تعزيز رؤية لجنة تنظيم المنافسة

نفذت اللجنة عددًا من أنشطة الدعم والتوعية في شكل تعاون دولي وتوصيل الخدمات إلى مستحقيها والتواصل، وشملت هذه الأنشطة ما يرد أدناه:

أ) **اليوم العالمي لحقوق المستهلك:** عقدت اللجنة في الأسبوع المؤرخ من ١٥إلى ١٩ مارس ٢٠٢١ شراكةً مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي للاحتفال باليوم العالمي لحقوق المستهلك تحت شعار "حماية المستهلك في عصر فيروس كورونا "كوفيد-١٩"، وفي هذا الصدد، أصدرت اللجنة بيانًا صحفيًا و عقدت حلقة نقاش مباشرة عن وسائل الإعلام الوطنية في ملاوي؛ محطة زودياك للإذاعة والتلفزيون والراديو في ١٧ مارس ٢٠٢١، وتعاونت اللجنة أيضًا مع لجنة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا وغيرها من المؤسسات الوطنية داخل زامبيا من خلال المشاركة في رعاية مقطعي فيديو تحت عنوان "مكافحة التلوث البلاستيكي وحماية المستهلك في ظل جائحة كوفيد-١٩ العالمية" اللذين جرى إعدادهما في إطار الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المستهلك، وسلط أحدهما الضوء على مخاطر التلوث البلاستيكي ومسؤوليات المستهلكين في مكافحته، بينما ركّز الآخر على دور المؤسسات المختلفة في التصدي للتلوث البلاستيكي ومخاطر التلوث البلاستيكي وبعض الإجراءات المتخذة لمواجهة التلوث البلاستيكي؛

ب) **اليوم العالمي للمنافسة:** انضمت اللجنة إلى بقية العالم في ٥ ديسمبر ٢٠٢١ للاحتفال باليوم العالمي للمنافسة تحت شعار "سياسة المنافسة من أجل اقتصادٍ شاملٍ وقادرٍ على الصمود"، وأصدرت اللجنة في ذلك اليوم بيانًا صحفيًا سلّط الضوء على الأنشطة التي نفّذتها بمناسبة اليوم مثل القضايا التي جرى التعامل معها بخصوص فرض أسعار إعادة البيع والاتفاقيات الحصرية ومشروع مراقبة السوق المستمر الذي نُفّذ بالشراكة مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية عن كيفية عمل الأسواق فيما يتعلق بصغار منتجي ومستهلكي الأغذية؛

ج) **نقابة المحامين الأمريكية:** حضرت اللجنة المؤتمر الافتراضي لنقابة المحامين الأمريكية الذي عُقد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ مارس ٢٠٢١ بعنوان اجتماع الربيع بخصوص قانون مكافحة الاحتكار وأحيطت اللجنة علمًا بالتطورات القانونية الأخيرة بشأن إنفاذ قانون مكافحة الاحتكار؛

د) **ملتقى الحوار الأفريقي لحماية المستهلك:** حضرت اللجنة في ٨ أبريل ٢٠٢١ ندوة إلكترونية لملتقى الحوار الأفريقي لحماية المستهلك حول "حماية المستهلكين من عمليات الاحتيال والمعلومات المضللة المتعلقة بفيروس كورونا بعد مضي عام على الجائحة" وتمكنت من تبادل المعلومات حول قضايا حماية المستهلك التي ترتبت على جائحة فيروس كوفيد-١٩؛

ه) **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ منتدى المنافسة الأفريقي:** شاركت اللجنة في الندوة الإلكترونية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ منتدى المنافسة الأفريقي بشأن الممارسات الاحتكارية العابرة للحدود التي عُقدت بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢١؛ وتمكّنت اللجنة من زيادة مهاراتها وتعزيزها بشأن أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود والحاجة إلى التعاون بين وكالات المنافسة والتوصل إلى آلية لتبادل المعلومات؛

و) **التعاون مع جماعة شرق أفريقيا:** تعاونت اللجنة في ١٥ أبريل ٢٠٢١ مع هيئة المنافسة التابعة لجماعة شرق أفريقيا من خلال وسائل التواصل الافتراضية بغرض وضع عتبات الإخطار بعمليات اندماج هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا، وناقشت اللجنة في هذا الاجتماع وضع عتبات الإخطار بعمليات اندماج هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا مع خبير استشاري عيّنته هيئة المنافسة في مجموعة شرق أفريقيا في إطار هذا الاجتماع؛

ز) **اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:** شاركت اللجنة في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعني بسياسة وقانون حماية المستهلك الذي عُقد في الفترة من ٥ إلى ٦ يوليو ٢٠٢١ وكذلك في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بسياسة وقانون المنافسة المنعقد في الفترة من ٧ إلى ٩ يوليو ٢٠٢١، وشارك د. ويلارد مويمبا تجربة اللجنة في الجلسة الخاصة بالتجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجال إنفاذ قانون المنافسة المتعلق بالممارسات الاحتكارية العابرة للحدود.

ح) شبكة المنافسة الدولية: شاركت اللجنة في ورشة عمل افتراضية للترويج والتنفيذ تابعة لشبكة المنافسة الدولية كمسيرين للورشة المنعقدة في سبتمبر ٢٠٢١ التي تناولت تقنيات التحقيق بشأن عمليات الدمج والسلوك الأحادي الجانب.

ط) **نقابة المحامين الدولية:** شاركت اللجنة في المؤتمر المعني بالمنافسة السنوي الخامس والعشرين لقسم مكافحة الاحتكار التابع لرابطة المحامين الدولية المنعقد في الفترة من ١٠ إلى ١١ سبتمبر ٢٠٢١، وتضمن المؤتمر مناقشات حول القضايا الملحة ومنها استدامة البيئية ومستقبل سلاسل التوريد والتوزيع في عالمٍ رقمي.

ي) **اجتماع المفوضية الأوروبية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:** حضرت اللجنة ورشة العمل الافتراضية المشتركة بين المفوضية الأوروبية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول سلامة المنتجات الاستهلاكية المنعقد في ٩ نوفمبر ٢٠٢١، وتبادلت اللجنة بصفتها عضوًا الدروس بشأن الخبرات الرئيسية في مجال الإطار القانوني لسلامة المنتجات الاستهلاكية ومزايا التعاون العابر للحدود الإقليمي وتحديات التنسيق العابر للحدود.

ك) **مراجعة النظراء للاتحاد الاقتصادي الأوراسي:** شاركت اللجنة باعتبارها أحد الجهات الرئيسة المعنية بفحص مراجعة النظراء لقانون الاتحاد الاقتصادي الأوراسي تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعقدت سلسلة من الاجتماعات التي تضمنت إجراء مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠٢١، وعُقدت جلسة الفحص في ٨ نوفمبر ٢٠٢١. وسلطت اللجنة خلال جلسة الفحص الضوء على بعض المجالات التي رأت فيها احتمالية عزم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إجراء بعض التغييرات.

ل) **حوار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن السياسات العالمية:** شاركت اللجنة أيضًا في حوار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن السياسات العالمية الذي عُقّد في الفترة من ١ إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢١، وتولت اللجنة ممثّلة في المدير دور المتحدث في موضوع "التعاون فيما بين الوكالات بين وكالات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسلطات المنافسة"، كما شاركت اللجنة خلال الجلسة عملها مع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السوق المشتركة فيما يتعلق بالمنافسة وإنفاذ قانون المستهلك.

م) **شبكة المنافسة الدولية:** شاركت اللجنة في التدريب العملي لشبكة المنافسة الدولية المنعقد في كل خميس من شهر سبتمبر ٢٠٢١ من خلال كبار المحققين المعنيين بقضايا المنافسة باستخدام منتج عمل ووحدات فيديو التدريب عند الطلب التابعين لشبكة المنافسة الدولية، وعرفت ورشة العمل المشاركين على تخطيط التحقيقات وإجراءاتها وعمليات التحقيق وإعداد أدلة موثوقة فضلاً عن التعاون الدولي في التحقيقات.

ن) **الاجتماعات الثلاثية للكوميسا وجماعة شرق أفريقيا و الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي:** في إطار جهود التعاون الاستراتيجي، تعد اللجنة عضوًا في فريق العمل الثلاثي الذي يضم الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ، وشاركت اللجنة في فريق العمل الفني الثلاثي الرابع المعني بسياسة المنافسة الذي عُقد فعليًا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ أبريل ٢٠٢١، وساهمت في صياغة المسودة الثانية للبروتوكول الثلاثي بشأن المنافسة والوضع الراهن للمنافسة في منطقة التجارة الحرة بالثلاثية، كما تتولى اللجنة دور الأمانة العامة لمجموعة العمل الفنية الثلاثية.

٤
الفصل الرابع

التقرير المالي

تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢١

المقدمة

أنشِئَت أمانة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) بموجب المادة ٧ من المعاهدة بوصفها جهازًا تابعا للكوميسا ويرأسها الأمين العام للكوميسا. ووفقا للمادة (١٦٩ – ٤) من معاهدة الكوميسا، يعمم الأمين العام نُسَخ التقرير المالي على كل الدول الأعضاء ويدعو إلى عقد اجتماع للجنة الحكومية أو لجنة الشؤون الإدارية والميزانية لدراسة التقرير وتقديم توصيات بشأنه قبل تقديمه إلى المجلس الوزاري لاعتماده.

وتنفذ أمانة الكوميسا الإطار الجديد للمراجعة الخارجية للحسابات كما أقره المجلس الوزاري في عام ٢٠١٦ في مدغشقر، حيث يقوم مراجعو الحسابات العموم من الدول الأعضاء بمراجعة حسابات الأمانة العامة من خلال مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين التابع للكوميسا (مجلس الكوبيا)، بينما تتولى شركات المراجعة الخاصة مراجعة حسابات المشاريع.

وفي عام ٢٠٢٠، صاغ المجلس الوزاري صكوكًا معنية بالمراجعة واعتمدها، بما في ذلك ميثاق المراجعة وكتيبات المراجعة الاسترشادية، لضمان إجراء عمليات المراجعة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وفي هذه الأثناء، يسرني أن أقدم إلى المجلس الوزاري حسابات الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ريثما يُتم مجلس الكوبيا مراجعة القوائم المالية لعام ٢٠٢١. وقد تأخر إتمام المراجعة نتيجة للتحديات الناشئة عن جائحة كوفيد-١٩ التي أثرت في بدء مراجعة عام ٢٠٢٠ وكان لها تأثير كبير بالتبعية في مراجعة القوائم المالية لعام ٢٠٢١. وقد تعهد مجلس الكوبيا بالإسراع في مراجعة القوائم المالية لعام ٢٠٢١ لوضعها في صيغتها النهائية هذا العام.

وتجمع حسابات الإدارة تلك بين نتائج الأنشطة المنفذة بتمويل من الدول الأعضاء وتلك التي تُمولها المنح. وتتيح الدول الأعضاء والشركاء المتعاونون هذه الموارد وفقا للمعاهدة بموجب المادة (١٦٦ – ٣) والمادة (١٦٨ – ٣) على الترتيب.

وتقدم حسابات الإدارة استعراضًا عامًا كاملاً حول المسائل المالية للأمانة العامة للسنة المالية ٢٠٢١. ويشمل ذلك معلومات عن الوضع المالي للأمانة، وكيفية تنفيذ الميزانية، فضلاً عن التزامات الأمانة العامة وتعهداتها المالية.

ولكي تعكس حسابات الإدارة الطابع متعدد السنوات لأنشطة الأمانة العامة، فإنها تتضمن شروحًا للأرقام المالية الرئيسية. وقد شهدت السنة المالية ٢٠٢١ بعض الإنجازات وبعض التحديات للسوق المشتركة كما هو موضح أدناه.

الإنجازات والتحديات لعام ٢٠٢١

يلخص هذا الموجز البرامج التي نفذتها الكوميسا وأنشطتها في عام ٢٠٢١، مُبرزًا الإنجازات الرئيسية التي حققتها والتحديات التي واجهتها خلال العام. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الكوميسا في الفترة قيد المراجعة، والتي تُعزى في المقام الأول إلى استمرار جائحة كوفيد-١٩، فقد واصلت الكوميسا، في فترة ما بعد التعافي، العمل عن كثب مع دولها الأعضاء وشركائها في التنمية لتنفيذ برامج التكامل في ظل البيئة الجديدة. كما وفرت الدول الأعضاء وشركاء التنمية الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم البرامج والمشاريع. واسترشادا في المقام الأول بالخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، واصلت الكوميسا تيسير تنسيق السياسات والمعايير واللوائح في مجالات ركائزها، ولا سيما التجارة والجمارك، والبنية التحتية واللوجستيات، والصناعة والزراعة ، ومسائل النوع والشؤون الاجتماعية لضمان تقاربها، مما من شأنه أن يخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وييسر التحرك "الآمن" للأشخاص والسلع والخدمات.

تنفيذ برامج الكوميسا للتعاون والتكامل الإقليمي

برنامج الكوميسا لخدمات التجارة والجمارك

واصلت الكوميسا دعمها لتكامل الأسواق، مرتكزة في الأساس على برنامج تيسير التجارة ومبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، بهدف تيسير التدفق السلس للسلع والأشخاص والخدمات عبر إقليم الكوميسا. ويُنَفَّذ برنامج تيسير التجارة من خلال عدد من المبادرات التي تشمل، من بين مبادرات أخرى، منطقة التجارة الحرة الرقمية، وشهادة المنشأ الإلكترونية، وأتمتة الجمارك، والنافذة الإلكترونية، والإدارة المنسقة للحدود، ونظام مراقبة الحواجز غير الجمركية، وتجارة الخدمات، وتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، وبناء قدرات الوكالات المعنية بالحدود وغيرها من الهيئات الحكومية المكلفة بتنظيم التجارة عبر الحدود. وتهدف مبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود إلى تيسير اتخاذ تدابير خاصة لصغار التجار العابرين للحدود في مراكز حدودية مختارة وفي إقليم الكوميسا/الثلاثية. ويركز المشروع على الحد من الرشوة والفساد والمضايقات التي يتعرض لها صغار التجار عبر الحدود في مراكز حدودية مختارة، وتحسين الهياكل الأساسية الحدودية في المراكز الحدودية المستهدفة. وعلاوة على ذلك، يركز المشروع بشكل خاص على تحسين المعايير والتيسيرات الخاصة بالتجار الإناث اللواتي يشكلن غالبية صغار التجار عبر الحدود، بالإضافة إلى دعم تنفيذ النظام التجاري المبسط وبطاقات الكوميسا الخضراء من بين أمور أخرى.

وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية، واستمرت الكوميسا في الاضطلاع بدور هام في دفع المفاوضات الثلاثية بشأن اتفاقية التجارة الحرة باعتبارها الجهة المنفذة لبرنامج بناء القدرات الثلاثي الذي يهدف إلى دعم المرحلة الثانية من اختتام المفاوضات وتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية. وعلاوة على ذلك، لا تزال الكوميسا تدعم حسم المسائل المُعَلقة لدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

كما قام برنامج أبحاث السياسات الاقتصادية والتجارية للكوميسا بعقد المنتدى البحثي السنوي الذي يسلط الضوء على الدور الذي تلعبه البحوث في تعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة وتطبيق البرامج في مجالات الاقتصاد والتجارة والتكامل الإقليمي، مع تناول هذه الموضوعات من منظور مراع لجائحة كوفيد-١٩. بالإضافة إلى ذلك، مُنحت جوائز ابتكار للأفراد والمؤسسات المشهود لها باستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار لدفع خطط التكامل الإقليمي. كما استمر برنامج الكوميسا لأبحاث السياسات التجارية في إجراء دراسات بحثية وإعداد إحاطات حول السياسات، بالإضافة إلى دعم تفعيل برنامج درجة الماجستير الافتراضية للكوميسا بالشراكة مع الجامعات داخل الإقليم.

برنامج الكوميسا الزراعي

يلعب قطاع الزراعة دورًا حاسمًا في التجارة والتكامل الإقليميين وهو قطاع مهم تعول عليه معظم اقتصادات الإقليم، إذ يسهم هذا القطاع بأكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا، وله أهمية بالغة للتنمية الصناعية نتيجة لتوفيره المواد الخام المطلوبة لها، فضلاً عن أن حوالي ثلثي سكان الإقليم يعملون في هذا القطاع.

وقد واصلت الكوميسا تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والمؤسسات الشريكة لدعم التنفيذ الفعال لإعلان مالابو حول البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وهو الإطار الذي يوجه التحول والتنمية القائمين على

الزراعة. وبالإضافة إلى دعم عملية تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، تضطلع الكوميسا بتنفيذ برنامج تنمية الثروة الحيوانية وبرنامج مصائد الأسماك لزيادة قدرات القطاعات المعنية وإنتاجيتها الاقتصادية. وقد قدم برنامج تنمية الثروة الحيوانية التابع للكوميسا، بالتعاون مع شركائه، مساهمات كبيرة في تحسين الإنتاج الحيواني والإنتاجية والتجارة في الحيوانات والمنتجات الحيوانية. كما أن التدخلات الرئيسية المُنَفذة في إطار برنامج مصايد الأسماك التابع للكوميسا، والذي يقدم مساهمات كبيرة في الاقتصاد الأزرق، تتضمن دعم مساهمة مصايد الأسماك المستدامة في الاقتصاد الأزرق في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي – برنامج إيكوفيش. ويهدف برنامج إيكوفيش (ECOFISH) الذي يموله برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، من بين جملة أهداف أخرى، إلى تعزيز السياسات الإقليمية والأطر المؤسسية لضمان الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك والمساهمة في التنوع البيولوجي البحري.

وعلاوة على ذلك، تواصل الكوميسا تنفيذ البرنامج المعني باتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاقية العوائق الفنية امام التجارة، والذي يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وتيسير التجارة الزراعية والصادرات والاستثمارات.

برنامج الكوميسا للتصنيع

تدرك الكوميسا أهمية التصنيع في خلق فرص العمل، وتشجيع التقدم والابتكار، وتحسين استخدام الموارد. فإن هذه الفوائد تعني أن للتنمية الصناعية قيمة كبيرة للسكان والاقتصاد الوطني والإقليمي. وتنفذ الكوميسا حاليا استراتيجية وخطة عمل الكوميسا للتصنيع للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٦ المعتمدة في سبتمبر ٢٠١٧، والتي تحدد مجالات الأولوية الرئيسية التالية باعتبارها المجالات التي سيكون لها أكبر الأثر في النمو الاقتصادي المستدام والشامل لتحقيق تحول هيكلي لاقتصادات الدول الأعضاء بالكوميسا: تجهيز المنتجات الزراعية، والطاقة، والمنسوجات والملابس، والجلود والمنتجات الجلدية، وإثراء المعادن، والمستحضرات الصيدلانية، والكيماويات والكيماويات الزراعية، والهندسة الخفيفة، والاقتصاد الأزرق.

ويعد المشروع الصناعي المشترك بين زامبيا وزيمبابوي أحد المشاريع الرائدة الرئيسية لبرنامج التصنيع في الكوميسا، وهو يتسق مع استراتيجية التصنيع في الدول الأعضاء والكوميسا، ويتسق مع الرؤية القارية لأفريقيا ٢٠٦٣، ومع خطة عمل الاتحاد الأفريقي للتنمية الصناعية المتسارعة في أفريقيا، وكذلك مع العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥). ومن خلال عدد من التدخلات، سيمكن المشروع البلدين من الاستفادة من المزايا النسبية لمواردهما الطبيعية المتنوعة وأوجه التآزر في استخدام الموارد، وتحسين القدرة التنافسية وجني فوائد وفورات الحجم. والأهم أن التنفيذ الناجح للمشروع سيكون بمثابة نقطة أساس لتنفيذ مثل تلك المشروعات في الدول الأعضاء الأخرى.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار دعم تنمية القطاع الخاص من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص ووصوله إلى الأسواق في إقليم الكوميسا وخارجها، تقوم الكوميسا بتنفيذ البرنامج المعني بالقدرات التنافسية والوصول إلى الأسواق للمشروعات الإقليمية في إطار عمل برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وتتمثل قطاعات سلاسل القيمة المستهدفة التي تحظى بأولوية الدعم في إطار البرنامج في تجهيز المنتجات الزراعية (الذرة، والماشية، والأسماك، ومنتجات الألبان، والدواجن، واللحوم) والمدخلات الزراعية، ولا سيما البذور الجيدة، والبستنة، والمنتجات الجلدية. ويعزز هذا البرنامج الروابط التجارية، ويبني القدرات المتصلة بالمعايير الصحية والصحية النباتية وغيرها من المعايير، ويدعم الحوارات الإقليمية بين القطاعين العام والخاص وسياسات سلاسل القيمة.

برنامج الكوميسا لتطوير البنية التحتية

استرشادًا بالمعاهدة، فإن محور تركيز الكوميسا في تطوير الهياكل الأساسية يستهدف قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويستخدم نهجًا برنامجيًا لتيسير تطوير الهياكل الأساسية المادية الإقليمية ذات الأولوية، وتنسيق السياسات والتنظيم وتيسيرهما.

وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة القيود المتعلقة بجانب العرض فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، واصلت الكوميسا دعم تطوير الممرات الإقليمية وإدارة مؤسسات الممرات. وبناء على ذلك، تستمر الكوميسا في تعزيز المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد في حدود مختارة من الإقليم للحد في المقام الأول من حالات التأخير والازدحام في المراكز الحدودية وتحسين التنسيق وتدفق المعلومات بين الوكالات الحدودية العاملة.

وفيما يتعلق بالنقل الجوي، تقوم الكوميسا بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتنفيذ برنامج دعم تنمية قطاع النقل الجوي في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. ويهدف البرنامج إلى دعم تشغيل السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛ وتعزيز القدرة التنظيمية والمؤسسية لمؤسسات الطيران المدني؛ وتحسين كفاءة الملاحة الجوية في الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي. ومن المتوقع أن يسهم البرنامج في تطوير قطاع النقل الجوي في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي.

كما أن تنفيذ مشروع إنشاء خط ملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط، والذي يهدف لإنشاء مسار ملاحي على طول نهر النيل من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط، قد تلقى دفعة للأمام بعد اعتماده مشروعًا عبر إقليمي في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا – خطة العمل ذات الأولوية ٢ (2 PIDA PAP) عقب انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير ٢٠٢١. ونتيجة لذلك، تسارعت تعبئة الموارد للمشروع.

وفيما يتعلق بسياسات النقل البري والمواءمة التنظيمية، تقوم الكوميسا، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ البرنامج الثلاثي لتيسير النقل والمرور العابر بهدف تيسير إقامة سوق إقليمية للنقل البري في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين تتسم بقدر أكبر من التكامل والتحرر والتنافسية. وحتى الآن، لا يزال العمل جاريًا لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقيات الرئيسية واعتمادها، وستوجه تلك الاتفاقيات وضع التشريعات والمعايير والنظم والمرافق التمكينية وغيرها في الإقليم.

أما عن برنامج الكوميسا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد وُجهت الجهود نحو تنفيذ برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. ويهدف مشروع البيئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGEE-ICT) إلى دعم المراجعة الفعالة لمختلف أطر السياسات والأطر التنظيمية الإقليمية وتطويرها بطريقة منسقة تسهم في تعزيز المنافسة وتحسين فرص الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآمنة والفعالة من حيث التكلفة. كما أن الكوميسا تعد الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرائدة في تنفيذ البرنامج بالشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الشريكة، وتحديدًا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) ومجموعة شرق أفريقيا (EAC) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) ولجنة المحيط الهندي (IOC).

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، تقوم السوق الكوميسا، بدعم من الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ برنامج سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في الشرق والجنوب الأفريقيين ومنطقة المحيط الهندي (ESREM). إن الهدف العام للبرنامج يتمثل في تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي، مما يشجع الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة. وفي إطار البرنامج، بُذلت جهود

لمواءمة الأطر القانونية والتنظيمية، وتعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والاضطلاع ببناء قدرات الدول الأعضاء والمؤسسات التنظيمية ومجمعات الطاقة في مجالات المسائل التنظيمية وأسواق الطاقة والمتجددة وكفاءة الطاقة على الوجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنى التحتية (RIFF) الذي يموله البنك الدولي، والذي يهدف إلى توسيع نطاق التمويل الطويل الأجل ليشمل الشركات الخاصة فيما يخص بنى تحتية مختارة في قطاع الطاقة وفي قطاعات النقل واللوجستيات والقطاعات الاجتماعية، فقد بُذلت جهود تركز على تعزيز الطاقة المتجددة، وسيدعم برنامج تدريبي لبناء قدرات أصحاب المصلحة هذه الجهود.

برنامج الكوميسا المعني بمسائل النوع والشؤون الاجتماعية

تدرك الكوميسا، تماشيًا مع جداول الأعمال العالمية والقارية حول التنمية، وتحديدًا جدول أعمال الأمم المتحدة العالمي وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والعدالة الاجتماعية أمور لا غنى عنها لتحقيق أهداف التكامل. ولهذا السبب، تواصل الكوميسا، من خلال تنفيذ برنامج مسائل النوع الاجتماعي والشئون الاجتماعية، الدفع بتعميم المنظور المراعي للنوع الاجتماعي في جميع البرامج، وتمكين المرأة من خلال مشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية، وتمكين الشباب، والدعوة إلى هذه الجهود. ومن أبرز تلك الخطوات أن الاجتماع الحادي عشر للوزراء المسؤولين عن شؤون النوع الاجتماعي وشؤون المرأة قد أقر المبادئ التوجيهية والمؤشرات والقوائم المرجعية المتعلقة بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي، والدورة التدريبية الإلكترونية المتعلقة بمسائل النوع الاجتماعي والتجارة، والتي تدعم تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مختلف البرامج والمشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الأمانة، بالتعاون مع أمانة الاتحاد الأفريقي للمنظومة الأفريقية للحوكمة (AU AGA)، تنفيذ مشروع إشراك الشباب في الحكم الديمقراطي وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC). ويهدف مشروع التدخل الاستراتيجي إلى تعزيز الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء بالكوميسا، والبلدان التي تدعمها الوكالة، والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشكل عام. واستجابة لجائحة كوفيد-١٩، عقد البرنامج، بالشراكة مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، اجتماعات للدول الأعضاء لتبادل المعلومات والخبرات بشأن الحصول على لقاحات كوفيد-١٩ ونشرها وتلقيها، وتأثير كوفيد-١٩ في الشباب وأفضل الممارسات في مجال الاستجابة.

برنامج الكوميسا للحوكمة والسلم والأمن

استمرت الكوميسا في الإسهام في تعزيز السلم والأمن والاستقرار، وتعزيز الحكم الديمقراطي من خلال آليات وهياكل مؤسسية وطنية وإقليمية فعالة عن طريق تنفيذ برنامج الحوكمة والسلم والأمن. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية للبرنامج تطوير آليات وأدوات لمعالجة النزاعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار في الإقليم، ودعم الدول الأعضاء لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والاستفادة من لجنة الحكماء التابعة للكوميسا لدعم منع النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها. وقد كان لبرنامج الحوكمة والسلم والأمن دور أساسي في المساهمة في دعم القيم والمبادئ الديمقراطية من خلال بعثات مراقبة الانتخابات، والتي شارك في عدد منها. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج تعزيز نظام الإنذار المبكر التابع للكوميسا والقوانين واللوائح الوطنية لمكافحة غسل الأموال لدول أعضاء مختارة، وتعزيز القدرات التحليلية المالية في الإقليم، من بين إسهامات أخرى.

فعالية أمانة الكوميسا

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الأمانة العامة، يستمر العمل بهدف تحسين الكفاءة وسير العمل ودمج المعلومات المتعلقة بمختلف العمليات الأساسية، بدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). تشمل أهم العمليات الأساسية المستهدف تحسينها من خلال الأتمتة عمليات إدارة الموارد البشرية، وإدارة الأداء، والإدارة المالية، وتنسيق الجهات المانحة، من بين جملة عمليات أخرى.

وباختتام خطتها الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠، اضطلعت الكوميسا بتنسيق وتيسير صياغة الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٥ وإطار الرصد والتقييم من خلال إشراك أهم أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. وقد وافقت هيئة الكوميسا على الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى واعتمدتها بنجاح في القمة الحتدية والعشرين التي عقدت في القاهرة، مصر في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١. وتوضح الخطة الاستراتيجية رؤية الكوميسا الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق أهداف التكامل الإقليمي وتسريع وتيرته. ويعد مواطنو منطقتنا المستفيدين من هذه الاستراتيجية، حيث ترمي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال النمو الاقتصادي في مختلف مجالات التعاون.

مؤسسات الكوميسا

اضطلعت مؤسسات السوق الكوميسا التي أنشئت لتعزيز التعاون والتنمية الإقليميين في تنفيذ أحكام مواد المعاهدة بأدوارها بصورة وافية فيما يتعلق بوظائفها وأعمالها التجارية في قطاعات محددة، وهي قطاعات التمويل والدعوة والتيسير والتنظيم. ووسعت معظم المؤسسات نطاق خدماتها ليشمل بقية القارة الأفريقية، مما يدل على نموها وأهميتها بالنسبة للتقدم الاقتصادي.

التحديات والخاتمة

مع استمرار الإقليم في التعافي من جائحة كوفيد–١٩، كان تأخر تنفيذ الأنشطة التي تتطلب تفاعلاً جسديًا يعد التحدي المحدد في وجه تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٢١، وذلك بسبب القيود الضرورية التي فُرضت على السفر والاجتماعات وجهًا لوجه. وتعزى التحديات الأخرى التي شُهِدت في تنفيذ البرامج في المقام الأول إلى استمرار تباطؤ الدول الأعضاء في التوقيع على الصكوك القانونية والتصديق عليها وإدراجها محليًا، وتأخر تنفيذ قرارات قمة الرؤساء والمجلس الوزاري، وعدم كفاية الموارد المحلية لدعم استدامة البرامج، وانخفاض مستويات الوعي والتوعية ببرامج التكامل الإقليمي. ويعد تنفيذ البرامج الإقليمية بفعالية وكفاءة عاملاً حاسمًا في تجديد الإرادة السياسية والالتزام من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين بالتصدي للتحديات على نحو ملائم. وعلاوة على ذلك، ستواصل الأمانة تنفيذ المبادرات التي تركز على أتمتة العمليات الأساسية المحددة لجعلها فعالة.

الإشراف على أعمال أمانة الكوميسا

للكوميسا ثمانية أجهزة لها سلطات اتخاذ القرار على النحو المنصوص عليه في معاهدة الكوميسا. وهي:

هيئة رؤساء الدول والحكومات، وهو الجهاز المعني بأبرز سياسات السوق المشتركة.

المجلس الوزراي: وهو ثاني أعلى جهاز للسياسات في الكوميسا، وهو مكلف بضمان وجود سوق مشتركة جيدة الأداء وفقا لأحكام معاهدة الكوميسا.

محكمة العدل التابعة للكوميسا: الجهاز القضائي الأول للكوميسا

لجنة محافظي البنوك المركزية المخولة بموجب المعاهدة لرصد وضمان وجود نظام إقليمي جيد الأداء للتعاون النقدي والمالي

اللجنة الحكومية

اللجان الفنية

الأمانة العامة

اللجان الاستشارية التي تقدم توصيات إلى المجلس الوزاري والذي يقدم بدوره توصيات إلى الهيئة.

وهناك أيضا وزراء الخارجية الذين يتناولون قضايا السلم والحوكمة ويقدمون توصيات إلى الهيئة.

ويُكلف المجلس الوزاري، الذي يتألف من وزراء من جهات التنسيق الوزارية في جميع الدول الأعضاء، بتقديم التوجيه في مجال السياسات بشأن قضايا التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، دأب المجلس الوزاري على اتخاذ قرارات ساعدت في توفير اليقين والثقة في مجال السياسات لكل من الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وتمشيًا مع مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات، يوفر المجلس الوزاري الإشراف على عمليات أمانة الكوميسا عن طريق توجيه أمانة الكوميسا من خلال أنشطة من بينها، على سبيل المثال لا الحصر:

اعتماد الميزانية السنوية لأمانة الكوميسا وبياناتها المالية السنوية.

سن وتعديل النظامين الإداري والأساسي للموظفين والنظام المالي للكوميسا؛

وتعيين مراجعين خارجيين وتلقي تقارير المراجعين الخارجيين.

وفي الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الوزاري، تهتم هيئة مكتب المجلس الوزاري بمسائل الموارد المالية والبشرية العاجلة، فضلاً عن المسائل الناشئة الأخرى، في إطار المعاهدة، وعلى النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس الوزاري وسياساته وقواعده وأنظمته المحددة. وتقوم هيئة مكتب المجلس الوزاري المؤلف من رئيس ونائب رئيس ومقرر، بالإشراف على عمل الأمانة العامة في الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الوزاري. بالنسبة لعام ٢٠٢١، شكلت الدول الأعضاء التالية أعضاء المكتب:

الرئيس----------مدغشقر

نائب الرئيس----------مصر

المقرر----------إثيوبيا

وتضطلع لجنة الإدارة والميزانية، ولجنتها الفرعية، واللجنة الحكومية الدولية بالعمل التقني، وتقدم المشورة ذات الصلة إلى المجلس الوزاري.

وقد عُيِّن مراجعو الحسابات العموم من الدول الأعضاء بالكوميسا كمراجعين خارجيين للحسابات في أمانة الكوميسا.

أمانة السوق السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

حسابات الإدارة لعام ٢٠٢١

بيان الوضع المالي

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بدولار الكوميسا	ملاحظة	٢٠٢١	٢٠٢٠
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الممتلكات والمعدات	٦	**٢٦,٩٧٣,٤٣٧**	٢٧,٧٣٨,٦٥٩
الاستثمار في الأسهم	٧	**٢,٨٨٣,٠٠٤**	٢,٧٦٤,١١٦
خطة سداد مساهمات الدول الأعضاء مستحقة القبض	٨ (أ)	**٩١٦,٤٦٤**	٢,٠٧٧,١٣٣
الإجمالي: الأصول غير المتداولة		**٣٠,٧٧٢,٩٠٥**	٣٢,٥٧٩,٩٠٧
الأصول المتداولة			
مساهمات الدول الأعضاء مستحقة القبض	٨ (ب)	**٢٤,٢٢٥,٩٧١**	٢٣,٢٥٥,٦٢٧
المبالغ المستحقة من كيانات أخرى تابعة للكوميسا	٩ (أ)	**٤٢٠,٣٥٨**	٤٢٩,٣٣٧
النفقات الثابتة مستحقة القبض للمنح	٩ (ب)	**٣١٠,٢٩٨**	٣٦١,٦٧٣
المبالغ المستحقة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى	٩ (د)	**٣٠٣,٤٨٥**	٣٠٨,٥٢٩
مبالغ أخرى مستحقة القبض	١٠	**٧٩٠,٠٧٤**	٦١٩,٧٩١
النقدية وما يعادلها	١١	**٢٠,٩٨٨,٦٢٥**	١٨,٥٢٩,٥٠٥
الإجمالي: الأصول المتداولة		**٤٧,٠٣٨,٨١١**	٤٣,٥٠٤,٤٦٢
الإجمالي: الأصول		**٧٧,٨١١,٧١٦**	٧٦,٠٨٤,٣٧٠
الأموال والخصوم المتراكمة			
الأموال والاحتياطيات المتراكمة			
الأموال الاحتياطية	١٢	**١٥,٦٠٦,٠١٨**	١١,٤٠٣,٩١٢
الأموال المتراكمة		**٣٩,٨٩٦,٦٩٠**	٤١,٧٥٩,١٦٦ ,٨٨
احتياطي إعادة التقييم		**١٦,٤٢٤,٦٩٧**	١٦,٩٦٩,٩٥٠
الإجمالي: الأموال والاحتياطيات المتراكمة		**٧١,٩٢٧,٤٠٤**	٧٠,١٣٣,٠٢٩
الخصوم غير المتداولة			
منح رأس المال	١٣	**٤٣٥,٢٩٣**	٤٤٧,٢٥٨
الإجمالي: الخصوم غير المتداولة		**٤٣٥,٢٩٣**	٤٤٧,٢٥٨

الخصوم المتداولة			
الحسابات التجارية الدائنة	١٤	**٣١١,١٩٦**	٢٧٤,٠٤٣
الحسابات الدائنة للدول الأعضاء	٨ (د)	**-**	٥٢١,٤٧٠
المبالغ المستحقة لكيانات الكوميسا	٩ (هـ)	**٢,١٩٩,٦١٦**	٢,٣٨٨,٤٠٠
الدائنون الاستئمانيون	٩ (و)	**١,٠٤٧,٢٩٧**	١,٠٢١,٠١١
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	١٥	**٧٦٣**	١,٥٧٢
المستحقات والمخصصات	١٦	**١,٨٩٠,١٤٧**	١,٢٩٧,٥٨٨
الإجمالي: الخصوم المتداولة		**٥,٤٤٩,٠١٩**	٥,٥٠٤,٠٨٤
الإجمالي: الخصوم		**٥,٨٨٤,٣١٢**	٥,٩٥١,٣٤١
الإجمالي: الأموال والخصوم المتراكمة		**٧٧,٨١١,٧١٦**	٧٦,٠٨٤,٣٧٠

أمانة السوق السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

حسابات الإدارة لعام ٢٠٢١

بيان الإيرادات والنفقات والإيرادات الشاملة الأخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بدولار الكوميسا	ملاحظة	٢٠٢١	٢٠٢٠
الإيرادات			
مساهمات الدول الأعضاء	٨ (ب)	**١٣,١٠٣,٩٤٨**	١٤,٢٥٦,٩٢٥
مساهمات الدول الأعضاء الأخرى	٨ (ج)	**١,٩٢٠,٦٧٢**	–
مساهمات النفقات الثابتة للمنح	١٧ (أ)	**٣٣٥,٧٤٣**	٤٦٧,٣٤٤
إيرادات أخرى	١٧ (ب)	**٦٦٥,٠٠٣**	٩٥٨,٧١٢
المكاسب الناجمة عن اضمحلال القيمة	٨ (أ، ب)	**٦١,٢٧٦**	–
إجمالي الإيرادات		**١٦,٠٨٦,٦٤٢**	١٥,٦٨٢,٩٨٠
النفقات حسب الوظيفة			
الإدارة التنفيذية		**(١,٣٦٠,٥٨٥)**	(٩٥٩,٥٤٨)
الموارد البشرية والإدارة		**(٢,٥٧٧,٨٨١)**	(٢,٨٨٦,٢٢٣)
الميزانية والمالية		**(١,٩٢٦,٢٧٥)**	(١,٣٠٥,٣٠٠)
التجارة والجمارك		**(٧٠٠,٢٨٤)**	(٦٤٤,٥٩٣)
البنية التحتية واللوجستيات		**(٤٨٣,٩٥٩)**	(٤٥٥,٥٤٣)
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية		**(٦٠١,٥٦٦)**	(٥٤٤,١٢٢)
الشؤون القانونية والمؤسسية		**(٣٤٦,٣٥١)**	(٥١٠,٩٠٩)
مسائل النوع والشؤون الاجتماعية		**(٤٥٣,٣٤٩)**	(٣٦٨,٧٨٢)
تكنولوجيا المعلومات		**(١,٠٠٣,٩١٧)**	(٧٦٢,٣٥٤)
المراجعة الداخلية للحسابات		**(٣١٨,٠٧٣)**	(٣٤٦,٩٥٨)
تعبئة الموارد والتعاون الدولي		**(٢٠٣,٤٥٨)**	(١٨٧,٧٦٠)
التخطيط الاستراتيجي		**(٢٠٦,١٩٧)**	(٢٠٦,٥٣٩)
العلاقات العامة		**(٣٥٠,٩٠٤)**	(٣٤٦,٦٦١)
مركز الموارد		**(١٥٢,٦٦٠)**	(١٣٦,٣٩١)
وحدة الأملاك		**(٣٣١,٥١٧)**	(٣١٩,٤٤٦)
مكتب اتصال بروكسل		**(٣٠٩,٠٠٤)**	(٢٨٤,٣٢٩)
وحدة الإحصاءات		**(٢٦,٠٩٣)**	(١٨,١٧٦)
إطار المراجعة الخارجية للحسابات		**(١٨٧,٣٢٢)**	(١٥٥,٦٣٤)
انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات	٦	**(٩٠٠,٢٣٠)**	(٩٣٣,٦٤٨)

إجمالي النفقات: تموله الدول الأعضاء	١٨ (أ)	**(١٢,٤٣٩,٦٢٤)**	(١١,٣٧٢,٩١٥)
الدخل المالي	١٩	**٢٩٣,٢٦١**	٣١١,٦٠٠
تكاليف التمويل	٢٠	**(٨١,٩٩٠)**	(٥٨٤,١٦٤)
		٢١١,٢٧١	(٢٧٢,٥٦٤)
فائض التشغيل		**٣,٨٥٨,٢٨٩**	٤,٠٣٧,٥٠٠
الإيرادات الشاملة الأخرى			
البنود التي سيتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى الربح أو الخسارة			
زيادة القيمة العادلة للاستثمارات	١٧ (ج)	**٨٥,٤٩٩**	–
		٣,٩٤٣,٧٨٨	٤,٠٣٧,٥٠٠
البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الربح أو الخسارة			
		(٥٤٥,٢٥٣)	
إهلاك احتياطي إعادة التقييم			(٥٣٩,٢٩٧)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**٣,٣٩٨,٥٣٥**	**٧,٥٣٥,٧٠٤**

أمانة السوق السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

حسابات الإدارة لعام ٢٠٢١

بيان الإيرادات والنفقات للبرامج الممولة من المنح

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بدولار الكوميسا		٢٠٢١	٢٠٢٠
الإيرادات			
الرصيد الافتتاحي–الإيرادات المؤجلة		**٣٤,٠٨١,٤٩٦**	٣٤,٩٣٣,٤٥٠
مساهمات المنح	٨ (ب)	**١٢,٢١٤,١٩٩**	١٧,٦٥٨,٨٥٦
مجموع النقدية المتاحة للأنشطة الممولة من المنح		**٤٦,٢٩٥,٦٩٥**	**٥٢,٥٩٢,٣٠٦**
النفقات			
الهيكل الأفريقي للسلم والأمن (APSA)		**(٤١٧,١٠٨)**	(١٣١,٩٤٥)
برنامج تيسير النقل العابر		**(١,٢٥٥)**	(٥٤,٢٦٥)
مبادرة التجارة العابرة للحدود		**(١,٠٣٣,٧٨٣)**	(٩٣٧,٧١٣)
برنامج الأمن البحري		**(٢٩٠,٥٣٣)**	(٥٦٦,٥٨٥)
تيسير التجارة		**(٢,٣١٥,٩٥٣)**	(١,١٦١,٠٤٩)
تعزيز القدرات في مجال تحليل السياسات التجارية– برنامج تريدكوم		**(٦٢٦,٤٦٥)**	(١١٦,٠٨٠)
تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة		**(٩٢٢,٦٥٢)**	(٢,٠٢٤,٣٧٥)
التحالف العالمي للاتحاد الأوروبي من أجل تغير المناخ+		**(١,٦٧٠,٠٧٥)**	(١,٢٧٣,٩٤٠)
برنامج تنافسية الشركات الإقليمية و الوصول إلى الأسواق		**(٨١٣,٨٦٤)**	(١٨٢,٩١٢)
تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGEE-ICT)		**(١٣٣,٣٩٤)**	(٢٤)
دعم تطوير قطاع النقل الجوي (SATSD)		**(١٠٩,٧١٩)**	(٢٤)
آلية دعم التكامل الإقليمي		**(٦,٦٠٩,٨٥٥)**	(٨,١٩٠,١٩٦)
صوت خمسين (٥٠) مليون امرأة أفريقية		**(١,٢٩٤,٢٠٥)**	(١,٥١٩,٤٠٣)
برنامج المقارنات الدولية		**(٩٨,١٤٩)**	(١٩٥,٣٧٩)
بناء القدرات الإحصائية		**(٦,٦٩٦)**	(١١٤,٢٢٨)
بناء القدرات الإحصائية		**(١٦٧,١٥٣)**	–
البرنامج الثلاثي لبناء القدرات المشترك بين الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي		**(٣١٤,١٣٩)**	(٧,٩٧٨)
مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات الكبرى		**(٦٥٦,٢٣٣)**	(٧٧٣,٦٦٢)
مرفق الكوميسا الإقليمي لتمويل البنية التحتية		**(٥٠٢,٤١٩)**	–
تعميم بناء القدرات في مجال تدابير الصحة والصحة النباتية		**(٩٩,٨٥٩)**	(١١٧,٦٤٩)
تنمية القدرات في مجال الهجرة		**(٦٦,٨٠٦)**	–

تعزيز السلع الزراعية الإقليمية	(٢٠)	–
مشروع الكوميسا ووكالة التعاون الإنمائي السويسري للشباب	(٤٦٩,٠٥٦)	(٤١٢,٤٠٤)
المشروعات قصيرة المدى	(٥٨٢,٢١٤)	(٢٠٩,٥٩٥)
حاضنة أعمال رائدات الأعمال الأفريقيات (BIAWE)	(٢٦٠,٣٢٩)	(١٠٨,٦٦٢)
برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر	(٠)	(٣٤١)
إجمالي النفقات الممولة من المنح	(١٩,٩٣٠,٩٨٨)	(١٨,٥١٠,٨١٠)
إجمالي إيرادات المنح المؤجلة	٢٦,٣٦٤,٧٠٧	٣٤,٠٨١,٤٩٦

أمانة السوق السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

بيان التغيرات في الأموال المتراكمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بدولار الكوميسا	الأموال الاحتياطية	الأموال المتراكمة	احتياطي إعادة التقييم	الإجمالي
في ١ يناير ٢٠٢٠	٧,٩٢٤,٣١٨	٤٠,٧٣٦,٥٣٠	١٧,٥٠٩,٢٤٧	٦٦,١٧٠,٠٩٥
الفائض للسنة	–	٤,٠٣٧,٥٠٠	–	٤,٠٣٧,٥٠٠
المقبوضات الواردة إلى صندوق الاحتياطي	٥,٦٣٢,٢٧٣	(٥,٦٣٢,٢٧٣)	–	–
التحويلات الصادرة من صندوق الاحتياطي	(٢,٠٠٠,٠٠٠)	٢,٠٠٠,٠٠٠	–	–
تحويل إلى تحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الشرق والجنوب الأفريقي (FEMCOM) (الملاحظة ٨ (ب))	(١٥٠,٠٠٠)	–	–	(١٥٠,٠٠٠)
تحويل لوكالة الاستثمار الإقليمية لتغطية تكاليف مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين التابع للكوميسا (مجلس الكوبيا)	(٢,٦٧٩)	–	–	(٢,٦٧٩)
انخفاض قيمة أصول المنح في السنة السابقة	–	٨٥٧	–	٨٥٧
إهلاك منح رأس المال – تسوية السنة السابقة	–	٧٧,٢٥٥	–	٧٧,٢٥٥
إهلاك احتياطي إعادة التقييم	–	٥٣٩,٢٩٧	(٥٣٩,٢٩٧)	–
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١١,٤٠٣,٩١٢	٤١,٧٥٩,١٦٦	١٦,٩٦٩,٩٥٠	٧٠,١٣٣,٠٢٨
في ١ يناير ٢٠٢١	**١١,٤٠٣,٩١٢**	**٤١,٧٥٩,١٦٦**	**١٦,٩٦٩,٩٥٠**	**٧٠,١٣٣,٠٢٨**
الفائض للسنة	-	٣,٩٤٣,٧٨٨	-	٣,٩٤٣,٧٨٨
المقبوضات الواردة إلى صندوق الاحتياطي	٧,٧٥٤,٥٠١	(٧,٧٥٤,٥٠١)	-	-
التحويلات الصادرة من صندوق الاحتياطي	(١,٦٦٢,٩٠٤)	١,٦٦٢,٩٠٤	-	-
تحويل إلى الإيرادات – ميزانية الأمانة لعام ٢٠٢١	(١,٦٦٠,٦٧٢)	-	-	(١,٦٦٠,٦٧٢)
تحويل إلى الإيرادات – ميزانية الأمانة لعام ٢٠٢١	-	(٢٦٠,٠٠٠)	-	(٢٦٠,٠٠٠)
سحب – ميزانية لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا (CCC)	(٦٨,٦٦٠)	-	-	(٦٨,٦٦٠)

سحب – ميزانية اتحاد سيدات الأعمال في الكوميسا (COMFWB)	(٥٦,١٦٠)	-	-	(٥٦,١٦٠)
سحب – ميزانية وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا لعام ٢٠٢١	(١٠٤,٠٠٠)	-	-	(١٠٤,٠٠٠)
تسويات السنة السابقة – تسويات انخفاض القيمة	-	(٢٠,٠٥٠)	-	(٢٠,٠٥٠)
تسويات السنة السابقة–المصروفات	-	(٣٢,٣٥٥)	-	(٣٢,٣٥٥)
تسويات السنة السابقة–الإيرادات	-	٥٢,٤٨٥	-	٥٢,٤٨٥
إهلاك منحة رأس المال	-	٥٤٥,٢٥٣	(٥٤٥,٢٥٣)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٥,٦٠٦,٠١٨	٣٩,٨٩٦,٦٩٠	١٦,٤٢٤,٦٩٧	٧١,٩٢٧,٤٠٤

أداء ميزانية ٢٠٢١.

أداء أمانة الكوميسا - مركز تحديد التكاليف

النفقات	ميزانية ٢٠٢١	إعادة تخصيص الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢١	الميزانية المعدلة لعام ٢٠٢١	الميزانية الفعلية ٢٠٢١	استخدام ميزانية ٢٠٢١	الميزانية الفعلية ٢٠٢٠
الإدارة التنفيذية	٢,٠٧٥,٦١٠	(٦٠,١٨٨)	٢,٠١٥,٤٢٢	(١,٣٦٠,٥٨٥)	٦٨٪	(٩٥٩,٥٤٨)
الموارد البشرية والإدارة	٣,٦٥٧,١٢٨	(١٦٠,١٥٧)	٣,٤٩٦,٩٧١	(٢,٥٧٧,٨٨١)	٧٤٪	(٢,٨٨٦,٢٢٣)
الميزانية والمالية	١,٩٤٦,١٤٨	(١١,٢٨٥)	١,٩٣٤,٨٦٣	(١,٩٢٦,٢٧٥)	١٠٠٪	(١,٣٠٥,٣٠٠)
التجارة والجمارك	٩٣٦,٢٠٧	(٥,٤٠٦)	٩٣٠,٨٠١	(٧٠٠,٢٨٤)	٧٥٪	(٦٤٤,٥٩٣)
البنية التحتية واللوجستيات	٦٩٧,٢٨٥	(٢٥,٠٠٠)	٦٧٢,٢٨٥	(٤٨٣,٩٥٩)	٧٢٪	(٤٥٥,٥٤٣)
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية	٧٤٩,٩١٨	١٩,٩١٧	٧٦٩,٨٣٥	(٦٠١,٥٦٦)	٧٨٪	(٥٤٤,١٢٢)
الشؤون القانونية والمؤسسية	٥٢٦,٣٨٣	٩,٨٠٠	٥٣٦,١٨٣	(٣٤٦,٣٥١)	٦٥٪	(٥١٠,٩٠٩)
مسائل النوع والشؤون الاجتماعية	٥٠١,٧٥٧	٢٦,٤٥١	٥٢٨,٢٠٨	(٤٥٣,٣٤٩)	٨٦٪	(٣٦٨,٧٨٢)
تكنولوجيا المعلومات	١,٠٤٢,٢٩٨	١٥٢,١٥١	١,١٩٤,٤٤٩	(١,٠٠٣,٩١٧)	٨٤٪	(٧٦٢,٣٥٤)
المراجعة الداخلية للحسابات	٤٩٧,٨٩٦	-	٤٩٧,٨٩٦	(٣١٨,٠٧٣)	٦٤٪	(٣٤٦,٩٥٨)
تعبئة الموارد والتعاون الدولي	٢٣٠,٠١٨	٧,١٢٥	٢٣٧,١٤٣	(٢٠٣,٤٥٨)	٨٦٪	(١٨٧,٧٦٠)
التخطيط الاستراتيجي	٢٢١,٢٣٧	٨٨	٢٢١,٣٢٥	(٢٠٦,١٩٧)	٩٣٪	(٢٠٦,٥٣٩)
الاتصالات بالشركات التجارية	٣٨٧,٠٢٠	٣٣,٥٦٠	٤٢٠,٥٨٠	(٣٥٠,٩٠٤)	٨٣٪	(٣٤٦,٦٦١)
مركز الموارد	١٧٨,٥٩٨	-	١٧٨,٥٩٨	(١٥٢,٦٦٠)	٨٥٪	(١٣٦,٣٩١)
وحدة الأملاك	٥٠٥,١٤٤	-	٥٠٥,١٤٤	(٣٣١,٥١٧)	٦٦٪	(٣١٩,٤٤٦)
مكتب اتصال بروكسل	٣٩٥,٤٧٤	١٢,٩٤٤	٤٠٨,٤١٨	(٣٠٩,٠٠٤)	٧٦٪	(٢٨٤,٣٢٩)
وحدة الإحصاءات	٦٠,٠٠٠	-	٦٠,٠٠٠	(٢٦,٠٩٣)	٤٣٪	(١٨,١٧٦)

إطار المراجعة الخارجية للحسابات	١٢٠,٠٠٠	-	١٢٠,٠٠٠	(١٨٧,٣٢٢)	٪١٥٦	(١٥٥,٦٣٤)
إضافة: انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات				(٩٠٠,٢٣٠)		(٩٣٣,٦٤٨)
إجمالي النفقات	١٤,٧٢٨,١٢٠	-	١٤,٧٢٨,١٢٠	(١٢,٤٣٩,٦٢٤)	٪٨٤	(١١,٣٧٢,٩١٥)
إضافة: التكاليف المالية	٧٥,٠٠٠	-	٧٥,٠٠٠	(٨١,٩٩٠)		(٥٨٤,١٦٤)
	14,803,120	-	١٤,٨٠٣,١٢٠	(١٢,٥٢١,٦١٤)	٪٨٥	(١١,٩٥٧,٠٧٩)

	خطة عمل ٢٠٢١	الميزانية المتاحة لعام ٢٠٢١	النفقات الفعلية لعام ٢٠٢١ (مسودة)	التباين	الالتزامات/السلف للدول الأعضاء/المندوبين الفرعيين/المندوبين المشاركين لعام ٢٠٢١
النفقات					
الهيكل الأفريقي للسلم والأمن (APSA)	٨١٨,٤٦٥	٨١٨,٤٦٥	(٤١٧,١٠٨)	٤٠١,٣٥٨	١١٩
برنامج تيسير النقل العابر	٤٣٩,٩٦٤	٤٣٩,٩٦٤	(١,٢٥٥)	٤٣٨,٧٠٩	٩
مبادرة التجارة العابرة للحدود	٩,١٥٣,٢٩٦	٩,١٥٣,٢٩٦	(١,٠٣٣,٧٨٣)	٨,١١٩,٥١٣	(٢٤,٣٦٩)
بناء القدرات المؤسسية	–	–	–	–	–
برنامج الأمن البحري	٩٧٦,٣٠٤	٩٧٦,٣٠٤	(٢٩٠,٥٣٣)	٦٨٥,٧٧٢	١
تيسير التجارة	١٢,٨٤٥,٧٣٦	١٢,٨٤٥,٧٣٦	(٢,٣١٥,٩٥٣)	١٠,٥٢٩,٧٨٣	(٤١,٣٢٣)
تعزيز القدرات في مجال تحليل السياسات التجارية- برنامج تريدكوم	٢,٦١٦,٨١٧	٢,٦١٦,٨١٧	(٦٢٦,٤٦٥)	١,٩٩٠,٣٥٢	–
تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة	٢,٧١٠,٩٧٢	٢,٧١٠,٩٧٢	(٩٢٢,٦٥٢)	١,٧٨٨,٣٢٠	١٠
التحالف العالمي للاتحاد الأوروبي من أجل تغير المناخ+	٢,٢٠٤,١٥٣	٢,٢٠٤,١٥٣	(١,٦٧٠,٠٧٥)	٥٣٤,٠٧٨	(٢,٥٤٧)
برنامج تنافسية الشركات الإقليمية و الوصول إلى الأسواق	٢,٨١٦,٠٦٩	٢,٨١٦,٠٦٩	(٨١٣,٨٦٤)	٢,٠٠٢,٢٠٥	(٣٠٢,٧٦٥)
تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGEE-ICT)	١,٦١١,٧٢٦	١,٦١١,٧٢٦	(١٣٣,٣٩٤)	١,٤٧٨,٣٣١	–
دعم تطوير قطاع النقل الجوي (SATSD)	١,٠٦٤,٥٥٠	١,٠٦٤,٥٥٠	(١٠٩,٧١٩)	٩٥٤,٨٣٢	–
آلية دعم التكامل الإقليمي	٧,٠٢٨,٥٠٠	٧,٠٢٨,٥٠٠	(٦,٦٠٩,٨٥٥)	٤١٨,٦٤٤	٣٧٣
صوت خمسين (٥٠) مليون امرأة أفريقية	٤٧٩,٣٢١	٤٧٩,٣٢١	(١,٢٩٤,٢٠٥)	(٨١٤,٨٨٤)	٢٤
برنامج المقارنات الدولية	٣٣٩,٩٤٢	٣٣٩,٩٤٢	(٩٨,١٤٩)	٢٤١,٧٩٣	–
بناء القدرات الإحصائية	١٧٤,٧٦٢	١٧٤,٧٦٢	(٦,٦٩٦)	١٦٨,٠٦٦	–
بناء القدرات الإحصائية	١٤,٢٣٩,١٦٤	١٤,٢٣٩,١٦٤	(١٦٧,١٥٣)	١٤,٠٧٢,٠١٢	–

البرنامج الثلاثي لبناء القدرات المشترك بين الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	٩٧٣,١٨٤	٩٧٣,١٨٤	(٣١٤,١٣٩)	٦٥٩,٠٤٥	–
مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات الكبرى	٦٩٤,٥٩٧	٦٩٤,٥٩٧	(٦٥٦,٢٣٣)	٣٨,٣٦٤	(١١٤)
مرفق الكوميسا الإقليمي لتمويل البنية التحتية	٢,٤٥٠,٠٨٠	٢,٤٥٠,٠٨٠	(٥٠٢,٤١٩)	١,٩٤٧,٦٦١	–
تعميم بناء القدرات في مجال تدابير الصحة والصحة النباتية	٦٩,٧٣٧	٦٩,٧٣٧	(٩٩,٨٥٩)	(٣٠,١٢٢)	–
تنمية القدرات في مجال الهجرة	٢٩٥,٦٢٧	٢٩٥,٦٢٧	(٦٦,٨٠٦)	٢٢٨,٨٢٠	–
تعزيز السلع الزراعية الإقليمية	–	–	(٢٠)	(٢٠)	–
مشروع الكوميسا ووكالة التعاون الإنمائي السويسري للشباب	٤١٥,٣٥٠	٤١٥,٣٥٠	(٤٦٩,٠٥٦)	(٥٣,٧٠٦)	(٦)
المشروعات قصيرة المدى	١٣٩,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠	(٥٨٢,٢١٤)	(٤٤٣,٢١٤)	(٢,٣٥٦)
حاضنة أعمال رائدات الأعمال الأفريقيات (BIAWE)	–	–	(٢٦٠,٣٢٩)	(٢٦٠,٣٢٩)	–
برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر	–	–	(٠)	(٠)	٥٥
إجمالي النفقات الممولة من المنح	**٦٤,٩٧٢,٦٦٥**	**٦٤,٩٧٢,٦٦٥**	**(١٩,٩٣٠,٩٨٨)**	**٤٥,٠٤١,٦٧٧**	**(٣٧٢,٨٩٦)**

القوائم المالية المراجعة لعام ٢٠٢٠

خلال عام ٢٠٢٢، تم الانتهاء من المراجعة المالية لعام ٢٠٢٠ لأمانة الكوميسا، ويسرني أيضا تقديم القوائم المالية المراجعة لعام ٢٠٢٠ والتي ستُكَمِّل حسابات إدارة عام ٢٠٢٠ التي تلقيتموها بالفعل. ويرد طيه رأي مراجعي الحسابات.

بيان المسؤولية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية

وفقًا للقواعد واللوائح المالية للكوميسا، تتولى الأمين العام مسؤولية إعداد قوائم مالية للأمانة العامة للكوميسا تعطي صورة حقيقية وعادلة، وتشمل بيان الوضع المالي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وبيانات الإيرادات والنفقات والإيرادات الشاملة الأخرى، والتغيرات في الأموال المتراكمة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على القوائم المالية، التي تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة والملاحظات التوضيحية الأخرى، وفقًا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومتطلبات معاهدة الكوميسا وقواعدها ولوائحها المالية.

كما إن الأمين العام مسؤولة عن إجراء الرقابة الداخلية التي ترتئي أنها ضرورية لتمكين إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أم الزلل، والاحتفاظ بسجلات محاسبية كافية وصون نظام فعال لإدارة المخاطر.

وقد أجرت الأمين العام تقييماً لقدرة أمانة الكوميسا على الاستمرار في عملها كمنشأة عاملة دون التوصل إلى ما يدعو للاعتقاد بأن الأمانة لن تكون منشأة عاملة في العام المقبل.

أما المراجع، فهو مسؤول عن الإبلاغ عما إذا كانت القوائم المالية ترسم صورة حقيقية وعادلة وفقًا لإطار الإبلاغ المالي المعمول به كما هو موضح أعلاه.

إقرار القوائم المالية

أقرت الأمين العام القوائم المالية للأمانة العامة للكوميسا، على النحو المحدد في الفقرة الأولى، في ١٦ يونيو ٢٠٢٢ ووقعت عليها:

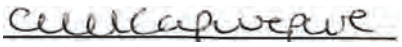

تشيليشي مبوندو كابويبوى

الأمين العام

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى أعضاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) – الأمانة العامة
تقرير عن مراجعة القوائم المالية

رأي المراجعين

قمنا بمراجعة القوائم المالية لأمانة الكوميسا الواردة في الصفحات من ١٢ إلى ٦٥، والتي تشمل بيان الوضع المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيان الإيرادات والنفقات، وبيان التغيرات في الأموال المتراكمة، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك الوقت، والملاحظات على القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المعلومات التوضيحية.

في رأينا، ترسم القوائم المالية صورة حقيقية وعادلة للوضع المالي لأمانة الكوميسا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك الوقت، وفقًا لمعايير الدولية للإبلاغ المالي ومتطلبات القواعد واللوائح المالية للكوميسا.

أساس الرأي

أجرينا مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs). ويرد وصف أكثر تفصيلاً لمسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في القسم المعنون "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الأمانة العامة تماشيًا مع المدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (IESBA)، فضلاً عن المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة إسواتيني وكينيا وجمهورية الكونجو الديمقراطية وليبيا، كما أوفينا بالتزاماتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات مدونة معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

ونرى أن أدلة مراجعة الحسابات التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكون أساسًا لتكوين رأينا.

معلومات أخرى

تعد المعلومات الأخرى مسئولية الأمين العام. تشمل المعلومات الأخرى تقرير المدير، وبيان المسؤولية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، ومقارنة النفقات المدرجة في الميزانية بالنفقات الفعلية الواردة في التذييل. ولا تشمل المعلومات الأخرى القوائم المالية ورأينا بشأنها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، والنظر عند قيامنا بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريًا مع القوائم المالية أو معرفتنا التي حصلنا عليها في المراجعة، أو يبدو أن فيها خطأً جوهريًا. وإذا استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به، أن هناك خطأً جوهريًا في هذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. وليس لدينا ما نبلغ به في هذا الصدد.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقا لقرار اجتماع المجلس الوزاري السادس والثلاثين والمادة ٧٦ من القواعد واللوائح المالية للكوميسا، فإننا نرى ونبلغ بما يلي:

- يخصص تقرير أداء الميزانية السنوي النفقات الفعلية لاعتمادات الميزانية ويعكسها بشكل صحيح على النحو الذي وافق عليه مجلس وزراء الكوميسا؛
- وامتثلت الأمانة للقواعد المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانية؛
- وكانت التعليقات على أداء الميزانية الواردة في تذييل هذا التقرير معقولة.

مسؤوليات الأمين العام بصدد القوائم المالية

يعد الأمين العام مسؤولاً عن إعداد القوائم المالية التي ترسم صورة حقيقية وعادلة وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومتطلبات قواعد ولوائح الكوميسا، كما يعد مسئولاً عن الرقابة الداخلية التي يرتئي الأمين العام أنها ضرورية لتمكين إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أم الزلل.

وعند إعداد القوائم المالية، يكون الأمين العام مسؤولاً عن تقييم قدرة الأمانة على الاستمرار كمنشأة عاملة، وعن الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة العاملة، واستخدام أساس المحاسبة المناسب للمنشأة العاملة ما لم يكن الأمين العام على علم بنية تصفية الأمانة أو وقف عملياتها.

مسؤوليات مراجعي الحسابات بصدد مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على قدر معقول من التأكد من أن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أم الزلل، وفي إصدار تقرير مراجعي حسابات يتضمن رأينا. إن التأكد المعقول مستوى عال من التأكد، ولكنه ليس ضمانًا بأن مراجعة الحسابات التي تجرى وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ستكشف دائما عن أي أخطاء جوهرية عند وجودها. يمكن أن تنتج الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان يمكن التوقع بشكل معقول، أن تؤثر تلك الأخطاء، فرادى أو في مجملها، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو هذه القوائم المالية على أساسها.

كما أننا نُعمِل حكمنا المهني وننتهج نهج التشكك المهني في مراحل المراجعة كافة، كجزء من إجرائنا للمراجعة وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. كما أننا نضطلع بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء نتجت عن الاحتيال أم الزلل، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تتصدى لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لتكوين رأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال تفوق مخاطر الخطأ الناتج عن الزلل، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفال المتعمد أو التحريفات أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي تقوم بها الإدارة.
- التوصل لاستنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس المنشأة العاملة في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم يقين فعلي يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة عاملة، بناء على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. إذا استنتجنا وجود عدم يقين فعلي، يُطلَب منا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو أن نُعَدِّل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ صدور تقرير مراجعي الحسابات الذي نصيغه. ومع ذلك، قد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف المؤسسة عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعرض المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة ترسم صورة حقيقية وعادلة.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها النطاق والتوقيت المخطط لهما لإجراء المراجعة وأهم نتائجها، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء المراجعة.

مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين التابع للكوميسا

التاريخ .....

.....

تيموثي س. ماتسيبولا

المراجع العام للحسابات – إسواتيني

.....

فيكتور باتوبينجا باندامادي

المفتش العام للمالية

نائب الرئيس – الكونغو الديمقراطية

.....

المحاسب العام المعتمد/ نانسي جاثونجو الحاصلة

على وسام الرئيس حامل الرمح المحترق (CBS)

المراجع العام للحسابات – كينيا

.....

خالد أحمد شكشك

رئيس ديوان المحاسبة – ليبيا

بيان الوضع المالي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بدولار الكوميسا	ملاحظة	٢٠٢٠	٢٠١٩
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الممتلكات والمعدات	٦	**٢٧,٧٣٨,٦٥٩**	٢٨,٥٥٢,٧٠٥
الاستثمار في الأسهم	٧	**٢,٧٦٤,١١٦**	٢,٣٧٣,٧٧٦
خطة سداد مساهمات الدول الأعضاء مستحقة القبض	٨ (أ)	**٢,٠٧٧,١٣٣**	٣,١٥٦,٧٧٥
الإجمالي: الأصول غير المتداولة		**٣٢,٥٧٩,٩٠٧**	٣٤,٠٨٣,٢٥٥
الأصول المتداولة			
مساهمات الدول الأعضاء مستحقة القبض	٨ (ب)	**٢٣,٢٥٥,٦٢٧**	١٨,٧٠٤,٥١٥
المبالغ المستحقة من كيانات أخرى تابعة للكوميسا	٩ (أ)	**٤٢٩,٣٣٧**	١,٠١٩,٩٤٥
النفقات الثابتة مستحقة القبض للمنح	٩ (ب)	**٣٦١,٦٧٣**	–
المبالغ المستحقة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى	٩ (د)	**٣٠٨,٥٢٩**	٣٠٨,٥٢٩
مبالغ أخرى مستحقة القبض	١٠	**٦١٩,٧٩١**	٦٠٤,٦٣٦
النقدية وما يعادلها	١١	**١٨,٥٢٩,٥٠٥**	١٦,٧٠١,٧١٨
الإجمالي: الأصول المتداولة		**٤٣,٥٠٤,٤٦٢**	٣٧,٣٣٩,٣٤٣
الإجمالي: الأصول		**٧٦,٠٨٤,٣٧٠**	٧١,٤٢٢,٥٩٨
الأموال والخصوم المتراكمة			
الأموال والاحتياطيات المتراكمة			
الأموال الاحتياطية	١٢	**١١,٤٠٣,٩١٢**	٧,٩٢٤,٣١٨
الأموال المتراكمة		**٤١,٧٥٩,١٦٧**	٤٠,٧٣٦,٥٣١
احتياطي إعادة التقييم		**١٦,٩٦٩,٩٥٠**	١٧,٥٠٩,٢٤٧
الإجمالي: الأموال والاحتياطيات المتراكمة		**٧٠,١٣٣,٠٢٩**	٦٦,١٧٠,٠٩٦
الخصوم غير المتداولة			
منح رأس المال	١٣	**٤٤٧,٢٥٨**	٥٤٤,٦٤٤
الإجمالي: الخصوم غير المتداولة		**٤٤٧,٢٥٨**	٥٤٤,٦٤٤
الخصوم المتداولة			
الحسابات التجارية الدائنة	١٤	**٢٧٤,٠٤٣**	٢٧٢,٤٥٣

الحسابات الدائنة للدول الأعضاء	٨ (د)	**٥٢١,٤٧٠**	–
المبالغ المستحقة لكيانات الكوميسا	٩ (هـ)	**٢,٣٨٨,٤٠٠**	٢,٣٤٤,٧٢٠
الدائنون الاستئمانيون	٩ (و)	**١,٠٢١,٠١١**	٩٨٤,٧٠٢
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	١٥	**١,٥٧٢**	١١,٥٩٠
المستحقات والمخصصات	١٦	**١,٢٩٧,٥٨٨**	١,٠٩٤,٣٩٣
الإجمالي: الخصوم المتداولة		**٥,٥٠٤,٠٨٤**	٤,٧٠٧,٨٥٨
الإجمالي: الخصوم		**٥,٩٥١,٣٤١**	٥,٢٥٢,٥٠٢
الإجمالي: الأموال والخصوم المتراكمة		**٧٦,٠٨٤,٣٧٠**	٧١,٤٢٢,٥٩٨

أقرت الأمين العام هذه القوائم المالية لعام ٢٠٢٠ لأمانة الكوميسا في **١٦ يونيو ٢٠٢٢** ووقعها:

شيليشى مبوندو كابوييوى	د. ديف هامان	أوليريا أولونجا
الأمين العام	**مساعد الأمين العام**	**مدير إدارة الميزانية والمالية**

تعد الملاحظات الواردة في الصفحات من ١٧ إلى ٦٥ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الأمانة العامة للسوق السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

بيان الإيرادات والنفقات والإيرادات الشاملة الأخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	ملاحظة	٢٠٢٠	٢٠١٩
الإيرادات			
مساهمات الدول الأعضاء	٨ (ب)	**١٤,٢٥٦,٩٢٥**	١٤,٣٤٥,٠١٨
مساهمات الدول الأعضاء الأخرى	٨ (ج)	**-**	٥٠٨,٩٤٠
مساهمات النفقات الثابتة للمنح	١٧ (أ)	**٤٦٧,٣٤٤**	١٠٩,٥٠٢
إيرادات أخرى	١٧ (ب)	**٩٥٨,٧١٢**	٤٤٦,٧٧٠
إجمالي الإيرادات		**١٥,٦٨٢,٩٨٠**	١٥,٤١٠,٢٣٠
النفقات حسب الوظيفة			
الإدارة التنفيذية		**(٩٥٩,٥٤٨)**	(١,٩٣١,٣٠١)
الموارد البشرية والإدارة		**(٢,٨٨٦,٢٢٣)**	(٣,٢٦٩,٩٨٢)
الميزانية والمالية		**(١,٣٠٥,٣٠٠)**	(١,٦١٢,٨٤٧)
التجارة والجمارك		**(٦٤٤,٥٩٣)**	(٩٣٣,٢٠٠)
البنية التحتية واللوجستيات		**(٤٥٥,٥٤٣)**	(٥٨٩,٠٨٧)
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية		**(٥٤٤,١٢٢)**	(٦٥٣,٠٤٦)
الشؤون القانونية والمؤسسية		**(٥١٠,٩٠٩)**	(٤٠٧,١٤٥)
مسائل النوع والشؤون الاجتماعية		**(٣٦٨,٧٨٢)**	(٣٣٠,٣٦٨)
تكنولوجيا المعلومات		**(٧٦٢,٣٥٤)**	(٧٨٧,٧٠٨)
المراجعة الداخلية للحسابات		**(٣٤٦,٩٥٨)**	(٣٩٣,٨٩٣)
التخطيط الاستراتيجي والبحوث		**(١٨٧,٧٦٠)**	(٢٠٩,١٥٧)
تعبئة الموارد والتعاون الدولي		**(٢٠٦,٥٣٩)**	(١٧٠,٩٨١)
العلاقات العامة		**(٣٤٦,٦٦١)**	(٣٥٠,٦٠٥)
مركز الموارد		**(١٣٦,٣٩١)**	(١٥٠,٧٢٧)
وحدة الأملاك		**(٣١٩,٤٤٦)**	(٢٩٥,٢٧٠)
مكتب اتصال بروكسل		**(٢٨٤,٣٢٩)**	(٣٢٣,٦٩٥)
وحدة الإحصاءات		**(١٨,١٧٦)**	–
إطار المراجعة الخارجية للحسابات		**(١٥٥,٦٣٤)**	(٥٠,٥٨١)
انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات	٦	**(٩٣٣,٦٤٨)**	(١,٠٢٤,١٠٢)
إجمالي النفقات	١٨ (أ)	**(١١,٣٧٢,٩١٥)**	(١٣,٤٨٣,٦٩٥)

الدخل المالي	١٩	**٣١١,٦٠٠**	٣١٥,٥٠٢
تكاليف التمويل	٢٠	**(٥٨٤,١٦٤)**	(٣٦٢,٦١٥)
		(٢٧٢,٥٦٤)	(٤٧,١١٣)
فائض التشغيل		**٤,٠٣٧,٥٠٠**	١,٨٧٩,٤٢٢
الإيرادات الشاملة الأخرى			
البنود التي لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الربح أو الخسارة			
إهلاك احتياطي إعادة التقييم		**(٥٣٩,٢٩٧)**	(٥٤٩,٧٦٣)
الإيرادات الشاملة الأخرى		**(٥٣٩,٢٩٧)**	(٥٤٩,٧٦٣)
		٣,٤٩٨,٢٠٣	١,٣٢٩,٦٥٩

تعد الملاحظات الواردة في الصفحات من ١٧ إلى ٦٥ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الأمانة العامة للسوق السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

بيان التغيرات في الأموال المتراكمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بدولار الكوميسا	الاحتياطي الأموال	الأموال المتراكمة	احتياطي إعادة التقييم	الإجمالي
حتى ١ يناير ٢٠١٩	٩,٩٢٤,٠٤٠	٣٦,٧٥٥,٣٧٩	١٨,٠٥٩,٠١٠	٦٤,٧٣٨,٤٢٩
الفائض للسنة	–	١ ٨٧٩,٤٢٢	–	١ ٨٧٩,٤٢٢
المبلغ المسترد من حاضنة أعمال رائدات الأعمال الأفريقيات (BIAWE)	٩,٥٥١	–	–	٩,٥٥١
المقبوضات الواردة إلى صندوق الاحتياطي	٧,٣٨٩,٣٨٦	(٧,٣٨٩,٣٨٦)	–	–
التحويلات الصادرة من صندوق الاحتياطي	(٨,٩٤١,٣٥٣)	٨ ٩٤١,٣٥٣	–	–
التحويل إلى الإيرادات (الملاحظة ٨ (ج))	(٢٠٥,٦٩٨)	–	–	(٢٠٥,٦٩٨)
تحويل إلى تحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الشرق والجنوب الأفريقي (FEMCOM) (الملاحظة ٨ (ب))	(٢٥١,٦٠٨)	–	–	(٢٥١,٦٠٨)
إهلاك احتياطي إعادة التقييم	–	٥٤٩,٧٦٣	(٥٤٩,٧٦٣)	–
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٧,٩٢٤,٣١٨	٤٠,٧٣٦,٥٣١	١٧ ٥٠٩,٢٤٧	٦٦,١٧٠,٠٩٦
حتى ١ يناير ٢٠٢٠	**٧,٩٢٤,٣١٨**	**٤٠,٧٣٦,٥٣١**	**١٧ ٥٠٩,٢٤٧**	**٦٦,١٧٠,٠٩٦**
الفائض للسنة	**-**	**٤,٠٣٧,٥٠٠**	**-**	**٤,٠٣٧,٥٠٠**
المقبوضات الواردة إلى صندوق الاحتياطي	**٥,٦٣٢,٢٧٣**	**(٥,٦٣٢,٢٧٣)**	**-**	**-**
التحويلات الصادرة من صندوق الاحتياطي	**(٢,٠٠٠,٠٠٠)**	**٢,٠٠٠,٠٠٠**	**-**	**-**
تحويل إلى تحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال في الشرق والجنوب الأفريقي (FEMCOM) (الملاحظة ٨ (ب))	**(١٥٠,٠٠٠)**	**-**	**-**	**(١٥٠,٠٠٠)**

تحويل لوكالة الاستثمار الإقليمية لتغطية تكاليف مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين التابع للكوميسا (مجلس الكوبيا)	(٢,٦٧٩)			(٢,٦٧٩)
انخفاض قيمة أصول المنح في السنة السابقة		٨٥٧		٨٥٧
إهلاك منح رأس المال – تسوية السنة السابقة		٧٧,٢٥٥		٧٧,٢٥٥
إهلاك احتياطي إعادة التقييم	-	٥٣٩,٢٩٧	(٥٣٩,٢٩٧)	-
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١١,٤٠٣,٩١٢	٤١,٧٥٩,١٦٧	١٦,٩٦٩,٩٥٠	٧٠,١٣٣,٠٢٩

الأمانة العامة للسوق السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

بيانات التغيرات في الأموال المتراكمة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بدولار الكوميسا

الأموال الاحتياطية

وتُستَمد الأموال الاحتياطية مساهمات الدول الأعضاء الفائضة عن النفقات والإيرادات الأخرى. وقد تراكمت تلك على مدى فترة. يخضع استخدام الأموال الاحتياطية للقواعد المالية ٤٥ و٤٦ (أ و ب) من النظام المالي والقواعد المالية للكوميسا. يمثل النقد المودَع في البنك احتياطي الأموال. وترد تفاصيل الاحتياطيات في الملاحظة ١٢.

الأموال المتراكمة

الأموال المتراكمة هي الإيرادات المُقَدَّمة المعترف بها، بعد خصم نفقات الأمانة، مضافًا إليها فائض الفترة الحالية. وتشكل المبالغ مستحقة القبض في نهاية السنة على مساهمات الدول الأعضاء السنوية المقررة جزءًا من الأموال المتراكمة. كما إن المقبوضات اللاحقة من الاشتراكات السنوية المقررة للسنة السابقة من الدول الأعضاء تُحَوَّل من الأموال المتراكمة إلى الاحتياطي وفقًا لمتطلبات النظام المالي والقواعد المالية للكوميسا.

احتياطي إعادة التقييم

تنشأ إعادة التقييم من إعادة التقييم الدورية للممتلكات والمعدات وتُمثل الفائض من المبلغ المعاد تقييمه على القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في تاريخ إعادة التقييم.

ويطرح المعيار المحاسبي الدولي ١٦-٤١ للممتلكات والمنشآت والمعدات خيارين محاسبيين فيما يتعلق بالفائض الناشئ عن إعادة تقييم المنشآت والمعدات العقارية:

(أ) يجوز تحويل فائض إعادة التقييم المدرج في حصص الأسهم فيما يتعلق ببند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات مباشرة إلى الأرباح المحتجزة عند إلغاء إثبات الأصل. وقد ينطوي ذلك على تحويل كامل الفائض عند إنهاء استخدام الأصل أو التصرف فيه.

(ب) يجوز تحويل فائض إعادة التقييم المدرج في حصص الأسهم فيما يتعلق ببند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات مباشرة إلى الأرباح المحتجزة بينما تستخدمه إحدى الكيانات.

وتستخدم الأمانة الخيار الثاني عن طريق تقييد فائض إعادة التقييم في حساب احتياطي إعادة التقييم، وهو احتياطي غير قابل للتوزيع. يتم التحويل من هذا الاحتياطي إلى الأموال المتراكمة كل سنة على مدى العمر الإنتاجي التقديري للأصل، ويُلغى إثبات أي رصيد متبقي عند التصرف فيه. مبلغ الفائض المحول هو الفرق بين انخفاض القيمة (الاستهلاك) على أساس القيمة الدفترية المعاد تقييمها للأصل والاستهلاك على أساس التكلفة الأصلية للأصل.

وإذا كان فائض إعادة التقييم يتعلق بأصل غير قابل للاستهلاك مثل الأرض، فإن الأمانة تنظر في الشروط المتعلقة بالأصل. فعلى سبيل المثال، إذا كان الشرط هو أن تقوم الأمانة بتشغيل مبنى على تلك الأرض، يحول احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض إلى الأموال المتراكمة عند استهلاك المبنى.

وإذا انخفضت القيمة الدفترية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يتم إثبات الانخفاض في الدخل الشامل الآخر إلى حد أي رصيد دائن موجود في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بذلك الأصل، وبعد ذلك يتم إثبات الانخفاض المتبقي في فئة الربح أو الخسارة.

الأمانة العامة للسوق السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بدولار الكوميسا	ملاحظة	٢٠٢٠	٢٠١٩
الفائض للسنة		**٤,٠٣٧,٥٠٠**	**١,٨٧٩,٤٢٢**
تسويات لما يلي:			
– انخفاض القيمة	٦	**٩٣٣,٦٤٧**	١,٠٢٤,١٠٢
– الحركة غير النقدية للأصول الثابتة	٦	**(٦٥,٢٢٣)**	
– إيرادات الأرباح الموزعة	١٧ (ب)	**(٥٤,٠٤٠)**	(٢,٨٠٢)
– إيرادات الفوائد	١٩	**(٣١١,٦٠٠)**	(٣٠٥,٣٣٥)
– الحركة غير النقدية في الأموال الاحتياطية		**(٧٤,٥٦٧)**	(٤٤٧,٧٥٥)
		٤,٤٦٥,٧١٧	٢,١٤٧,٦٣٢
التغييرات في:			
– مساهمات الدول الأعضاء المستحقة القبض	٨ (ب)	**(٣,٤٧١,٤٧٠)**	(٤,١٧٩,٣٨٦)
– الاستثمار في الأسهم	٧	**(٣٩٠,٣٤٠)**	(١٨,٨٢٣)
– المبالغ المستحقة من كيانات أخرى تابعة للكوميسا	٩ (أ)	**٥٩٠,٦٠٨**	٧٩,٧٧٢
– النفقات الثابتة مستحقة القبض للمنح	٩ (ب)	**(٣٦١,٦٧٣)**	–
– مبالغ أخرى مستحقة القبض	١٠	**(١٥,١٥٥)**	٣٣٩,٣٥٦
– منح رأس المال	١٣	**(٩٧,٣٨٦)**	(٢٠,٧٢٤)
الحسابات التجارية الدائنة	١٤	**١,٥٩٠**	١٢٣,٣١٨
– الحسابات الدائنة للدول الأعضاء	٨ (د)	**٥٢١,٤٧٠**	–
– المبالغ المستحقة من كيانات أخرى تابعة للكوميسا	٩ (هـ)	**٤٣,٦٨٠**	(١١١,٦٨٧)
– الدائنون الاستئمانيون	٩ (و)	**٣٦,٣٠٩**	٧٢,٧٥٠
– استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	١٥	**(١٠,٠١٨)**	٦,٢٢٠
– المستحقات والمخصصات	١٦	**٢٠٣,١٩٥**	٣٣٨,١٦٣
		١,٥١٦,٥٢٧	(١,٢٢٣,٤٠٩)
– الفوائد المحصلة	١٩	**٣١١,٦٠٠**	٣٠٥,٣٣٥
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**١,٨٢٨,١٢٧**	(٩١٨,٠٧٤)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
الأرباح الموزعة المقبوضة	١٧	**٥٤,٠٤٠**	٢,٨٠٢
عائدات التصرف في المعدات	٦	**٥٤,٣٣٥**	–

احتياز الممتلكات والمعدات	٦	(١٠٨,٧١٢)	(١٦٣,٢٦٩)
صافي التدفقات النقدية في أنشطة الاستثمار		**(٣٣٨)**	(١٦٠,٤٦٧)
صافي (النقصان)/الزيادة في النقدية وما يعادلها		**١,٨٢٧,٧٨٩**	(١,٠٧٨,٥٤١)
النقدية وما يعادلها في بداية السنة	١١	**١٦,٧٠١,٧١٨**	١٧,٧٨٠,٢٥٩
النقدية وما يعادلها في نهاية السنة		**١٨,٥٢٩,٥٠٥**	١٦,٧٠١,٧١٨

COMESA SECRETARIAT
COMESA Center
Ben Bella Road
P.O. Box 30051. Lusaka, Zambia

+260 211 229 725

www.comesa.int

info@comesa.int

facebook.com/COMESA/

@twitter.com/comesa_lusaka